جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

السوابق وأثرها في بنية الكلمة العربية

- دراسة صرفية دلالية -

اعداد الطالب

عمّار إرحيّل المجالي

اشراف

الاستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــة

الماجستير في اللغويات قسـم اللغة العربيـة

جامعة مؤتة، 2003

الإهداء

إلى أحق الناس بحبي وحسن صحابتي، إلى والدي: أبي وأمي، إلى أشقائي وشقيقاتي أولى الناس بمودتي واحترامي، إلى كل من يفرح لفرحي أهدي هذا العمل.

عمار ارحيل المجالي

شكر وتقدير

بعد الشكر لله عز وجلّ أولاً، فإنني أتقدم بجزيل الشكر وعظيم العرفان من أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي، فقد أولاني كل رعاية ومتابعة، ولم يأل جهداً في تقديم النصح والإرشاد، فكان بحقّ نعم الموجه الذي أفادني وأعانني بآرائه وملحوظاته القيمة.

وأتوجه بالشكر والتقدير المتواصلين من الأستاذين الجليلين عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي و الدكتور عبد الكريم مجاهد لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، وتحملهما عناء قراءتها، وإبداء التوجيهات والإرشادات الهادفة إلى رفع مستوى هذا العمل، فجزاهم الله خير الجزاء.

عمار ارحيل المجالي

الرموز الصوتية المستعملة في الرسالة

الأصوات الصامتة

الهمزة	>
الباء	b
التاء	t
الثاء	t̠
الجيم	g
الحاء	h
الخاء	h̠
الدال	d
الذال	d̠
الراء	r
الزاي	z
السين	s
الشين	s
الصاد	s
الضاد	d
الطاء	t
الظاء	z
العين	<
الغين	g
الفاء	f
القاف	k
الكاف	k
اللام	l
الميم	m
النون	n
الهاء	h
الواو (شبه الحركة)	w
الياء (شبه الحركة)	y

الأصوات الصائتة

الفتحة القصيرة	a
الفتحة الطويلة	a
الضمة القصيرة الخالصة	u
الضمة الطويلة الخالصة	u
الضمة القصيرة الممالة	o
الضمة الطويلة الممالة	o
الكسرة القصيرة الخالصة	i
الكسرة الطويلة الخالصة	i
الكسرة القصيرة الممالة	e
الكسرة الطويلة الممالة	e

فهرس المحتويات

ملخّص

"السوابق وأثرها في بنية الكلمة العربية"

- دراسة صرفية دلالية -

عمار ارحيل المجالي

جامعة مؤتة، 2003

يتناول هذا البحث السوابق وأثرها الصوتي والدلالي في بنية الكلمة العربية، وقد ركّز البحث في فصوله الأربعة على النقاط الآتية:

1. سوابق الأفعال: الفعل الماضي، والفعل المبني للمجهول، والفعل المضارع، وفعل الأمر، وركّز على الأثر الصوتي والدلالي لهذه السوابق في بنية الأفعال مجردها ومزيدها.
2. سوابق المصادر: وأثر هذه السوابق في بنية مصادر الوزن الأصلي، ومصادر المزيد منه، وأثر سابقة الميم في بنية المصدر الميمي.
3. سوابق المشتقات: اسم الفاعل، واسم المفعول، وباقي المشتقات.
4. سوابق جمع التكسير بنوعيه: جمع القلة وجمع الكثرة، والوظائف الدلالية والصوتية التي تؤديها هذه السوابق في بنية الجمع.

وقد احتوت هذه الدراسة نظرة علماء اللغة القدامى والمحدثين إلى السوابق، وطريقة تعاملهم معها، وتضمنت مقارنة أوزان العربية وسوابقها مع تلك التي تظهر في اللغات السامية وصولاً إلى تفسير ظهور هذه السوابق في بنية الكلمة العربية، يضاف هذا إلى كثير من الموضوعات التي تركنا للقارئ تبينها والاستفادة منها.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج المهمة ليس هذا مجال الحديث عنها، وليس من الصعب على من يقرأ هذا البحث أن يتعرف إليها وقد أدرجنا بعضاً منها في خاتمة هذه الدراسة.

Abstract

The Effect of Prefixes in the Arabic Word Structure
A Morphological and Semantic Study

Ammar Irhayel Al-Majali
Mu'tah University, 2003

This study discusses the prefixes and their phonetic and semantic effect on the structure of the Arabic word. The study sheds light on the following points in four chapters:

1. Verb prefixes: The simple past verb, the passive, the present and the imperative; concentrating on the phonetic and semantic effect of these prefixes in the structure of verbs: Their base and derivative stems.
2. Verbal noun prefixes and their effect on the structure of their primary patterns and the effect of the "M" prefix in the structure of the "M" verbal noun.
3. Derivative prefixes: such as present participle, past participle, etc..
4. Broken plural prefixes of its two types: Plural of paucity and Plural of multitude and the phonetic and semantic functions which these prefixes perform in the structure of the plural.

This study contains the viewpoint of old modern linguists to wards prefixes, and their method of dealing with them.

It also contains a comparison between Arabic meters and their prefixes with those that appeared in Semitic languages; leading to explaining the appearance of these prefixes in the structure of the Arabic word. There are also many other subject left to the reader to make use of.

The study concluded that:

1. The appearance of prefixes might have phonetic or semantic effect or anything else. So their appearance affects the structure of the Arabic word and its semantic.
2. It appears in the structure of the primary meter and its verbal noun. Prefixes are not components of the primary stem to do phonetic function, and this is the case in the broken plural and others.
3. The importance of vowels which form the core of prefixes. These vowels have a great phonetic effect or the structure of the Arabic word.
4. The appearance of prefixes in the structure of the Arabic word in the interference of the development of linguistic rules; which contributes to the change of the structure of this word.
5. There are also other results which we will nor mention now.

الفصل الأول
الأفعال

1.1 المقدمة

تبحث هذه الرسالة في موضوع مهم من موضوعات الصرف العربي، وهو السوابق وأثرها في بنية الكلمة العربية –دراسة صرفية دلالية-، وتتأتى أهمية هذه الدراسة من أنها لم تدرس سابقاً دراسة مستقلة تجمع أجزاءها المتفرقة، وكثير من قضاياها لم يدرس قط، ودراستها جزء من التوجه الحديث الذي يقوم بدراسة البنية الصوتية للكلمة العربية.

وتسعى الدراسة إلى حلّ مجموعة من القضايا التي تتساءل حول إن كان لدخول السوابق أثر في بنية الكلمة العربية، وما التأثير الصوتي لهذه السوابق في بنيتها؟ وهل لدخول السوابق أثر في تغيير دلالتها؟ وهل تختلف هذه السوابق في تأثيرها في بنية الكلمة باختلاف مكونها الصوتي؟

أما عن الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع فإن أهمها هي دراسة الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة في كتابه "دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية" حيث خصص فصلاً للحديث عن "سابقة التاء في مصادر العربية".

فيما عدا تلك الدراسة لم أجد إلا بعض الإشارات القصيرة والسريعة التي وردت في بعض دراسات المستشرقين الذين تعرضوا للسوابق كدراسة هنري فليش في كتابه "العربية الفصحى"، ودراسة كارل بروكلمان في كتابه "فقه اللغات السامية"، ودراسة برجشتراسر في كتابه "التطور النحوي للغة العربية"، إذ تعرضت هذه الدراسات لبعض السوابق في العربية واللغات السامية، وأشارت إلى بعض الدلالات التي تحملها مثل هذه السوابق، وقد أخذنا ببعضها في هذه الدراسة.

كما أشارت إلى السوابق بعض الدراسات العربية المعاصرة، ومنها دراسات الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور عبد الصبور شاهين، والدكتور داود عبده، والدكتور إبراهيم السامرائي وغيرهم، ولكن أياً منها لم يجمع أطراف السوابق جمعاً متكاملاً، ولم تحط هذه الدراسات بقضايا السوابق إحاطة تفي بالغرض الذي تتوخاه هذه الدراسة، فجلّ ما فيها لا يتعدى بعض الإشارات القصيرة لهذه السوابق.

وكان أول خطوات هذه الدراسة هو الرجوع إلى كتب الصرف العربي القديم لتلمس طريقة القدماء في التعامل مع السوابق التي بحثت تحت ما أسموه "الزيادات"، وقد ركزت على كتاب سيبويه تركيزاً كبيراً؛ لأن هذا الكتاب يقدم النظرة القديمة لهذا الموضوع في أوسع صورها، كما أن معظم الكتب التي جاءت بعده اعتمدت عليه اعتماداً يكاد يكون كاملاً، على أنني لم أهمل الكتب القديمة الأخرى، فقد رجعت إلى ما تيسر لي الرجوع إليه من الكتب المهمة كمؤلفات ابن جني وابن يعيش والميداني وابن عصفور والعيني وغيرهم من أعلام الصرف العربي، كما رجعت إلى معاجم اللغة مركزاً على لسان العرب لابن منظور؛ لأنه معجم جامع لبضعة من المعاجم اللغوية التي سبقته، كما رجعت إلى كتب القراءات أنّى دعت الحاجة إليها، بالإضافة إلى بعض دواوين الشعر والمجموعات الشعرية التي كنت أخرج فيها الشواهد ما أمكنني ذلك، وأما كتب المحدثين فقد رجعت إلى عدد غير قليل منها، وأشرت إلى كل معلومة فيها مهما كانت صغيرة حرصاً مني على الأمانة العلمية؛ ولهذا فقد كنت أعيد كل رأي إلى صاحبه مهما بدا صغيراً أو قليل الأهمية.

أما المنهج الذي اتخذته في هذه الدراسة فقد عمدت الدراسة إلى استعمال المنهج الوصفي التفسيري القائم على رصد الأمثلة الدالة وتحليلها وتفسير ما حدث فيها من حراك لغوي بتأثير هذه السوابق، وقد أفدنا من المناهج الأخرى أيضاً كالمنهج المقارن والمنهج التاريخي.

وأما عن بنية هذه الرسالة فقد جعلتها في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، وقد بحثت في التمهيد النظام المقطعي للغة العربية، فبينت معنى المقطع وأشكاله وبعض الخصائص المقطعية في اللغة العربية باعتبار أن السوابق تمثل في بعض الأحيان مقطعاً صوتياً كاملاً أو أكثر من مقطع صوتي، وقد يشكل بعضها الآخر جزءاً مهماً من المقطع الصوتي، ثم تحدثت عن الحركة المزدوجة في العربية، وأشكالها الصاعدة والهابطة؛ وذلك لأهميتها في هذه الدراسة، إذ يتكرر ظهورها في كثير من موضوعات الرسالة، فكان من الضروري إفراد حديث خاص بها، كما تعرضت لظاهرة التقاء الحركة مع الحركة (Hiatus) ذاكراً أن

هذا الوضع الصوتي غير مقبول في العربية، ثم انتقلت للحديث عن طرق العربية في الاشتقاق، وقد اتبعتْ في ذلك طريقين، أحدهما يكون بإجراء تغييرات داخلية للحركات التي تشكل بنية الكلمة، وهو ما أطلق عليه "التحول الداخلي"، والآخر يكون بإضافة اللواصق بأشكالها الثلاثة: السوابق واللواحق والدواخل (الحشو)، وتعرضنا فيه إلى مفهوم السوابق ومكوناتها، ونظرة علماء العربية إليها.

أما فصول هذه الدراسة فقد خصصت الفصل الأول للحديث عن الأفعال وسوابقها، وتأثيرها الصوتي والدلالي، وجعلته في أربعة أقسام:

القسم الأول: وتحدثت فيه عن الفعل الماضي، وظهور السوابق في بعض أمثلة الوزن الأصلي (الفعل المجرد) التي لم يفطن لها كثير من اللغويين، وكان ظهورها في الأغلب لغرض صوتي، ونتيجة لتدخل قوانين التطور اللغوي، ثم تبعت ذلك بحديث عن سوابق الوزن الأصلي المزيد (الفعل المزيد)، وذكرت فيه الأثر الصوتي والدلالي لهذه السوابق في بنية الأفعال المزيدة، ووضعت لكل بناء دلالة واحدة اكتسبها بدخول السابقة.

القسم الثاني: وجعلته للحديث عن المبني للمجهول، وكيف يؤثر تغيير الصوائت القصيرة بشكل واضح في بنية الفعل صوتياً ودلالياً.

القسم الثالث: وخصصته للحديث عن الفعل المضارع، ودخول سوابق المضارعة (الهمزة والنون والتاء والياء) على الوزن الأصلي ومزيده، ودلالات هذه السوابق، وتأثيرها الصوتي في بنية الفعل المضارع، وتغيير حركاتها البنائية بين الفتح والضم والكسر.

القسم الرابع: وهو آخر أقسام هذا الفصل، وفعل الأمر هو مادة الحديث فيه، وقد درست فيه بعض أفعال الأمر التي تأثرت صوتياً بدخول همزة الوصل.

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد جعلته مخصصاً للحديث عن المصادر، وقسمته إلى ثلاثة أقسام، تحدثت في القسم الأول فيه عن مصادر الوزن الأصلي، وتعرضت لبعض الأنماط اللغوية التي باشرتها السوابق، وبينت فيه

طريق ظهورها في بنية المصادر، والأثر الصوتي والدلالي الذي أحدثته هذه السوابق.

وفي القسم الثاني وقفت على مصادر الوزن الأصلي المزيد، وتعرضت لسوابقها وما حملته من أثر صوتي ودلالي، وظهور أكثر من مصدر للوزن الواحد، ودور الدلالة المشتركة والتقارب في المعنى في ذلك.

وفي القسم الثالث كان من الضروري الوقوف عند المصدر الميمي الذي تباشره سابقة الميم من الوزن الأصلي ومزيده مع اختلاف نواة هذه السابقة بين الفتح والضم، ووصلت إلى نتيجة مؤداها أن جميع المصادر التي تبدأ بسابقة الميم يمكن عدها مصادر ميمية حتى لو خرجت عن قياس صياغة المصدر الميمي.

أما الفصل الثالث فجعلته خاصاً بالمشتقات، وفيه تناولت صياغتها من الوزن الأصلي ومزيده، فتحدثت عن اسم الفاعل واسم المفعول وبينت فيه انتقال اللغة إلى صيغة مفعول بعد استعمالها لصيغ أخرى للدلالة على من وقع عليه الفعل، ثم تحدثت عن صيغ المبالغة واسم الآلة، وأشرت إلى تشابههما في صياغة بعض أوزانهما، ووقفت على اسمي الزمان والمكان وبعض المشتقات الأخرى، وقد ظهرت في أغلب هذه المشتقات سابقة هي من أهم سوابق العربية، وأعني بالطبع سابقة الميم التي أدت في هذه المشتقات دلالات مختلفة يترك للسياق في كثير من الأحيان وظيفة الميز بين الصيغ والأبنية، وتحديد دلالاتها، أما صوتياً فيظهر بوضوح أثر حركة الميم القصيرة في بنية هذه المشتقات، كما تحدثنا في هذا الفصل عن سابقة الهمزة في اسم التفضيل والصفة المشبهة.

وفي الفصل الرابع وهو الفصل الأخير تحدثت عن جمع التكسير بنوعيه: جمع القلة، وجمع الكثرة، ووقفت عند سابقة الهمزة في جموع القلة: أفعل وأفعال وأفعلة، وبينت أثرها الصوتي والدلالي، ثم ظهرت لنا بالبحث والاستقراء بعض جموع الكثرة التي ظهرت فيها سابقة الهمزة أيضاً، وظهورها في هذه الجموع ما كان إلا لغرض صوتي.

وهكذا تمت فصول هذه الرسالة.

أما خاتمتها، فقد أدرجت فيها بعض النتائج الأساسية التي توصلت إليها الدراسة، وتركت كثيراً منها منثوراً في ثناياها، ويستطيع القارئ العزيز أن يصل إليها بسهولة، إذ لا يكاد جزء من جزئيات هذه الدراسة يخلو منها، وأتمنى أن تحقق هذه الدراسة الأهداف المرجوة منها.

وأخيراً أتقدم من المشرف على الرسالة، الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان على ما أولاني من رعاية وإرشاد وتوجيه، كما أتقدم من الأستاذين عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل والدكتور عبد الكريم مجاهد بالشكر الجزيل على ما تجشما من العناء في أثناء قراءة هذا البحث، وإنني لعلى ثقة تامة بأن آراءهما القيمة ستكون عظيمة النفع ومحط العناية.

وأتقدم بالشكر الجزيل أيضاً إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة، والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه، اللهم إن كنت أصبت فمن فضلك، وإن أخطأت فمن نفسي، وكل ابن آدم خطّاء، فالكمال لله وحده، وحسبي أني بذلت من الجهد ما أستطيع، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

2.1 التمهيد

1.2.1 النظام المقطعي للغة العربية:

تباينت آراء علماء اللغة حول تعريف المقطع الصوتي وتحديده، فقد عرفه ماريوباي بأنه "عبارة عن قمة إسماع غالباً ما تكون صوت علّة، مضافاً إليها أصوات أخرى عادة –ولكن ليس حتماً- تسبق القمة وتلحقها". (ماريوباي 1987 :96)

وحده جان كانتينو بأنه "الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات إغلاق جهاز التصويت، سواء كان الإغلاق كاملاً أو جزئياً". (كانتينو 1966 :191)

أما في الدراسات العربية الحديثة فقد وردت عدة تعريفات للمقطع أيضاً، من ذلك تعريف الدكتور عبد الصبور شاهين الذي ذهب إلى أنه "مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي". (شاهين 1980 :38)

وعرفه الدكتور رمضان عبد التواب بأنه "كمية من الأصوات، تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها، والوقوف عليها". (عبد التواب 1985 :101)

وذهب الدكتور غالب المطلبي إلى أن المقطع الصوتي هو "مدة الأداء المحصورة بين عمليتين من عمليات إغلاق جهاز النطق إغلاقاً كاملاً أو جزئياً، وبهذا يكون المقطع أصغر وحدة نطقية". (المطلبي (د.ت):47)

أما الدكتور يحيى القاسم فيرى في المقطع الصوتي "مجموعة من الأصوات التي تمثل قواعد صوتية مكونة من أصوات صامتة تتلوها قمة مكونة من أصوات العلّة، واتفق على كون هذه القمة نواة عالية الإسماع". (عبابنة 2000 :15)

وبعد هذه الجملة من التعريفات نخلص إلى أن المقطع الصوتي هو مجموعة من الأصوات بينها صوت مد قصير أو طويل يمثل نواة عالية الإسماع، تكتنفه أصوات صامتة تسبقه وقد تلحقه، وهو في ذلك أصغر وحدة صوتية يمكن نطقها، وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن "المقطع الصوتي هو مجرد اصطلاح ليس له أي حقيقة موضوعية". (الشايب 1683 :91)

ولا نستغرب أن يعترف عالم لغوي مثل فندريس بأن "تعريف المقطع أمر عسير". (فندريس 1950: 85، وانظر: الكناعنة 1997: 1-2)

أشكال المقاطع في اللغة العربية:

عرف بعض علماء العرب القدامى المقاطع الصوتية وبعض أشكالها، فقد فطن الفارابي إلى هذا الموضوع، ربما بسبب اهتماماته الموسيقية، وتحدث عن بعض أنواع المقاطع في العربية، فيقول: "كل حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير، فإنه يسمى المقطع القصير، والعرب يسمونه الحرف المتحرك من قبل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات، وكل حرف لم يتبع بمصوت أصلاً وهو يمكن أن يقترن به، فإنهم يسمونه الحرف الساكن، وكل حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل، فإنّا نسميه المقطع الطويل". (الفارابي (د.ت):1057 ، وانظر: عبابنة 2000: 16)

وعلى الرغم من ورود مصطلح المقطع عند علماء العربية القدامى إلا أن النحاة العرب لم يشيروا إلى معنى المقطع ولا إلى أنواعه. (الخليل 1993:197)

ويمكن تجزئة مكونات المقطع الصوتي إلى نوعين من أنواع الفونيمات، هي:

1. الصوائت أو الحركات Vowels، وكل حركة فيه هي نواة للمقطع.
2. الصوامت Consonants، وهي حدود المقطع. (أبركرومبي 1988: 61، وأيوب 1968: 135-136، وكانتينو 1966: 191، وهناك حديث مفصل عن مكونات المقطع عند: أنيس1979: 160-169، ومصلوح 1980: 268)

وتتعدد المقاطع في اللغة العربية وتتنوع، فمنها القصير ومنها الطويل، ومنها المفتوح ومنها المغلق، ويكاد الدارسون المحدثون يجمعون على أن اللغة العربية تحتوي على خمسة أشكال من المقاطع، وعلى الرغم من اتفاقهم على مكونات كل مقطع من هذه المقاطع، واتفاقهم على شيوع بعض هذه الأشكال وعدم شيوع بعضها الآخر، إلا أنهم يختلفون في تسميتها؛ (الكناعنة 1997: 3) لذلك فإن تسميتنا للمقاطع الصوتية في هذه الدراسة تعتمد على نقاط ثلاث، هي:

أ. طول الحركة: فإذا احتوى المقطع على حركة قصيرة، سمي مقطعاً قصيراً، أما إذا احتوى على حركة طويلة، فيسمى مقطعاً طويلاً.

ب. نهاية المقطع: فإذا انتهى المقطع بحركة، سمي مقطعاً مفتوحاً، وإذا انتهى بصامت، سمي مقطعاً مغلقاً.

ج. عدد الفونيمات أو الأصوات التي يتألف منها المقطع، منها الثنائي، ومنها الثلاثي، ومنها الرباعي.

وبناءً على ما تقدم يمكن لنا أن نقسم أشكال المقاطع الصوتية في العربية إلى ما يلي:

1. المقطع الثنائي القصير المفتوح:

وقد أسماه كثير من الدارسين "المقطع القصير المفتوح"، (شاهين 1980: 40، والمطلبي (د.ت):238، والخليل 1993: 196) وأسماه الدكتور فوزي الشايب "المقطع القصير"، (الشايب 1983 :94) وهو مقطع يبدأ بصامت، وينتهي بحركة قصيرة، وهو من المقاطع الشائعة في العربية، ويرمز له بالرمز (ص ح ق)، حيث (ص) ترمز إلى الصامت، و (ح ق) ترمز إلى الحركة القصيرة، ومثاله مكونات الفعل "ضَرَبَ"، وهي:

ضَ رَ بَ da ra ba، وضربَ du ri ba، والأفعال الثلاثية في حالة الفصل الكلامي تتشكل من هذا النوع من المقاطع الصوتية. (عبابنة2000: 16-17)

2. المقطع الثنائي الطويل المفتوح:

ويسمى المقطع الطويل المفتوح، (شاهين1980: 40، والمطلبي (د.ت):238، والشايب 1983: 94، والخليل1993: 196) ويتألف هذا المقطع الصوتي من صامت وحركة طويلة، ويرمز له بالرمز (ص ح ط)، ويعني الرمز (ح ط) حركة طويلة، وهو من المقاطع الجائزة والشائعة في اللغة العربية، ومثاله: ما (ma) وفي (fi).

3. المقطع الثلاثي القصير المغلق:

ويسميه الدكتور عبد الصبور شاهين "المقطع الطويل المقفل"،(شاهين 1980: 40) ويسميه آخرون "المقطع الطويل المغلق"، (المطلبي (د.ت):238، والشايب 1983: 94) ويحد هذا المقطع الصوتي بحدين صامتين، الحد الأول في بدايته، ثم النواة، وهي حركة قصيرة، ويغلق صامت آخر هذا المقطع ممثلاً الحد الثاني، ويرمز له بالرمز (ص ح ق ص)، وهو مقطع كثير الشيوع في العربية، ومن أمثلته: "مَن man" و "مِن min" و "كُنْ kun". (عبابنة 2000: 18)

والأشكال الثلاثة من المقاطع التي ذكرناها كثيرة الشيوع في العربية الفصيحة، وترد في اللغة دون قيد أو شرط. (الكناعنة1997:4)

4. المقطع الثلاثي الطويل المغلق:

ويحد هذا المقطع كذلك بصامتين، الأول في بداية المقطع، والثاني في نهايته كالمقطع السابق تماماً، والفرق بينهما هو النواة التي كانت في المقطع السابق صوتاً صائتاً قصيراً (ح ق)، ولكنها في هذا المقطع صوت صائت طويل (ح ط)، ويرمز له بالرمز (ص ح ط ص).

وقد يبدو الفارق بين هذا المقطع والمقطع السابق ضئيلاً لا يعتد به، ذلك أن الفرق في طول الصائت فقط، غير أن تتبع أثر هذا المقطع في بنية الكلمة يقود إلى أنه يمثل قيمتين في هذا الشأن:

أ. قد يكون هذا المقطع مكروهاً فقط، وذلك إذا تحقق فيه الشرطان الآتيان:

1. أن يكون في آخر الكلام في حال الوقف عليه، مثل: "باب bab"، و "ناس nas".

2. أن يكون الحد الثاني وهو الصوت الصحيح الأخير مكرراً في المقطع الذي يليه، أي إذا كان صامتاً مشدداً كما في المقطع "ضال dal" في قوله تعالى: "ولا الضالّين"، (سورة الفاتحة/ 7) ومع أنه جائز في ظلّ هذين الشرطين إلا أنه مقطع مكروه في العربية، (عبد التواب1987: 194) وقد عمدت اللغة للتخلص من هذا المقطع الصوتي إلى تقصير الحركة الطويلة كما في فعل الأمر من الأجوف، مثل: "قول kul" و "بيع biʿ" حيث تتحول إلى: "قل kul" و "بع biʿ".

كما حاولت بعض المستويات اللهجية القديمة التخلص من هذا المقطع عن طريق الهمز من نحو قولهم: شأبة ومأدة ودأبة وادهأمت، وقراءة أيوب السختياني "ولا الضألّين" في قوله تعالى: "ولا الضالّين"، وقراءة عمرو بن عبيد: "فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن"، (ابن جني 1993: 1/72-73) في قوله تعالى: ""فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان". (سورة الرحمن/ 39)

ب. وأما القيمة الثانية فهي أن اللغة لا تكتفي بكراهة هذا المقطع إذا لم يتوافر فيه الشرطان السابقان، وإنما ترفضه رفضاً نهائياً. (عبابنة 2000: 18-19، والكناعنة 1997: 5)

5. المقطع الرباعي القصير المغلق بصامتين:

يسميه الدكتور عبد الصبور شاهين "المقطع المديد المقفل بصامتين"، (شاهين 1980: 40) أما الدكتور غالب المطلبي فيسميه "المقطع المديد المزدوج الغلق"، (المطلبي (د.ت):238) وسماه بعض الباحثين "المقطع الزائد في الطول"، (الخليل 1993: 197) ونواة هذا المقطع حركة قصيرة مسبوقة بحد هو صوت صامت، ويحد من الناحية الأخرى للنواة بصامتين، ويرمز له بالرمز (ص ح ق ص ص)، وهذا المقطع نادر جداً لا يكاد يوجد إلا في أواخر الكلمات الساكنة الوسط في حالة الوقف عليها، مثل: "بِنْتْ bint"، ولَحْمْ lahm" و"أُخْتْ >uḫt"، وغيرها مما يمكن أو يوقف عليه على هذا الوضع، ولأنه لا يجوز إلا على هذا الحد؛ فلم يؤثر في بنية الكلمة العربية. (عبابنة 2000: 19-20)

وقد استعمل هذا المقطع الصوتي في حالة درج الكلام في بعض أمثلة اللغة الاستعمالية، وذلك كما في: "دوَيْبة duwaybbah" (الإسكافي 1985: 154) فالمقطع الثاني (wayb) هو مقطع من هذا النوع.

خصائص مقطعية في اللغة العربية:

هناك مجموعة من الميزات التي يمتاز بها نظام العربية المقطعي، نذكر منها:

1. المقاطع العربية تبدأ بصامت، وتثنى بحركة قصيرة أو طويلة، وهذا يعني أنه لا يجوز أن يتوالى صامتان في المقطع العربي إلا في نهاية الكلام في حالة الوقف عليه –كما أشرنا سابقاً- ويعني هذا أيضاً أن المقطع في العربية لا يبدأ بصامتين لم يفصل بينهما بحركة، ولا يمكن للمقطع العربي أن يبدأ بحركة، ولعل هذا ما يفسر لنا اجتلاب همزة الوصل في بداية فعل الأمر وغيره مما يقتضي ذلك، إذ تجتلب الحركة للتخلص من تتابع صامتين، ثم تتخلّق همزة الوصل عن طريق تحقيق الحركة للتخلص من ابتداء المقطع بحركة، وبالتالي فإن همزة الوصل تعد الصوت المساعد للنطق بالمجموعة الممنوعة في بناء اللغة العربية. (شاهين 1984: 108-109، وانظر: عبابنة 2000: 100، والكناعنة 7:1997)
2. لا يقبل النظام الصوتي والمقطعي للغة العربية توالي حركتين في مقطع واحد، كما لا يقبل هذا النظام توالي حركتين في مقطعين متتاليين. (عبابنة 2000: 100)
3. العربية لا تجمع بين أربعة مقاطع ثنائية قصيرة مفتوحة في كلمة واحدة إلا في حالات نادرة، (الشايب 1983: 129) ولعل هذا ما يفسر لنا تسكين فاء الفعل المضارع. (الكناعنة1997: 7)

2.2.1 الحركات المزدوجة في اللغة العربية:

يطالعنا في الدرس اللغوي للعربية دلالتان لمصطلح الحركة المزدوجة، الأولى منهما ما يطلق على ظاهرة التقاء الحركة مع الحركة (Hiatus)، (بشر 1986: 71) وهو أمر غير مقبول في العربية وأغلب اللغات السامية؛ لأن النظام المقطعي لهذه اللغات يرفض مثل هذا الأمر، والثاني هو ما يخص العربية من نظام صوتي، ويطلق على هذا التتابع الذي حدث في العربية بين الحركات (Vowels) أو أشباه الحركات (Semi-Vowels) في مقطع واحد، وفي العربية صوتان يمثلان أشباه الحركات، وهما: الواو والياء. (عبابنة 2000: 131)

وقد تحدث عن مصطلح الحركة المزدوجة عدد من الباحثين المحدثين، وأطلقوا عليه تسميات مختلفة، فهو عند الدكتور غالب المطلبي صوت المد المركب،

إذ يقول: "إن هذا التتابع بين صوت المد ونصف المد هو ما اصطلح عليه بصوت المد المركب"، (المطلبي (د.ت): 43-44) وهو عند الدكتور فوزي الشايب "المزدوج"، وقد تحدث عنه فقال: "اقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد يكون ما يعرف في الاصطلاح بالمزدوج (Diphthong)". (الشايب 1983: 423)

وأطلق عليه آخرون اسم الحركة المزدوجة أو المركبة، وعرفوا هذا المصطلح بأنه: "الحركات التي تتكون من عنصرين"، (محمود 1988: 202) وهذا تعريف عام لا يخص لغة بعينها، إنما ينسجم مع علم اللغة النظري، (الكناعنة1997:11) فقد جاء تعريف هذا المصطلح في معجم علم اللغة النظري كما يلي: "تنصائت، صائت ثنائي Diphthong، صوت يتكون من صائتين بسيطين، أو صائت بسيط وشبه صائت متتاليين في مقطع واحد". (الخولي 1982: 75) فالصائت هو الحركة أي الفتحة والضمة والكسرة سواء أكانت هذه الحركات قصيرة أم طويلة، أما شبه الصائت فهو شبه الحركة، أي الواو والياء غير المديتين، وقد أشار برتيل مالمبرج إلى شبه الحركة حين قال: "ومع أن الواو والياء هما في الأصل نتيجة هذا الانتقال بين حركات متخالفة، فإنهما يوصفان بأنهما (شبه حركة)، وهو إيماء إلى أنهما أيضاً (شبه صامت)، فهما من الناحية الصوتية (أشباه حركات)، وهما من الناحية الصرفية (أشباه صوامت) نظراً إلى أنهما يتحملان الحركة كما يتحملها الصامت". (مالمبرج (د.ت):81)

وقد خص الدكتور صلاح الدين حسنين أشباه الحركات بفصل كامل في كتابه "المدخل إلى علم الأصوات". (حسنين 1981: 168-202) في حين أطلق الدكتور كمال بشر على صوتي الواو والياء مصطلح "أنصاف الحركات"، وفضله على مصطلح "أشباه الحركات" الذي فضل أن يطلقه على الميم واللام والنون والراء والعين. (بشر 1987: 132-133)

ونشير هنا إلى أنه إذا كانت الواو أو الياء مسبوقة بحركة، فإننا نسمي هذا التتابع "الحركة المزدوجة الهابطة Falling Diphthong"، وأما إذا جاءت الحركة بعد شبه الحركة، فإننا نسمي هذا التتابع "الحركة المزدوجة الصاعدة Rising Diphthong".

وعلى هذا فإنه يمكن القول: إن الحركة المزدوجة ما هي إلا تتابع حركة وشبه حركة، أو شبه حركة وحركة في مقطع واحد، فإذا كان هذا التتابع في مقطعين

مختلفين، فإننا لا نطلق على هذا الوضع الصوتي اسم حركة مزدوجة. (عبابنة 2000: 132-131)

أشكال الحركات المزدوجة:

عرفنا من قبل نوعين للحركات المزدوجة، هي:

أ. الحركة المزدوجة الصاعدة Rising Diphthong، وتتألف من شبه حركة أولاً ثم الحركة، أي يكون العنصر الثاني من الحركة المزدوجة أكثر وضوحاً من العنصر الأول، والصيغ النظرية المفترض وجودها للحركة المزدوجة الصاعدة في العربية هي:

wu	wi	wa	yu	yi	ya
wu	wi	wa	yu	yi	ya

أما عن طبيعة تعامل اللغة العربية مع هذه الحركات المزدوجة الصاعدة، فقد "أبقت على اثنتين منها في جميع السياقات، وهما: wa, ya، أما المزدوجات الأربعة الباقية فقد التزمت بالمخالفة بين عنصري كل منها إذا ما وقعت في حشو الكلمة، وخصوصاً في الأفعال، ولكنها تبقي عليها إذا كانت في بداية الكلمة بشكل عام"، (الشايب 1983: 439، وا الكناعنة 1997: 15) وينطبق نفس الحديث على الحركات المزدوجة المحتوية على نواة طويلة.

ب. الحركة المزدوجة الهابطة Falling Diphthong، وتتألف من الحركة أولاً ثم شبه الحركة، أي يكون العنصر الأول فيها أكثر وضوحاً، والصيغ النظرية المفترض وجودها لهذا النوع هي:

uw	iw	aw	uy	iy	ay
uw	iw	aw	uy	iy	ay

ومن بين هذه المزدوجات الهابطة الستة لم تبق العربية إلا على اثنتين منها، وهما: ay, aw، والتزمت بالمخالفة بين عنصري المزدوج من الأنواع الأربعة الباقية". (الشايب 1983: 424، و الكناعنة 1997: 15-16) وينطبق كذلك هذا الحديث على الحركات المزدوجة الهابطة التي تحوي نواة طويلة.

3.2.1 السوابق Prefixes

"إن الطرق الأساسية في الاشتقاق في اللغة العربية هي أن يؤخذ من الأصل المكون من أصوات صامتة فحسب كلمات متميزة بإضافة المصوتات (الحركات)

داخل هذا الأصل، وإضافة هذه المصوتات ليست اعتباطية، وإنما هي مقيدة بطابع المصوت وكميته، وتضعيف الصامت الثاني أوالثالث من الأصل يعتبرإضافة لعنصر آخر أساسي إلى إمكانيات هذه التغيرات الداخلية، ويطلق على هذا النظام: نظام تعاقب المصوتات أو نظام التحول الداخلي". (فليش 1966: 56، وانظر: شاهين 1980: 43)

"ويبدو أن التسمية الأخيرة أفضل؛ لأن الأولى تقتصر على أثر المصوتات، أما الثانية فتسمح بإدخال التضعيف ضمن مجموعة التغيرات الداخلية، وفضلاً عن ذلك فإنها تحدد وصف هذه التغيرات بأنها داخلية".(فليش 1966: 56)

"فنظرتنا إلى بناء الكلمة العربية تدلنا على أن فيها عنصراً ثابتاً، وآخر متغيراً، أما الثابت فهو مجموعة الصوامت التي تؤلف هيكل الكلمة، وأما المتغير فهو مجموعة الحركات التي تحدد صيغتها، وتمنحها معناها، وبذلك تزداد قيمة الحركات باعتبارها العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية، وحسبنا أن نأخذ ثلاثة صوامت، ثم نرى ما تفعله الحركات بها، فالصوامت الثلاثة: (ك ت ب: k t b) تعتبر مادة لمجموعة من الصيغ التي تؤخذ منها، ولكن هذه الصيغ لا تتحقق إلا بوساطة الحركات، فالفعل الماضي: "كَتَبَ kataba" مبني للمعلوم، والفعل "كُتِبَ kutiba" مبني للمجهول، والمفرد: "كتاب kitab"، والجمع: "كُتُب kutub"، والوصف: "كاتِب katib"، وهكذا نجد أن الصوامت الثلاثة ثابتة، وأن استعمال المتكلم للحركات هو الذي يعطي مجموعة الصيغ الممكنة، وهو ما أطلق عليه "التحول الداخلي"، ومن الواضح أن الصوامت وحدها لا تكون مقاطع، وإنما يكونها دخول الحركات عليها، وارتباطها بها، وهذه الخاصة تتميز بها اللغة العربية على لغات كثيرة، ولا سيما اللغات الأوربية، تلك التي تعتمد على إلصاق زوائد بأول الأصل الثابت أو بآخره دون أن تترك أي تغيير في داخله". (شاهين 1980: 43-44)

فالعربية في استعمالها الواسع للصيغ والأبنية اعتمدت نظام التحول الداخلي كطريقة من طرق اشتقاقها، إلا أنها لم تجهل كذلك طريقة الإلصاق التي تعتمد إضافة الزوائد على بنية الأصل.

وطريقة الإلصاق في العربية تعتمد "إضافة سابقة على اللفظ، وهو ذلك الجزء الذي يضاف في أول الكلمة، فيسمى "سابقة"، أوفي آخرها، ويسمى "لاحقة" أو في داخلها، فيسمى "داخلة"، ليغير من معناها الأصلي قبل الإضافة". (عياد 1983: 15)

فلنظام الإلصاق في العربية ثلاثة أشكال، فقد يكون الإلصاق سابقة Prefix "وهي كل زائدة تضاف في أول جذر الكلمة، نحو: تكلّم، حيث زيدت هذه التاء سابقة إلى جذر الكلمة". (مبارك 1995: 234)

وقد يكون الإلصاق لاحقةSuffix "وهي الزيادة في آخر الكلمة، نحو: رعشن، وعبدل، حيث زيدت النون في الأولى، واللام في الثانية". (التونجي 1993: 533/1)

وقد يكون الإلصاق حشواً، أي زائدة وسطية Infix "وهي الزائدة التي تدخل على الكلمة في وسطها". (مبارك 1995: 146)

وقد استغلت العربية هذه الأشكال من اللواصق في اشتقاقاتها، إذ نجدها في بعض الأحيان مجتمعة في بناء واحد، وفي العربية عدد لا بأس به من اللواصق، وهي وسائل إثراء للغة، ومع ذلك فإن هذه اللواصق تخضع بشكل عام لنظام التحول الداخلي.

وفيما يخص السوابق –وهي موضوع دراستنا- فتظهر هذه السوابق في أول الكلمة العربية لتضيف إليها معاني جديدة، "فالمعاني الصرفية تستفاد من الهيئات أو الصيغ أو الأوزان، كما تستفاد من العناصر الالتصاقية إعرابية وبنائية". (الجرجاني 1988: 69)

وتتكون سوابق العربية من أصوات صامتة وأخرى صائتة ليشكل بعضها مقطعاً منفصلاً كسابقة التاء مثلاً في: تفعل وتفاعل، وقد ينضم بعضها إلى أصوات الجذر الأصلية في مقطع واحد، كالهمزة في "أفعل"، أو في أكثر من مقطع صوتي واحد، نحو: استفعل.

وتؤثر السوابق صوتياً ودلالياً في بنية الكلمة العربية، ونجد عند علماء العربية بعض الإشارات القليلة لتأثير هذه السوابق صوتياً، فأتوا على ذكر ألفاظ بعينها، نحو: موقِن وميزان.. وقد وجدوا فيهما أثراً صوتياً للضمة والكسرة، إلا أن

تفسيرهم لمثل هذه الألفاظ جاء مختلفاً عن التحليل الصوتي لها في ظل الدراسات اللغوية الحديثة.

أما دلالياً، فإن دراسة علماء العربية لهذه السوابق كانت منطلقة من نظرتهم إلى السياق الذي ترد فيه الكلمة ذات السوابق، لهذا كثرت عندهم المعاني، فذكروا للبناء الواحد معانٍ عديدة تحت ما أسموه "معاني الزيادات" مع أن الدراسة الصرفية ينبغي أن تنظر لبنية الكلمة بمعزل عن لسياق.

ونخلص للقول: إن للأصوات الصامتة والأصوات الصائتة (الحركات) المكونة للسوابق في العربية أثرها الصوتي والدلالي في بنية الكلمة، وكما أن للأصوات الصامتة أثرها الواضح في ذلك، فإن للصوائت كذلك أثراً لا يقلّ أهمية، بل قد يكون أثر هذه الصوائت في هذا الجانب أكثر أهمية من أثر الصوامت، ويكفي أن أي تغيير في هذه الصوائت قد يؤدي إلى اختلاف بنية الكلمة، بل واختلاف دلالتها أيضاً.

إن اللغة العربية كغيرها من بنات المجموعة السامية تعتمد الجذر الثلاثي الصامتي Consonantal Stem، وأي زيادة على هذا الجذر تأخذ طابعاً متميزاً وتسمية مختلفة، فالمقطع أو الصوت الذي قبل الجذر يسمى سابقة، وأما ما يزاد في حشو الجذر فيسمى الحشو أو الداخلة، وأما ما يزاد في آخر الجذر فيسمى لاحقة، ولا ريب أن دخول هذه المقاطع أو الأصوات سيؤدي إلى تغيرات في بنية الكلمة وفي دلالتها، فمن آثار دخول هذه المقاطع والأصوات ما يوصف بأنه جاء لغرض صوتي، ومنها ما يوصف بأن غرضه دلالي أو غير ذلك.

وستطرح هذه الدراسة فرضية تتساءل عن أثر المقطع أو الصوت المسمى سابقة Prefix.

وبمعنى آخر : ما الأثر الذي تتركه هذه السوابق (prefixes) في بنية الكلمة العربية وفي دلالتها ؟ .

3.1 الأفعال :

قرر الصرفيون أن مادة الكلمة التي هي أصواتها الأصلية لا تكون في العربية أقل من ثلاثة أحرف، ولا أكثر من خمسة، فالمادة التي يبنى منها الاسم قد تكون ثلاثية أو رباعية أو خماسية، ولكن المادة التي يبنى منها الفعل لا تكون إلا ثلاثية أو رباعية في حال التجرد (شاهين46:1980) مع أن بعض علماء اللغة ذهب إلى ثنائية اللغة واعتماد مفردات العربية على أصل ثنائي.

وقد أفاض علماء اللغة في حديثهم عن الفعل وبيان أنواعه وأشكاله وأقسامه، وجاءت هذه التقسيمات تابعة للمعنى أو للفظ، أما تقسيم الفعل تبعاً للمعنى فمنه الماضي والمضارع والأمر، ومنه اللازم والمتعدي والواسطة (الناقص)، وكذلك المبني للمعلوم والمبني للمجهول، والمتصرف والجامد، أما تقسيم الفعل تبعاً للفظ، فهناك الثلاثي والرباعي، والصحيح والمعتل ، والمجرد والمزيد. (قباوة 1994:245-251)

ويعنى علم النحو ببعض التقسيمات السابقة، وتبعاً لتقسيمات الصرفيين يأتي الفعل-باعتبار الزمن-ماضياً ومضارعاً وأمراً، فالماضي ما دل على حدث وقع في زمن مضى، أي قبل زمن التكلّم، والمضارع ما دل على حدث يقع في زمن التكلم أو بعده ، وذلك بدخول أصوات الهمزة والياء والنون والتاء كسوابق (Prefixes)على بنية الفعل الماضي، وقال بعضهم بدخولها على فعل الأمر ليصبح مضارعاً، وفعل الأمر هو الذي يطلب به حدوث شيء بعد زمن التكلم، وتفرق اللغات السامية بين نوعين فحسب من الأزمنة، يبنى أحدهما بزيادة مقاطع في الأول على صيغة الأمر، وهو ما يسميه العرب، المضارع، ويبنى الثاني- فيما عدا الآشورية- بزيادة مقاطع في نهاية أصل آخر يختلف عن الأمر بالتدريج المطرد للحركات فيه ، وهو الماضي، وتعبير الماضي والمضارع هنا ليس له المعنى النحوي الموجود في اللغات الهند أوروبية، ولكنه يحمل معناه الأصلي، وهو الحدث الذي انتهى، والحدث الذي لم ينته بعد. (بروكلمان 1977:113) .

واعترض بعض المحدثين على ألقاب الفعل الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر) فلقب الماضي يدل على حدث وقع في زمن مضى، ولقب المضارع يعني ما ضارع في حركاته وسكناته الاسم، أي أن الاعتبار الذي وضع به لقب (الماضي)

اعتبار زمني، وهو في المضارع اعتبار شكلي، وهذا خطأ منهجي، ولقب الأمر يعني الطلب، وهو لا يكون إلا في المستقبل، أي أن الدلالة الزمنية في لقب الأمر التزامية، وليست مطابقية كما في لقب الماضي، ولكنه مقبول على أي حال. (شاهين 61:1980).

ومن أجل هذا اقترح بعض الباحثين أن تُطلق ألقاب جديدة تلتزم بالاعتبار الزمني وحده، وذلك يقتضي العدول عن نسبة الماضي والمضارع؛ لما شابها من خلط، ويسميان الفعل التام(للماضي) أي الذي دل على حدث تم وانقضى، والفعل غير التام (للمضارع) أي الذي يدل على حدث لم يتم، فالفعل العربي قائم لا على الزمن بل على الصورة أو الشكل، والعربية لغة صورة ترتبط بدرجة تحقق الحدث أو القضية، وهي تفرد مكاناً خاصاً لعلاج الحدث المنجز، والحدث غير المنجز، فتعبر عن الأول بصيغته ذات اللواحق، فعل (التام) وتعبر عن الثاني بصيغته ذات السوابق: يفعل (غير التام) فالتعارض بين الشيئين قد جرى من كلا الوجهين، وقد اكتفت العربية بصيغتين فعليتين متصرفتين متعارضتين، ومن أجل هذا لم يكن في العربية سوى زمنين" (فليش 1966:137-138 وانظر شاهين1980:61).

وينبغي أن نذكر هنا أن انقسام الزمن إلى ماض وحال ومستقبل قد جاء على أساس منطقي، وإن نقض الواقع هذا الأساس، فالواقع أن ما سمي بالحال أو الحاضر ليس إلا لحظة اعتبارية فاصلة بين الماضي والمستقبل، بحيث لا نجدها إلا لحظة افتراضها، ثم تتحول في اللحظة التالية إلى جزء من الماضي، فوجود (الحال) هو وجود خاطف. (شاهين1980:62)

ويقسم الفعل إلى متصرف وجامد، فالمتصرف هو ما قبل التحول للدلالة على المعاني في الأزمنة المختلفة، وهو إما أن يكون تام التصرف، فيصاغ منه الماضي والمضارع والأمر، وإما أن يكون ناقص التصرف، فيصاغ منه الماضي والمضارع فقط ، مثل : كاد يكاد وأوشك يوشك ... أو المضارع والأمر فقط، نحو: يدع دع ، ويذر ذر.

أما الفعل الجامد فهو ما أشبه الحرف فلزم صورة واحدة، ولم يقبل التحول للدلالة على معاني الأزمنة المختلفة، وهو إما أن يلزم صيغة الماضي كالأفعال

الناقصة ، وأفعال المدح والذم ، وأفعال الاستثناء ... وإما أن يلزم صيغة الأمر، نحو : هب وهاتِ وتعال، وإما أن يلزم صيغة المضارع مثل : يهيطُ وَيَسْوَى . (قباوة 250-249:1994)

ومن أقسام الفعل، المبني للمعلوم والمبني للمجهول، فالفعل المبني للمعلوم، هو ما كان له فاعل ، أو اسم ظاهر أو مستتر، والفعل المبني للمجهول ، ما حذف فاعله وأنيب عنه غيره، وينقل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول بإحداث تغييرات كيفية وكمية في الحركات المشكلة له، فالماضي يضم أوله، ويكسر ما قبل آخره لفظاً أو تقديراً، أما المضارع، فيضم أوله ويفتح ما قبل آخره لفظاً أو تقديراً، وثمة أفعال تلازم صيغة المبني للمجهول ، مثل : عِنِيَ وجن وُأغمِيَ وشُدِهَ ... وأفعال أخرى كثر استعمالها مبنية للمجهول، وقلّ بناؤها للمعلوم نحو : هزلَ وبهتَ وزكِمَ. (قباوة 249-248:1994)، ويؤثر تغيير الحركات البنائية في الفعل المبني للمجهول في بنية الفعل، كما تؤثر في دلالته، وهذا ما سنراه في حديثنا عما يسمى : المبني للمجهول.

والفعل، إما متعد، وهو الذي ينصب المفعول به واحداً او متعدداً، وإما لازم، وهو الذي يكتفي بفاعله، ومبحث التعدي واللزوم متصل بوظيفة الفعل في التركيب، فهو مبحث نحوي من هذا الجانب، ولكنه صرفي إذا ما درسنا وسائل تحويل اللازم إلى متعدٍ، كدخول سابقة الهمزة (>a) في مثل : كرم وأكرم، والتضعيف في مثل : قدم وقدم ... وجدير بالذكر أن من الأفعال ما لا يوصف بتعدٍ ولا لزوم وهو الناقص أو الواسطة، مثل : كان وأخواتها. (شاهين 263:1980 وانظر : قباوة 246:1994)

ويقسم الفعل باعتبار الصحة والاعتلال إلى صحيح ومعتل، فالصحيح : ما خلت أصوله المكونة لجذره الأصلي من أصوات العلة (شبه الحركة)، أما المعتل : فما كان أحد أصوله صوتاً من أصوات العلة (شبه الحركة)، ويكون الفعل الصحيح سالماً ومضعفاً ومهموزاً، فالسالم : ما سلمت أصوله من أصوات العلة والتضعيف والهمزة، مثل : ضرب وجلس ودخل، والمضعف : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، ويقال له الأصم لشدته (الاستراباذي 32/1:1982 والعيني (د.ت): 141 والحملاوي 36:1991) في الثلاثي، نحو : شد من شدد، وهب من هبب، ومد من مدد، إذ يلتقي المثلان،

وتسقط حركة العين، فتصبح عين الكلمة حد إغلاق للمقطع الأول فينطق بالصوتين وكأنهما صوت واحد مع الفارق الزمني، يقول ابن جني : والإدغام المألوف المعتاد هو تقريب صوت من أصوات ، ألا ترى أنك في " قطّع" ونحوه، قد اخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول إذا لم تدغمه في الآخر". (ابن جني 1970:92-94) والمخطط الصوتي يوضح ما حدث.

مدد	مدْد	مد
madada	madda	madda
الأصل	سقوط حركة العين	إدغام الصوتين

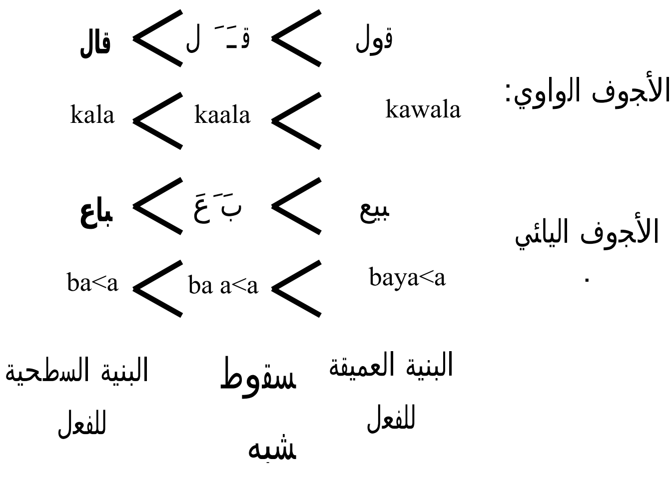
أماالمهموز، فما كان الأصلي همزة، مثل أحد أصوات جذره : أخذ وسأل وقرأ. (الحملاوي 36:1991)

وقسم الصرفيون الفعل المعتل إلى أربعة أقسام باعتبار موقع حرف العلة (شبه الحركة) من المادة الأصلية، وهي : المثال والأجوف والناقص واللفيف، فالمثال : ما كانت فاؤه صوتاً من أصوات العلة، واكثر ما يرد المثال من الأفعال الواوية الفاء، مثل : وضع ووعد ووقف. أما المثال اليائي فقليل، ومنه : يسر وينبس وينع، وسمي مثالاً؛ لأن ماضيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعتلال، فحكم الياء والواو إذا وقعتا في أول الكلمة كحكم الصحيح، وقيل إنه سمي مثالاً؛ لأن أمره أمر الأجوف. (العيني (د.ت): 197-198، وانظر : الحملاوي1991:36) والأجوف من الأفعال هو ما كانت عينه صوتاً من أصوات العلة أو اللين (شبه حركة) نحو : قام وباع، فخلا جوفه من الصوت الصحيح، ويقال له ذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة أحرف عند إسناده إلى ضمير المتكلم، فتقول : قلت وبعت، فكأنهم ذهبوا إلى أن الضمير بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدة اتصالها به. (سيبويه (د.ت):339/4 والعيني (د.ت):205 والحملاوي1991:36)

وذهب القدماء إلى وجود مرحلة الصحة في الأفعال الجوفاء، فالأصل في قال kala : قول kawala وفي باع ba<a : بيع baya<a ، والذي حدث أن العربية وكثيراً من أخواتها الساميات اتجهت نحو الاستغناء عن هذا الأصل في المجرد من

أفعالها، وفي المزيد كذلك، فظهرت مرحلة الفتح الخالص (قال وباع) وهي ما عبر عنه القدماء بقولهم : انقلبت الواو والياء ألفاً، إذ درس القدماء البنية الصوتية لهذه الأفعال دراسة وصفية، وعللوا قلب الواو والياء ألفاً لورودهما بين حركتين، فإذا كانت الحركة التي قبلها فتحة قلبتها ألفاً. (الإشبيلي (د.ت):547)

والأمر يخلو من القلب، ففي مرحلة الصحة للأفعال الجوفاء : قَوَلْ Kawala وبَيَعَ baya<a تتشكل في بنية الفعل حركة مزدوجة صـاعـدة (Rising diphthong) في المقطع الصوتي الثاني وهما : wa في قول kawala و ya في بيع baya<a ،وهاتان الحركتان المزدوجتان على الرغم من أنهما مقبولتان في الفصيح من استعمالنا العربي إلا أنهما مستثقلتان؛ ولذلك لجأت اللغة إلى التخاص منهما، وذلك بإسقاط شبه الحركة، فسقط بذلك عين الفعل، والتقت الحركة القصيرة (الفتحة) مع مثيلتها، وشكلتا معاً فتحة طويلة (a) أو ما يسمى الألف، فظهرت الأفعال الجوفاء في صورتها الجديدة : قال وباع، أي أن مثل هذه الأفعال انتقلت من البنية العميقة (D.s) (اختصار للمصطـلح التحويلي (Deep Structur) بمعنى البنية العميقة (الأصل). (قول وبيع) إلى البنية السطحية(S.S) اختصار للمصطلح التحويلي(Structure Surface) (قال وباع) كما في المخطط الصوتي الآتي :



فتكون هذه الأفعال في بنيتها السطحية (قال وباع) بزنة، فال fala وليس فعل fa<ala بعد سقوط شبه الحركة أي عين الفعل في الأصل.

والصيغة التي ذكرنا أنها الأصل في الأفعال الجوفاء هي صيغة افتراضية في نظر ابن جني، إذ يقول: " هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا : الأصل في قام : قوم، وفي باع : بيع، وفي طال : طول، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يدعي أن له أصلاً يخالف ظاهره كان مرة يقال، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع : قام زيد : قوم زيد ... وليس الأمر كذلك، وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا، أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعل لوجب أن يكون مجيؤه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر". (ابن جني: (د.ت): 1/256-257).

والأخذ بهذا الرأي على إطلاقه أمر دونه كثير من الشكوك، بل إن اللغة ما زالت تحتفظ ببعض الأفعال المعتلة الجوفاء على أصلها الصحيح المفترض برأي ابن جني، نحو : حور وعور، وهيِف وحوِل وغيرها.(الكناعنة:1997:42-43)

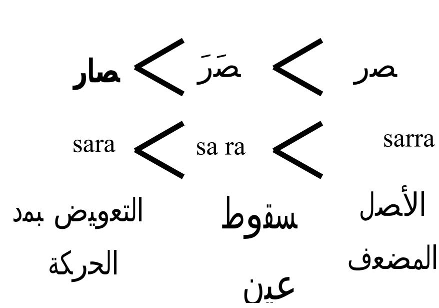
وفي رأي آخر، ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أن الفعل الأجوف قد ولِدَ من الفعل المضعف، يقول في ذلك : " إن المضعف وَلَدَ على طريقة الإبدال والتعويض الفعل الأجوف، ولذا فإننا نستطيع أن نتعقب الأفعال، فنقول : إن " كن" أصل لـ كان، وكذلك " غب" اصل لـ غاب، وإن " صر" أصل لـ صار، وهناك أفعال معتلة جوف كثيرة لا سبيل إلى معرفة أصلها المضعف، وذلك لفقدان استعماله وبعد العهد، فانقطعت الصلة، وأصبح لمحة من الأمور الصعبة، ومن الأدلة التي نسترشد بها في معرفة هذه الأصول المضعفة، جملة مصادر احتفظت بها العربية لهذه الأفعال الجوفاء، وفي أبنيتها ما يؤيد هذا المذهب الذي ذهبنا إليه، وهي كما يأتي :

الفعل	المصدر
كان	كون وكينونة
دام	دوم ودوام وديمومة
بان	بين وبينونة
صار	صير وصيرورة

سار	سير وسيرورة
غاب	غياب وغيب وغيبة وغيبوبة
قال يقيل	قيلولة
حال	حول وحؤول وحيلولة

هذه الأفعال الجوفاء لها مصادرها المعروفة الشائعة في الاستعمال، نحو : كون ودوم، أما الكينونة والديمومة فهي تشير إلى الأصل المضعف الذي انتهى إلى الفعل الأجوف. (السامرائي 1983::117-118)

فكأن اللغة– لو أخذنا برأي السامرائي – كرهت توالي المثلين في الأصل المضعف، فاستغنت عن أولهما، وعوض المحذوف بمطل نواة المقطع الأول (الفتحة) فظهر بذلك الفعل الأجوف، وهو ما يوضحه المخطط الصوتي :



أما الفعل الناقص، فهو ما اعتلت لامه، وسمي ناقصاً لنقصان إعرابه في حال الرفع، ونقصان الحرف في حال الجزم، ويسمى أيضاً ذا الأربعة إذا أسند إلى أحد الضمائر في حالة الرفع؛ لأنه في هذه الحالة سيصبح مكوناً من أربعة أحرف مع الضمير، نحو : غزوتُ ورميتُ. (العيني(د.ت)231 ، وانظر : الحملاوي :36:1991)

والناقص قسمان : الواوي واليائي، وذلك باعتبار الأصل فيه، كالأجوف، فمن الواوي : دعا، والأصل دَعَوَ، وغزا، والأصل غزو، أما اليائي ، فمنه : رمى، والأصل رَمَيَ، ومشى، والأصل مشي.

وذهب القدماء إلى انقلاب الواو والياء في الأصل الناقص ألفاً، فقد ذكر سيبويه أنه " إذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت ، وقلبت ألفاً" (سيبويه:(د.ت):383/4)، وقال ابن عصفور : وإن كان قبلها متحرك، فإن كانت قبلها فتحة، قلبتها ألفاً، نحو :

غزا (الإشبيلي:(د.ت) :545)، ويقول الميداني في حديثه عن قلب صوتي الواو والياء ألفاً : " هما تقلبان إلى الألف وهما في موضع حركة، نحو : قال وباع ودعا ورمى وعصا ، قلبت كل واحدة من الواو والياء ألفاً؛ لكونها في موضع حركة ، ولانفتاح ما قبلها. (الميداني :32:1982)

ونحن، وإن كنّا نعتقد بما قاله علماؤنا السابقون، ولكننا نرى أن هذه العملية لم تتم وفقاً لعملية القلب، ففي بنية الفعل الناقص الأصلية، نحو : دعو da<awa ورمي ramaya، تتشكل حركة مزدوجة صاعدة (wa) (ya) مكونة من شبه الحركة (w) و (y) والفتحة القصيرة (a) في المقطع الصوتي الأخير، وعلى الرغم من أن اللغة تقبل في استعمالها الفصيح هذه المزدوجات الصاعدة، إلا أنها تميل إلى التخاص منها في بعض الأنماط اللغوية؛ نتيجة لما فيها من تتابع حركي، ولذلك سقطت شبه الحركة (w) من دعو da<awa ونحوها وشبه الحركة (y) من رمي ramaya ونحوها، فالتقت حركتان قصيرتان متماثلتان، هما الفتحتان القصيرتان اللتان شكلتا معاً فتحة طويلة (a) هي الألف.

دعا	<	دَ ءَ	<	دعو	الناقص الواوي
da<a	<	da<a a	<	da<awa	
رمى	<	رَ مـَ ـَ	<	رمي	الناقص اليائي
rama	<	ramaa	<	ramaya	
البنية السطحية (S.S)		سقوط شبه		البنية العميقة (D.S)	

فظهر الفعلان " دعا ورمى" وأمثالهما بزنة " فعى" وليس "فعل" بعد سقوط لام الفعل (شبه الحركة). وقد جاءت بعض الأفعال الناقصة على الأصل، ولم تصل إلى مرحلة الفتح الخالص التي وصلت إليه معظم الأفعال الناقصة، ومن تلك التي بقيت على الأصل " رَضيَ وبَقِيَ وعَمِيَ وسروَ، يقول سيبويه : " وأما فَعلَ فيكون في الواو، نحو : سَروَ يَسْرو، ولا يكون في الياء؛ لأنهم يفرون من الواو إليها، فلم

يكونوا لينقلوا الأخف إلى الأثقل، فيلزمهما ذلك في تصرف الفعل. (سيبويه : (د.ت):382/4، وانظر : 387/4-388)

ويرى السامرائي أن بعض الأفعال الناقصة قد جاءت من المضعف على طريقة فك التضعيف، ثم التعويض، إذ يقول :" إن التحول من المضعف إلى المعتل لا **يقتصر** على الفعل الأجوف، فإن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن من الفعل الناقص ما جاء من المضعف على طريقة فك التضعيف ثم التعويض". (السامرائي 118:1983:)

وأشارت بعض الدراسات اللغوية الحديثة (عبد التواب 291:1985-298 وانظر : الكناعنة1997:71-76و41-49) إلى أن الأصل الثلاثي الأجوف والناقص في بنيته العميقة، نحو : قَوَلَ وَبَيَعَ وَدَعَوَ ورَمَيَ، قد مر بمراحل قبل أن يصل إلى مرحلة الفتح الخالص (قال وباع ودعا ورمى) وهذه المراحل هي :

أ- مرحلة الصحة (قول kawala وبيع baya<a وَدَعَوَ da<awa ورَمَيَ ramaya) وهي مرحلة مفترضة عند كثير من الدارسين.(ابن جني (د.ت) :256/1-257 وانظر المطلبي(د.ت):192 ، وعبد التواب298:1985)، وفي مرحلة الصحة تتشكل حركة مزدوجة صاعدة في الأصل الأجوف والناقص (wa، ya).

ب- مرحلة ضياع الحركة، وهي الفتحة في الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) و (ya) إذ تتخلص اللغة من الحركة القصيرة، فتصير : قَوْلَ kawla وبَيْعَ bay<a ودَعَوْ da<aw ورَمَيْ ramay، وقد اهتدى ابن جني إلى هذه المرحلة في طريق تطور الأفعال المعتلة، فقال :" ومن ذلك قولهم : إن اصل قام : قَوَمَ، فأبدلوا الواو ألفاً، وكذلك : باع أصله بَيَعَ، ثم أبدلوا الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو لعمري كذلك، إلا أنك لم تقلب واحداً من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثقالاً لحركته، فصارإلى:قَوْم وبَيْع".(ابن جني (د.ت):471/2-472، وانظر : عبد التواب292:1985)

وروى ابن جني أمثلة – تمثل هذه المرحلة – في لهجة طيء كقول الشاعر:

إن لطي نسوة تحت الغَضيْ
يمنعهن اللهُ ممن قد طغيْ
بالمشرفيات وطعن بالقَنيْ

(ابن جني 160/1:1954،والأبيات بلا نسبة في هذا الموضع، وانظر : الشايب465:1983)

وقد نتج عن سقوط الحركة (a) مقطع صوتي يحتوي الحركة المزدوجة الهابطة (aw) و (ay)، وهي مدعاة لتحرك لغوي آخر للتخاص منها في مرحلة تالية.

ج- مرحلة انكماش الحركة المزدوجة الهابطة : فبعد تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (aw) و (ay) وصعوبتها في الأفعال المعتلة الجوفاء والناقصة، تلجأ اللغة إلى التخاص منها عن طريق انكماش هذه الحركات المزدوجة إلى حركات ممالة، فتحولت الحركة المزدوجة الهابطة (aw) إلى ضمـة طويلة ممالة (o)، وانكمشت الحركة المزدوجة الهابطة (ay) إلى كسرة طويلة ممالة (e)، وقد عرفت اللهجات العربية هذه المرحلة (الإمالة) وذُكر أنها تخص القبائل النجدية كقيس وأسد وتميم التي اشتهر عنها أنها تميل. (الزجاج140/1:1972)

والإمالة مرحلة شائعة في اللغة الحبشية (الجعزية) في الأفعال الجوفاء، ففيها koma بمعنى (قام) و seta بمعنى(باع) وغير ذلك.(عبد التواب 345:1988، وانظر له أيضاً،296:1985)

د- مرحلة الفتح الخالص أو التفخيم، إذ انتقلت اللغة، وبالأخص في لهجة القبائل الحجازية من مرحلة الإمالة الواوية واليائية إلى مرحلة الفتح الخالص؛ فظهرت الأنماط اللغوية في صورتها الجديدة (قال وباع ودعا ورمى) وكذلك معظم الأفعال المعتلة الجوفاء والناقصة، والمخطط الصوتي يوضح المراحل التي مرت بها هذه الأفعال :

قال **kala**	<	**قول** kola	<	قَوْلَ kawla	<	قَوَلَ kawala	الأجوف الواوي
باع **ba<a**	<	**بيع** be<a	<	بَيْعَ bay<a	<	بَيَعَ baya<a	الأجوف اليائي
دعا **da<a**	<	**دعو** da<o	<	دَعَوْ da<aw	<	دَعَوَ da<awa	الناقص الواوي
رمى **rama**	<	**رمي** rame	<	رَمَيْ ramay	<	رَمَيَ ramaya	الناقص اليائي
مرحلة الفتح الخالص(التفخيم)		مرحلة انكماش الحركة المزدوجة الهابطة (الإمالة)		مرحلة ضياع		مرحلة الصحة	

وأما اللفيف، فمنه اللفيف المفروق واللفيف المقرون، فاللفيف المفروق، هو ما اعتلت فاؤه ولامه، (العيني (د.ت):257 ، و الحملاوي36:1991) مثل : وقى ووعى ووفى، فالصوت الصحيح الوحيد فيه هو عينه، وسبب التسمية يعود إلى أن هذا الصوت الصحيح قد فرق بين صوتي العلة، وحكم اللفيف المفروق كحكم المثال والناقص معاً، فما قيل فيهما يقال فيه، وقد نص القدماء على ذلك، يقول سيبويه " فأجر أول (وعيت) على أول (وعدت) وآخره على آخر (رميت)، وأول (وجيت) على أول (وجلت) وآخره على آخر (خشيت) في جميع الأشياء، و (وأيت) بمنزلة (وعيت) كما أن (أويت) كغويت وشويت. (سيبويه(د.ت):414/4)

وقال العيني:" المفروق مثل : وقى يقي ، حكم فائهما كحكم وعد يعد، وحكم لامهما كحكم رمى يرمي". (العيني(د.ت):257-258)

أما اللفيف المقرون ، فمأخوذ من الاقتران ، وهذا يعني أن حرفي العلة – بتعبير العلماء العرب القدامى – قد اقترنا من غير وجود صوت صحيح يفصل بينهما، (العيني(د.ت):257) نحو : طوى وشوى، وقد اكتشف النحويون أحكاماً بعينها تخص تكوين هذا النوع من الأفعال، منها أنه لا يقع في الكلام فعل لامه واو أو ياء وعينه أحد هذين الحرفين إلا وعينه مصححة غير معلّة؛ وذلك لأن لامه لا بد من إعلالها؛ ولهذا يجب تصحيح العين لئلا يجتمع إعلالان متواليان. (ابن جني 1987:161-162، وانظر : 164، وانظر : العيني (د.ت):258).

ومعنى هذا أن اللفيف المقرون، وإن كان مكوناً من صوت صحيح في فائه، وشبه حركة في عينه، وأخرى في لامه، غير أنه لا يمكن لقوانين التطور الصوتي أن تفعل فعلها في عينه، إذ لا بد من أن تظل على الأصل الصحيح، فلا تتطور إلى مرحلة الفتح الخالص (الكناعنة1997:111)، وذكر ابن يعيش هذا الحكم بقوله :" إذا اجتمع

في آخر الفعل حرفا علة لم يكن إعلالهما معاً؛ لأنه اجحاف، وربما أدى إلى حذف أو تغيير، وإنما يعلّ أحدهما، والأولى بالإعلال الأخير الذي هو اللام على نحو : شوى وذوى. (ابن يعيش(د.ت):116/10)

ويأتي الفعل مجرداً ومزيداً، فالمجرد ما كانت جميع حروفه أصلية لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة، أي أن أصوات الفعل المجرد هي الأصوات المكونة لجذره الأصلي، والمزيد فيه حرف أو اكثر على حروفه الأصلية، والمجرد قسمان : ثلاثي ورباعي، والمزيد قسمان : مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي. (الحملاوي37:1991)

فالمادة أو الجذر الصامتي الأصلي للفعل قد يكون ثلاثياً أو رباعياً، ويصير خماسياً أو سداسياً إذا باشرته السوابق (prefixes) والحشو (infixes) واللواحق (Suffixes).

وفي الفعل – مجرده ومزيده – تدخل مجموعة من السوابق ليست من مكونات الجذر الأصلي للفعل، فتؤثر في بنيته كما تؤثر في دلالته، وتظهر هذه السوابق لأغراض مختلفة قد تكون صوتية أو دلالية أو غير ذلك، وسيتضح هذا في تناولنا للسوابق وأثرها في بنية الفعل العربي ودلالاته وبيان أسباب ظهورها في بنية الفعل دون أصله.

1.3.1 الفعل الماضي

للأصل الماضي الثلاثي ثلاث صيغ هي : فَعَلَ fa<ala كنصر وضرب، وفَعِلَ fa<ila كسمع وعلم، وفَعلَ كحسن وكرم، إذ يؤدي اختلاف نواة المقطع الثاني في هذه الأبنية أو ما يسمى حركة العين إلى اختلاف بنية الفعل واختلاف الصيغة سواء كان ذلك في الماضي أم ربطنا بينه وبين المضارع منه، فإذا ربطنا بين الماضي والمضارع، جاء الأصل الثلاثي على ستة أبنية ذكرها الصرفيون، وتكلموا عليها، وأشاروا إلى خصائص كل بناء، وما ينصرف إليه من حيث الدلالة والتعدي واللزوم، ورتبوها حسب كثرة ورودها في اللغة، وهذه الأبنية هي :

1-فَعَلَ يفعلُ : نَصَرَ ينصر 2- فَعَلَ يفعِلُ : ضربَ يضرب 3- فَعَلَ يفعَلُ : قرَأ يقرَأُ

4- فَعِلَ يفعَلُ : فرح يفرَح 5- فعلَ يفعلُ : كرم يكرم 6- فَعِلَ يفعِلُ : حسِبَ يحسِب

إن الجهود التي بذلها علماء اللغة في دراستهم للغة العربية، ومقارنتها بأخواتها الساميات قد أوصلتهم إلى كثير من النتائج والحقائق العلمية التي أفادت الدرس اللغوي، فإذا نظرنا في اللغات السامية المختلفة، وجدناها تستخدم أبنية فعلية متعددة للتعبير عن شتى أوجه المفاهيم الفعلية، أو بعبارة أخرى، للتعبير عن كيفية الحدث ونوعه، وهذه الأبنية تؤخذ من الأصل الذي يكون الأساس المشترك للاسم والفعل، إذ إن كل كلمات اللغات السامية تقريباً تنضوي تحت مجموعات يتعلق المعنى الأساسي المشترك فيها بثلاثة أصوات صامتة (Consonant) فالكلمات العربية "مَلَكَ" و مَلِك ومُلْك ومملكة، وكذلك نظير هذه الكلمات في العبرية مثلاً، ترجع كلها إلى أصل واحد مشترك بينها جميعاً، وهو : الميم واللام والكاف، وليس من اللازم أن تكون كل الأبنية مستعملة مع كل فعل في اللغات السامية. (عبد التواب1985:229)

وأول الأوزان الأصلية في العربية هو : فَعَلَ fa<ala المتعدي، بمعنى أنه ينصب المفعول بنفسه، وإذا غيرنا نواة المقطع الثاني منه بالضم أو بالكسر نتج عندنا وزنان آخران لازمان لا يتعديان، يدل أحدهما وهو فَعُلَ fa<ula على الخصائص الثابتة المستمرة، مثال ذلك: حَسُنَ، والثاني وهو فَعِلَ fa<ila يدل على الأعراض المتغيرة، ومثاله : يبس وفرح (عبد التواب1985:231 ،و بروكلمان1977:109) مع علمنا بوجود أفعال لا ينطبق عليها ما جاء في الكلام السابق الذي نلحظ فيه الأثر الدلالي للتحول الداخلي الذي يصيب بنية الفعل، وكأن الصائت القصير– الضمة أو الكسرة – في المقطع الثاني، قد حمل الدلالة التي نجدها في الوزنين الأصليين : فَعُلَ وفَعِلَ، مع إقرارنا أن اللغة تتطور وتتغير دون أن تستشير أصحابها.

ومع أن الجذر الصامتي في الأصل الماضي الثلاثي يخلو من السوابق (prefixes)، إلا أن ثمة أفعالاً ثلاثية تظهر فيها سوابق ليست من مكونات الجذر الأصلي لبينة الفعل، أكثر هذه السوابق تظهر في أفعال خاصة لغرض صوتي، إذ حلت بدلاً من أصوات أصلية عانت اللغة من ثقلها.

وتباشر هذه السوابق بنية الفعل نتيجة للتوهم والقياس الخاطىء، أو للمبالغة في التفصح، أو طلباً للسهولة والتيسير، كما سيظهر في تناولنا لهذه الأصول الثلاثية

وسوابقها، في حين لا نجد لسوابق الأصل الثلاثي أثراً دلالياً يضاف إلى الدلالة التي يحملها الأصل.

1.1.3.1 سوابق الوزن الأصلي (نعني بذلك : الفعل الثلاثي المجرد، انظر بروكلمان1977:109 ، و عبد التواب1985:229)

من خلال استقرائنا لمصادر اللغة التي وقعت تحت أيدينا، عثرنا على بعض الأفعال الثلاثية التي تظهر في بنيتها سوابق (prefixes) ليست في الحقيقة من مكونات جذرها الصامتي، نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر :

تَعَلَ ta<ala : ومنه : تَرَثَ (ابن منظور1955:(ورث)2/199-201) tarata، وَتَضَعَ (ابن منظور1955:(وضع)8/397-401) tada<a، ويكمن الإشكال هنا في كون سابقة التاء المفتوحة (ta) غير موجودة في الأصل الثلاثي، أي أنها ليست من الأصوات الأصلية الصامتة المكّونة لجذر الأصل، فإذا أردنا أن نعيد هذه الأفعال إلى أصولها الثلاثية التي وضعت لها، فستسقط هذه التاء، فالأصل الثلاثي للفعل " ترث" هو " ورث" warita، كما أن الأصل في " تضع" هو " وضع wada<a"، ونلحظ أن الفعلين (ترث) و (تضع) قد جاءا من الثلاثي المثال الواوي " ورث ووضع" وفاء هذا النوع من الأفعال ضعيفة، وعرضه للتغيير والحذف، والتحليل الصوتي لهذين النمطين اللغويين يبين أن المسؤول عن إيجاد سابقة التاء فيهما هو تشكل ما يطلق عليه في الدراسات الصوتية الحديثة : الصوت المركب أو الحركة المزدوجة (Diphthong)، فيتشكل في بنية الفعلين مزدوج هابط، أو حركة مزدوجة هابطة (falling diphthong)، وهذا يتكون في الغالب في صيغة الافتعال. (عبابنة2000:48-49) فعند صياغة وزن الانعكاسية بالتاء " افتعل" من الوزن الأصلي، (نعني بذلك : وزن افتعل، انظر: بروكلمان1977:110 ، و عبد التواب1985:234) أي من الأصل الثلاثي " ورث warita" يصبح " اوترث >iwtarata" وفيه تتشكل الحركة المزدوجة الهابطة (iw) في المقطع الصوتي الأول (>iw) الذي تشكل الحركة (i) فيه نواة للمقطع ، أما شبه الحركة (w) ، أو ما نسميه (الواو)، فهي حد إغلاق له ، وهذا المقطع الصوتي (>iw) مرفوض في العربية، إذ لا يقبله نظامها المقطعي؛ لما فيه من تتابع حركي ثقيل؛ لذلك لجأت اللغة إلى التخلص منه، وذلك عن طريق إسقاط شبه الحركة (w)، أي الواو الساكنة، فتصبح :

اوترث   ا^{x}ترث

>iwtarata   >i^{x}tarata

ويشكل هذا الحذف إجحافاً بصيغة " افتعل" ؛ لأنه يسقط الفاء، وإسقاطها يخلّف فجوة صوتية في وزن الانعكاسية بالتاء " افتعل"، ومن الطبيعي أن تميل اللغة إلى تعويض النقص لتملأ هذا الفراغ في بنية الفعل، فاختارت اللغة إحدى طرقها في التعويض عن المحذوف، وذلك بتعويض الفجوة التي أحدثها الحذف عن طريق التشديد الذي يتم في تاء الافتعال، كما في المخطط الصوتي التالي :

اوترث	ا^{x}ترث	اتّرث
>iwtarata	>i^{x}tarata	>ittarata
وزن الانعكاسية (افتعل)	سقوط شبه الحركة	التعويض بتشديد التاء

وبذلك عاد التوازن الصوتي والمقطعي لبنية الفعل، إلا أن حركة اللغة لم تقف عند هذا الحد، إذ أرادت اللغة اشتقاق الأصل الثلاثي من فعل الانعكاسية ومصدره : اتّرث > اتّراثاً، فتوهمت أصالة التاء فيهما، وبالقياس الخاطئ على الأنماط اللغوية التي فاؤها تاء نحو : تبع وتجر، ظهر الفعل الجديد، ترث tarata، وظهر كذلك المصدر " تُراثturat" وهذا مخطط صوتي يصف ما حدث :

ورث	اوترث	ا^{x}ترث	اتّرث	اتّراث	ترث
warita	>iwtarata	>i^{x}tarata	>ittarata	>ittirat	tarata

1- الفعل الثلاثي في الأصل " ورث warita".

2- وزن الانعكاسية القياسي " اوترث >iwtarata" وفيه تتشكل الحركة المزدوجة الهابطة (iw) التي لا تقبلها العربية في هذه الصيغة.

3- وزن الانعكاسية " ا^{x}ترث >i^{x}tarata"، بعد حذف شبه الحركة (w) وحدوث فجوة صوتية في بنية الفعل من هذا الوزن.

4- وزن الانعكاسية " اتّرث >ittarata"، بعد التعويض عن المحذوف بتشديد تاء الافتعال.

5- المصدر من الفعل الجديد اتّرث ittarata< هو : اتّراث ittirat<

6- الفعل الجديد " ترث tarata" الذي اشتق بعد توهم أصالة التاء في وزن الانعكاسية ومصدره، وبالقياس الخاطئ على تائي الفاء في وزن الانعكاسية مثل: اتّبع من تبع، واتّجر من تجر.

وتتم عملية القياس الخاطئ على الأفعال التائية الفاء- التي أشرنا إليها – مثل تبع (عبابنة2000:49-51 ، و الزعبي1996:128-129)، ولكي يكون الأمر أكثر وضوحاً، نقدم هذا المخطط الصوتي الذي يوضح عملية القياس المتوهم أو الخاطئ:

تبع	اتّباع	اتّبع	اتتبع	تبع
tabi<a	>ittiba<	>ittaba<a	>ittaba<a	tabi<a
ترث	اتّراث	اتّرث	اوترث	ورث
tarata	>ittirat	>ittarata	>iwtarata	warita

1- الفعل الثلاثي الأصلي " تبع" و " ورث".

2- وزن " افتعل " القياسي : اتتبع و اوترث.

3- بعد عملية التأثر في"اتّبع" والتعويض بالتشديد عن المحذوف في: اتّرث.

4- المصدر " اتّباع" و " اتّراث".

5- عودة إلى الماضي الثلاثي المجرد " تبع" وظهور الماضي الجديد " ترث" بعد توهم أصالة التاء في الفعل والمصدر " اتّرث اتّراثاً" وقياساً خاطئاً على " تبع" ونحوه مما فاؤه تاء في الأصل.

وهذا هو تماماً ما يمكن أن يقال في المثال الآخر " تَضَعَ tada<a"، إذ تظهر في هذا النمط اللغوي سابقة التاء المفتوحة (ta) وهي ليست من مكونات الأصل الثلاثي، فمادة الفعل في بنيته الأصلية هي : " wada<a"، وقد دخلت التاء في بنية الفعل الجديد " تضع" عن طريق توهم أصالتها في وزن الانعكاسية من الوزن الأصلي " افتعل"، وهو ما أدى إلى قياسها قياساً خاطئاً على أنماط لغوية أخرى فاؤها تاء أصلية، ونمثل ذلك بالمخطط الصوتي التالي :

وضع   اوتضع   اx تضع   اتّضع   اتّضاع   تضع

wada<a   >iwtada<a   >i^{x}tada<a   >ittada<a   >ittida<   tada<a

فعند بناء وزن الانعكاسية (افتعل) من الأصل الثلاثي " وضع"، يتشكل في هذا البناء " اوتضع >iwtada<a" حركة مزدوجة هابطة (iw) ترفضها العربية، ولا يخفى ما فيها من تتابع حركي: الكسرة (i)، ثم شبه الحركة (w)، وقد أدرك علماء اللغة القدامى صعوبة مثل هذا التتابع ، فنقرأ :" لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة، لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح". (ابن جني1993:18/1-19) لذلك قامت اللغة بالتخلص من ثقل المقطع (>iw) بحذف شبه الحركة (w) " اتضع >itada<a"، ولسد الفراغ الملموس والنقص الذي خلّفه حذف شبه الحركة، لجأت اللغة إلى تشديد الصامت بعدها، أي التاء " اتّضع >ittada<a" التي أصبحت فيه التاء وكأنها جزء من الأصوات المكونة لجذر الأصل، بعد توهم أصالتها في الفعل والمصدر : اتّضع اتّضاعاً، وقياساً على " تبع وتجر" والأفعال تائية الفاء؛ أنتجت اللغة النمط اللغوي الجديد " تضع tada<a " وأنماطاً لغوية أخرى كالمصدرين تُضْع <tud وتُضع <tudu. (ابن منظور1955:(وضع)8/401-397 وانظر:الزعبي1996:201-202)

وبذلك نرى أن الأفعال التي حذفت فيها شبه الحركة (الواو) في وزن الانعكاسية " افتعل" ومصدره تقاس على الأفعال تائية الفاء، والعلة في هذا القياس هي المشابهة، ولكنها ليست مشابهة حقيقية، وإنما هي متوهمة، غير أن اللغة في عمل قوانين تطورها تكون تلقائية؛ ولهذا فقد اتخذت هذا الطريق غاية لها، ووصلت إليه عن طريق التوهم، فأنتجت مثل الأنماط اللغوية السابقة التي دخلت إلى جنب الأنماط الأصلية في الاستعمال الفصيح. (عبابنة2000:52).

إن اللغة التي سلكت في تطورها تلك الطريق التي أنتجت بها الفعلين السابقين " تَرَثَ وتَضَعَ" ومصادرهما : تُراث وتُضْع وتُضع" لم تقف عند هذه الأمثلة من الأفعال التي وقفنا عليها، بل تعدتها إلى كثير غيرها، فتظهر سابقة التاء –

للغرض الصوتي ذاته – في أنماط لغوية أخرى مختلفة، سواء كان ذلك في الأفعال أم في غيرها ، كتلك التي نراها في " تقى و تَقِيَ (ابن منظور1955:(وقى) & 401-405/15(تقى) 102/14) بمعنى اتّقى من وقى ومضارعه يتْقى (انظر : السامرائي132:1983) وتقوى وتقاه وتقي، على عكس ما ذهب إليه بعضهم من أن قوماً يحذفون التاء الأولى في يتّقي، فقالوا : تقى يتْقى، كراهية لاجتماع المثلين. (الإشبيلي152:1996)

والقياس الخاطىء المتوهم هو كذلك المسؤول عن ظهور هذه السابقة (ta) في تهم واتّهم وتُهمة من الجذر الثلاثي " وهم" (ابن منظور 1955: (وهم)645-643/12وانظر : السامرائي 132-131:1983) وللغرض الصوتي الذي تحدثنا عنه، ومثله في تخم واتخم وتخمة من الأصل " وخم" (ابن منظور 1955:(وخم)632-631/12) إذ ورد في حديث أصحاب المعاجم عن الجذر " وخم" :" التخَمَةَ بالتحريك، تاؤه مبدلة من واو، وأصل التخمة : وخَمة فحولت الواو تاء، كما قالوا : تقاة ، وأصلها : وقاة، وطعام مَتْخَمَةَ : يتّخم منه ، وأصله : مَوْخَمة ؛ لأنهم توهموا التاء أصلية لكثرة الاستعمال، والاسم : التخَمة بالتحريك، والجمع : تُخْمات وتُخَم، والعامة تقول : التخْمة بالتسكين" (ابن منظور 1955:(وخم)632-631/12 وانظر : السامرائي 131:1983و الزعبي 203-202:1996).

ومنه أيضاً ما رواه ابن سيدة عن أبي زيد من قول العرب :" تجه يَتْجه بمعنى اتّجه، وقد عقّب ابن منظور على ذلك بأنه ليس من المحذوف من " اتّجه، إذ لو كان كذلك لقيل : تَجَهَ بالفتح وأما تُجاه فأصله وجاه" (ابن منظور 1955:(تجه)480/13 وانظر : ابن جني198/1:1993).

وقد أشار الدكتور رمضان عبد التواب إلى أن التوهم والقياس الخاطئ هو الطريق الذي وصلت إلينا عنه أنماطاً لغوية أخرى، يقول : " لا شك أن هذا هو الطريق الذي وصلت إلينا عنه كلمات أخرى مثل : التكلان من وكل، والتخمة من الطعام الوخيم، والتقوى من وقى ، والتراث من ورث، وتُجاه من وجه: والتكاة من توكأ، والتالد والتليد من ولد" .(عبد التواب 74:1983)

وأطلق المستشرق برجشتراسر على هذا النوع من الحركة اللغوية مصطلح " بناء الأبنية"، يقول : " ذكر الزمخشري مثلاً أن التاء في كلمة " تهمة" أبدلت من الواو، وهذا هو عين الصواب، إلا أن التغير ليس من التغيرات الصوتية المحضة

كما رأى هو، وإنما أبدلت الواو بالتاء بواسطة " بناء الأبنية" وذلك أن الافتعال من "وهم" هو " اتّهم" بقلب الواو تاء بالتشابه، ثم إدغامها في تاء الافتعال، و " اتهم" كاتبع في مظهرها، فظنوا أنها من " تهم" كتبع، فاشتقوا منها كلمات عديدة فاؤها التاء منها التهمة" (برجشتراسر 1982:51-52).

وإن كنا نتفق مع برجشتراسر في مسألة التوهم أو القياس الذي بني على المشابهة المتوهمة، إلا أننا نختلف معه في أمر الإبدال، فهو يذهب إلى أن التاء قد أبدلت من الواو، وهذا رأي يصعب قبوله، إذ إن ما حدث في وزن الانعكاسية، "افتعل" (اتّهم) من الأصل الثلاثي " وهم" لا يمتّ لمسألة الإبدال بصلة، فالإبدال لا يكون إلا بين صوتين متقاربين في المخرج، وهذه قاعدة أقرها القدماء ،(ابن جني1993:180/1) وأيدها علم الأصوات الحديث، وليس بين الواو والتاء تقارب صوتي في المخرج، لذا نقول : إن سابقة التاء باشرت هذا الأصل وغيره – مما ذكرناه – لغرض صوتي، ظهر أول ما ظهر في وزن الانعكاسية بالتاء " افتعل" من الوزن الأصلي، حين تشكل في بنيته حركة مزدوجة هابطة (iw) ، وتتابع حركي ثقيل في مقطع لا تقبله اللغة، فلجأت اللغة إلى التخلص منه بإسقاط شبه الحركة (w) وهي فاء الفعل، ثم التعويض عن هذا الحذف بتشديد تاء الافتعال، ونتيجة للتوهم والقياس الخاطئ أو بناء الأبنية، ظهرت تلك الأنماط اللغوية الجديدة التي أشرنا إليها بعد توهم أصالة التاء (انظر : عبابنة 2000:53) لتدخل في الاستعمال الفصيح إلى جانب الأصل.

وهذا ما يمكن أن نقوله رداً على تفسير علماء اللغة القدامى لظهور هذه الأنماط اللغوية، إذ نجدهم يشيرون في عباراتهم إلى مسألة الإبدال كقولهم :" وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء في اتّهم واتّلج وتراث وتجاه ونحو ذلك " (سيبويه (د.ت):239/4،332) وكذلك : والتاء أبدلت من الواو فاء في أتلجه وتجاه وتيقور وتكلان وتخمة وتهمة وتقية وتقوى وتترى وتورية وتولج وتراث وتلاد". (ابن جني1993 : 145-146/1 ،وانظر: ابن يعيش (د.ت):36/10 ، و الإشبيلي1996:254-255).

والحقيقة أنه لا إبدال دون تقارب صوتي في المخرج بين الصوتين المتبادلين، وهذا ما يفتقده صوتا التاء والواو (شبه الحركة).

ولا نجد لسابقة التاء المفتوحة (ta) في بنية الأفعال الثلاثية السابقة " ترث، تضع، تقى ..." أثراً دلالياً، إذ إن ظهورها جاء لغرض صوتي، هو المسؤول كذلك عن ظهور هذه السابقة (ta) في مادة الأنماط اللغوية الأخرى التي أنتجتها اللغة، وسقناها كأمثلة على ذلك الأثر الصوتي، وجميعها تعود في أصلها إلى جذر ثلاثي معتل الفاء، وبالأخص من المثال الواوي " ورث، وضع، وقى ..." فاقتصر تأثير التاء في بنية الأصل الثلاثي دون دلالته.

تَعِلَ ta<ila : ومن أمثلة هذا الوزن التي دخلت في الاستعمال الفصيح:

تَخِذَ tahida (ابن منظور 1955:(أخذ) 476-472/3 و(تخذ) 478/3) . وتظهر فيه سابقة التاء من الأصل الثلاثي " أخذ >ahada" ، فسابقة التاء غير موجودة في الأصل الثلاثي" أخذ" ، وليست من الأصوات المكونة لجذر الأصل " أ خ ذ" ، وفاء هذا الفعل همزة ، والهمزة صوت صعب النطق؛ لأن نطقه يتطلب انغلاق الوترين الصوتين انغلاقاً تاماً، وحبس الهواء خلفهما، ثم انفراجهما فجأة، وهذا الانفراج يحدث انفجاراً، والانفجار هو صوت الهمزة، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير؛ لذلك حاولت بعض القبائل العربية القديمة التخلص منها، وعلى الأخص قبائل الحجاز ، كما تخلصت منها معظم اللهجات العربية الحديثة .(عبد التواب 1983:47-48)، ومن هنا ، فالهمزة صوت معرض للتبديل والتغيير والحذف طلباً للسهولة والتيسير.

وظهور سابقة التاء في الفعل " تَخِذَ" يختلف عما حدث في الأفعال السابقة " ترث وتضع وتقي .." من حيث العلة، وإن كان يتفق معها في الشكل الصوتي النهائي الجديد ، وفي الغرض الصوتي الذي أدى إلى ظهورها في الأصل الجديد " تخذ" ولعل السبب في هذا يعود إلى توالي الهمزات في مقطع صوتي واحد، فعند صياغة وزن الانعكاسية بالتاء " افتعل" من الأصل الثلاثي المهموز، نحو : أخذ، فإنه سيكون على هيئة " إإتخذ >i>tahada " إذ تقطع همزة الوصل في حال الابتداء، وفي بنية الفعل السابق تتوالى همزتان في مقطع واحد (>i>)، وهو أمر لا تحبذه العربية، بل تكرهه، وقد عبر عنه ابن جني بقوله :" الهمزة حرف سفل في الحلق وبَعدَ عن الحروف، وحصل طرفاً، فكان النطق به تكلفاً، فإذا كرهت الهمزة الواحدة، فُهم

باستكراه الثنتين ورفضهما، لا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين". (ابن جني 71/1:1993).

لذلك تحاول اللغة التخاص من ثقل هذا المقطع الصوتي (>i>) في وزن الانعكاسية " افتعل" فتميل إلى حذف فاء الفعل وهي الهمزة الثانية، فيصير الفعل من :" إإتخذ >i>tahada إلى اتخذ >itahada " وهذا الحذف في بنية الفعل يخلّف فجوة صوتية واضحة كتلك التي خلّفها حذف شبه الحركة (w) من المزدوج الهابط (iw) في وزن الافتعال من " ورث ووضع ووقى ..."؛ ولهذا فإن اللغة تتجه نحو تعويض هذا الحذف، وتتم عملية التعويض عن طريق التشديد أيضاً، وطريقة التعويض هي الطريقة التي غالباً ما تتبعها اللغة عند حذف فاء الافتعال، ويمكن أن تمثل ما حدث بالمخطط الصوتي الآتي :

اتّخذ	ا تخذ	إإتخذ	أخذ
>ittahada	>ixtahada	>i>tahada	>ahada

1- الفعل الأصلي مهموز الفاء " أخذ >ahada ".

2- وزن الافتعال القياسي " إإتخذ >i>tahada ".

3- حذف فاء الفعل (الهمزة) للتخاص من توالي الهمزات وثقل المقطع الصوتي الأول (>i>) ، فصار الفعل : ا^{x}تخذ >i^{x}tahada .

4- التعويض عن طريق التشديد: اتّخذ >ittahada. (عبابنة 2000:53-54)

والواقع أن التعويض عن المحذوف في وزن الافتعال من الفعل المهموز، نحو:" أخذ" ، يتخذ في الاستعمال اللغوي طريقين ، أحدهما : مطل الحركة أي مد نواة المقطع الأول، كما في المخطط الصوتي :

إيتخذ	ا^{x} تخذ	إإتخذ	أخذ
>itahada	>i^{x}tahada	>i>tahada	>ahada

وثانيهما : تشديد تاء الافتعال كما شاهدنا " اتّخذ >ittahada "، ويبدو أن اللغة قد اختارت الطريق الثاني في الفعل " أخذ >اتّخذ" فعوضت عن المحذوف بالتشديد، فكثر " اتّخذ" في الاستعمال الفصيح ، وقلّ " ايتخذ " يقول برجشتراسر : " مما تلاشى فيه الحرف الأصلي تماماً كلمة " اتّخذ" ، فأصل التاء المشددة فيها : تاء الافتعال والهمزة، التي هي فاء الفعل، والفرق بين : اتّعد (من وعد) ، واتّخذ (من أخذ) أن التشابه في الأول مطرد، يشترك فيه كل الأفعال التي فاؤها واو، وفي الثانية اتفاقي؛ لأن كثيراً من الأفعال المهموزة التي فاؤها همز لا يشترك فيه، بل يخفف الهمز فيها، نحو : ايتمر، وهذه الأمثلة من التشابه المدبر. (برجشتراسر1982 :32)

غير أن الحركة اللغوية لهذا النمط لا تتوقف عن هذا الأمر، فقد طغت عملية القياس المتوهم على هذا التحرك اللغوي أيضاً، إذ قيس الفعل الجديد : اتّخذ، على الأفعال التي تكون فاؤها تاء ، مثل : تبع، فأعيد إلى الماضي على هذا الأساس، ولكن القياس جعل الناطقين يعيدونه إلى فعل تائي الفاء ، هو: تخذ tahida بعد أن كان في الأصل مهموزها " أخذ >ahada" ، وقد تمت عملية القياس المتوهمة تلك على النحو الآتي :

أ. المقيس عليه :

تبع	انتبع	اتّبع	اتّباع	تبع
tabi<a	>ittaba<a	>ittaba<a	>ittiba<	tabi<a
الماضي الأصلي	وزن الانعكاسية القياسي (نظرياً)	وزن الانعكاسية بعد التأثر (الإدغام)	المصدر	عودة إلى البناء الأصلي

ب. المقيس :

أخذ	إتخذ	اتّخذ	اتّخاذ	تخذ
>ahada	>i>tahada	>ittahada	>ittihad	tahida
الماضي الأصلي	وزن الانعكاسية القياسي (نظرياً)	وزن الانعكاسية بعد الحذف والتعويض	المصدر	البناء الجديد قياساً على "تبع"

والعلة الجامعة في هذا القياس هي علة المشابهة المتوهمة، وبعد عملية القياس المتوهمة يتم اشتقاق وصياغة المصادر : تَخَذْ وتَخْذ من الفعل الجديد " تَخِذَ"، فقالت العرب : تَخِذَ الشيء تَخْذاً وتَخَذاً (ابن منظور 1955:(تخذ)478/3 ، وانظر : عبابنة 2000:-55 54 ، و الزعبي 1996:129-130).

وفطن الجوهري إلى توهم أصالة التاء في صيغة الافتعال " اتّخذ"، فقال : " الاتّخاذ افتعال من الأخذ، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال الياء تاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال، توهموا أن التاء أصلية، فبنوا منه : فَعِلَ يفْعَل، قالوا : تَخِذَ يَتْخَذُ". (الجوهري 1979:(أخذ)559/2 ، وانظر : عبد التواب 1983:73).

فهو يرى أن اللغة قد عوضت سقوط الهمزة – في البداية – عن طريق مطل الكسرة القصيرة – نواة المقطع الأول – لتصبح كسرة طويلة (الياء) " إإتخذ >i>tahada : ايتخذ >îtahada" ثم سلكت اللغة طريقاً آخر في التعويض عن المحذوف وذلك بتشديد تاء الافتعال: اتّخذ >ittahada" التي اصبحت أكثر استعمالاً.

وليس في التاء إبدال صوتي – كما ذكرنا – إذ لا نجد أي تقارب صوتي في المخرج بين الأصوات السابقة : الهمزة والياء والتاء.

وقد دخلت المادة الجديدة " تخِذ" في الاستعمال الفصيح جنباً إلى جنب مع الأصل مهموز الفاء " أخذ". ونلاحظ اختلاف نواة المقطع الثاني في الفعل الجديد " تخِذ tahida" عنها في الأصل " أخذ >ahada" فالخاء مكسورة في الفعل الجديد، ومفتوحة في الأصل المهموز، وكأن هذا الفعل الجديد " تخِذ" صار بعيداً عن اصله، فجاء بكسر العين بعد توهم التاء أصيلة في بنائه ، (السامرائي 1983:132) وقد ورد الفعل " تَخَذَ" بفتح الخاء في لغة التنزيل في قراءة ابن كثير ويعقوب :" لو شئت لتخذت عليه أجرا" (سورة الكهف/77) ، فيروى أنهما قرآ بالتخفيف (الأصفهاني1969:281) وقد ورد أن التخفيف هو قراءة أبي عمرو بن العلاء أيضاً. (القيسي1981:70/2 ، والدمياطي1987: 223/2، وابن جني 1993:197/1).

وبذلك دخلت سابقة التاء في بنية الفعل الجديد " تخِذ" لغرض صوتي سببه الصعوبة التي واجهها أصحاب اللغة في نطق المتماثلات (الهمزات) ، فكان ذلك

طلباً للسهولة والتيسير، ولدخول التاء أثر واضح في تغيير بنية الأصل الثلاثي" أخذ" بظهور النمط الجديد الذي دخل الاستعمال اللغوي الفصيح دون أن تؤثر سابقة التاء في دلالة الأصل.

أفعل >a<ala : وتظهر في هذا الوزن سابقة الهمزة المفتوحة (>a)، وهي ليست من مكونات الجذر الثلاثي الأصلي، ومن أمثلته : أجم >agama من وجم wagama، وأحد >ahada من وحد wahada (سيبويه(د.ت) :331/4) يقول ابن عصفور : " إن كانت الواو مفتوحة لم تهمز إلا حيث سمع؛ لأن الفتحة بمنزلة الألف، فكما لا تستثقل الألف والواو في نحو : عاوَدَ وأمثاله، فكذلك لا تستثقل الواو المفتوحة، والذي سمع من ذلك : أجم في وجم ، وامرأة أناة في وناة من الوني ، وهو الفتور، وأحد من وحد ، وأسماء في وسماء". (الإشبيلي 1996:222-223 ، وانظر : ابن جني 1954:1/230-232).

إن الأنماط اللغوية التي ذكرها ابن عصفور، وقيدها بالسماع، تعد قليلة إذا ما قيست بالمسموع والمستعمل في اللغة، فقد دخلت الهمزة في بنية كثير من الأنماط اللغوية – غير المهموزة في الأصل – سابقة وحشواً ولاحقة، سواء كان ذلك في الأفعال أم في غيرها، حتى مع وجود الواو (شبه الحركة) مفتوحة في الأصل على عكس ما ذهب إليه ابن عصفور، وهو ما عزاه الدكتور رمضان عبد التواب إلى قانون لغوي اسماه الحذلقة والمبالغة في التفصح،(عبد التواب 1983:79) إذ يقول :" يشيع في العربية الفصحى همز ما ليس أصله الهمز بسبب عقدة الحجازيين في صوت الهمزة، وتوهمهم في الأمثلة التي يوجد في مكان منها واو أو ياء أنهما ناتجتان بسبب الانزلاق بين حركتين (Hiatus) بعد سقوط الهمزة في نطقهم، ولذلك يزيدون في هذه الأمثلة همزات غير أصلية فيها، فبعد أن صار الهمز شعار العربية الفصحى، تسابق العرب في النطق به؛ فأدى ذلك إلى همز ما ليس أصله الهمز مبالغة في التفصح". (عبد التواب 1983:81-82) .

ومن أمثلة إقحام الهمزة سابقة (prefix) :" الوصيد والأصيد ، وأرخت الكتاب وورخته ، ووكّدت الأمر وأكّدته ، والتأكيد والتوكيد". (الفراء 1980:2/137 ، وانظر : عبد التواب 1983:82) ، وبمقارنة اللغة العربية بأخواتها الساميات، فإن الكلمة التي تعني " القمر" في أصل اللغات السامية تبدأ بالواو المفتوحة في الأصل كما في الحبشية warh

والآشورية القديمة warhu، وتتحول هذه الواو – كما تحولت غيرها – إلى ياء في العبريةyerah والآرامية yarha، أما الأصل الذي كان في العربية في مقابل هذه الكلمات فهو " وَرْخ" ، وقد ماتت هذه الكلمة في العربية، إلا أن الفعل منها ما زال موجوداً في اللغة، وهو " يوَرخ"، وقد تحذلق فيه الحجازيون، فأقحموا عليه الهمزة، وقالوا: " يؤرخ" واشتقوا منه الماضي :" أرخ"، والاسم :" تأريخ" ، والدليل على عدم أصالة هذه الهمزة في العربية هو عدم وجودها في الجمع " تواريخ" إذ لا يقال " تآريخ". (عبد التواب 82:1983)

والأمثلة السابقة جميعها فيما فاؤه واو مفتوحة، فيما سيأتي إقحام الهمزة فيما فاؤه واو مكسورة أو مضمومة في حديث لاحق، فالتوهم والمبالغة في التفصح هو سبب إقحام الهمزة في الأصل الثلاثي الذي نحن بصدد الحديث عنه، ونعني بذلك : أجم من وجم ، وأحد من وحد ، إذ أصبحت الهمزة جزءاً من أجزاء الجذر الأصلي الثلاثي ، وهي ليست كذلك، فالهمزة غير أصلية، وإنما أقحمها العرب في بنية هذه الأنماط اللغوية، كما أقحموا غيرها من الهمزات؛ لأن العربية الفصحى اتخذت من الهمزة شعاراً لها ؛ ولذلك فقد قام العرب الذين لا يهمزون في لهجاتهم بإعادة الهمزات التي أسقطوها في نطقهم طلباً للسهولة والتيسير، وهم في عملهم هذا حاولوا محاكاة العربية الفصيحة، ومع هذه الهمزات التي عادت إلى مواضعها، توهموا وجود همزات في مواضع مشابهة، فقاموا بإعادتها إلى المواضع التي توهموا أنها سقطت منها". (الزعبي 44:1996).

وهكذا ظهرت سابقة الهمزة في أنماط لغوية كثيرة، منها : أجم وأحد، نتيجة للتوهم وبفعل قانون الحذلقة والمبالغة في التفصح، فلا مجال للتبادل الصوتي بين الواو (شبه الحركة) والهمزة؛ لما بين الصوتين من تباعد في الصفات والمخرج.

ولم تؤثر الهمزة المقحمة في دلالة الأصل الثلاثي، إذ إنها جاءت لغرض صوتي، فاقتصر تأثيرها في بنية الأصل بعد سقوط شبه الحركة (الواو) وإقحام الهمزة بتوهم أصالتها في الجذر الثلاثي، فظهرت الأنماط اللغوية الجديدة جنباً إلى جنب مع الأصل الثلاثي القديم.

أَعِلَ >a<ila : أقحمت الهمزة كسابقة (prefix) في نمط لغوي آخر هو : "أرث >arita" من ورث warita ، (ابن منظور 1955:(ورث)201-199/2) ويختلف هذا النمط اللغوي الجديد عن سابقه :"أَجَمَ وَأَحَدَ" في حركة العين، أي في نواة المقطع الثاني، أما إقحام الهمزة في : أرث، فإن ما قيل هناك يقال هنا، فقد تأثرت اللغة في مرحلة التحول من اللهجات إلى الفصحى بقانون المبالغة والحذلقة، وذلك بهمز هذه الأنماط اللغوية، فظهر الفعل " أرث" من " ورث" بعد أن توهم بعض الناطقين بالعربية أن الأصل في شبه الحركة (الواو) هو الهمزة التي سقطت طلباً للسهولة والتيسير في نطق الحجازيين، فأعادوا همزها وهي في الحقيقة غير مهموزة، وظهر إلى جانب الفعل الجديد " أرث" مصادر جديدة نحو : إرث >irt وإراث >irat وإراثة>iratat ،(ابن منظور 1955:(ورث)201-199/2) وتظهر فيها جميعاً سابقة الهمزة المقحمة نتيجة لتوهم أصالتها، ومحاكاة للفصحى، وبفعل قانون الحذلقة والمبالغة في التفصح.

أُعِلَ >u<ila : وهو وزن للأصل الثلاثي المبني للمجهول، ومن أمثلته : أُعِدَ >u<ida من وعِدَ wu<ida وأُلِدَ >ulida من وِلدَ wulida ،(سيبويه (د.ت) :331,405/4) وإقحام الهمزة سابقة (prefix) في هذه الأنماط اللغوية، جاء نتيجة لثقل المقطع الصوتي الأول (wu) في الأصل الثلاثي : وعِدَ wu<ida" و " وِلدَ wulida"، إذ يظهر في هذا المقطع الصوتي التتابع الحركي الثقيل المكون من شبه الحركة (w) أي الواو، ونواة المقطع وهي حركة الضم (u)، وقد جاء إقحام الهمزة كسابقة في أنماط لغوية أخرى متنوعة من مضموم الفاء منها : أُجوه من وجوه ، وأُقّتت من وقّتت، وجاء في التنزيل :" وإذا الرسل أُقّتت"(سورة المرسلات/11)، يقول الفراء : " وإذا الرسل أقّتت" ، اجتمع القراء على همزها ، وهي في قراءة عبد الله : وقّتت بالواو". (الفراء 222/3:1980 ، وانظر : عبد التواب 82:1983).

وقد أشار علماء اللغة القدماء إلى صعوبة هذا المقطع الصوتي (wu)، يقول الفراء تعليقاً على الأنماط اللغوية السابقة : " وإنما همزت لأن الواو إذا كانت أول حرف وضمت همزت؛ وذلك لأن ضمة الواو ثقيلة، كما كان كسر الياء ثقيلاً"، (الفراء 222/3:1980) وهو ما يؤيده الدرس اللغوي الحديث ، وقد فصل ابن عصفور في ذلك ، فيقول : "إن كانت الواو مكسورة أو مضمومة جاز أن تبدل منها همزة، فتقول في :

وعِدَ : أُعِدَ وفي وقّتت : أُقّتت ... وكذلك تفعل بكل واو تقع أولاً مكسورة أو مضمومة؛ وإنما فعلت ذلك لثقل الضمة والكسرة في الواو، وذلك أن الضمة بمنزلة الواو ... فإذا كانت الواو مضمومة، فكأنه قد اجتمع لك واوان ... فكما أن اجتماع الواوين مستثقل ، فكذلك اجتماع الواو والضمة ..." (الإشبيلي 1996:221-222) والإبدال الصوتي غير وارد في هذه الأنماط اللغوية لما بين الواو والهمزة من بعد في الصفات الصوتية والمخرج، ولذلك نقول في : أُعِدَ >u<ida من وعِدَ wu<ida وأُلِدَ >ulida من وُلِدَ wulida : إن المقطع الصوتي الأول فيهما (wu) سقط من بنية الفعل الأصلي للتخلص من ثقله، وأقحمت الهمزة لغرض صوتي كما في المخطط الصوتي:

وُعِدَ wu<ida	x عِدَ x<ida	أُعِدَ >u<ida
وُلِدَ wulida	x لِدَ x lida	أُلِدَ >ulida
الأصل الثلاثي	سقوط المقطع الصوتي (نظرياً)	إقحام الهمزة

1- الأصل الثلاثي المبني للمجهول : " وعِدَ و وُلِدَ " .

2- التخلص من ثقل المقطع، فأصبح البناء " عد >ida و لد lida" يشبه بناء فعل الأمر منه في حالة الوقف، وأمام هذا الحرج وتشابه البنائين، أقحمت الهمزة وأعيدت ضمتها التي تحمل دلالة المبنى للمجهول، وهذه المرحلة بالطبع مرحلة غير مستعملة ولكنها مرحلة نظرية تصف سبب ظهور الهمزة.

3- إقحام الهمزة :"أُعِدَ >u<ida وأُلِدَ >ulida" فظهر النمط اللغوي الجديد للدلالة على المبنى للمجهول ، فضمت الهمزة، وعلى هذا يكون إقحام الهمزة قد جاء لغرض صوتي.

والرأي الآخر والأرجح، أن يكون دخول الهمزة في هذه الأنماط اللغوية، قد جاء نتيجة لتوهم أصالتها ومبالغة في التفصح، فقد ذكرنا في أنماط لغوية أخرى أقحمت فيها الهمزة، أن العرب اتخذوا من الهمز شعاراً لهم، بعد تحول اللهجات إلى الفصحى، فتأثرت هذه الأنماط اللغوية بقانون الحذلقة والمبالغة في التفصح، وذلك بهمزها ، مع أنها في الأصل غير مهموزة، فظنوا أن الأصل في الواو هو الهمزة التي سقطت بفعل تدخل قانون السهولة والتيسير في نطق الحجازيين الذين لا يهمزون، فأعادوا همزها محاولين محاكاة العربية الفصيحة ، وهم مخطئون في ذلك. فأثرت سابقة الهمزة المضمومة (>u) في بنية الأصل الثلاثي:" وعِدَ وولِدَ " بإقحام الهمزة وظهور الأصل الجديد "أُعِدَ وأُلِدَ " في نطق بعض العرب، ودخل الاستعمال إلى جانب الأصل القديم : وعِدَ وولِدَ، في حين لا نجد أي تأثير دلالي لدخول الهمزة في بنية الأنماط اللغوية الجديدة.

هفَلَ hafala : وهو بناء غريب، ونادر جداً في اللغة، ومن أمثلته : هرق haraka (ابن منظور 1955:(هرق)368-365/10)، ويبدو أن بداية ظهور هذا الأصل وسابقة الهاء فيه (ha) قد جاء من الثلاثي المزيد، فظهر منه " هراق" وأصله " أراق" ، فأصل الهاء في هذا النمط اللغوي هو الهمزة، والنظر في كتب اللغة القديمة يدل على هذا الإبدال الغريب، وكأن هذا الإبدال قد عرض لهذا الفعل في لغة عربية قديمة، فجاء في شعر المتقدمين والجاهلين، مما يدل على أن الهاء المبدلة من الهمزة في هذا الفعل لغة من اللغات الخاصة ،(السامرائي 130:1983) وهذه اللغة على الأغلب هي لغة طيء، إذ جاء في شرح الشافية :" إبدال الهاء من الهمزة مسموع في نحو : هرَقت وهرحت وهياك ولهنك وهِن فعلت، في طيء". (الاستراباذي 222/3:1982).

وجاء في كتب اللغة أمثلة أخرى على إبدال الهاء من الهمزة، يقول سيبوية : " أبدلت الهاء من الهمزة في هَرَقْتُ وهَمَرْتُ وهَرَحْتُ الفرس، تريد: أرحت، ويقال : إياك وهياك" (سيبويه (د.ت):238/4) ، وقول آخر :" الهاء أبدلت من الهمزة في هرقت الماء وهرحت الدابة ، وهنرتُ النار ، وهردت الشيء ، وهياك ولهنك" .(ابن يعيش (د.ت):42/10 ، وانظر : الاستراباذي 1982: 382/2-383و197/3، 222 ، و العيني (د.ت):246).

ويبدو أن إبدال الهمزة هاء، قد بدأ في وزن السببية" أفعل" فجاء فيه : هراق من أراق وهراح من أراح، وهنار من أنار، وهراد من أراد، وورد في الكتاب ما نصه :" وأما هرقت وهرحت، فأبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذف استثقالاً لها ، فلما جاء حرف أخف من الهمزة لم يحذف في شيء ولزم لزوم الألف في ضارب، وأجري مجرى ما ينبغي لألف " أفعل" أن تكون عليه في الأصل ". (سيبويه (د.ت):285/4)

ومما يؤكد ذلك قول بعضهم :" الشائع في العربية الشمالية المقطع "أ" (>a) في وزن السببية، مثل : أدخل، غير أنه روي لنا أفعال تبدأ بالمقطع (ha) مثل : هراق: أراق ، وهراح: أراح، وهراد : أراد .(عبد التواب 233:1985).

وكأن ظهور هذا المقطع الصوتي (ha) في " هرق" والأنماط اللغوية الماضية، قد جاء بتأثير بعض اللغات السامية التي يبنى فيها وزن السببية " أفعل" بزيادة المقطع (ha) كاللغة العبرية. (بروكلمان 1977: 110، و عبد التواب 1985: 233، و عمايرة 31:1993)

ويرى بعض المحدثين أن ظهور الفعل " هرق" قد جاء نتيجة للتوهم والقياس الخاطئ، فحين عدي الفعل الثلاثي الأصلي " راق"، وقيل: أراق، لم يخف أن الهمزة زائدة، ولكن تعديته بالهاء في " هراق" جعلت بعض العرب يتعاملون مع الهاء على أنها أصلية، فأدخلوا الهمزة، فقيل : أهراق، ظناً منهم أن الهاء في" هراق" أصلية .(عمايرة 13:1993)

ونحن نعلم أن الهمزة في وزن السببية " أفعل" تسقط في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وسائر المشتقات، إلا أن الهاء المبدلة من الهمزة قد بقيت ولم تسقط في وزن السببية : هراق من أراق، وما اشتق منه، وكأنهم توهموا أصالة الهاء، فقالوا : أهرقتها، فزادوا همزة في أول الفعل مرة أخرى، وقولهم مهْرَاق ومهْرَاقة، هو كذلك من باب توهم أصالة الهاء، فكأنها غير مبدلة، (السامرائي 131:1983) وجاء ذلك في شعرهم، يقول امرؤ القيس :

وإن شفائي عبرةٌ مهراقةٌ فهل عند رسم دارس من مُعول

(امرؤ القيس 9:1969)

وقال الأزهري : هرقت السماء ماءها وهي تهريق والماء مهراق، والهاء في ذلك كله ليست بأصلية، إنما هي بدل من همزة أراق، قال : وهرقت مثل أرقت، والأصل : أرقتُ. (ابن منظور 1955:(هرق)368-365/10)

ويقول سيبويه :" وأما الذين قالوا : أهرقت، فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إياها، وجعلوا الهاء عوضاً لأن الهاء تزاد" (سيبويه (د.ت):285/4) فالهاء المبدلة من الهمزة في وزن السببية " أفعل" ظلت في سائر مشتقات الفعل ، (شاهين 201:1980) أما النمط الثلاثي الذي نتحدث عنه وهو : هَرَقَ، فإن أصول هذا الفعل قامت على زيادة الهمزة في أوله : راق : أراق، ثم أبدلت الهاء من الهمزة في بعض لغات العرب طلباً للخفة، وتأثراً باللغات السامية القريبة منها، أراق :هراق، فتوهم بعضهم أصالة الهاء في أصول الفعل ، وعندما أرادوا اشتقاق الأصل الثلاثي من " هراق " توهموا أصالة الهاء، فاشتقوا منه الفعل الجديد " هرق " فخُرم من الفعل " هراق " شيء من أصوله ، وهو عين الفعل الأصلي" راق " فصار : هَرَقَ . (السامرائي 131:1983) ونمثل ذلك بالمخطط الصوتي التالي :

الأصل الثلاثي	وزن السببية	إبدال الهمزة هاء	الأصل الجديد بتوهم أصالة الهاء
راق	أراق	هراق	هرق
raka	>araka	haraka	haraka

وهكذا تكون سابقة الهاء (ha) في "هراق" قد أصبحت وكأنها من مكونات الجذر الأصلي، فاشتق من الفعل الجديد أنماط لغوية أخرى جديدة منها : يهريق ومهراق وأهراق ... واشتق كذلك أصل ثلاثي جديد هو " هرق" بعد توهم أصالة الهاء.

ونقول : إن ظهور سابقة الهاء في هذه الأنماط اللغوية الجديدة، كان في بداية الأمر لغرض صوتي ، هو طلب الخفة، إذ استبدلت الهاء بالهمزة في وزن السببية " افتعل" ، ونعلم أن نطق الهمزة يحتاج إلى جهد عضلي كبير؛ ولذلك بحث

بعض الناطقين بالعربية عن صوت أخف من الهمزة ، وقريب منه في المخرج، وهذا الصوت هو الهاء، الذي أصبح نتيجة التوهم صوتاً من أصوات الجذر الأصلي، فأنتجت اللغة الأنماط اللغوية الجديدة التي ذكرناها، ومنها الأصل الثلاثي الجديد " هرق ".

ودخل الأصل الجديد إلى جانب الأصل القديم " راق" في الاستعمال الفصيح، وهرق بزنة : هفل ، إذ سقط من الأصل القديم " راق" جزء من مكونات جذره الأصلي ، وهي عين الكلمة، أي الفتحة الطويلة (الألف) في بنية الفعل السطحية "راق"، إذ تم تقصير الفتحة الطويلة لتصير فتحة قصيرة في " هرق " بعد دخول الهاء في بنية الفعل. راق raka > haraka هرق.

2.1.3.1 سوابق الوزن الأصلي المزيد :

تظهر في معظم أوزان الفعل المزيد سوابق (prefixes) تباشر الأصل الثلاثي والأصل الرباعي، فتؤثر في بنية الفعل، وفي دلالته، وأبرز هذه الأوزان، وأهم سوابقها هي :

وزن السببية "أفعل>af<ala" (انظر : بروكلمان1977:109-110 ، و عبد التواب 1985:232-233).

تدخل في بنية فعل السببية " أفعل" سابقة الهمزة المفتوحة (>a) - التي جاءت من خارج المادة الأصلية المكونة للجذر الثلاثي – لغرض دلالي، فتضيف لدلالة الحدث في الأصل الثلاثي " فعل" دلالة السببية، كالتي تظهر في أمثلة هذا الوزن، نحو : أكرم وأمد وآمن وأوصل وأيبس وأنار وأعطى وغيرها.

فالحدث في الأمثلة الماضية مسبب بدخول سابقة الهمزة (>a) ،" وتشترك اللغات السامية كلها في بناء وزن السببية بوساطة مقطع يزاد في الأول بعد سقوط حركة فاء الفعل، وهذا المقطع هو (>a) في العربية والحبشية والآرامية، و(hi:ha) في العبرية و (sa) أو (sa) في الآشورية والمعينية، وظهر المقطع (ha) في العربية الشمالية في ألفاظ قليلة مسموعة نحو: هراق" من أراق، وهراح من أراح وهراد من أراد ". (بروكلمان 1977:109-110 ، وعبد التواب 1985:232-233 ، وبرجشتراسر 1982:93).

ويبدو أنها ظهرت في لغة خاصة من لغات العرب وبتأثير تلك اللغات السامية التي يبنى فيها وزن السببية بزيادة هذا المقطع (ha)، وقد أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن سوابق الوزن الأصلي المجرد.

وتؤثر سابقة الهمزة (>a) في توزيع وترتيب مقاطع وزن السببية، فمن الصحيح السالم نحو : أدخل >adhala من الأصل الثلاثي : دخل dahala ، تزاد سابقة الهمزة، لتشكل مع فاء الفعل مقطعاً ثلاثياً قصيراً مغلقاً بعد سقوط حركة الفاء، إذ تكره العربية توالي المقاطع القصيرة، وهو سبب سقوط حركة الفاء.

دَخَلَ	أَدَخَلَ	أَدْخَلَ
dahala	>adahala	>adhala
الوزن الأصلي	دخول سابقة الهمزة	سقوط حركة الفاء

فيعلّل سقوط حركة الفاء في وزن السببية " أفعل" بمنع توالي المقاطع القصيرة، فالعربية تمنع هذا التتابع المقطعي المتماثل، وهو ما نراه في وزن السببية قبل سقوط حركة الفاء " أَدَخَلَ >adahala " ففيه تتوالى أربعة مقاطع ثنائية قصيرة مفتوحة ، وهذا ما لا تقبله العربية ، ولكن السبيل إلى التخلص من هذه الصعوبة الصوتية والمقطعية، هو سقوط حركة الفاء " أَدْخَلَ >adhala "، فيتغير بذلك ترتيب وتوزيع مقاطع الكلمة:

أَ دَ خَ لَ

>a da ha la

توالي أربعة مقاطع ثنائية قصيرة مفتوحة

(قبل سقوط حركة الفاء)

أَدْ	خَ	لَ
>ad	ha	la
مقطع ثلاثي	مقطع ثنائي	مقطع ثنائي

(بعد سقوط حركة الفاء)

فتشكل سابقة الهمزة مع فاء الفعل بعد سقوط حركتها مقطعاً ثلاثياً قصيراً مغلقاً، فأصبحت فاء الفعل حد إغلاق المقطع، بعد أن كانت حد ابتداء للمقطع الثاني قبل سقوط حركتها.

وهو تماماً ما يحدث في وزن السببية من المثال الواوي واليائي، مثل : أوْعَدَ >aw<ada من وعد wa<ada وأيسر >aysara من يسر yasara، إذ تدخل سابقة الهمزة على الأصل الثلاثي دون أن تترك أثراً صوتياً في بنية الفعل، فالياء تسلم في هذا الوزن" أفعل" كما أن الواو تسلم فيه أيضاً، (سيبويه (د.ت):339/4) فعلى الرغم من تشكل حركة مزدوجة هابطة (aw) و (ay) في بنية فعل السببية، إلا أن اللغة أبقت على مثل هذه المزدوجات الهابطة، فهي حركة مزدوجة مقبولة في العربية، وكثيراً ما تسلم فيها (الشايب 424:1983)، وبذلك اقتصر تأثير سابقة الهمزة (>a) في ترتيب وتوزيع مقاطع الفعل، فشكلت مع فاء الفعل بعد سقوط حركتها مقطعاً صوتياً ثلاثياً قصيراً مغلقاً.

المثال الواوي: أَوَعَدَ أَوْعَدَ

>a wa <a da >aw <ada

المثال اليائي: أَيسَرَ أَيسَر

>a ya sa ra >ay sa ra

وكذلك هو حال وزن السببية من الأصل الناقص، إذ تباشر سابقة الهمزة هذا الأصل ، وتشكل مع فاء الفعل مقطعاً صوتياً يختلف عما كان عليه قبل سقوط الفاء، كما في " أبكى >abkā بزنة " أفعى" من بكى bakā وهذا ما يصيب فعل السببية من الأصل اللفيف (المفروق والمقرون) دون تأثير صوتي في بنية الفعل، من ذلك : أوفى >awfa من وفى wafa وأطوى >atwa من طوى tawa.

ويختلف الأمر في فعل السببية من الأصل المضعف نحو : أمد من مد، ومن الأصل الأجوف مثل : أقام من قام وأشاع من شاع، ففيها تشكل سابقة الهمزة (>a) مقطعاً صوتياً جديداً مستقلاً في بنية الفعل يزاد إلى مقاطع الأصل الثلاثي :

الأصل المضعف : مَد أَمَد

madda >amadda

الأجوف الواوي: قامَ أَقَامَ

>akama   kama

الأجوف اليائي: شَاعَ   أَشَاعَ

>asa<a   sa<a

ويتجلّى الأثر الصوتي لسابقة الهمزة (>a) بوضوح في بنية فعل السببية من الأصل الثلاثي مهموز الفاء، مثل آمن >amana من أمن >amina وآخذ >ahada من أخذ >ahada، إذ يتشكل بدخول الهمزة في فعل السببية مقطع صوتي صعب وثقيل (< a >)، فيتوالى في بنية الفعل العميقة : أأمَن >a>mana وأأخذ >a>hada صوتا الهمزتين، والهمزة صوت صعب النطق، فما بالك بهمزتين في مقطع صوتي واحد، جاء في شرح المفصل: " إذا التقت همزتان في كلمة ، فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين. (ابن يعيش(د.ت) :116/6) وفي شرح المراح:"إذا اجتمع الهمزتان في كلمة، وكانت الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، تقلب الثانية ألفاً". (العيني (د.ت):181).

وبعيداً عن مسألة القلب، فإن اللغة تخلصت من هذه الصعوبة المقطعية والصوتية بحذف الهمزة الثانية (فاء الفعل) فأصبح الفعل : أ×من >a×mana وأ×خذ >a×hada، وقد خلّف هذا الحذف فراغاً وفجوة صوتية ملموسة في فعل السببية، ولإعادة التوازن لبنية الفعل، لجأت اللغة إلى إحدى وسائلها في التعويض عن المحذوف، وذلك بمد نواة المقطع، لتصبح الفتحة القصيرة فتحة طويلة (الألف)، فظهر فعل السببية : آمن >amana وآخذ >ahada بزنة " آعل"، والمخطط الصوتي يوضح ما جرى:

آمَنَ	أَ×مَنَ	أأمَنَ	أمِنَ
>amana	>a×mana	>a>mana	>amina
آخَذَ	أَ×خَذَ	أأخَذَ	أخَذَ
>ahada	>a×hada	>a>hada	>ahada

1- الأصل الثلاثي مهموز الفاء " أمن وأخذ" وفيهما صوت الهمزة " فاء الأصل".

2- فعل السببية القياسي " أأمن و أأخذ"، ويتشكل في بنية الفعل مقطع صوتي صعب (>a<) بسبب تتابع الهمزتين : "أأمَن >a>mana" و "أأخذ >a>hada".

3- التخلص من الصعوبة الصوتية والمقطعية في نطق الهمزتين، بحذف فاء الفعل (الهمزة الثانية)، وحدوث فراغ صوتي في بنية الفعل بعد الحذف : أ×من >a×mana، أ×خذ >a×hada.

4- التعويض عن المحذوف بمد نواة المقطع " آمن >amana ، آخذ >ahada، وبذلك عاد التوازن المقطعي والصوتي لبنية فعل السببية، وهو ما حدث في جميع أمثلة وزن السببية من مهموز الفاء، فنقول : آثر >atara من أثر >atara، وآمر >amara من أمر >amara.

فظهر بذلك الأثر الصوتي لسابقة الهمزة (>a) في وزن السببية " أفعل" إذ بدخولها تشكلت الصعوبة الصوتية والمقطعية في نطق الهمزتين(>a>)، مما أدى إلى سقوط الهمزة الثانية، والتعويض عنها بمد نواة المقطع الصوتي(>a) ، أي الحركة السابقة لها .

وقد تُحذف الهمزة الثانية، ولا يعوض عنها، كالذي حدث في وزن السببية من " رأى ra>a " مهموز العين ، إذ تتوالى في البنية القياسية لوزن السببية" أرأى >ar>a " همزتان تمثلان حد ابتداء في مقطعين صوتيين متتاليين، ويفصل بينهما صوت صامت ساكن (consonant) هو صوت الراء، والساكن حاجز غير حصين، لذا تخلصت اللغة من ثقل وصعوبة النطق بالهمزتين عن طريق حذف عين الفعل، وهي الهمزة الثانية دون أن تعوض عنها، وأصبح صوت الراء حد ابتداء للمقطع الصوتي الثاني، بعد أن كان – قبل حذف الهمزة – حد إغلاق للمقطع الصوتي الأول.

رأى	أرأى	أر^x^ى	أرى
ra>a	>ar>a	$>ar^{x}a$	>ara
الأصل مهموز العين	فعل السببية القياسي	حذف عين الفعل (الهمزة)	إعادة التوازن والترتيب المقطعي لبنية الفعل

وقد انتقل هذا الحذف إلى أكثر مشتقات الأصل (رأى) ووزن السببية منه " أرى".

" وخص الفعل " رأى" بحذف عينه لكثرة الاستعمال، فحذفت عينه في المضارع والأمر (يرى، رَ) هذا إذا كان ثلاثياً مجرداً، وإذا زيدت فيه همزة التعدية (سابقة الهمزة) استعمل محذوف العين في صيغه الثلاث : الماضي والمضارع والأمر، فقد كان الأصل أن يقال " أرآه، يريئه، أرئه، ولكن العرب قالوا : أراه، يريه، أره، فحذفوا الهمزة التي هي عين الفعل(حلواني(د.ت) :144)145- وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى :" لتحكم بين الناس بما أراك الله" (سورة النساء /105)وقوله تعالى :" سأريكم

دار الفاسقين" (سورة الأعراف/145)، وقوله " وأرنا مناسكنا وتب علينا" (سورة البقرة/128) وقوله عز وجل :" هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه" (سورة لقمان/11). وبذلك نرى الأثر الصوتي الذي أحدثه دخول سابقة الهمزة (>a) في بناء وزن السببية، وبالأخص في الأصل مهموز الفاء، إذ أثرت هذه السابقة (prefix) في بنية فعل السببية بالحذف والتعويض.

أما عن الأثر الدلالي الذي تضيفه هذه السابقة لبنية الفعل، فقد أفاض علماء اللغة في حديثهم عن دلالة سابقة الهمزة في بناء " أفعل" فقالوا بمعنى التعدية والصيرورة والسلب وغير ذلك مما نجده منثوراً هنا وهناك، والحقيقة أن هذه المعاني جميعها تظهر في السياق، لا في بنية الفعل نفسه، ونحن هنا ندرس الكلمة بمعزل عن السياق الذي ترد فيه، ولا نرى لسابقة الهمزة في وزن " أفعل" إلا دلالة واحدة هي دلالة السببية ولذلك سمي وزن السببية (انظر : بروكلمان 109:1977 ، و عبد التواب 1985: 232، و فليش 145:1966)، فالحدث في مثل : أكرم وأمد وأقام وأعطى وأوفى ... قلنا: الحدث فيها جميعاً حدث مسبب، فالإكرام لم يتم إلا لسبب، وكذلك الإمداد والإقامة والإعطاء والإيفاء ...

ودلالته السببية غير موجودة في الأصل الثلاثي، ولكنها ظهرت في بناء " أفعل" مع دخول سابقة الهمزة، فكلما رأينا تأثيرها الصوتي والبنائي، فإننا لا نعدم تأثيرها الدلالي الذي تشترك فيه اللغات السامية كلها.

وزن الشدة والتكرار " فعل fa<<ala" :

ينتج هذا الوزن " فعل" بتكرير عين الفعل، ويدل على الشدة والتكرار في الحدث، غير أن غالباً ما يدل على السببية كذلك، ففي العربية : قتّل kattala، وفي العبرية kittel وفي الحبشية kattala وفي الآرامية kattel، وحركة العين في اللغة العبرية والآرامية مقيسة على حركتها في المضارع ،وفي الأكاديةkattal. (بروكلمان 109:1977 ، و عبد التواب 232:1985).

وتخلو أفعال هذا الوزن من السوابق (prefixes)، في حين سنرى سابقة التاء (ta) تظهر في مصدريه: تفعيل وتفعلة"، وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً.

ومن أمثلة وزن فعل : نزل وشدد وأمر ووصل وقوم وغيرها.

وقد ظهر لنا في مصادرنا المختلفة بعض أفعال هذا الوزن التي دخلت في بنيتها سابقة الهمزة (a<) لغرض صوتي، نتيجة لتدخل قانون الحذلقة والمبالغة في التفصح، من ذلك : أكّد akkada< والأصل فيه : وكّد wakkada، وأرخ arraha< من ورخ warraha وأُقّت ukkita< من وقّت wukkita المبني للمجهول، فالهمزة في هذه الأنماط اللغوية، ليست من مكونات الجذر الأصلي، وإنما دخلت في بنية هذه الأفعال وبعض مشتقاتها جنباً إلى جنب مع الأصل القديم، ففي الأنماط اللغوية الماضية، أقحمت فيها الهمزة بعد توهم أصالتها، فسقطت الواو (فاء الفعل) في نطق بعض القبائل توهماً أن الأصل فيها هو الهمزة التي سقطت من نطقهم، فأعادوها قياساً على ألفاظ أخرى ردت إليها همزاتها، فأصابوا في بعضها، وأخطؤوا في أخرى، ولذلك شاع في العربية همز ما ليس أصله الهمز، وذلك بسبب عقدة بعض القبائل الحجازية في صوت الهمزة التي سقطت في نطقهم، وعند تحول اللهجات إلى الفصحى، توهموا أن الواو والياء في بعض الأمثلة قد نتجتا بسبب الانزلاق بين حركتين (Hiatus) بعد سقوط الهمزة في نطقهم، فأعادوا إلى هذه الألفاظ تلك الهمزات غير الأصلية، وتسابقوا في النطق بها، فأدى ذلك إلى همز ما ليس أصله الهمز مبالغة في التفصح (عبد التواب 1983:81-82)، ومن ذلك أيضاً : أرث arrata< والأصل فيه : ورث warrata (ابن منظور 1955:(ورث)2/199-201).

وقد أشرنا في حديث سابق إلى ظهور سابقة الهمزة في بعض الأنماط اللغوية نتيجة تدخل قانون الحذلقة والمبالغة في التفصح أو التصحيح، وأشرنا كذلك إلى حديث الدكتور رمضان عبد التواب في كلمة : "أرخ" من " ورخ" وحديث الفراء في " أقّتت من وقّتت في قوله تعالى :" وإذا الرسل أقّتت" (سورة المرسلات/11)، وأثبتنا آراء علماء اللغة القدامى والمحدثين في سبب ظهور سابقة الهمزة في هذه الأنماط اللغوية، ويمكن العودة إلى ذلك الحديث في موقعه، وهو ما يغنينا عن الإعادة.

أما " أكّد" من " وكّد"، فقد ولدت تحت نفس الظروف التي دخلت فيها إلى العربية تلك الأنماط المهموزة، واستعمل الفعل الجديد المهموز " أكّد" جنباً إلى جنب مع الأصل القديم غير المهموز " وكّد" بل ظهر معها المصدران : تأكيد وتوكيد.

ويبدو أن ظهور الهمزة في هذه الأنماط اللغوية بزنة : أعل من فعل، قد ظهرت أول ما ظهرت في المضارع منها، فقد توهم بعض العرب أن الواو في المضارع : يوكّد yuwakkidu قد نتجت بسبب الانزلاق بين الضمة والفتحة، وهو ما يسمى (Hiatus)، وهي بالتالي – بناء على تصورهم – غير أصلية في بنية الفعل، فذهبوا إلى أن الأصل فيها هو صوت الهمزة التي سقطت في لهجة الحجازيين، فأعادوا همزها قياساً على أنماط لغوية أخرى مهموزة الأصل مثل : يؤدي yu>addi ، فقد سقطت همزة " يؤدي" في لهجة الحجازيين طلباً للخفة، فأصبح يـُxدي yu^{x}addi، وفيه التقت الضمة بالفتحة بعدها (Hiatus) فانزلقت الواو ، فأصبح الفعل: " يودي yuwaddi " وعندما أرادوا محاكاة الفصحى أسقطوا الواو التي نتجت بسبب الانزلاق بين الضمة والفتحة، وأعادوا الهمزة إليها، وهم في ذلك مصيبون، وعندما قابلتهم أنماط لغوية أخرى تشبه" يؤدي" في الشكل والوزن والحالة مثل: يوكّد ويورخ (عبد التواب 82:1983) همزوها، فقالوا : يؤكّد ويؤرخ، وهم في هذا مخطئون، فهمزوا ما لا يستحق الهمز، وفقاً للمخطط الصوتي التالي :

الفعل المهموز:

يؤدي	يودي	يؤدي
yu>addi	yuwaddi	yu>addi
فصيحة	اللهجة الحجازية	عودة إلى الفصحى

الفعل غير المهموز:

يوكّد	يوكّد	يؤكّد
yuwakkidu	yuwakkidu	yu>akkidu
فصيحة	اللهجة الحجازية	ناتجة بسبب التوهم والمبالغة في التفصح قياساًعلى "يؤدي" وأمثالها

وبعد ولادة الصيغة الجديدة المهموزة" يؤكّد ويؤرخ ... يعمم أمر الهمزة على الاشتقاقات الأخرى، كما لو أن الهمزة مكّون أصلي في هذا الوزن. (الكناعنة1997: 29- 30).

أما في المبني للمجهول " أُقّت" من " وقّت" فيمكن أن نتصور سبباً آخر لإقحام الهمزة في هذا الفعل، إذ يتشكل في بنيته الأصلية " وقّت wukkita " حركة

مزدوجة صاعدة (wu) مكونة من شبه الحركة (الواو) والضمة (u)، وهي من المزدوجات الصاعدة الثقيلة على اللسان العربي، وقد أشار إلى ذلك القدماء وذكرناه سابقاً، (انظر : الفراء 222/3:1980 ، و الإشبيلي 1996:221-222) فسقطت الواو (w) من بنية الفعل، وأقحمت الهمزة عوضاً عن المحذوف، فيكون سبب ظهور الهمزة سبباً صوتياً.

وقت	xقت	أِقت
wukkita	**ˣukkita**	**>ukkita**
الأصل	**سقوط شبه الحركة**	**التعويض بإقحام الهمزة**

وزن الهدف " فاعل fa<ala"

ويبنى هذا الوزن بمد حركة فاء الفعل :" فَعَلَ fa<ala > fa<ala فاعل" ولا يوجد هذا الوزن إلا في السامية الجنوبية، كالعربية والحبشية، أما السامية الشمالية، فليس فيها هذا الوزن وإن كان يظن أنه توجد منه بقايا متجمدة في اللغة العبرية. (عبد التواب1985 :232 ، و بروكلمان 109:1977)

ويرى برجشتراسر أن وزن الهدف " فاعل" خاص بالعربية والحبشية، وهو مشتق من المشدد أي " فعل" بتعويض مد الحركة عن مد الحرف بعدها أي تشديده. (برجشتراسر1982 :92)

فجاء بناء " فعل" وبناء " فاعل" نتيجة لتكبير المادة ،أي الأصل الثلاثي، وذلك بتضعيف العين في " فعل" وإطالة حركة الفاء في " فاعل" وتضعيف العين إنما يعني في التحليل الصوتي تطويل مدة النطق بها من مخرجها، حتى يمكن أن يقال : إن الصامت المضعف هو صامت طويل، وكذلك طول الحركة في " فاعل"، فهو يعني صوتياً مضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة لتصبح حركة طويلة، فالزيادة في " فعل" جاءت في عين الفعل، أما في " فاعل" فجاءت في حركة الفاء، (شاهين 70:1980) والدلالة التي تحملها هذه الزيادة الوسطية (infix) مختلفة في الصيغتين.

وقد خصصت العربية لهذه الصيغة الجديدة " فاعل fa<ala معنى معيناً يفارق معاني سائر الصيغ مفارقة بينة، لا تستطيع إحدى اللغات السامية أن تؤديه بصيغة بسيطة، وهذا المعنى هو الاشتراك في الحدث بين فاعلين. (برجشتراسر 93:1982)

ولم توصلنا مصادرنا المختلفة إلى أي سوابق (prefixes) في بنية هذا الوزن " فاعل" ومن أمثلته : قاتل وناقش وواصل وقاوم وماشى ...، وقد يتشابه وزن الهدف " فاعل" مع وزن السببية " أفعل" من الأصل الثلاثي مهموز الفاء، نحو : أخذ، إذ يأتي على " آخذ <ahada في الوزنين، ويفرق بينهما بالمصدر أو المضارع أو بالنظر في باقي المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول، إضافة إلى دور الدلالة في التمييز بينهما.

وزن الانعكاسية من وزن الشدة " تفعل tafa<<ala "

يبنى هذا الوزن بزيادة سابقة التاء (ta) والزائدة الوسطية (infix) ونعني بذلك التضعيف على الوزن الأصلي " فَعَلَ"، ويرتبط هذا الوزن " تفعل" بوزن الشدة " فعل"، إذ تزاد فيه سابقة التاء (ta) لتحمل دلالة جديدة تضاف إلى دلالة الشدة في وزن " فعل".

فعل	تفعل
fa<<ala	tafa<<ala
دلالة الشدة والتكرار	دلالة الانعكاسية من وزن الشدة

فوزن " تفعل" يحمل دلالة الانعكاسية أي المطاوعة، وهو مطاوع لوزن الشدة " فعل"، فنقول : علّمته فتعلم، وكلّمته فتكلّم، وشجعته فتشجع، فهو انعكاس لوزن الشدة، أي مطاوع له، وهذه الدلالة ما كانت لتظهر لولا ظهور سابقة التاء التي جاءت لغرض دلالي.

وقد أشار علماء اللغة القدامى إلى دلالة الانعكاسية (المطاوعة) في وزن "تفعل" وهي انعكاس لصيغة " فعل"، ومن ذلك قولهم :" تفعل لمطاوعة فعل، نحو : كسرته فتكسر، وقطّعته فتقطّع". (الاسترابادي 104/1:1982 ، و الإشبيلي1996 :181،وابن يعيش(د.ت):158/7)، وهو ما نجده كذلك عند المحدثين. (انظر : عبد التواب 1985:234-238 ، و بروكلمان 110:1977 ،و فليش 145:1966، 160 ، وحلواني(د.ت) :174 ، و السامرائي1983 :98-99)

"ويظهر هذا البناء " تفعل" في صورته الأصلية في العربية والحبشية، ففي الأولى : تقتّل takattala وفي الثانية takattala ، أما الآرامية والعبرية فليس فيهما هذه الصورة الأصلية بسبب اشتقاق ماضٍ جديد من المضارع، وقد حدث مثل هذا الاشتقاق الجديد في بعض أفعال العربية الفصحى، مثل : اطّهر واذّكّر وازين، وهو

ما نجده في اللهجات العربية الحديثة، فلا يكاد يوجد فيها إلا هذا الاشتقاق الجديد". (عبد التواب 1985: 236-237، و بروكلمان 110:1977 ، و عبد التواب 1967:331-332)

وعبارة " الاشتقاق الجديد" لا يعني أنه حديث العهد، فقد شهدت اللغة تحركاً لغوياً تاريخياً في بنية بعض أفعال وزن الانعكاسية من وزن الشدة " تفعل" نحو : اطّهر من تطهر، واذّكّر من تذكّر، وازين من تزين وغيرها، ولسابقة التاء (ta) أثرها الواضح في ظهور هذه الأنماط اللغوية الجديدة.

وتفسير هذا الاشتقاق الجديد، أنه عند صياغة المضارع من بعض الأفعال التي فاؤها صوت من أصوات الصفير أو الأسنان، (عبد التواب 1983:29) كالأفعال الماضية، يتدخل في هذا الوضع الصوتي قانون الحذف؛ بسبب توالي الحركات القصيرة في المضارع، فالفعل " تطهر" يكون مضارعه : يتطهر yatatahharu، وقد جاء في بنيته ثلاث فتحات قصيرة في مقاطع متتابعة، واللغة تكره توالي الحركات القصيرة، وإن كانت لا ترفضه، فتتخلص منه ما أمكنها ذلك؛ طلباً للخفة والسهولة، فوجدت اللغة أن التخلص من الفتحة في المقطع الثاني أي نواة المقطع (ta) هو السبيل الأنسب للتخلص من توالي الحركات، فتغير بناء الفعل من "يَتَطَهر yatatahharu إلى يَتْطَهر yattahharu".

وبعد أن سقطت الحركة من المقطع الصوتي الثاني، وتغير الترتيب المقطعي في بنية الفعل؛ التقت الطاء المجهورة بالتاء المهموسة دون وجود فاصل بينهما، وهما صوتان متقاربان في المخرج، وكثيراً ما تحدث عمليات التأثر بينهما، أو ما يسمى الإدغام ،وهو أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل،ويكون في المثلين و المتقاربين (الاستراباذي1982:3/233-234، وابن يعيش(د.ت):10/151، والميداني1982:182).فيتدخل قانون التأثر المدبر الكلي المتصل، أي أن التاء ستتأثر بالطاء بعدها دون فاصل، فتنقلب التاء إلى جميع خصائص الطاء الصوتية، فأصبح صوتا التاء والطاء صوتاً واحداً ،هو صوت الطاء المضعف، كما في المخطط الصوتي:

يَتَطَهر	يَتْطَهر	يَطهر
yatatahharu	yattahharu	yattahharu

الفعل المضارع سقوط الفتحة القصيرة التأثر الكلي المدبر المتصل

فظهر المضارع الجديد يطّهر yattahharu الذي اشتقت منه اللغة ماضياً جديداً، هو اطّهر بزنة " اتفعل "، والذي يبدأ بهمزة وصل مجتلبة لمنع الابتداء بالساكن بعد سقوط سابقة المضارعة.

يَطهر	اطهرَ
yattahharu	>ittahhara
المضارع الجديد	الماضي الجديد

وهو ما حدث في كثير من أمثلة هذا الوزن نحو: اذّكّر واطّير وأزين واسمع واصدق...، والأصل فيها: تذّكر وتطير وتزين وتسمع وتصدق.

وبدلاً من سيطرة الاشتقاق الجديد على الوزن القديم، وحلوله في محله كما حدث في الآرامية والعبرية، دخلت هذه الأنماط اللغوية الجديدة في الاستعمال الفصيح جنباً إلى جنب مع الصيغة الأصلية القديمة دون أن تفنى إحداهما، بل ظل الشكلان اللفظيان يعيشان معاً في النصوص الفصيحة (عبد التواب1983:29 ، و عبابنة 45-44:2000، و حلواني(د.ت):133)، وفي القرآن الكريم شيء كثير من هذه الظاهرة، من ذلك قوله سبحانه وتعالى:" قالوا إنا تطيرنا بكم لهم لم تنهوا لنرجمنكم"(سورة يس/11) وقوله سبحانة " قالوا اطيرنا بك وبمن معك"(سورة النمل/47)، ففي الآية الأولى جاء الفعل على صيغته المألوفة الشائعة، وهي تفعل، وفي الثانية، جاء الشكل اللفظي الجديد اتفعل الذي يدل على تطور الصيغة القديمة ،(حلواني(د.ت):133) وجاءفي القرآن الكريم:" وما يذّكر إلا أولو الألباب " (سورة البقرة/269) في مقابل قوله عز وجل: " إنما يتذّكر أولو الألباب " ،(سورة الرعد/19) ومن أمثلة الاشتقاق الجديد كذلك:" كأنّما يصعد في السماء"، (سورة الأنعام/125) " قال رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين " (سورة المنافقون/10) بل قد تحتوي الآية القرآنية الواحدة في بعض الأحيان على الصيغتين القديمة والجديدة معاً كقوله تعالى : "ليدبروا آياته وليتذكّر أولو الألباب" (سورة ص/29) فأثرت سابقة التاء (ta) صوتياً وبنائياً في وزن الإنعكاسية من وزن الشدة "تفعل" وذلك بظهور الأنماط اللغوية الجديدة " اتفعل" بعد تأثرها صوتياً بما يماثلها ويقاربها في المخرج من أصوات الصفير والأسنان، بل إن هذا التطور لبنية

" تفعل" الذي أصبح " اتفعل" ظلّ سائراً في لهجة الخطاب حتى ساد وحده وقضى على الأصل القديم،ولهجاتنا الحديثة تدعم هذا الرأي.(عبد التواب1983:30)

وزن الانعكاسية من وزن الهدف " تفاعل " "taf a<ala"

أطلق المستشرق كارل بروكلمان على وزن " تفاعل" مصطلح " وزن الانعكاسية من وزن الهدف (بروكلمان1977:110) ولا يوجد هذا الوزن " تفاعل" إلا في العربية والحبشية؛لأنه يبنى بإضافة سابقة التاء (ta) على وزن " فاعل" وقد ذكرنا أن وزن "فاعل" لا وجود له إلا في السامية الجنوبية، أي: العربية والحبشية، فارتبط الوزنان بعضهما ببعض في هاتين اللغتين، ووزن " تفاعل" مطّرد تمام الاطراد فيهما، ففي العربية " تقاتل" وفي الحبشية takatala (عبد التواب1985:237).

وقد حدث في العربية لبعض أفعال هذا الوزن " تفاعل" حركة تاريخية منذ أيام الجاهلية كتلك التي حدثت لصيغة " تفعل" من اشتقاق ماضٍ جديد من المضارع بعد سقوط حركة الفاء، وبعد عملية التأثر، ومن ذلك : ادارأ واثّاقل وادارك، والصيغة القديمة لها : تدارأ وتثاقل وتدارك فما حدث في وزن " تفعل" وأمثلته حدث في هذا الوزن، ونمثل ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

تدارأ	يَتَدَارَأُ	يَتْدارَأُ	يَدارَأُ	اداراَ
tadara>a	yatadara>u	yatdara>u	yaddara>u	>iddara>a

1- تدارأ tadara>a : وزن " تفاعل " وهي الصيغة الأصلية القديمة للفعل.

2- يَتَدَارَأ yatadara>u : الفعل المضارع الأصلي،وفيه تتوالى الفتحات القصيرة في مقاطع متتابعة، وهو أمر تكرهه العربية، وتحاول التخلص منه متى أمكنها ذلك.

3- يَتدَارأ yatdara>u: مرحلة التخلص من الفتحة في المقطع الثاني (نواة المقطع) بسبب توالي الفتحات، وتدخل قانون الحذف، وهو قانون غير إلزامي في مثل هذا الوضع؛ لأن العربية تكره توالي الفتحات القصيرة، ولكنها لا ترفضه.

4- يدارأ yaddara>u: مرحلة التأثر الصوتي، إذ التقت الدال المجهورة بالتاء المهموسة التقاء مباشراً دون فاصل بعد سقوط حركة الفاء، ولتقاربهما في المخرج؛ أثرت الدال بالتاء قبلها تأثراً مدبراً كلياً متصلاً، فانقلبت التاء إلى

جميع خصائص الدال الصوتية، وأصبحا صوتاً واحداً هو الدال المضعف (المشدد).

5- ادارأ <iddara>a : الماضي الجديد الذي اشتق من صيغة المضارع الجديدة، واجتلبت الهمزة لغرض صوتي ،هو منع الابتداء بالساكن، وقد استعمل هذا الفعل الجديد " ادارأ " بزنة "اتفاعل" جنباً إلى جنب مع الصيغة الأصلية " تدارأ" (انظر: عبد التواب1983:29، وعبابنة2000:46). وجاء في لغة التنزيل: "وإذ قتلتم نفساً فادارأتم فيها" (سورة البقرة/72).

وقد فطن علماء اللغة القدامى إلى عملية التحرك اللغوي في بنائي" تفعل وتفاعل" إلا أنهم لم يقولوا بأن التحول قد بدأ في صيغة المضارع، جاء في شرح الشافية: "وقد تدغم تاء تفعل وتفاعل فيما تدغم فيه التاء، فتجلب همزة الوصل ابتداء، نحو: اطّيروا وازينوا واثاقلوا وادارؤوا " (الاستراباذي1982:3/290، وانظر: ابن يعيش(د.ت):10/151 ،والميداني1982:182). وفي آخر: " تدغم تاء تفّعل وتفاعل فيما بعدها باجتلاب الهمزة ، نحو : أطّهر أصله: تطهر، واثّاقل أصلة تثاقل" (العيني(د.ت):161)، في حين نجد إشارة للمضارع- غير صريحة - عند الميداني، إذ يقول :" تدخل هذه الهمزة (همزة الوصل) في تفعل وتفاعل إذا أدغمت تاؤهما فيما يشاكلها ، أو يقاربها في المخرج، نحو: اتّبع يَتّبع اتّبعاً، والأصل: تتبع يتتبع تتبعاً، فسكنت التاء الأولى، وأدغمت في الثانية، فلم يمكن الابتداء بالساكن؛ فاجتلبت ألف الوصل، هذا في المثلين، أما في المتقاربين، نحو: اذّكّر وأطّهر، فكان في الأصل : تذكّر وتطهر، وأما تفاعل مثل تثاقل وتدارك فحكمهما حكم تفعل فيما تقدم، نقول: اثّاقل وادارك، فهذان بناءان آخران تدخل عليهما ألف الوصل في ماضيهما والمصدر والأمر منهما "(الميداني1982:199-200).

والأثر الدلالي لسابقة التاء(ta) واضح ، فقد أضافت هذه السابقة في : تفعل وتفاعل " دلالة الانعكاسية أو المطاوعة، فهي في " تفعل" انعكاسية لوزن الشدة " فَعلّ " ، فنقول : علّمته فتعلّم ، وفهمته فتفهم، وحمسته فتحمس ، ولكنها في " تَفَعلَ " انعكاسية لوزن الهدف " فاعل "، فنقول : باعدته فتباعد، وغافلته فتغافل، وقد أشارت كتب اللغة إلى دلالة الانعكاسية (المطاوعة) في بنية الوزنين السابقين،

إضافة إلى دلالات أخرى تعتمد في معظمها على السياق لا على بنية الكلمة (انظر الاسترباذي1982:104,99/1، وابن يعيش(د.ت):7/158-159، و الحملاوي1991:54-55).

ويشير سيبويه صراحة إلى دلالة المطاوعة في " تفعل وتفاعل" بفضل سابقة التاء، فيقول:" دخلت التاء فيهما كما دخلت النون في انفعلت " وجرت مجرى انفعلت ؛ لأن معناها ذلك المعنى" (سيبويه(د.ت):282/4).

ويرى الدكتور ابراهيم السامرائي أن الانعكاسية أو المطاوعة ، هي التأثر وقبول أثر الفعل ، نحو: علّمته الفقه فتعلّمه، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر، ويكون تفاعل مطاوعاً لـ" فاعل "، نحو : باعدته فتباعد، وإنما قيل لمثله مطاوع؛ لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه، ولم يمتنع عليه، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو: باعدت زيداً فتباعد، المطاوع هو زيد، ولكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً". (الاسترباذي1982:103/1) فهو يشترط أن يكون أحد الفعلين تأثيراً والآخر تأثراً، فقولنا: تعلّمته أو تعلّم الشيء لا يقتضي بالضرورة أن يكون نتيجة مبنية على علّمته .(السامرائي1983:98).

ودلالة المطاوعة بالتاء في وزني: تفعل وتفاعل، تضاف إلى الدلالة التي يحملها البناء قبل أن تباشر التاء الأصل الجديد أو الوزن الجديد، ونعني بذلك دلالة الشدة والتكرار في الحدث " فعل" ودلالة الهدف أو المشاركة " فاعل" فسابقة التاء في " تفعل وتفاعل" هي انعكاس ومطاوعة لهاتين الدلالتين في : فعل وفاعل.

وزن الانعكاسية بالنون " انفعل" >infa<ala

تظهر في هذا الوزن سابقة النون الساكنة (n) المسبوقة بهمزة الوصل ، ويسمى وزن المطاوعة بالنون ،(عبد التواب1985:238) ويوجد هذا الوزن في كل من العبرية والآشورية والعربية، وهو يبنى من الأصل الثلاثي بزيادة مقطع في الأول فيه (نون)، وتظهر الصورة الأصلية لهذا الوزن في العبرية في الماضي ، وفي الآشورية في صيغة الأمر ، أما العربية فقد ظهر فيها في بناء الماضي المأخوذ من

المضارع ،(بروكلمان1977:110-111، وعبد التواب1985:238) واجتلبت الهمزة في الماضي لغرض صوتي، هو منع الابتداء بالساكن، وفقاً للمخطط الصوتي التالي:

يَنْكَسِر	نْكَسَرَ	انْكَسَرَ
yankasiru	nkasara	>inkasara
المضارع	الماضي (نظرياً)	اجتلاب الهمزة لمنع الابتداء بالساكن

وقد دخلت سابقة النون في هذا الوزن لغرض دلالي، إذ أضافت إلى الأصل الثلاثي دلالة المطاوعة، وقد أجمعت الدراسات اللغوية – قديمها وحديثها- على دلالة واحدة لوزن " انفعل" هي دلالة الانعكاسية أو المطاوعة ،(انظر: سيبويه(د.ت): 66-65/4 ،والاستراباذي1982:108/1، والحملاوي 1991:52،و فليش1966:145) جاء في شرح الشافية: " انفعل لازم مطاوع " فَعَلَ"، نحو: كسرته فانكسر، وقد جاء مطاوع " أفعل"، نحو: أزعجته فانزعج، قليلاً ويختص بالعلاج والتأثير، ومن ثم قيل انعدم خطأ ".(الاستراباذي1982:108/1).

والمطاوعة – كما ذكرنا- هي قبول التأثير والتأثر به ؛ ولذلك اختص وزن انفعل بالأفعال العلاجية ، أي الأفعال التي فيها حركة حسية؛ لذلك لا يقال : فهمته فانفهم، ولا علّمته فانعلم .(الحملاوي1991:52).

وذهب السامرائي إلى أن المطاوعة ، هي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون، كالكسر والقطع والجذب، فلا يقال: علّمته فانعلم ، ولا فهمته فانفهم، وأما " تفعل " فإنه وإن وضع لمطاوعة " فعل"، ولكنه إنما جاز فيه نحو :فهمته فتفهم، وعلّمته فتعلّم ؛لأن التكرير الذي فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالمحسوس، وليست المطاوعة مطردة في كل ما هو علاج، فلا يقال: طردته فانطرد، بل طردته فذهب". (السامرائي1983:99).

وثمة ظاهرة تتعلق بعلم النحو،" فالفعل المطاوع يقلّ عن الفعل الذي يطاوعه في التعدية، فإن كان متعدياً إلى اثنين، تعدى إلى واحد، وإن كان متعدياً إلى واحد جاء لازماً، كما في: علّمته الدرس فتعلّمه، وخدعت العدو فانخدع". (حلواني(د.ت):174).

فسابقة النون في " انفعل" أضافت إلى بنية الفعل الثلاثي دلالة المطاوعة أو الانعكاسية كما يظهر في أمثلته، فنقول: انكسر، وانقطع ، وانطوى ، وانهزم.

أما عن الأثر الصوتي لسابقة النون الساكنة في بنية الفعل، فقد روت لنا كتب اللغة بعض الأنماط اللغوية الغريبة والنادرة، التي ظهر فيها أثر النون في وزن "انفعل"، من ذلك: اوجل وايأس ، والأصل فيهما : انوجل وانيأس من وجل ويئس"، (سيبويه(د.ت):455/4) وقلنا إنها غريبة لسببين، أولهما: أن الواو والياء أثرت في النون التي انقلبت إليهما، ونعلم أن هناك اختلافاً بيناً بين الواو والياء وبين النون في المخرج والصفات الصوتية، لا يسمح بمثل هذا التأثر الصوتي.

وثانيهما: أن الصورة الجديدة لهذه الأنماط اللغوية أي : اوجل >iwwagala< وايأس ">iyya>asa<" تحتوي تتابعاً حركياً غريباً وثقيلاً، وهي في ذلك أثقل على اللسان وأكثر صعوبة صوتياً من النمط اللغوي القديم " انوجل >inwagala< وانيأس >inya>asa<" مع إيماننا أن اللغة قد تسير في تطورها في طريقين، أحدهما يميل إلى السهولة والتيسير والخفة واقتصاد الجهد العضلي، والآخر يميل إلى الصعوبة والثقل الصوتي، والمخطط الصوتي الآتي يوضح ما أصاب البناءين السابقين:

انوجل	اوجل
>inwagala	>iwwagala
انيأس	ايأس
>inya>asa	>iyya>asa

1- انوجل >inwagala< وانيأس >inya>asa<": الوزن الأصلي"انفعل" وعلى الرغم من تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) و(ya) في بنية الفعلين، إلا أنها حركة مزدوجة مقبولة في اللغة، وسبق أن أشرنا إلى ذلك.

2- اوجل >iwwagala< وايأس >iyya>asa<": مرحلة التأثر الصوتي المدبر الكلّي المتصل ، إذ تأثرت النون في وزن " انفعل " بشبه الحركة (w) الواو و(y) الياء بعدها دون فاصل تأثراً مدبراً كلياً متصلاً، وانقلبت النون إلى جميع خصائصهما الصوتية، ويظهر في الصورة الجديدة للنمطين اللغويين السابقين التتابع الحركي الثقيل (>iwwa) و(>iyya) في مقطعين صوتيين متتاليين.

وتتأثر كذلك النون في وزن "انفعل" بفاء الفعل إن كانت صوتاً قريباً منها في المخرج أو في الصفة الصوتية، من ذلك: أمحى ، والأصل انمحى. (سيبويه (د.ت):455/4،وانظر: الاستراباذي1982:266/3، والإشبيلي1996:453).

امحى	انمحى
>immaha	>inmaha

فتأثرت النون بالميم بعدها تأثراً مدبراً كلّياً متصلاً، فانقلبت النون ميماً؛ لتقاربهما في المخرج، وتتأثر النون أيضاً بصوت الباء بعدها تأثراً مدبراً جزئياً متصلاً، فتنقلب إلى صوت قريب من صوت الباء في المخرج، وقريب من صوت النون في المخرج والصفة الصوتية ، هو صوت الميم، كما في : انبرى ، التي يقال فيها : امبرى :

امبرى	انبرى
>imbara	>inbara

وزن الانعكاسية بالتاء من الوزن الأصلي " افتعل": >ifta<ala

أطلق كارل بروكلمان على وزن "افتعل" مصطلح: وزن الانعكاسية من الوزن الأصلي، (بروكلمان1977:110) ويبنى هذا الوزن بزيادة المقطع (ta) في أوله، وتسقط حركة فاء الفعل، فتنتج صيغة" تَفعَلَ taf<ala "، وهي الأصل في بناء " افتعل"، وهذه الصيغة غير موجودة-على الرغم من قدمها- إلا في الحبشية ". (بروكلمان1977:110 ، وعبد التواب1985:234-235).

وبهذا تكون التاء في الأصل " تَفعَلَ " سابقة (Prefix) إلا أن هذا الوزن قد تعرض في العربية الفصحى إلى قلب مكاني، وهو ما تكاد تجمع عليه الدراسات اللغوية الحديثة، (انظر: بروكلمان 1977:80,110، وبرجشتراسر1982:92 ، وفليش1966:146 ، وعبد التواب1985:235 ، وعبده(د.ت):131-140 ، والحموز1986:160) ويرجح بروكلمان أن السبب في هذا القلب المكاني هو القياس على الأفعال الكثيرة التي تبدأ بصوت من أصوات الصفير كالسين والشين، فالقاعدة السامية العامة تقول بالقلب المكاني بين تاء الافتعال وفاء الفعل إذا كانت هذه الفاء من أصوات الصفير، وهو ما حدث في العربية والعبرية والسريانية والآشورية. (بروكلمان1977:80,110 ، وعبد التواب1985:235).

ففي العربية أثرت صيغة المضارع على صيغة الماضي، إذ اشتق من المضارع " يتفعل " - في بنيته الأصلية- ماض جديد هو " تْفَعَل "، ولأنه لا يجوز الابتداء بالساكن في العربية؛ احتاجت صيغة الماضي إلى همزة الوصل، فقيل " اتْفَعَل " ولا تزال هذه الصيغة مستعملة في اللهجات العربية الحديثة كالمصرية والتونسية، ثم تعرض هذا البناء " اتْفَعَل" للقلب المكاني بين تاء الافتعال وفاء الفعل، فنتجت صيغة " افتعل" في العربية. (عبد التواب235:1985).

وهذا ما ذهب إليه برجشتراسر إذ يقول : " والافتعال تاؤه في العربية دائماً تالية لفاء الفعل ، وكانت في الأصل سابقة لها، كما هي في الآزامية ، نحو:>etkri< ، أي : اقترأ، يعني: قُرِئ، ولكنها كانت تؤخّر بعد فاء الفعل إذا كانت هي واحداً من حروف الصفير، نحو :>estma< أي استُمِع، يعني : سمِعَ، وعلى هذا القياس أخّرت العرب التاء في سائر الأفعال أيضاً". (برجشتراسر92:1982).

أي أن القلب المكاني في وزن " افتعل" لم يقتصر على أصوات الصفير، بل عمم على جميع أصوات العربية الصامتة، وقد انتهى برجشتراسر إلى أن سبب هذا القلب هو تجنب الصعوبة الصوتية في النطق الناشئة من تجاور بعض الأصوات ؛ ولذلك حدث تقديم وتأخير ، فتجاور التاء للأصوات الصفيرية في اتسند و اتشد وأضرابهما يلزم تتابع الصوت الانفجاري (التاء) والصفيري(السين أو الشين) وهو أمر مستثقل في العربية وفي اللغات السامية أيضاً؛ ولذلك حدث القلب في هاتين الكلمتين، فصارتا: استند واشتد، ولعلّ ما يعزز ذلك أن في لغة بعض العامة ألفاظاً من باب افتعل جاءت على الأصل إن أجزنا هذه المسألة في جميع أفعال هذه الصيغة، نحو: اتلاوى، اتروى، اتعمى، اتكوى، اتهرى وغير ذلك. (الحموز 41-40:1986).

وذهب هنري فليش كذلك إلى أن افتعل، مقلوب من (اتفعل) كما مر، يقول : الصيغة الثامنة: افتعل يفتعل، وهي في صورتها الأولى كانت تحتوي تاءً (t) على الوجه: يفتعل- يتفعل، فإذا حدث أن كان الصامت الأول من الأصل الثلاثي صوت صفير، أو صوتاً متفشياً مسراً، وهو الشين- نتج من ذلك تتابع ثقيل في العربية، وذلك كأن نأخذ من الصيغة الأولى الفعل: سند فالصيغة منه (يتسند) ، وقد قلبت

اللغة الصوامت على الوجه التالي: يستند إلى، فمن هذه الأفعال الكثيرة فشت ظاهرة القلب المكاني إلى الأفعال الأخرى التي تحتوي هذا النوع من الأصوات في صوامتها الأولى الأصلية". (فليش146:1966).

في حين يرى عبد الرحمن أيوب عكس ذلك، إذ يعد وزن " اتفعل " - الموجود في اللهجات العربية الحديثة كالمصرية - منقلباً عن وزن " افتعل" يقول: " مثال الموازين المزيدة، وزن " اتفعل " مثل: اتكسر، وافتعل، مثل : اشتهر، وقد حدث في اللهجة المصرية بالنسبة للوزن الأخير (افتعل) قلب مكاني، فأصبح حرف التاء الزائد سابقاً على الأصل الأول من أصول الكلمة، بينما هو في العربية الفصحى غير سابق عليه، ومثال ما يحدث في المصرية: اتشهر من اشتهر، واتعدل من اعتدل،واتمنع من امتنع ". (أيوب176:1966 ، وانظر: عبده(د.ت):139).

ويوضح عبد الرحمن أيوب سبب تقدم التاء الزائدة على الأصل الأول من أصول الكلمة ، فيقول : " هناك تناظر بين وزن " انفعل " ووزن " افتعل " ، فكلاهما يدل على معنى ووزن المبني للمجهول، وقد أثّر هذا التناظر الدلالي في حلول الوزن ذي التاء الزائدة محل الوزن ذي النون الزائدة في بعض الأمثلة المصرية، ومثال ذلك: انكسر واتكسر وانعدل واتعدل، وقد يفضي هذا في النهاية إلى الاكتفاء بأحد الوزنين عن الآخر، ومن أجل هذا التشابه الدلالي، قيس وزن" افتعل " على " انفعل"، فتقدمت الزائدة كما تتقدم النون على الأصل الأول" . (أيوب176:1966 ، وانظر عبده(د.ت):140).

ويرد داود عبده على هذا الرأي، فيقول : لو كان "اتفعل" في المصرية منقلباً عن "افتعل" ؛ لأصبحت اعتمد: اتعمد، وانتظر: اتنظر، وانتخب : اتنخب، ولكن هذا لم يحدث ، أما اتشهر واتعدل ، فيمكن تفسيرهما بأن الأصل منهما جاء في اللهجة المصرية على وزن "انفعل" كما هو الحال في كثير من اللهجات العربية الأخرى، إذ يقال: انشهر وانعدل وانمنع، فهناك قياس له علاقة بوزن "انفعل"، ولكنه غير القياس الذي ذكره عبد الرحمن أيوب، فقد حولت نون هذا الوزن إلى تاء قياساً على "افتعل" ولكن دون تغيير في تركيب الوزن ، ومما يدل على صحة هذا القول أن فعلاً مثل "اتمنع" في المصرية يقابل في معناه" انمنع" في اللهجات المحكية لا " امتنع" في

الفصحى، فامتنع: لا تعني في المصرية ألقى القبض عليه" كما هو الحال في "اتمنع" المصرية، ومثل هذا يقال في " اتحمل"، كذلك لا يمكن أن تكون "اتكسر" منقلبة عن وزن افتعل لعدم وجود "اتكسر" في العربية بنفس المعنى". (عبده (د.ت): 139-140).

وأوردنا هذا الكلام لنصل إلى نتيجة مؤداها أن وزن "افتعل" قد اكتسب – بدخول سابقة التاء - دلالة الانعكاسية (المطاوعة)، التي نجدها في "انفعل"؛ لذلك ظهر التشابه بينهما في الاستعمال، وحلّ أحدهما محل الآخر في كثير من الأنماط اللغوية الفصيحة والعامية، ذلك أن كليهما يحمل الدلالة ذاتها، وهي دلالة الانعكاسية أو المطاوعة، وقد أشار القدامى والمحدثون إلى أنها الدلالة الغالبة لوزن " افتعل"، جاء في شرح الشافية:" افتعل للمطاوعة غالباً نحو : غمَمْته فاغتم". (الاستراباذي108/1:1982) وفي آخر: "افتعل لمطاوعة الثلاثي كثيراً .(الحملاوي53:1991) وقد أطلق رمضان عبد التواب على وزن افتعل" مصطلح:"وزن المطاوعة بالتاء" .(عبد التواب234:1985).

أما الأثر الصوتي والبنائي لسابقة التاء(ta) التي أصبحت زائدة وسطية في وزن افتعل بعد القلب المكاني، فيمكن أن نلحظ ذلك الأثر في بنية الأفعال التي فاؤها أحد الأصوات المطبقة (الصاد والضاد والطاء والظاء) نحو : صبر وضرب وطلب وظلم ، فإذا أريد الإتيان بصيغة "افتعل" من هذه الأفعال قلنا : اصطبر واضطرب واطّلب واظطلم والأصل: اصتبر واضترب واطتلب واظتلم، ولقرب التاء من هذه الأصوات في المخرج، فإنها تتأثر بها، فتنقلب في أغلب الأحيان طاء، كما حدث في الأفعال السابقة، فالتأثر مقبل كلي متصل في : اطّلب، ومقبل جزئي متصل في : اصطبر واضطرب واظطلم.

أ- التأثر المقبل الكلي المتصل :

طلب	اطتلب	اطّلب
talaba	>ittalaba	>ittalaba
الأصل الثلاثي	وزن "افتعل" القياسي	التأثر المقبل الكلي المتصل

ب- التأثر المقبل الجزئي المتصل :

صبر	اصتبر	اصطبر
sabara	>istabara	>istabara

ضرب	اضترب	اضطرب
daraba	>idtaraba	>idtaraba
ظلم	اظتلم	اظطلم
zalama	>iztalama	>iztalama
الأصل الثلاثي	وزن "افتعل" القياسي	التأثر المقبل الجزئي المتصل

وجاء فيها كذلك : اصبر واضرب واظّلم واطّلم، وامتنع: اطّبر، واطّرب من صبر وضرب لزوال الصفير في " صبر "، واللبس في " اضرب ". (الاسترباذي 283/3:1982، والعيني(د.ت):155-156).

وتتأثر سابقة التاء بأصوات الدال والذال والزاي، مثل: دان وذكر وزهر، فعند صياغة وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" تكون: ادان واذدكر وازدهر، (انظر الاسترباذي 283/3:1982 ، وابن يعيش(د.ت): 48/10 ، والعيني(د.ت):151) والأصل القياسي أن تكون: ادتان واذتكر وازتهر، ولكن بفعل تدخل قانون التأثر المقبل الجزئي المتصل، ونتيجة للتقارب الصوتي بين هذه الأصوات وصوت التاء، تأثرت التاء المهموسة بهذه الأصوات المجهورة، وقلبت إلى صوت الدال المجهور.

دان	ادتان	ادان
dana	>idtana	>iddana
ذكر	اذتكر	اذدكر
dakara	>idtakara	>iddakara
زهر	ازتهر	ازدهر
zahara	>iztahara	>izdahara

وفي الفعل اذدكر >iddakara أصبح صوت الذال مجاوراً لصوت جديد هو الدال، وهو صوت مجهور مثله، ولكنه يتميز عليه بموقعه، فيؤثر فيه ويقلبه دالاً أخرى بفعل قانون التأثر المدبر الكلي المتصل؛لأن الثاني أثر في الأول، فأصبحت الكلمة" ادكر" وجاء فيه كذلك "اذّكر" والتأثر في الأخير تأثر مقبل كلي متصل:

ذكر	اذتكر	اذدكر	ادكر	أو اذّكر
dakara	>idtakara	>iddakara	>iddakara	>iddakara

وقد تتأثر تاء " افتعل" بصوت الجيم في ألفاظ مسموعة، نحو: اجدمع من اجتمع، واجدز من اجتز ، يقول ابن جني:" قلبت تاء افتعل دالاً مع الجيم في بعض اللغات، قالوا: اجدمعوا في اجتمعوا، واجدز في اجتز، ولا يقال ذلك إلا أن يسمع، لا

تقول في: اجترأ: اجدرأ ، ولا في اجترح: اجدرح. (ابن جني 187/1:1993، وانظر: عبد التواب1983:26-27).

وقد تؤثر التاء في صوت الجيم في الأنماط اللغوية السابقة، فتقلبه إلى صوت مهموس، هو صوت الشين، فيقال في اجتمع: اشتمع، (شاهين1980:210) وهي على أية حال ألفاظ مسموعة، جعلها ابن جني في بعض اللغات ، أي اللهجات.

كانت التاء في جميع الأمثلة السابقة، تتأثر بأصوات قريبة منها في المخرج، ولكنها مختلفة عنها في الصفة، فالتاء صوت مهموس، والأصوات الماضية التي أثرت فيها معظمها أصوات مجهورة، إلا أننا نجد بعض الأنماط اللغوية التي تأثرت فيها سابقة التاء بأصوات شريكة لها في صفة الهمس، كالثاء والتاء والسين، مثل : اتّجر من تجر، واتّأر واثّأر من ثأر، واسمع من سمع، والأخير فيها شاذ كما وصفه بعضهم. (الاستراباذي1982:283/3 ، والعيني(د.ت):151-152).

ولا يقتصر تأثر تاء وزن الانعكاسية " افتعل" بفاء الفعل، بل قد تتأثر بعينه كذلك، نحو: اقتتل واستتر واختصم من : قتل وستر وخصم، إذ تأثرت التاء بعين الفعل بعدها، وظهرت أنماط لغوية غريبة ذكرها اللغويون، هي: قتّل وستّر وخصم، (الإشبيلي 1996:407,452) وفيها سقطت همزة الوصل لزوال مانع الابتداء بالساكن بعد تحريك فاء الفعل، ففي خصم من اختصم مثلاً، تجاورت التاء والصاد، وهما صوتان متقاربان في المخرج والصفة، فسقطت الحركة الفاصلة بينهما، وتأثرت التاء بصوت الصاد بعدها تأثراً مدبراً كلياً متصلاً، وقلبت صاداً:

اخْتَصَم	اخْتْصَم	اخْصم
ihtasama	>ihtsama	>ihssama
افتعل	سقوط الحركة	التأثر المدبر الكلي المتصل

ونتج في الصيغة الأخيرة " اخْصم >ihssama< " تجاور ثلاثة أصوات صامتة بلا حركة تفصل بينها، وهو أمر لا تجيزه العربية، فحركت الخاء بالفتحة فراراً من هذا الوضع الصوتي الحرج، ثم اسقطت همزة الوصل لزوال المانع الصوتي الذي

اجتلبت لأجله، وظهر النمط اللغوي الجديد: خصم hassama ، وهو ما حدث في النمطين الآخرين: قتّل وستّر، وكذلك في ردف من ارتدف:

اخْصم	اخَصم	خصم
>ihssama	>ihassama	hassama
تتابع ثلاثة أصوات صامتة	تحريك فاء الفعل بالفتحة	سقوط همزة الوصل

هذا ما يخص الأثر البنائي والصوتي لتاء الانعكاسية في وزن "افتعل" الذي يحتوي سابقه أخرى هي سابقة الهمزة (>i) المجتلبة، التي يظهر أثرها الصوتي في مهموز الفاء نحو: أمر وأكل، وفي معتل الفاء نحو: وعد وييئس، فعند صياغة وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" من الفعل المهموز" أمر" تلتقي همزتان(>i<) في مقطع صوتي واحد " إإتمر (>i>tamara) وقد أشرنا إلى صعوبة هذا المقطع الصوتي، وما يحتاجه من جهد عضلي كبير، فتميل اللغة إلى التخلص من صعوبته وثقله، وذلك بحذف الهمزة الثانية، أي فاء الفعل: " اxتمر >i xtamara " وبهذا الحذف تنشأ في بنية الفعل فجوة صوتية تخلّ ببنية الفعل وترتيبه المقطعي، فتلجأ اللغة إلى تعويض المحذوف بمد نواة المقطع (الكسرة)، لتصبح كسرة طويلة(الياء)، ايتمر >itamara وليتحول المقطع الصوتي من مقطع ثلاثي قصير مغلق (>i>) قبل الحذف إلى مقطع ثنائي طويل مفتوح (>i) بعد الحذف والتعويض:

أمر	إإتمر	اxتمر	إيتمر
>amara	>i>tamara	>ixtamara	>itamara
الأصل الثلاثي المهموز	وزن "افتعل" القياسي	حذف الهمزة الثانية	التعويض بمد الكسرة

وهذا الحذف والتعويض هو ما يصيب أمثلة هذا الوزن من مهموز الفاء، وتكون جميعها بزنة " إيتعل" أما في المثال (معتل الفاء)، فالأمر مختلف في الصعوبة المقطعية والحذف والتعويض، فعند بناء وزن الانعكاسية من المثال الواوي نحو: وعد ، يكون في صورته الأصلية على " اوتعد >iwta<ada " وفي هذه البنية تشكلت حركة مزوجة هابطة (iw) مكونة من الكسرة (i) - وهي أحد صوتي السابقة(>i) - وشبه الحركة (w) أي الواو الساكنة في المقطع الصوتي الأول (>iw)،

وقد عرفنا ميل اللغة إلى التخلص من هذا المزدوج الهابط في أنماط لغوية كثيرة؛ لما يحتويه من صعوبة صوتية تتمثل بتتابع الكسرة والواو (w)؛ ولذلك لجأت اللغة إلى حذف شبة الحركة (w) أي فاء الفعل، وعوضت الفراغ الصوتي الذي خلفه الواو (شبه الحركة) في بنية الفعل بوسيلة أخرى من وسائلها في التعويض عن المحذوف، وذلك بتشديد الصامت بعدها، أي تاء الافتعال، فظهرت البنية الجديدة للفعل وهي: اتّعد >itta<ada

وعد	اوتعد	ا^{x}تعد	اتّعد
wa<ada	>iwta<ada	>i^{x}ta<ada	>itta<ada
الأصل الثلاثي المثال	وزن "افتعل" القياسي	سقوط شبه الحركة	التعويض بتشديد التاء

وفي المثال اليائي نحو: يئس ، تتشكل في بنية وزن الانعكاسية بالتاء حركة مزدوجة هابطة (iy) مكونة من الكسرة وشبه الحركة (الياء)، فصار: ايتأس >iyta>asa وهذا التتابع الحركي (iy) ثقيل على اللسان؛ لذلك قامت اللغة بالتخلص من ثقله بحذف شبه الحركة (y) ، والتعويض عنها بتشديد التاء كما حدث في " اتّعد".

يئس	ايتأس	ا^{x}تأس	اتّأس
ya>isa	>iyta>asa	>i^{x}ta>asa	>itta>asa
الأصل الثلاثي المثال	وزن "افتعل" القياسي	سقوط شبه الحركة	التعويض بتشديد التاء

يقول سيبويه في ذلك:" تبدل التاء مكان الواو فاءً في اتّعد واتّهم واتّلج، ومن الياء في افتعلت من يئست ونحوها". (سيبويه(د.ت):239/4 ، وانظر: ابن يعيش(د.ت):36/10 ، والعيني(د.ت):156).

وقد تلجأ اللغة في التعويض عن المحذوف من المثال "الواوي واليائي"، إلى طريقة أخرى، وذلك بمطل نواة المقطع، كما حدث في المهموز: ايتمر وايتكل من أمر وأكل، فتكون من المثال على: إيتعد >ita<ada وإيتأس >ita>asa (انظر: سيبويه(د.ت):334/4 ، والميداني1982:275 ، والإشبيلي1996:257 ، والجرجاني1988:153). وعد الأقدمون نحو: اتّعد واتّأس واتّسر هي الأفصح. (الاستراباذي1982:219/3).

وجعل ابن عصفور نحو: ايتعد وايتأس وايتصل خاصاً بالضرورة، يقول في ذلك:" أبدلت الياء من تاء " اتّصلت" الأولى في الضرورة نحو قوله:

قامت بها تنشد كل منشد   فايتصلت بمثل ضوء الفرقد

(لم أهتد إلى قائله ، وانظر: الإشبيلي(د.ت):530 ، والإشبيلي1996:250)

والمخطط الصوتي يوضح طريقة العربية الثانية في التعويض عن المحذوف في نحو: إيتعد وإيتأس في لغة بعض العرب:

أ. المثال الواوي :

وعد	اوتعد	ا^{x}تعد	إيتعد
wa<ada	>iwta<ada	>i^{x}ta<ada	>ita<ada

ب.المثال اليائي :

يئس	ايتأس	ا^{x}تأس	إيتأس
ya>isa	>iyta>asa	>i^{x}ta>asa	>ita>asa
الأصل الثلاثي المثال	وزن "افتعل" القياسي	سقوط شبه الحركة (فاء الفعل)	التعويض بمد نواة المقطع

وزن الانعكاسية من وزن السببية "استفعل : >istaf<ala "

يبنى هذا الوزن بزيادة مقطعين على الأصل الثلاثي هما: مقطع ثلاثي قصير مغلق (>is) ، ومقطع ثنائي قصير مفتوح (ta) الذي يشكل مع فاء الوزن (taf) مقطعاً ثلاثياً قصيراً مغلقاً ، يقول سيبويه: " تلحق السين أولاً والتاء بعدها، ثم تسكن السين، فتلازمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على استفعل ". (سيبويه(د.ت):4/283).

" ويوجد هذا الوزن في كل اللغات السامية فيما عدا العبرية، ويبنى من السببية بالهمزة (>a) في الآرامية، ومن السببية بالسين في غيرها "، (بروكلمان1977:110 ، وعبد التواب1985:237) وقد أطلق المستشرق كارل بروكلمان على هذا الوزن مصطلح " وزن الانعكاسية من وزن السببية"، (بروكلمان1977:110) وأسماه رمضان عبد التواب " وزن الافتعال من وزن السببية". (عبد التواب1985:237) .

وقد تعرض هذا الوزن للقلب المكاني الذي تعرض له وزن الانعكاسية بالتاء" افتعل" في العربية بعد تدخل قانون الأصوات الصفيرية، فالمفروض أن يكون بناء الماضي منه هو: تسفعل ومضارعه: يتسفعل، غير أنه حدث قلب مكاني في المضارع؛ بسبب تجاور التاء وأصوات الصفير كالسين والشين، فنزعت هذه الأصوات إلى قلب مواقعها ، فصار المضارع " يستفعل"، واشتق منه الماضي الجديد بعد حذف حرف المضارعة، واجتلاب همزة الوصل، فصار الماضي "استفعل"، وهو ما حدث كذلك في الحبشية والآشورية.(بروكلمان110:1977 ، وعبدالتواب238-237:1985).

ومن أمثلة هذا الوزن: استقبل واستعد واستوقف واستقام واستدعى، وقد أضافت سابقتا السين والتاء في أمثلة هذا الوزن دلالة الانعكاسية أو المطاوعة، وهذه المطاوعة جاءت نتيجة لحدث مؤثّر، فهي انعكاس لهذا الأثر أو السبب، فحدث الاستعداد مطاوع لحدث آخر كان سبباً فيه، وكذلك الحال في: استدعى واستقبل وبقية أفعال هذا الوزن، ومن هنا حملت أمثلة هذا الوزن دلالة الانعكاسية من وزن السببية، يقول هنري فليش في سابقتي السين والتاء:" هذه السابقة مركبة من السين وهي التي كانت من خصائص المسبب القديم، ومن سابقة التاء، وقد جاء فيه: استفعل يستفعل، ومن معانيها : الانعكاس المتوسط والطلب أو الرغبة. (فليش146:1966).

أما عبارة المسبب القديم، فإن مقارنة اللغة العربية بأخواتها الساميات بينت أن وزن السببية " أفعل" يبنى في بعض اللغات السامية كالآشورية والمعينية بزيادة المقطع (sa) أو(sa) .(انظر: بروكلمان1977:109-110 ، وعبدالتواب233:1985) أي " سفعل وشفعل" ثم دخلت على هذا الوزن سابقة جديدة هي سابقة التاء (ta) التي تحمل معنى الانعكاسية أو المطاوعة، فصار " تسفعل" ثم تعرض هذا الوزن- كما ذكرنا- إلى عملية القلب المكاني في المضارع : " يتسفعل > يستفعل " نتيجة لتدخل قانون الأصوات الصفيرية، ثم اشتق من المضارع ماضٍ جديد بعد سقوط حرف المضارعة، واجتلاب الهمزة لمنع الابتداء بالساكن، فظهر الوزن الجديد "استفعل " الذي حمل دلالة الانعكاسية من وزن السببية.

وقد أشارت الدراسات اللغوية - قديمها وحديثها - إلى دلالة الطلب في وزن "استفعل" ، وأنها الدلالة الغالبة في أبنيته، والحقيقة أننا لا نرى فرقاً بين دلالة الانعكاسية من السببية، ودلالة الطلب في وزن "استفعل" فالطلب لا يكون إلا نتيجة لحدث هو سبب فيه، فهو قبول لتأثير حدث ما، وهذا الحدث هو السبب في الطلب، ونحن نعلم أن قبول الأثر والتأثر به هو المطاوعة، وعلى هذا تكون دلالة الطلب في وزن"استفعل" هي نفسها دلالة الانعكاسية أو المطاوعة من وزن السببية في أبنية وزن " استفعل"، فعندما نقول في الفعل "استغفر" مثلاً أنه بمعنى : طلب المغفرة، فإن هذا الطلب لا يكون إلا نتيجة لسبب جعلنا نطلب المغفرة، فهو تأثّر بسبب، وقبول التأثر بهذا السبب هي دلالة الانعكاسية من وزن السببية، أو ما يمكن أن نسميه "مطاوعة السبب".

وقبل أن نغادر الأثر الدلالي لسابقتي السين والتاء في وزن " استفعل "، فإننا نورد رأي فؤاد ترزي في أصل هذه السابقة، إذ يرى أن أحرف الزيادة قد تكون بقايا كلمات، فالنون مثلاً بقية " نفس " أو " أنا"، و " ست" في "استفعل" قد تكون بقية فعل فُقِدَ في العربية ولا يزال في السريانية، وهو الفعل "سطا" الذي يعني " مال" والذي قلبت فيه التاء طاء، فاستقتل معناها : مال إلى القتل أو أحبه، واستغفر: مال إلى الغفران أو طلبه". (ترزي1968:260 ، وانظر: عبده(د.ت):137) وهو في ذلك يشير إلى دلالة الطلب في أبنية هذا الوزن التي سبق وأوضحنا رأينا فيها.

ونظراً لبعد سابقة السين عن الأصول الثلاثية المكونة لجذر الفعل، إذ يفصل بينها وبين فاء الفعل سابقة التاء وحركتها، فإن أثر سابقة السين الصوتي في بنية وزن" استفعل " أمثلة يكاد يكون معدوماً، أما السابقة الثانية، سابقة التاء (ta) فإن أثرها الصوتي سيكون في فاء الفعل، إلا أننا كذلك لا نجد لها أثراً في بنية أفعال هذا الوزن فنقول: استبعد واستأثر واستمد واستوقف واستقام واستهان واستدعى... وليس لسابقة التاء في أبنيتها أي أثر صوتي، وكذلك الحال في سائر أمثلة هذا الوزن.

وعلى الرغم من تشكل حركة مزدوجة هابطة (aw) في المعتل المثال من هذا الوزن مثل : استوقف istawkafa< واستوضع istawda<a< إلا أنها مقبولة في العربية، إذ

جاءت في مقطع صوتي يحتوي في نواته الحركة القصيرة (a) أي الفتحة، ولهذا تسلم الواو، وكذلك الياء في مثل: استيسر istaysara>، كما سلمت في وزن السببية، "أفعل"، فنقول: أوقف وأيسر، كدليل على ارتباط الوزنين بعضهما ببعض، إلا أن تغيير هذه النواة القصيرة (الفتحة) إلى الضمة (u)، يؤثر صوتياً في بنية هذه الأفعال، وهو ما سنراه في حديثنا عن المبني للمجهول منها.

وفي مثل : استقام istakama> واستبان istabana > من الأجوف، فإن الأصل فيهما: استقوم istakwama> واستبين istabyana> ، وسقوط المزدوج الصاعد (wa) و(ya) وظهور الفتحة الطويلة (a) أو الألف في استقام واستبان هو في الحقيقة تأثير صوتي تم في الأصل الثلاثي "قام وبان" من " قَوَمَ وبَيَنَ" وليس لسابقة التاء (ta) أي أثر في ذلك، وهو ما نقوله في المعتل الناقص، مثل : استدعى والأصل استدعَوَ istad<awa> واستهدى والأصل استهديَ istahdaya> إذ إن التغيير في بنيتها جاء في الأصل الثلاثي : دعا وهدى من دَعَوَ وهَدَيَ.

3.1.3.1 الفعل الرباعي:

قد تكون مادة الفعل رباعية الأصول، فيأتي على وزن واحد هو " فَعْلَلَ fa<lala ، (سيبويه(د.ت):299/4) ومن ذلك: دحرج وبعثر وزلزل، ويسمى الأخير مضعف الرباعي، إذ تشابهت فاؤه مع لامه الأولى، وعينه مع لامه الثانية، وألحق بوزن "فعلل" الرباعي أوزان ستة أخرى ذكرها الصرفيون بزيادة أصوات وظيفتها جعل هذه الأفعال على وزن الفعل الرباعي، وقد تكون هذه الزيادة بتكرير صوت من أصوات المادة الأصلية، فقالوا: " ستة لمحاق "دحرج" نحو: " شمال وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى"، (الإسترباذي1982:67/1 ، وابن يعيش(د.ت):154/7-155 ، والعيني(د.ت):43) وأضيف إليها : شَرْيَفَ، (الحملاوي1991:37) وعَلْمَنَ ومَعْجَنَ. (شاهين1980:75-76).

ودخلت العربية أفعال معربة مولدة انضمت إلى الأصل الرباعي، مثل : مكيج ودبلج وبستر، كما أن هناك أفعالاً رباعية منحوتة، نحو : بسمل وحوقل وحمدل. (شاهين1980:74).

وتباشر الأصل الرباعي سابقتان تؤثر كل منهما في بنية الفعل ودلالته هما : سابقة التاء في تدحرج وملحقاته: تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن،

وسابقة الهمزة في : احرنجم واقشعر. (الإستراباذي1982/1/113,67 ، وابن يعيش(د.ت): 155-154/7 ، والإشبيلي1996:115-116 ، والعيني(د.ت):43).

أ- سابقة التاء (ta):

تبني العربية من الرباعي بعض الأوزان التي تبدأ بسابقة التاء(ta) ، نحو : تفعال وتفعول وتمفعل وتفوعل وتفيعل، ومن أمثلتها: تبعثر وترهوك وتمسكن وتجورب وتشيطن، وهي أبنية قليلة جداً في الاستعمال إذا ما قيست بأبنية الفعل الثلاثي. (حلواني(د.ت):171-172).

وتظهر في أبنية هذه الأنماط اللغوية سابقة التاء (ta) ، ويعَد بناء " تفعلل" أكثرها استعمالاً، وقد تحدث عنه بعض اللغويين، وأشاروا إلى بنيته ودلالته، إذ تدخل سابقة التاء على الأصل الرباعي " فعلل"، ومن أمثلة: تدحرج من دحرج، وتبعثر من بعثر، وتزلزل من زلزل وغيرها، وقد أثرت التاء في دلالة الأنماط اللغوية السابقة، إذ يظهر فيها دلالة الانعكاسية أو المطاوعة التي أشرنا إليها كذلك بظهور سابقة التاء في أمثلة وزني " تفعل وتفاعل"، وقد أشار سيبويه إلى هذه الدلالة، فيقول : " تدخل التاء على دحرج وما كان مثله من بنات الأربعة، فيجري مجرى تفاعل وتفعل؛ لأنه في معنى الانفعال، فأجري مجراه، ففتحت زوائده: الهمزة والياء والتاء والنون". (سيبويه(د.ت):299-300).

ويقول ابن عصفور :" القسم الذي يحكم عليه بالزيادة: التاء التي في أوائل أفعال المطاوعة، نحو قولك: كسرته فتكسر، وقطّعته فتقطّع، ودحرجته فتدحرج ". (الإشبيلي1996:181).

وجاء في شرح المفصل :" تفعلل يجيء مطاوع فعلل، كجوربه فتجورب، وجلببه فتجلبب، وبناء مقتضباً كتسهوك وترهوك". (ابن يعيش(د.ت):158/7).

ويقول هنري فليش :" نجد "تفعلل" من حيث المعنى منعكسة متوسطة كالصيغة الخامسة "تفعل" ، ومن أمثلتها ": تفرقع وتدحرج وتسلطن وتشيطن وتمعدد وتململ وتكمكم ". (فليش1966:159-160)

فدلالة الانعكاسية أو المطاوعة واضحة في أبنية الأفعال الرباعية المزيدة بالتاء، وقد تؤثر التاء في بعض أبنية الأصل الرباعي كتأثيرها في وزني:" تفعل

وتفاعل"، ففي نحو: تدحرج، وعند صياغة المضارع "يَتَدَحرج yatadahragu " تتوالى أربعة مقاطع نواتها الفتحة القصيرة ، وهو أمر نكرهه العربية وإن كانت لا ترفضه ، فيتدخل في المضارع قانون الحذف للتخلص من هذا الوضع الصوتي ، وطلباً للسهولة والخفة ، واقتصاداًفي المجهود العضلي ؛ تسقط نواة المقطع الثاني : " يَتْدَحْرَج yatdahragu "، فتلتقي التاء المهموسة بالدال المجهورة التقاء مباشراً دون فاصل بينهما، وبفعل التقارب الصوتي بينهما في المخرج، تتأثر التاء بصوت الدال بعدها تأثراً مدبراً كلياً متصلاً، فتنقلب التاء إلى جميع الخصائص الصوتية لصوت الدال، فيظهر المضارع الجديد " يدحرج"yaddahragu " وعند اشتقاق الماضي من المضارع الجديد، تجتاب همزة الوصل لمنع الابتداء بالساكن، ويظهر الفعل الماضي الجديد "ادحرج >iddahraga" بعد سقوط سابقة المضارعة، وادحرج بزنة "اتفعال" من الأصل الرباعي المزيد، وقد تم اشتقاق الماضي الجديد " ادحرج" (حلواني(د.ت):133) من المضارع الجديد : "يدحرج" وفقاً للعملية الآتية:

تدحرج	يَتَدَحرج	يَتْدَحرج	يدحرج	ادحرج
tadahraga	yatadahragu	yatdahragu	yaddahragu	>iddahraga
الماضي	المضارع	سقوط نواة المقطع الثاني	المضارع الجديد	الماضي الجديد

ففي مثل هذه الأنماط اللغوية، تتأثر التاء بما يجاورها إن كان صوتاً من أصوات الصفير أو الأسنان، ولا يخفى ما بين هذه الأصوات وصوت التاء من تقارب صوتي في المخرج.

ب- سابقة الهمزة (>i) :

تدخل سابقة الهمزة المكسورة في بنية الأصل الثلاثي المزيد وفي بنية الأصل الرباعي المزيد كذلك لغرض صوتي هو منع الابتداء بالساكن، فجاءت في الثلاثي المزيد في نحو: انفعل وافتعل وافعلّ واستفعل وافعوعل وافعالّ وافعَول وافعنلى، وفي الرباعي المزيد مثل: افعنلل وافعللّ.

وقد تحدثنا سابقاً عن الأثر الصوتي لسابقة الهمزة في بعض أمثلة الأوزان السابقة، مثل: انفعل وافتعل واستفعل، أما الأوزان الباقية، فهي أوزان قليلة ونادرة

في الاستعمال الفصيح، وأكثرها وقوعاً: افعلّ وافعالّ، التي تظهر في بعض اللغات السامية كالعربية والعبرية، (بروكلمان111:1977 ، وعبدالتواب240:1985) وقد حصرت اللغة العربية استعالهما معتمدة في ذلك على صيغة أوصاف اللون والعيب، وهي: أفعل، نحو: أبيض وأعرج. (برجشتراسر93:1982).

وليس للهمزة المجتلبة أي أثر دلالي في بنية أفعال هذه الأوزان، إذ جاءت – كما أسلفنا- لغرض صوتي، ويبدو أنها ظهرت في الفعل الماضي بعد اشتقاقه من المضارع، وعلى هذا يكون الفعل المضارع هو الأصل والأساس في ظهور همزة الوصل في أمثلة هذه الأوزان لمنع الابتداء بالساكن بعد سقوط سابقة المضارعة واشتقاق الماضي.

ومن أمثلة هذه الأنماط اللغوية: اخضر واصفر (افعلّ)، واخضوضر واغرورق (افعوعل) واشهاب وادهام (افعالّ)، واعلوط (افعول)، واسلنقى (افعنلى)، واحرنجم (افعنال)، واطمأن واقشعر (افعلل) .

وتؤثّر الهمزة صوتياً في فاء الفعل الساكنة لقربها منها، ولا يكاد يختلف تأثيرها الصوتي عما رأينا في وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل"، إذ تؤثر الهمزة صوتياً في الفعل مهموز الفاء، في حين تؤثر كسرة الهمزة ونواة المقطع الأول في الفعل معتل الفاء (المثال الواوي واليائي).

ولقلة الاستعمال فإننا لا نجد في أمثلتها أي مثال يمكن أن نسوقه لبيان الأثر الصوتي للهمزة وصائتها القصير (الكسرة)، إذ تخلو جميع الأمثلة السابقة من مهموز الفاء أو معتلها؛ ولهذا فإننا نضطر هنا أن نلجأ إلى طريقة المسائل الرياضية عند ابن جني في كتابه المنصف لبيان الأثر الصوتي لسابقة الهمزة (>i).

فبناء وزن " افعوعل" من مهموز الفاء نحو: أوى >awa يكون على صورة " ايوَوى >iwawwa" والأصل أن يكون على صورة " اإوَوى >i>wawwa" ، (ابن جني249/2:1954) وفي هذا البناء التقت همزتان ثقيلتان في المقطع الصوتي الأول(>i>) ؛ فكرهت اللغة هذا الوضع الصوتي الثقيل، وطلباً للخفة قامت" اللغة بحذف الهمزة الثانية (فاء الفعل) للتخلص من الصعوبة الصوتية والمقطعية، وعوضت الفراغ

الحادث في بنية الكلمة بعد الحذف بمد الكسرة القصيرة لتصبح كسرة طويلة (الياء)، فعاد للصيغة توازنها المقطعي والصوتي:

أوى	إأووى	اxوَوى	إيوَوى
>awa	>i>wawwa	>ixwawwa	>iwawwa
الأصل الثلاثي	وزن "افعوعل"	سقوط الهمزة	التعويض بمد
مهموز الفاء	القياسي	(فاء الفعل)	نواة المقطع (الكسرة)

فأثرت سابقة الهمزة (>i) في فاء الفعل (الهمزة) التي تم حذفها ثم التعويض عنها بمطل نواة المقطع، ليتحول المقطع الصوتي الأول من مقطع ثلاثي قصير مغلاق (>i>) إلى مقطع ثنائي طويل مفتوح (>i) .

أما كسرة الهمزة المجتلبة (>i) فيتجلى أثرها الصوتي واضحاً في بنية الفعل المثال، ففي المثال الواوي، نحو: وعى wa<a ، وهو فعل من اللفيف المفروق، وعلى هذا يكون مثالاً من جهة، وناقصاً من جهة أخرى، وعند بناء "افعوعل" منه يأتي على هيئة " ايعوعى"، (ابن جني 1954:2/246-247) >i <aw<a ، والأصل فيه أن يكون على " اوعوعى >iw<aw<a الذي تتشكل في بنيته الأصلية حركة مزدوجة هابطة (iw) في المقطع الصوتي الأول(>iw) بتأثير كسرة الهمزة، فهي أحد مكونات المزدوج الهابط، وهي كذلك نواة المقطع الذي تمثل فيه الهمزة(>) حد ابتدائه ، وشبه الحركة (w) حد إغلاق له، ولأن اللغة تكره توالي الكسرة (i) والواو (w) قامت بالتخلص من هذه الصعوبة الصوتية بإسقاط شبه الحركة (w) في مثل هذا النمط اللغوي وعوضت النقص الذي لحق ببنية الفعل بمد نواة المقطع، وهي الكسرة التي أصبحت بعد التعويض كسرة طويلة (ياء).

وعى	اوعوعى	اxعوعى	إيعوعى
wa<a	>iw<aw<a	>ix<aw<a	>i<aw<a
الأصل الثلاثي	وزن "افعوعل"	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد
المثال	القياسي	(فاء الفعل)	نواة المقطع

وفي المثال اليائي، نحو: يسر، فإن بناءه على "افعوعل" يكون في صورته القياسية على " ايسوسر >iysawsara" وهذا النمط اللغوي يحتوي في بنيته حركة

مزدوجة هابطة (iy) مكونة من الحركة (i) وشبة الحركة (y) في المقطع الصوتي الأول الذي فيه سابقة الهمزة، ولما يحتويه هذا المقطع الصوتي من صعوبة صوتية ومقطعية لا تقبلها العربية؛ فقد مالت اللغة إلى التخلص من هذا الوضع الصوتي المستثقل في الأنماط اللغوية التي تعاني من هذا التتابع الحركي، وذلك بإسقاط شبه الحركة (y) ، ثم التعويض عنها بمد نواة المقطع كإحدى وسائل اللغة في التعويض عن المحذوف، فظهر الفعل الجديد " ايسوسر >isawsara" وتحول شكل المقطع الصوتي من مقطع ثلاثي قصير مغلق (>iy) قبل الحذف، إلى مقطع ثنائي طويل مفتوح (>i) بعد الحذف والتعويض.

يسر	ايسوسر	ا^{x}سوسر	إيسوسر
yasara	>iysawsara	>i^{x}sawsara	>isawsara
الأصل الثلاثي المثال	وزن "افعوعل" القياسي	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد نواة المقطع

ويوحي لنا الرسم الكتابي والخط العربي بالتشابه بين الصيغتين، ونعني بذلك بنية الفعل العميقة " ايسوسر<iysawsara " وبنيته السطحية " ايسوسر <isawsara"، إلا أن الكتابة الصوتية تلغي هذا التشابه .

وينسحب الأثر الصوتي والمقطعي لسابقة الهمزة المكسورة (>i) في مهموز الفاء ومعتلها على جميع أمثلة الأوزان المبدوءة بالهمزة المجتلبة (>i) من الأوزان السابقة كالذي رأيناه في "افعوعل".

أما دلالياً، فيرى بعضهم أنه ليس للأفعال على هذه الأوزان معان منضبطة، بل قصارى أمرها الدلالة على المبالغة، فاخشوشن واعشوشب، تدل على المبالغة في الخشونة والعشب، وابياض واسواد للمبالغة في اللون ، واعوار واحوالّ للمبالغة في العيب الحسي. (زعير(د.ت):260-261).

ويرى الرضي أن بناء افعول نحو: اجلوذ واخروط واعلوط، هو بناء مرتجل، ليس من فعل ثلاثي، وقد يكون متعدياً كاعلوط، ولازماً كاجلوذ واخروط، كما يرى أن بناءي: افعلّ وافعالّ يجيئان مرتجلين. (الاستراباذي1982:112/1-113 ، وانظر: زعير(د.ت):260-261 ،اجلوذ واخروط :أي أسرع ، واعلوط : تعلق بعنق البعير).

4.1.3.1 الفعل المبني للمجهول:

يعد مصطلح المبني للمجهول من أكثر المصطلحات شيوعاً في أوساط العلماء، وعلى الرغم من شيوعه فهو مصطلح مجازي، فليس كل فعل من هذا القبيل أُسند إلى مجهول بالضرورة، بل إن بعض هذه الأفعال قد أسند إلى أعرف المعارف، كقولنا: (خُلِقَ الإنسان)، فقد بنينا الفعل، "خُلِقَ" للمجهول على الرغم من معرفتنا بالفاعل، (الكناعنة131:1997) ولهذا فقد استعمل المتقدمون مصطلحات مختلفة غير هذا المصطلح كقول سيبويه في الحديث عن المفعول به:" والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر"، (سيبويه (د.ت):34-33/1) كما استعمل غيره مصطلحات أخرى لعل أشهرها، وأقربها إلى الدلالة اللغوية مصطلح "المبني لما لم يسم فاعله". (الزجاجي76:1984).

" ويبنى المبني للمجهول في اللغات السامية من الأوزان الأربعة الرئيسية وهي: مجرد الثلاثي، وفعل، وفاعل، وأفعل، وتحرك مقاطعها بضم الأول وكسر الثاني وفتح الثالث بدلاً من تتابع الفتحات في المبني للمعلوم، وقد فُقِدَ المبني للمجهول من اللغة الحبشية مطلقاً، أما العبرية فقد ضاعت منها الصيغة الأصلية للمبني للمجهول، ونابت عنها صيغة الانفعال، ويؤدي "الافتعال" بالتاء في السريانية وظيفة المبني للمجهول من الصيغ الأصلية في اللغة، وهي: مجرد الثلاثي ومضعف العين والمزيد بالألف، وتحتفظ الآشورية بآثار المبني للمجهول في خطابات تل العمارنة، هذا وتصوغ العربية المبني للمجهول من أوزان الافتعال والانفعال أيضاً إضافة إلى الأوزان الأربعة الرئيسية ". (بروكلمان111:1977 ، و عبدالتواب 1985:238-240).

وقد مالت العربية في لهجاتها المحكية إلى ما حدث في معظم اللغات السامية، إذ ذهب بعض المحدثين إلى أن اللهجات المعاصرة تستعمل أفعال المطاوعة من وزني "انفعل وافتعل " ومشتقاتهما للدلالة على المجهول " فهناك من يقول: انكسر، وهناك من يقول: اتكسر، ولكن ليس هناك من يقول : كُسِرَ، وفي الحالات التي لا يمكن أن تستعمل فيها أفعال المطاوعة، فإن هذه اللهجات المحكية تستعمل الفعل المعلوم دون تحديد فاعله، فبدلاً من:" استُقبِل في المطار" مثلاً، يقال:" استقبلوه في المطار" أو : " استقبلوه ناس في المطار". (عبده (د.ت):89، والسامرائي97:1983).

ويرى السامرائي أن بناء "فُعِلَ" أو ما سمي بالمجهول بناء كسائر أبنية الفعل، يصار إليه في حالات عدة، منها إذا وقع الفعل على الفاعل واتصف به، وهو بذلك كأنه صادر عنه، ففي مثل: سقط الجدار، ومات زيد، وانكسر الزجاج، فإن الأفعال: سقط ومات وانكسر، تفيد أن مرفوعها ليس فاعلاً حقيقة، ولكنه اتصف بالحدث اتصافاً لازماً، فهو مثل: كُسِر الزجاج، الذي اتصف به مرفوعه الاتصاف نفسه، ولم يكن فاعلاً في الحقيقة، ويخلص السامرائي إلى أن الإتيان بـ" فُعِلَ" على المجهول لم يكن الغرض منه- كما يقول النحاة- الجهل بالفاعل أوطيه عن عمد من القائل، وإنما هو طريقة في التعبير تؤدي غرضاً معيناً، كما أن هذا الأسلوب لا يعني أن البناء للمجهول " فُعِلَ" معدول عن البناء للمعلوم " فَعَلَ" بل على العكس من ذلك، فهو يعني أن " فُعِلَ" بناء آخر تلزم إضافته إلى أبنية الفعل الثلاثي". (السامرائي 1983:93-97).

وتتجلّى في المبني للمجهول ظاهرة التحول الداخلي أو التغيير الذي يصيب الحركات البنائية للفعل، فيجيء في الماضي بضم الأول وكسر ما قبل الآخر، وبضم الأول وفتح ما قبل الآخر في المضارع تبعاً للثلاثي، واختص بصيغة" فُعِلَ" في الماضي؛ لأن معناه غير معقول، وهو انسناد الفعل إلى المفعول، فجعلت صيغته أيضاً غير معقولة؛ ليطابق اللفظ المعنى، ومن ثم لا تجيء على هذه الصيغة كلمة إلا " وعِلَ ودئِلَ"، إذ تجتنب اللغة تتابعاً ثقيلاً هو الضمة والكسرة في مقطعين متتاليين، وفي المستقبل على " يفْعَلُ" لأن هذه الصيغة مثل : فُعْلَلَ في الحركات، ولا يجيء في كلمة أيضاً". (العيني (د.ت):111-113).

وإذا نظرنا في صيغ الأفعال، نجد أن كلاً منها يضم في بنيته معاني الحدث والزمان المحصل، سواء أكان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً، ومجرداً أم مزيداً، وعندما تنقله إلى صيغة المبني للمجهول يحتفظ بدلالتيه المذكورتين، ويضيف إليهما أن القائم بالحدث غير معين". (قباوة 2001:92).

وقد أثّر تغيير الحركات البنائية في المبني للمجهول من الأصل الثلاثي في ظهور سوابق (prefixes) ليست من مكونات الجذر الأصلي، وبالأخص سابقة الهمزة (>u) التي ظهرت في بعض الأفعال التي فاؤها واو من مثل : أُوعِدَ >u<ida من وعِدَ

wu<ida وُألَدَ >ulida من وِلَدَ wulida وكذلك الحال في وزن الشدة والتكرار " فعل" نحو : أُقت >ukkita من وقتَ wukkita وقد سبق حديثنا عنها .

أما أثر هذا التغيير للحركات البنائية في الأفعال المزيدة وسوابقها، فإن الأثر الصوتي لذلك يتضح فيما يلي:

أفعل :

عند بناء وزن السببية"أفعل" للمجهول، يكون ذلك بتغيير الحركات المشكلة له، فنقول، أُكرِمَ من أَكْرَمَ، وأُمِد من أَمَد وأُقِيم من أقام ... فيتغير صائت الهمزة القصير من الفتحة (>a) إلى الضمة (>u)، ولتغيير هذا الصائت القصير في المبني للمجهول أثره الصوتي الواضح في بنية فعل السببية، كما أن للكسرة المرتبطة بهذا البناء أثراً صوتياً واضحاً كذلك.

ونحن في حديثنا عن سابقة الهمزة في المبني للمجهول لا نتعامل مع صوت واحد، بل مع صوتين هما: الهمزة وحركتها القصيرة (الضمة).

ويتضح أثر ضمة الهمزة في المبني للمجهول من المثال الواوي واليائي، ففي المثال الواوي من وزن السببية نحو: أَوْقَفَ >awkafa عند بنائه للمجهول تتغير منه نواة المقطع الأول من الفتحة إلى الضمة، كما تتغير نواة المقطع الثاني إلى كسرة، فيصير: " أُوْقِفَ >uwkifa " وفي هذا البناء تتشكل حركة مزدوجة هابطة (uw) ثقيلة مكونة من الحركة (الضمة) وشبه الحركة (الواو)، وهي من المزدوجات الهابطة التي ترفضها اللغة، وتميل إلى التخلص منها، فقامت اللغة بحذف شبه الحركة (w) ، وعوضت عنها بمد نواة المقطع، وهي الضمة القصيرة لتصبح ضمة طويلة (u) :

أَوْقَفَ	أُوْقِفَ	أُ x قِفَ	أُوقِفَ
>awkafa	>uwkifa	>u^{x}kifa	> ukifa
وزن السببية المبني للمعلوم	وزن السببية المبني للمجهـــــول (القياسي)	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد نواة المقطع

1- أَوْقَفَ >awkafa: فعل السببية المبني للمعلوم، وفيه حركة مزدوجة هابطة (aw) مقبولة في العربية لوجود الفتحة.

2- أُوْقِفَ >uwkifa: فعل السببية المبني للمجهول القياسي، وفيه يتشكل تتابع حركي ثقيل بظهور الحركة المزدوجة الهابطة (uw) في المقطع الصوتي

الأول(>uw)، وهي من المزدوجات الهابطة التي ترفضها اللغة لصعوبتها الصوتية والمقطعية.

3- أُ^{x}قِفَ >u^xkifa : سقوط شبه الحركة (w) للتخاص من ثقل المقطع وصعوبته الصوتية، وقد أدى هذا الحذف إلى ظهور فجوة صوتية في بناء فعل السببية المبني للمجهول.

4- أُوقِفَ >ukifa: التعويض عن سقوط شبه الحركة (w) بمد نواة المقطع، لتصبح الضمة القصيرة ضمة طويلة (u) ، فعاد للفعل توازنه الصوتي والمقطعي، وتحول المقطع الصوتي الأول من مقطع ثلاثي قصير مغلق (>uw) قبل الحذف إلى مقطع ثنائي طويل مفتوح(>u) بعد الحذف والتعويض .

أما في حالة البناء للمجهول من المثال اليائي نحو: أَيْسَرَ >aysara ، فيحدث حذف وتعويض (ابن جني584/2:1993) يشبه ما أصاب المثال الواوي، والمخطط الصوتي يوضح ذلك:

أَيْسَرَ	أُيْسِرَ	أُ^{x} سِرَ	أُوسِرَ
>aysara	>uysira	>u^xsira	>usira
المبني للمعلوم	المبني للمجهول (القياسي)	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد الحركة

ففي المرحلة الأولى: "أَيْسَرَ >aysara" تشكلت حركة مزدوجة هابطة (ay) مقبولة في العربية، فهي مكونة من الفتحة (a) والياء الساكنة(y) ، وهما أسهل في اجتماعهما من باقي المزدوجات الهابطة.

وعند بناء الفعل للمجهول - في المرحلة الثانية- يصبح أُيْسِرَ >uysira فتغيرت نواة المقطع الأول من الفتحة إلى الضمة، فظهر المقطع الصوتي (>uy) الذي يحتوي حركة مزدوجة هابطة (uy) مكونة من الياء الساكنة (y) المسبوقة بالضمة (u)، وليس بين الياء والضمة أي تناسب أو انسجام صوتي، ولهذا تلجأ اللغة إلى حذف الياء من المقطع الصوتي (>uy) للتخاص من هذا الوضع الصوتي المرفوض، وبهذا الحذف تنشأ- في المرحلة الثالثة- فجوة صوتية، إذ يصبح الفعل "أُ سِرَ >u^xsira الذي يشبه في بنائه المبني للمجهول من الفعل الثلاثي: أُسِرَ، ولمنع اللبس في هذا الوضع الجديد تلجأ اللغة إلى تعويض المحذوف عن طريق مطل حركة المقطع الذي أصابه

النقص وهو (>u^{x}) فيصبح المقطع الجديد مقطعاً ثنائياً طويلاً مفتوحاً (>u) في الفعل أُوسِرَ (>usira)".

والأثر الصوتي لضمة الهمزة في المثال الواوي" أُوقِفَ (>ukifa)"،واليائي :أُوسِرَ >ūsira بزنة أُوعِلَ (>u<ila)" هو ذات الأثر الذي نجده في وزن أفعل من اللفيف المفروق، نحو : أُوفِيَ >ufiya" من أَوْفَى (>awfa).

أُوفِيَ	أُ ˣ فِيَ	أُوْفِيَ	أَوْفَى
>ufiya	>u^{x}fiya	>uwfiya	>awfa

ومثل هذا ينطبق على أمثلة كثيرة منثورة في كتب اللغة. (سيبويه (د.ت):375/4 ، وابن جني 584/2:1993).

وليست هذه الطريقة الوحيدة التي تلجأ إليها اللغة للتخلص من هذا الوضع الصوتي الذي لا تقبله، بل أوردت لنا كتب الصرف طريقة أخرى غير ما سبقت، والطريقة الأخرى هي طريقة الهمز، بمعنى أن اللغة تستعمل الهمزة حد إغلاق للمقطع الذي تم فيه الحذف، كما في هذا المثال:

أُؤْسِرَ	أُ ˣ سِرَ	أُيْسِرَ	أَيْسَرَ
>u>sira	>u^{x}sira	>uysira	>aysara

إذ تتشكل في البناء للمجهول: أُيْسِرَ >uysira حركة هابطة (uy) تخلصت منها اللغة عن طريق حذف شبه الحركة (y) من المقطع، وبهذا الحذف تظهر الفجوة الصوتية التي يساهم الإبقاء عليها في إيجاد لبس بين: أُسِرَ >usira المبني للمجهول من وزن السببية، والماضي المبني للمجهول من الوزن الأصلي الثلاثي أُسِرَ >usira بمعنى الأسر ، فتقوم اللغة بالتعويض عن طريق إقحام الهمزة لإغلاق المقطع الذي حدث فيه الحذف (>u) ، فيصبح شكل المقطع الجديد (>u>)، وهو مقطع ثلاثي قصير مغلق، ويصبح الفعل" أؤسِرَ >u>sira " المبني للمجهول من وزن السببية في صورته الجديدة . (الكناعنة 27:1997-28).

ويمكن أن نفسر إقحام الهمزة في "أؤسِرَ >u>sira " بقانون الحذلقةوالمبالغة في التفصح، فقد يحاول بعض الناطقين بالعامية أن يرد الكلمات إلى نمط اللغة الفصحى، فهو يحاول أن يحاكي اللغة الأدبية التي لا يتقنها، فيرد بعض الكلمات إلى أصلها

القديم الذي أصابه التغيير في اللهجة العامية، دون أن يفرق بين الظواهر الجديدة والقديمة في العامية، فإذا رد كلمة جديدة إلى أصلها القديم أصاب في ذلك، أما إذا فعل مثل ذلك مع الكلمات التي احتفظت بالأصل القديم، وتشابهت مع ذلك الجديد، فإنه حينذاك يكون متحذلقاً ومتقعراً، فهمزت كثير من ألفاظ العربية وليس حقها الهمز، وقد يكون منها الفعل "أؤسِرَ >u>sira "، قياساً متوهماً على ألفاظ شابهته في الأصل الجديد دون همز "أيسِرَ >uysira فأعيد إلى الأصل القديم بتوهم همزة " أؤسِرَ >u>sira " وذلك بفعل قانون الحذلقة أو المبالغة في التفصح، أو ما يطلق مصطلح التقعر. (عبد التواب1983:79) وهو اصطلاح اتّخذ لدى علماء اللغة للصيغ التي تنتج بسبب الحرص الشديد على محاكاة اللغة الأدبية ممن لا يجيدها، ولذلك أسماه ماريو باي(mariopae) "مصطلح المبالغة في التصحيح أو التصويب over correctness ". (ماريو باي1987:159).

أما سابقة الهمزة في وزن السببية المبني للمجهول، فيظهر أثرها الصوتي في الفعل مهموز الفاء، مثل: أَثَرَ >aṯara ، إذ تلتقي في بناء "أفعل" همزتان ثقيلتان على اللسان في : أَأْثَرَ >a>ṯara المبني للمعلوم، وأُؤْثِرَ >u>ṯira المبني للمجهول، فتتخلص اللغة من صعوبتهما بحذف الثانية منهما، - وهو أمر عرفناه من قبل- ثم تقوم اللغة بسد الفراغ الذي خلّفه حذف الهمزة (فاء الفعل) بمد نواة المقطع الذي أصابه الحذف، وقد ورد عند القدماء ما نصه: " إذا التقت همزتان في كلمة، فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين". (ابن يعيش (د.ت):116/9) وما أسموه حرف لين سيكون بالطبع من جنس الحركة التي قبله، والمخطط الصوتي يمثل ذلك:

	الأصل الثلاثي	وزن السببية	سقوط فاء الفعل	التعويض بمد نواة المقطع
أ- المبني للمعلوم :	أَثَرَ >aṯara	أَأْثَرَ >a>ṯara	أَ x ثَرَ >a^{x}ṯara	آثَرَ >aṯara
ب- المبني للمجهول :	أَثَرَ >aṯara	أُؤْثِرَ >u>ṯira	أُ x ثِرَ >u^{x}ṯira	أُوثِرَ >uṯira

فيتحول المقطع الثلاثي القصير المغلق (>a>) في المبني للمعلوم إلى مقطع ثنائي طويل مفتوح (>a)، وهو كذلك من حيث الشكل في المبني للمجهول (>u>) > (>u) .

أما وزن السببية "أفعل" المبني للمجهول من الأجوف والناقص واللفيف، فيظهر فيها جميعاً أثر نواة المقطع الثاني، ونعني بذلك الكسرة، ففي الأجوف مثل: أقام، تؤثر الكسرة في تكون حركة مزدوجة صاعدة (wi) في المبني للمجهول: أُقْوِمَ >ukwima فتتخلص اللغة من مثل هذه المزدوجات الصاعدة (wi) بحذف شبه الحركة (w) ، وتعوض الحذف بمد الحركة بعدها: أُقِيمَ >ukima كما في المخطط الصوتي الآتي :

أَقْوَمَ	أُقْوِمَ	أُقْـ ˣـِمَ	أُقِيمَ
>akwama	>ukwima	>ukˣima	>ukima
وزن السببية القياسي (D.S)	المبني للمجهول القياسي (D.S)	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد نواة المقطع

1- وزن السببية القياسي "أَقْوَمَ >akwama المبني للمعلوم في بنيته العميقة (D.S) الذي تحول في بنيته السطحية (S.S) إلى: أَقَامَ >akama ، وسبق القول في ذلك، وفي الثلاثي كذلك، قَامَ kama من قَوَمَ kawama.

2- وزن السببية المبني للمجهول: أُقْوِمَ >ukwima ، وفيه تتشكل حركة مزدوجة صاعدة (wi) ترفضها العربية، فتتخلص منها بحذف شبه الحركة (w).

3- سقوط شبه الحركة من بنية الفعل >ukˣima ، وحدوث فجوة صوتية بعد سقوط عين الفعل ، أي الواو (w).

4- إعادة التوازن الصوتي والمقطعي لبنية الفعل بالتعويض عن المحذوف بمطل نواة المقطع "أُقِيمَ >ukima بزنة أُفِيلَ >ufila .

وهـذا تماماً ما يتعـرض لـه الأجوف اليائي، نحو: أشـاع والأصـل أَشْيَـعَ >ašya<a ، إذ تتكون بظهور الكسرة في المبني للمجهول "أُشْيِعَ >ušyi<a " حركة مزدوجة صاعدة (yi) مكونة من شبه الحركة (y) ، أي الياء، والحركة (i) ، وهي الكسرة، فتتخلص اللغة من شبه الحركة في المزدوج الصاعد (yi) ، وتعوض ذلك بمد نواة المقطع الذي أصابه النقص والفجوة الصوتية، لتصبح الكسرة القصيرة كسرة طويلة (i).

أَشْيَعَ	أُشْيِعَ	أُشْـ ˣـِعَ	أُشِيعَ
>ašya<a	>ušyi<a	>ušˣi<a	>usi<a

المبني للمعلوم (D.S)	المبني للمجهول القياسي	سقوط شبه الحركة (عين الفعل)	التعويض بإطالة الكسرة

وتؤثر كسرة المبني للمجهول في وزن السببية الناقص ، ففي الناقص الواوي، تؤثر الكسرة في تشكل حركة مزدوجة صاعدة (wa) كما في المخطط الصوتي:

أَبْلَوَ	أُبِلِوَ	أبلـِ x	أُبِلِيَ
>ablawa	>ubliwa	>ubli^{x}a	>ubliya
وزن السببية (D.S)	- **المبنى للمجهول**	سقوط شبه الحركة	انزلاق شبه الحركة (y)

ففي المرحلة الأولى تتشكل في بنية الفعل العميقة " أَبْلَوَ ablawa<" المبني للمعلوم حركة مزدوجة صاعدة (wa) تخلصت اللغة منها فظهر الأصل الجديد: أبلى abla<، وهو ما حدث أولاً في الأصل الثلاثي: (بَلَوَ) من (البلوى) الذي تحول إلى (بلا).

وفي المرحلة الثانية، وعند بناء وزن السببية للمجهول (أبلو) ubliwa< يتشكل في المقطع الأخير حركة مزدوجة صاعدة (wa) مسبوقة بالكسرة (i)، فسقطت شبه الحركة (w) وهي الواو، والتقت الكسرة (i) مع الفتحة (a) ublia< وهو ما يطلق عليه " Hiatus" ، وهو أمر لا تجيزه العربية بأي حال، وللتخلص من هذا الوضع الصوتي انزلقت شبه الحركة (y) الياء للتخلص من التقاء الحركة مع الحركة، إذ إن التقاء الكسرة مع الفتحة مدعاة لانزلاق شبه الحركة (الياء) للتخلص من التقائهما ، كما أن التقاء الضمة مع الفتحة يؤدي إلى انزلاق الواو(w) .

وقد قرر القدماء أن الواو في الفعل الناقص الواوي تقلب ياء ، (سيبويه (د.ت) :383/4، والإشبيلي (د.ت):546) فظهر الفعل " أُبْلِيَ ubliya< المبني للمجهول، كما ظهر من قبله الثلاثي" بِلِيَ" المبني للمجهول من "بلا".

أما الناقص اليائي، فإن الأصل في " أَهْدَى ahda< " هو " أَهْدَيَ ahdaya<" تبعاً للثلاثي" هدى hada من هدي hadaya ، وعند بناء وزن السببية للمجهول يصبح أُهدِيَ uhdiya < ، ولا يحدث في هذا النوع تغيير ما على الرغم من تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) في آخره.

أهدي	أُهدِيَ
>ahdaya	>uhdiya
وزن السببية المبني للمعلوم (D.S)	وزن السببية المبني للمجهول

ويصيب اللفيف المقرون ما أصاب الناقص دون تأثير يطرأ على جوفه، فنقول أحْيِيَ >uhyiya من أحيا >ahya والأصل أحيي >ahyaya، وأُشْوِيَ >ušwiya من أشوى>ašwā والأصل أشوي >ašwaya.

المبني للمعلوم (D.S)	المبني للمجهول
أَحْيَيَ	أُحْيِيَ
>ahyaya	>uhyiya
أَشْوَيَ	أُشْوِيَ
>ašwaya	>ušwiya

أما اللفيف المفروق فتأثير ضمة الهمزة فيه كتأثيرها في الفعل المثال، كما أن تأثير الكسرة فيه كتأثيرها في الفعل الناقص، فنقول : أوفي >ufiya من أوفى >awfâ ، والأصل: أوفي >awfaya

أَوْفَيَ	أُوْفِيَ
>awfaya	>ufiya

وتضيف هذا التغييرات في الحركات البنائية المشكلة لوزن السببية في المبني للمجهول دلالة نسبة الحدث إلى غير فاعله، بمعنى أن الفعل قد أسند إلى غير فاعله، وتضاف هذه الدلالة إلى دلالة السببية في وزن "أفعل".

تفعل ، تفاعل، تفعلل:

تُبنى أمثلة هذه الأوزان للمجهول بتغيير النواة القصيرة لسابقة التاء من الفتح إلى الضم مع كسر نواة عين الفعل، إلا أن ضمة التاء تستدعي كذلك ضم فاء الفعل، أي نواة المقطع الثاني، فنقول : تُعلم من تَعَلَمَ ، وتُوصلَ من تَوَصلَ، وتُنُوفِسَ من تَنَافَسَ، وتُضورب من تَضَارَبَ، وتُدحرج من تَدَحْرَجَ ، وتُبُعْثِرَ من تَبَعْثَرَ.

وقد أوضح علماء اللغة سبب ضم فاء الفعل في هذه الأبنية، وذلك حتى لا تلتبس بالمضارع من "فعل وفاعل وفعلل". (العيني (د.ت):113). فلو بقيت فاء الفعل مفتوحة لكان المبني للمجهول من تقَدَمَ هو: تُقَدم ، وهو يشبه المضارع من "قدم" أي: تُقدم ، في حالة الوقف، ومن تنافس على: تُنَافِسَ، والذي يلتبس بالمضارع من

"نافس" أي: تُنافِس في حالة الوقف أيضاً ومن "تبعثر" على تُبَعْثِرَ ، ولا يخفى الخلط بينه وبين المضارع من بعثر وهو تُبَعْثِر في حالة الوقف كذلك.

ولذلك ضمت الفاء بعد ضمة التاء منعاً للبس ولمنع الخلط بين الصيغ والأبنية، فنقول في تَقَدَمَ: تُقُدم، وفي تنافس: تُنُوفِسَ، (إذ تتغير الفتحة الطويلة إلى ضمة طويلة) وفي تبعثر : تُبعْثِر، وهذا هو حال جميع الأفعال التي تظهر فيها سابقة التاء.

وليس للتاء وضمتها (tu) أثر صوتي في بنية هذه الأفعال عند بنائها للمجهول؛ ذلك أنها تشكل مقطعاً صوتياً مستقلاً في بنية أمثلة الأوزان الماضية.

انفعل :

عند بناء وزن المطاوعة بالنون " انفعل" للمجهول، يكون على "انفُعِلَ "، يقول سيبويه :" ولا تلحق النون أولاً إلا في "انفعل"، فتلحق أولاً ساكنة، فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون فُعِلَ منه على " انفُعِلَ". (سيبويه (د.ت):282/4-283).

ولا تؤثر سابقة النون صوتياً في بنية المبني للمجهول؛ ذلك أن التحول الداخلي الذي يصيب أبنية هذا الوزن، وتغيير الحركات البنائية فيه بعيدة في تأثيرها الصوتي عن سابقة النون، إذ يبدأ التغيير في صوائت الفعل القصيرة بعد فاء الفعل، والمعلوم لدينا أن سابقة النون تشكل مقطعاً صوتياً منفصلاً تماماً عن الأصل الثلاثي.

انفعل	انفُعِلَ
>infa<ala	>infu<ila

افتعل:

في المبني للمجهول من وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل"، نحو: احتفل واتّكل وامتّد واتّكأ وأتّسر...تتحول حركة التاء من الفتحة إلى الكسرة، وتكسر عين الفعل فتصبح : احتُفِلَ واتكِلَ وامتُد واتكِئ واتسِرَ، وفسر صاحب شرح المراح ضم التاء، فيقول: " ضم أول المتحرك حتى لا يلتبس بالأمر في الوقف، يعني إذا قلت: "وافتعل" في المجهول في الوقف بوصل الهمزة، و"افتعل" في الأمر، يلزم اللبس، وضم التاء لإزالته". (العيني (د.ت):113)

ويتجلّى الأثر الصوتي لضمة التاء واضحاً في بنية وزن الانعكاسية "افتعل" من الأجوف الواوي واليائي، نحو : اقتاد واختار، والأصل فيها: اقْتَوَدَ واخْتَيَرَ، فعند

بنائهما للمجهول يكونان على صورة: اقتُوِدَ واختُيِرَ، وقد فسر علماء اللغة القدامى الأوضاع الصوتية التي وردت في الاستعمال لمثل هذه الأنماط اللغوية، ففي الأجوف الواوي، يقول ابن عصفور:" إن كانت الواو مكسورة فإن ذلك لا يجيء إلا في الفعل المبني للمجهول، ويجوز فيه ثلاثة أوجه إن كان على ثلاثة أحرف أو أزيد، نحو: (قُوِلَ) و(اقتُوِدَ) ، أحدها : نقل الكسرة إلى ما قبلها، وقلب الواو ياء، فتقول : قيل واقتيد، والآخر: أن تشم بعد ذلك في الفاء وتاء افتعل الضم، والثالث: أن تحذف الكسرة من الواو، وتثبت الواو،فتقول : (قُول واقتُود)". (الإشبيلي (د.ت): 548، والميداني1982:268-269)

والاستعمال يؤيد ما ذهب إليه ابن عصفور وعلماء اللغة القدامى، إلا أن التفسير الصوتي لمثل هذه الاستعمالات يختلف عما ذهبوا إليه، ففي وزن الانعكاسية بالتاء من الفعل الأجوف "اقتاد" فإن صياغته للمجهول سيكون نظرياً على : اقتُوِد >iktuwida، وفيه تتشكل الحركة المزدوجة الهابطة (wi)، ومن الطبيعي أن تجنح اللغة باتجاه التخلص منها كما جرت العادة في أنماط لغوية مختلفة كثيرة، ولكن قبل ذلك يتدخل قانون التأثر المدبر الكلي المنفصل، إذ تؤثر الكسرة -وهي نواة الحركة المزدوجة- في ضمة التاء- نواة المقطع الأول- فتنقلب الضمة بفعل هذا القانون وهذا التأثر إلى كسرة :

" اقتُوِد >iktuwida : >iktiwida اقِتِود" ، وبسبب وقوع شبه الحركة(w) بين حركتين مماثلتين، هما الكسرتان، فإنها تسقط من بنية الفعل، فتلتقي الحركتان القصيرتان وتندمجان في حركة طويلة واحدة:

اقتُوِدَ	اقِتِود	اقتِـ x ِد	اقتيد
>iktuwida	>iktiwida	>ikti^{x}ida	>iktida
المبنـي للمجهـ ـول (نظرياً)	التأثر المدبر الكلي المنفصل	سقوط شبه الحركة	التقاء حركتين متماثلتين قصيرتين لتصبحا حركة طويلة

وقد وصفت هذه اللغة بأنها اللغة الجيدة، (الإشبيلي (د.ت):548، وابن يعيش (د.ت):74/10) وتسمى إخلاص الكسر .

ويمكن أن نقول أنه بعد عملية التأثر، لجأت اللغة إلى التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) بتمامها، والتعويض عنها عن طريق مد الكسرة السابقة لها. (الكناعنة 1997:132-133)

اقتُود	اقتِوَد	اقتـِ x دَ	اقتيد
>iktuwida	>iktiwida	>ikti^{x}da	>iktida
المبنـي للمجهـول (نظرياً)	التأثر المدبر الكلي المنفصل	سقوط الحركة المزدوجة الصاعدة	التعويض بمد الكسرة

هذا هو الوجه الأول عند ابن عصفور .

أما الوجه الثاني، فان الأصل الواوي للفعل : "اقتود" ربما ألجأ بعض العرب إلى أن يشم الكسرة الطويلة وفاء الفعل ضمة للإشعار بالأصل على النحو التالي:

اقتِيد	اقتُيد (بالإشمام)
>iktida	>ikt^{w} ida

وهذا ما عبر عنه سيبويه بقوله:" وبعض العرب يقول: خيفَ وبيعَ، فيشم إرادة أن يبين أنها " فُعِلَ".(سيبويه (د.ت):342/4، وانظر: ابن يعيش (د.ت):74/10، والإشبيلي (د.ت):548)

والوجه الثالث أنه قد يحدث أن تحذف اللغة الحركة المزدوجة الصاعدة(wi) كاملة، ثم تعوض عنها عن طريق إطالة الضمة في المقطع الثاني، وهي ما نطلق عليها مصطلح "إخلاص الضم" كما في المخطط الصوتي الآتي:

اقتُود	اقتُـ x د	اقتود
>iktuwida	>iktu^{x}da	>iktuda
المبنـي للمجهـول (نظرياً)	سقوط الحركة المزدوجة الصاعدة	التعويض بمد الضمة

وهي لغة لبعض العرب، (سيبويه (د.ت):342/4، وابن يعيش (د.ت):74/10، و الإشبيلي (د.ت):548 ، والعيني (د.ت):214-215) وليست اللغة الشائعة المستفيضة.

وأشار العيني إلى لغة وصفها بأنها ضعيفة، وهي أن تسكن الواو طلباً للخفة، وعلّل ضعف هذه اللغة بثقل الضمة والواو. (العيني (د.ت):227).

وما حدث في هذه اللغة هو حذف نواة الحركة المزدوجة (wi) ، وهي الكسرة في: " اقتُود iktuwida<" فتشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (uw)، وهو ما عبر عنه العيني بثقل الضمة والواو " اقتُوْدَ iktuwda< ، ففي الصيغة النهائية، تتشكل الحركة المزدوجة الهابطة(uw) في المقطع الصوتي الثاني(tuw) فتكون سبباً للثقل الذي أشار إليه العيني. (الكناعنة 1997:134)

أما المبني للمجهول من الأجوف اليائي في وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل"، مثل :اختار، فيقول فيه ابن عصفور مثل ما قاله في الأجوف الواوي: " إن كانت الياء مكسورة في فعل ثلاثي أو أزيد جازفيه ثلاثة أوجه، أحدها: نقل الكسرة منها إلى ما قبلها، فتقول :بيع واختير، والآخر: أن تشم التاء وفاء افتعل الضم بعد النقل، والثالث: حذف الكسرة منها، وقلبها واواً، نحو: بوع واختور ، ولا تكون مكسورة مضموماً ماقبلها فيما عدا ما ذكر". (الإشبيلي (د.ت):553).

وهذا ما نجده عند الميداني إذ يقول: " ثلاثة أبنية يقع النقل فيها إلى متحرك إذا بنيت الفعل للمفعول منهن، وهي: فعل وانفعل وافتعل، نحو: بيع واختير وانقيد إليه، وللعرب فيها مذاهب، أحدها: أن تبطل الحركة التي كانت للحرف المنقول إليه أصلاً، فتحرك الياء من "بيع" بالكسرة المحضة حتى كأن لم يكن لها حركة، والثاني: أن تراعى حظّ كل واحدة من الحركتين، فتشم الكسرة طرفاً من الضمة، فتقول: بيع، بحركة بين الضمة والكسرة، والثالث: أن تزيل الكسرة أصلاً، وتترك الفعل، فتقول: بوع، بضمة خالصة بعد أن تسكن الياء إسكاناً من غير نقل، وكذا حكم "افتعل" و" وانفعل" نحو: اختير بالكسر الخالص، واختير بالإشمام، واختور بضمة خالصة، وتقول في ذوات الواو: قيل، بكسرة خالصة، وقيل بالإشمام، وقول، بترك النقل". (الميداني 1982:268-269).

ففي الوجه الأول وهو اخلاص الكسر، تتأثر نواة المقطع الثاني (الضمة) بنواة المقطع الثالث (الكسرة) تأثراً كلياً مدبراً منفصلاً، لتصبح الضمة كسرة: أختُيِرَ >ihtuyira : >ihtiyira اخْتِيِرَ ثم تسقط شبه الحركة (y) من المزدوج الصاعد (yi) لوقوعها بين كسرتين: اخْتِيِرَ >ihtiyira : >ihti^{x}ira اختـِ ^{x} ر فتندمج الكسرتان القصيرتان مشكلتين كسرة طويلة " اختير >ihtira".

أو أنه بعد عملية التأثر، يحدث حذف للحركة المزدوجة الصاعدة كاملة (yi) ويعوض عن سقوطها بإطالة الكسرة :

اخْتِيِرَ >ihtiyira : >ihti^{x}ra اخْتِـ ^{x} رَ : اختير >ihtira

وفي الوجه الثاني، وهو الإشمام، تجنح اللغة نحو الخطوات الماضية، ولكنها تبقي ما يسمى بالإشمام، وهو إشمام الكسرة الطويلة ضمة للإشعار بالبناء للمفعول كما ذكر سيبويه. (سيبويه (د.ت): 342/4). والمخطط الصوتي يوضح ذلك:

اختُيِرَ	اختِيِر	اختـ x رَ	اختير	اختُير
>ihtuyira	>ihtiyira	>ihti^{x}ira	>ihtira	>iht^{w}ira
المبني للمجهول (نظرياً)	عملية التأثر المدبر الكلي المنفصل	سقوط شبه الحركة	التقاء الكسرتين	إشمام الكسرة الطويلة ضمة

وتحليله كتحليل الوجه الثاني من الأجوف الواوي.

أما الوجه الثالث وهو إخلاص الضم، ففيه تقوم اللغة بحذف الحركة المزدوجة (yi) ، وتعوض عنها بمطل نواة المقطع الثاني (الضمة):

اختُير	اختُـ x رَ	اختور
>ihtuyira	>ihtu^{x}ra	>ihtura
المبني للمجهـ ـول (نظرياً)	سقوط المزدوج الصاعد	التعويض بمد الضمة

وقد ذكر سيبويه هذا النمط بقوله: " وبعض من يضم يقول: بوع وقول وخوف وهوب، يتبع الياء ما قبلها". (سيبويه (د.ت):342/4).

وأورد العيني تحليلاً لهذا الذي حدث بصورة معقدة، فقال:" أي تسكن الياء في نحو : بيْعَ، للخفة، ثم نقلت واواً لضمة ما قبلها، فصار" بوعَ"، ثم جعلت حركة الباء الموحدة من جنس الباء التي فيه فصار: بِوعَ"، ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، فصار "بيع". (العيني (د.ت):214).

استفعل:

عند بناء وزن الانعكاسية من وزن السببية "استفعل" للمجهول يصبح: استُفعِل، ويظهر تأثير تغيير نواة المقطع الثاني من الفتحة إلى الضمة في بنية الفعل المعتل المثال، نحو: استوقف واستيسر.

ففي المثال الواوي: " استوقف >istawkafa " تؤثر الضمة القصيرة في-المبني للمجهول- في تشكل حركة مزدوجة هابطة (uw) في مقطع ثلاثي قصير مغلق(tuw) يتكون من سابقة التاء كحد ابتداء للمقطع، والضمة وهي نواة المقطع، وشبه الحركة (الواو) كحد إغلاق للمقطع، فيصير الفعل:" استُوقِف >istuwkifa" فتميل اللغة إلى

التخلص من الصعوبة الصوتية في المقطع الثاني نتيجة تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (uw) ، وتلجأ إلى حذف شبه الحركة(w)، ومن ثم التعويض عنها بمد نواة المقطع، فتصير الضمة القصيرة (u) ضمة طويلة (u).

استوقف	استُوقِف	استُـ x قف	استوقِفَ
>istawkafa	>istuwkifa	>istu^{x}kifa	>istukifa
المبني للمعلوم	المبني للمجهـول (قياسياً)	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد الحركة

فيتحول المقطع الصوتي من مقطع ثلاثي قصير مغلق (tuw) إلى مقطع ثنائي طويل مفتوح (tu)، و"استوقِف" بزنة "استوعِل"، إذ سقطت منه فاؤه، أي شبه الحركة (w).

وفي المثال اليائي، نحو :" استيسر >istaysara " يتشكل كذلك في المبني للمجهول منه حركة مزدوجة هابطة (uy) في مقطع صوتي ثلاثي قصير مغلق (tuy) يختلف عن سابقة - المثال الواوي- في حد إغلاقه، إذ إن حد إغلاق المقطع هنا هي شبه الحركة (y) أي الياء، فيصير الفعل: استُيسِر >istuysira ، وفيه تتخلص اللغة من شبه الحركة (y) كما فعلت في "استوقِف" وتعوض النقص في بنية الفعل عن طريق مد نواة المقطع، فيصبح الفعل: استُوسِر >istusira بزنة "استوعِل" كذلك، وهذه هي طريقة العربية في التعويض عن شبه الحركة في مثل هذه الأنماط اللغوية، فعاد للكلمة توازنها المقطعي والصوتي بعد التعويض عن الفراغ الذي خلّفه سقوط شبه الحركة:

استيسرَ	استُيسِرَ	استُـ x سرَ	استوسرَ
>istaysara	>istuysira	>istu^{x}sira	>istusira
المبني للمعلوم	المبني للمجهول القياسي	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد نواة المقطع

أما كسرة العين في المبني للمجهول فيظهر أثرها الصوتي في الأجوف والناقص، فيتحول كل من: استقام، واستبان، واستدعى، واستهدى إلى: استُقيم، واستُبين، واستُدعي، واستُهديَ في المبني للمجهول.

وفي المبني للمجهول من الأوزان التالية: انفعل وافتعل واستفعل... أي الأوزان التي تبدأ بهمزة وصل، فإن ضمة التاء تستدعي ضم همزة الوصل في الابتداء في

بعض اللهجات بفعل قانون التأثر المدبر الكلي المتصل، كالذي نراه في فعل الأمر: اكتُب <iktub> ، إذ أثرت ضمة التاء في كسرة الهمزة فقلبتها ضمة: أُكتُب <uktub> ، وهذا تماماً ما حدث في انفعل وافتعل واستفعل... إذ يضم أوله وثالثه إذا كان مبدوءاً بهمزة وصل. (شاهين 95:1980).

2.3.1 الفعل المضارع:

تباشر الأصل الثلاثي والأصل الرباعي ومزيدهما أصوات أطلق عليها "حروف المضارعة"، وهذه الأصوات هي:" الهمزة، والياء، والتاء، والنون"، إذ تزاد هذه الأصوات على شكل مقاطع في الأول، لتنقل دلالة الحدث إلى الحاضر والمستقبل، يقول سيبويه : " اعلم أن للهمزة والياء والتاء والنون خاصة في الأفعال ليست لسائر الزوائد، وهن يلحقن أوائل في كل فعل مزيد وغير مزيد إذا عينت أن الفعل لم تمضه، وذلك قولك: أفعلُ ويفعلُ وتفعلُ ونفعلُ". (سيبويه (د.ت):287/4).

وتدخل سوابق المضارعة في بنية الفعل، فتنقل دلالته الزمنية إلى الحاضر أو المستقبل، مع إيماننا أن الحاضر ما هو إلا لحظة اعتبارية فاصلة بين الماضي والمستقبل، وتشكل سوابق المضارعة في بنية الفعل مقطعاً صوتياً جديداً تختلف نواته بين الفتح والضم تبعاً للفعل الذي تباشره ، فإن كان رباعياً-مجرداً أو مزيداً - ضمت سابقة المضارعة، كما في: يكرم، ويقاتل، ويشجع، ويدحرج، وتفتح في الباقي.

ونقول هنا: إن سوابق المضارعة ما هي في الحقيقة إلا زيادة كلمات، إذ تحمل كل منها دلالة على الشخص (الفاعل)، فهي بذلك كالضمائر التي تأتي لواحق في الفعل الماضي (انظر: الميداني 216:1982 ،وبرجشتراسر75:1982)، ويقول تمام حسان: " أما الشخص فتعبر عنه ضمائر الرفع المتصلة في الفعل الماضي، وحروف المضارعة في المضارع، وأما فعل الأمر فجميعه لشخص واحد هو المخاطب، ودلالة حروف المضارعة معينة بالنسبة للهمزة والنون، فالهمزة تعين المتكلم، والنون تعين المتكلمين، أما التاء فإن لم يشاركها غيرها عند الخطاب، فإنها هي نفسها تشارك الياء في الغيبة، وبذا تصبح الياء أقوى على تعيين الغائب من التاء على تعيين

المخاطب، فحروف المضارعة تشارك الضمائر في الدلالة على الشخص والعدد". (حسان1979:156-159).

فسابقة الهمزة عينت في المضارع للدلالة على المتكلم، أو المخبر عن نفسه، مذكراً كان أم مؤنثاً، وعينت الياء للغائب المذكر، والنون للمخبر عن نفسه وعن غيره، أما التاء فتحمل تحتها ضميراً يدل على المؤنثة الغائبة أو المذكر المخاطب. (انظر: العيني (د.ت):80-82، والميداني 1982:126، والحملاوي 1991:34، وحلواني (د.ت):54).

فإضافة إلى الدلالة الزمنية التي حملتها سوابق المضارعة، هناك دلالة أخرى كتلك التي تحملها الضمائر المتصلة والمنفصلة، فهي تدل على الشخص وعدده وجنسه.

وقد علّل بعض علماء اللغة اختيار هذه الأصوات دون غيرها في المضارع، فقالوا: " كان من حقّ هذه الحروف أن تكون جميعاً من حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام، إلا أنهم لما قصدوا الألف لينطقوا بها صارت همزة ، وعينت للمتكلم؛ لأنها من أقصى الحلق، وهو مبدأ المخرج، والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام به، وقيل: للموافقة بينه وبين " أنا"، ونظروا إلى الواو، فلم يروها تزاد أولاً، فأبدلوا منها التاء، إذ عينت الواو للمخاطب؛ لكونه من منتهى المخارج، والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به، ثم قلبت تاء حتى لا يجتمع الواوات في نحو: ووِوجل في العطف، وقرروا الياء مكانها، فحصل: أفعل وتفعل ويفعل، وعينت الياء للغائب؛ لأن الياء من وسط الفم، والغائب هو الذي في وسط كلام المتكلم والمخاطب، وبقي الخبر عنك وعن غيرك ، فلم يجدوا حرفاً أقرب إلى حروف المد واللين من النون؛ لأنها غنّة في الخيشوم، فقالوا " نفعل" فعينت للمتكلم إذا كان معه غيره، إذ لم يبق من حروف العلة شيء، وهو قريب من حروف العلة في خروجها عن هواء الخيشوم، وفتحت هذه الحروف للخفة إلا في الرباعي". (العيني (د.ت):80-82، والميداني 1982:127-128).

فسوابق المضارعة تدل على الشخص، وهي مأخوذة من الضمائر الشخصية المنفصلة، ويكون تحديد النوع والعدد بوساطة لواحق معينة، فنقول للغائب المفرد: يفعل، وللمثنى: يفعلان، وللجمع: يفعلون، وللمخاطب المفرد: تفعل، وللمثنى: تفعلان، وللجمع: تفعلون". (برجشتراسر 1982:75-82، وفليش 1966:130-131).

أما " أفعل ونفعل" فتحتهما ضمير مرفوع هو: أنا ونحن، (العيني (د.ت):73) وهو ما يمكن ان نستدل عليه بسوابق المضارعة، وعلى هذا تكون سوابق المضارعة ذات وظيفة دلالية في بنية الفعل، فدلالتها الزمنية واضحة، إذ تنقل الحدث إلى الحاضر والمستقبل، كما تشير هذه السوابق إلى من قام بالحدث (الفاعل)، وهي بهذا كالضمائر في وظيفتها.

أما عن التأثير الصوتي لهذه السوابق في بنية الفعل، فهذا يحتاج إلى تفصيل نراه في السطور القادمة.

الوزن الأصلي:

تدخل سوابق المضارعة على الأصل الثلاثي المجرد صحيحة ومعتلة، ففي الفعل الصحيح السالم، نحو: ضرب، وقتل، تسقط نواة المقطع الثاني في المضارع: يضْرب ويَقتُلُ، فاللغة تكره توالي المقاطع القصيرة، وللتخاص من توالي الحركات القصيرة سقطت حركة الفاء، وشكلت سابقة المضارعة مع فاء الفعل مقطعاً ثلاثياً قصيراً مغلقاً، وهو كذلك ما نراه في الصحيح المهموز مثل : يأمر ya>muru ويأسِر ya>siru.

أما في المضعف، فإن سقوط حركة عينه وإدغامها في لامه تمنع توالي المقاطع القصيرة ؛ ولذلك لم تسقط حركة الفاء، فنقول: يمد ويشُد.

ونلمح أثر سابقة الهمزة دون غيرها من سوابق المضارعة في الفعل المهموز، وبالأخص في مهموز الفاء، نحو: أكل وأخذ، إذ إن دخول سابقة المضارعة (الهمزة) على الأصل الثلاثي، يؤدي إلى توالي همزتين في مقطع صوتي واحد، وهو أمر سبق أن أشرنا إلى صعوبته الصوتية؛ لذلك لجأت اللغة في هذه الحالة إلى حذف الهمزة الثانية، والتعويض عنها بمد نواة المقطع، وهو ما نجده في "السامية الأولى، إذ تحولت مجموعة الأصوات (<a>) إلى (>a)، ولم تعد إلى الظهور من جديد إلا في الحبشية". (بروكلمان 136:1977)

فتؤثر سابقة المضارعة (>a) في سقوط فاء الفعل، والتعويض عن النقص الذي أصاب بنية الفعل بمطل نواة المقطع، ليتحول المقطع الصوتي من مقطع ثلاثي

قصير مغلق (>a>) قبل الحذف إلى مقطع ثنائي طويل مفتوح (>a) بعد الحذف والتعويض، والمخطط الصوتي يوضح ذلك:

- أكلَ	أألكُ	أ x كلُ	آكلُ
>akala	>a>kulu	>a^{x}kulu	> akulu
الوزن الأصلي	المضارع في الأصل	سقوط الهمزة	التعويض بمد الحركة

وينسحب هذا الأثر الصوتي على جميع أمثلة مهموز الفاء، نحو: آخذُ من أخذ، وآمر من أمر، في حين لا تؤثر سوابق المضارعة الأخرى، فنقول: يأكل وتأخذ ونأمر، ومثل هذه الأبنية التي تأثرت بهمزة المضارعة مدعاة للخلط بينها وبين أبنية أخرى من مهموز الفاء كوزن السببية " أفْعَلَ" والمضارع للمتكلم "أُفْعِلُ" ووزن الهدف " فاعل"، واسم الفاعل من الثلاثي مهموز الفاء، وهنا تتدخل حركات اللزوم البنائية والحركات الإعرابية ومصادر الأفعال ودلالة هذه الأبنية للتمييز بينها ومنع اللبس والخلط .

وتتأثر بعض الأفعال مهموزة العين بهمزة المضارعة، مثل : رأى وسأل ، إذ أثرت همزة المضارعة في سقوط همزة الأصل الثلاثي في المضارع دون تعويض ، فنتيجة لكثرة استعمال هذين الفعلين؛ حذفت همزتهما في المضارع والأمر كذلك ، والأصل في تصريفهما أن يقال : رأى ، أرأى ، ارأَ ، وسأل . أسأل ، اسأل ، إلا أن العرب لم يقولوا ذلك ، بل قالوا : رأى يرى ، وسأل أسلُ سل ، ثم عمم هذا الأثر الصوتي مع جميع سوابق المضارعة ، فنقول : يرى وترى ونرى ، ويسل وتسل ونسل. (انظر : الإستراباذي 33/3:1982، و العيني (د.ت): 184 ، والميداني 308-307:1982 ، و الإشبيلي 395-394:1996 ، وبرجشتراسر 41:1982 ، وحلواني (د.ت):144-145) .

وتؤثر سوابق المضارعة في الأصل المعتل المثال ، ففي المثال الواوي نحو: وقف ووعد ، يساعد دخول سابقة المضارعة كالياء مثلاً على تكون مقطع صوتي يحتوي تتابعاً حركياً ثقيلاً هو (yaw)، وفيه الحركة المزدوجة الهابطة (aw) التي تلجأ اللغة إلى التخلص منها عن طريق حذف الواو (w) ، وهذا الحذف لا يسبب شيئاً من الصعوبة الصوتية ، ولذا فإن اللغة لا تقوم بتعويض المحذوف :

وقف	يوقف	يقف
wakafa	**yawkifu**	yakifu
الوزن الأصلي	المضارع في الأصل	المضارع المستعمل

وهذه هي الطريقة القياسية التي انتهجتها العربية في التعامل مع هذا النوع من الأفعال، فنقول : يعد ويضع ويصل ... من وعد ووضع ووصل ، إذ يمكن أن نقول : إنها اتخذت هذا السمت في جميع الأفعال التي يؤدي فيها دخول سابقة المضارعة الى تشكّل الحركة المزدوجة الهابطة ، إلا في أمثلة قليلة مسموعة محفوظة عن العرب بصورتها التي جاءت على الأصل الصحيح، ومنها : وحل يوحل، ووجل يوجل ، وقيل إن لغة بني عقيل قد لبثت تحمل طابع الأصل في : يَوْعِد ويَوْغِر ويَوْلِغُ ويَوْجِلُ ويَوْهِلُ، فلم تُحذف الواو الساكنة. (قباوة 221:2001) .

وقد جاء في : وَجَلَ يَوْجِلُ أكثر من نمط استعمالي مروي عن العرب ، يقول ابن يعيش : " جاء في مضارع فَعَلَ يفْعِلُ " مما فاؤه واو ، نحو : وجل يَوْجِل وَوَحل يَوْحِل ، أربع لغات ، قالوا : يَوْجَل بإثبات الواو وهي أجودها ، وهي لغة القرآن في نحو قوله تعالى : ﴿ قالوا لا توجل ﴾ (سورة الحجر/ 53)؛ لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة فثبتت ، وقالوا : ياجل ، فقلبوا الواو ألفاً، وإن كانت ساكنة على حد قلبها في (ياتعد و ياتزن) كأنهم كرهوا اجتماع الواو والياء ففروا إلى الألف لانفتاح ما قبلها ، والثالثة قالوا : يَيجل ، فقلبت الواو ياء استثقالاً لاجتماع الياء والواو ، وقد شبهوا ذلك بميت وسيد وإن لم يكن مثله ، فوجه الشبه أن اجتماع الواو والياء مما يستثقلونه لا سيما إذا تقدمت الياء الواو ؛ ولذلك قلّ يوم ويوح ، وأما المخالفة ؛ فلأن السابق منهما في نحو : ميت ساكن وفي يوجل متحرك ، فهذا وإن لم يكن موجباً للقلب لكنه تعال بعدم السماع ، وأما الرابع ، فقالوا : يِيجل بكسر الياء ، كأنهم لما استثقلوا اجتماع الياء والواو كرهوا قلبها ياء كما قلبوها في ميت لحجز الحركة بينهما ، فكسروا الياء ليكون ذلك وسيلة إلى قلب الواو ياء؛ لأن الواو إذا سكنت والكسر ما قبلها ، قلبت ياء على حد ميزان وميعاد" (ابن يعيش (د.ت):63/10 ، وانظر : سيبويه (د.ت): 482/4 , 399/4-400 ، و الكناعنة 31:1997-34) وعـد ابن الحاجب : ياجل وَيَيجل ويِيجل شـاذاً. (الإستراباذي 87/3:1982-88) .

وقد علّل أكثر اللغويين سقوط الواو في المضارع لوقوعهـا بين ياء وكسرة، (سيبويه (د.ت): 52/4-53، والمبرد (د.ت): 88/1 ، وابن يعيش (د.ت): 59/10) وهو مذهب البصريين، في حين يرى الكوفيون أن حذف الواو من يعد وبابه ، إنما كان لأجل

التفريق بين اللازم والمتعدي (الأنباري (د.ت): 2/413-417) إلا أن الاستعمال الفصيح والواقع اللغوي ينفي ذلك ، فقد سقطت الواو في مضارع اللازم والمتعدي، كما أن الواقع الصوتي في مثل : " يعد " والأصل " يَوْعِد yaw<idu "، ينفي وقوع الواو بين ياء وكسرة ، ولكن بين الفتحة القصيرة والصامت (صوت العين) ، إضافة إلى ذلك فإن كثيراً من الأنماط اللغوية سقطت منها الواو مع أنها لم تقع بين واو وكسرة – كما ادعوا – من ذلك : يضع ويسع ويقَع ويطأ ويَجد من وجد ، وجاء فيه قول جرير : (الكامل)

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة   تدع الصّوادي لا يجُدنَ عليلا

(جرير (د.ت): 453 ، وانظر ابن يعيش (د.ت):10/60 ، والإشبيلي 1996:122).

لذلك يرى فوزي الشايب " أن سقوط الواو من المثال لا علاقة له بالمضارع ولا بحركة العين ، ولكن الصحيح أن الواو إنما سقطت من فعل الأمر أولاً، ثم قياساً عليه سقطت من المضارع ، ويستوي في ذلك مكسور العين ومفتوحها ومضمومها". (الشايب 1988/1989:24-45) .

وسواء كان سقوط الواو (شبه الحركة) في المضارع أم في الأمر ، فإن ذلك ما كان ليحدث لولا التأثير الذي أحدثته السوابق (prefixes) ، إذ تؤثر سوابق المضارعة أو سابقة فعل الأمر (همزة الوصل) في تشكل حركة مزدوجة هابطة مالت العربية الى التخاص منها في بعض الأنماط اللغوية في المضارع والأمر .

أما المثال اليائي ، فقد حافظت اللغة على الياء فيها على الرغم من تشكل الحركة المزدوجة الهابطة ، وقد قرر القدماء أن هذا النوع من الأفعال لا يحذف منه شيء ، يقول سيبويه : " أما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه ، وذلك قولك يئس ييأس ، وَيسر ييسر ، ويمن ييمن ؛ وذلك أن الياء أخف عليهم ؛ ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع ، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه ، فلما كان أخف عليهم سلّموه ". (سيبويه (د.ت):4/54) .

وهو ما نجده عند ابن يعيش ، إذ يقول : " إن الياء تثبت حيث تحذف الواو ، تقول : ينعت الثمرة تينع ، ويسر ييسِر ، وهو قمار العرب بالأزلام ، والاسم

الميسر، ولا تحذف هذه الياء كما تحذف الواو في " يعد " وأخواته لخفّة الياء ". (ابن يعيش (د.ت): 62/10).

فعلى الرغم من تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (ay) بدخول سابقة المضارعة إلا أن ذلك لم يؤثر في إحداث وظهور تحركات لغوية لهذه الأنماط اللغوية ، فنقول : يبس ييبس ، ويمن ييمن ويسر ييسر .

وقد روى لنا القدامى بعض الأداءات اللغوية لبعض العرب ، وفيها خروج عن هذه القاعدة ، فذكروا أن بعض العرب يقول في: ييأس : ياأس ، (الإستراباذي 88/3:1982 ، والإشبيلي (د.ت): 550) وفيه قاموا بحذف الياء (شبه الحركة) من المزدوج الهابط (ay) استثقالاً لها ، وعوضوا هذا الحذف عن طريق إطالة الفتحة (نواة المقطع) ، فظهر النمط اللغوي : ياأس ، كما في المخطط الصوتي :

ييأسُ	يـ x أس	ياأس
yay>asu	**ya^x>asu**	ya>asu
المضارع القياسي	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد نواة المقطع

يقول ابن يعيش في وصف هذه العملية وتحليلها : " قالوا في ييأس : ياأس ، وإنما قلبوا الواو والياء ألفاً ؛ لأنهم رأوا أن جمع الياء مع الألف أسهل عليهم من الجمع بين الياءين ". (ابن يعيش (د.ت): 19/10) .

كما روى القدامى نمطاً لغوياً آخر تخلصت فيه اللغة من الحركة المزدوجة الهابطة المتشكلة بدخول سابقة المضارعة دون تعويض المحذوف، فقالوا في ييسر : يسر ، وفي ييئس :يئس ، وفي ييبس : يبس . (سيبويه (د.ت): 54/4، و الإسترابـاذي 88/3:1982 ، والإشبيلي 286:1996 ، وابـن يعيـ ـش (د.ت): 62/10)

(ييسِر yaysiru : yasiru يسِر) .

إذ إنه يمكن لنا أن نقول: إن اللغة قد حذفت الياء بقصد التخلص من الحركة المزدوجة الهابطة (ay) في المقطـ ـع الأول (yay)، ولم تعوض اللغـ ـة هذا الحذف، (الكناعنـة 1997:36-37) ووجود ييئس إلى جوار يئس، وييبس إلى جانب يبس، وييسر مع يسر، يرجع إلى خصائص التطورات الصرفية ، فإنها خلافاً للتطورات الصوتية التي تكون شاملة وعامة لا تترك وراءها بقايا ، فإن التطورات الصرفية لا تقضي على الصيغ القديمة قضاءً تاماً ، بل تدع أحياناً إلى جانب الصيغ الجديدة عدداً من

الصيغ القديمة التي تستمر في الاستعمال ، وهكذا تترك كل حلقة من حلقات التطور الصرفي بقايا لها ". (فندريس 204:1950 ، وانظر: الشايب 47:1988/1989) .

وبعد دراسة إحصائية للمضارع المثال (البكّوش 1987:126-138) ثبت أن الواو تنزع إلى السقوط في المضارع ، بينما تنزع الياء إلى الثبوت ، والسر ليس في خصائص الواو والياء الصوتية ، وإنما في وظيفتهما المعنوية ، فثبوت الياء ذو قيمة تمييزية ، يمكّن من تمييز المثال اليائي من المثال الواوي ، ولم يقع هذا التمييز بإثبات الواو وإسقاط الياء ؛ وذلك لأن المثال الواوي أكثر عدداً وتصرفاً من المثال اليائي ، فوقع الحذف للتخفيف في كل الحالات العادية ، ولم تحتفظ اللغة بالصيغة الأصلية إلا لغاية التمييز ، ومن الطبيعي أن يقع ذلك الاحتفاظ في ما هو قليل الاستعمال وقليل التواتر. (البكّوش 138:1987) .

أما الأصل الأجوف ، فتؤثر سوابق المضارعة عند دخولها في تشكل حركة مزدوجة صاعدة ، ففي الأجوف الواوي نحو : قام (قَوَمَ)، وقال (قَوَلَ) ، يكون مضارعه في الأصل على صورة : يقْوم yakwumu ، وَيَقْول yakwulu، وفي بنية الفعلين تتشكل حركة مزدوجة صاعدة (wu) في المضارع ، وهي حركة مستثقلة مالت اللغة إلى التخلص منها ، فحذفت الواو، وبقيت نواة المقطع وهي الضمة ، والحركة في نظام العربية المقطعي غير قادرة على الوقوف مستقلة في المقطع الصوتي؛ لأن نظام العربية المقطعي يرفض ذلك ، ولهذا عوضت اللغة عن المحذوف بإطالة الضمة القصيرة لتصبح ضمة طويلة ، ثم انضمت هذه الحركة إلى الصامت قبلها في مقطع صوتي واحد، فعاد للفعل المضارع توازنه الصوتي وترتيبه المقطعي كما في الشكل :

يَقْوم	يقـ و م	يقوم
yakwumu	$yak^{x}umu$	yakumu
يقْول	يقـ و ل	يقول
yakwulu	$yak^{x}umu$	yakulu
المضارع (D.S)	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد الحركة

ونقول في الأجوف اليائي ما قلناه في الواوي منه ، ففي نحو : باع (بَيَعَ) وطار (طَيَرَ) يتشكل في البنية العميقة للمضارع الأصل : يبيع yabyi<u ويطير

yatyiru ، حركة مزدوجة صاعدة (yi) مكونة من شبه الحركة (y) والكسرة القصيرة (i)، وهي حركة مزدوجة صعبة صوتياً ومقطعياً ؛ بسبب تتابع الياء مع حركة قصيرة من جنسها ؛ ولهذا تلجأ اللغة إلى حذف الياء (y) ، وعوضت هذا الحذف بإطالة الكسرة التي لا يقبل النظام المقطعي للعربية بقاءها وحيدة ، ولهذا تلجأ اللغة إلى إعادة الترتيب المقطعي. (انظر : الكناعنة 1997:61-62) .

وقد عبّر بعض القدماء عمّا جرى في المضارع الأجوف الواوي واليائي بصورة أخرى ، يقول الميداني : " يسكن الحرف ويترك على حاله ، فلا يتعرض له بقلب ولا حذف، نحو : يقول ويبيع ، والأصل : يقْوُل ويبيعُ على وزن يقْتُلُ ويضرِبُ ، فسكنت الواو والياء، ونقلت حركتهما إلى قبلهما فبقيتا ساكنتين ". (الميداني 1982:37) .

وعند دخول سوابق المضارعة على الأصل الثلاثي الناقص تنشأ في بنية الفعل العميقة (D.S) حركة مزدوجة صاعدة في المقطع الأخير نحو : يدعو yad<u ، ويرمي yarmi ، ويرعى yar<a ، والأصل فيها: يدعو yad<uwu ، ويرمي yarmiyu ، ويرعي yar<ayu ، فتقوم اللغة بحذف الحركة المزدوجة كاملة ، وتلجأ إلى تعويض هذا المحذوف عن طريق إطالة الحركة قبلها ؛ وذلك لمنع اللبس بين هذه الأفعال في حالة الرفع وبينها في حالة الجزم :

البنية العميقة للمضارع	سقوط المزدوج الصاعد	التعويض بمد الحركة
يدعو	يدع ^{x}	يدعو
yad<uwu	yad<u ^{x}	yad<u
يرمِي	يرمِ ^{x}	يرمي
yarmiyu	yarmi ^{x}	yarmi
يرعَي	يرعَ ^{x}	يرعى
yar<ayu	yar<a ^{x}	yar<ā

أما تحليل القدامى لمثل هذه الأنماط اللغوية، فيقول في ذلك سيبويه :" أما الأفعال فلا تحذف منها شيء؛ لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك : لا أقضي وهو يقضي ويغزو ويرمي، إلا أنهم قالوا : لا أدرْ في الوقف؛ لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذ". (سيبويه (د.ت): 184/4) ويقول في موضع آخر :" وأما يخشى ويرضى ونحوهما، فإنه لا يحذف منهن الألف؛ لأن هذه الألف لما كانت تثبت في الكلام، حصلت بمنزلة ألف النصب التي تكون في الوقف بدلاً من التنوين". (سيبويه (د.ت): 209/4).

وكان الميداني قريباً من سيبويه، ولكنه نص على حذف الحركة، إذ يقول : " الحالة الثانية أن تسكن وتحذف الحركة من غير نقل إلى شيء، نحو : يغزو ويرمي، الأصل : يغزو ويرمي كيقتلُ ويضرب". (الميداني 37:1982)

فالأمر هو مجرد استثقال ، فقد استثقلت الضمة على الواو والياء، (العيني (د.ت): 237) وقد نص القدماء على أن التسكين إنما هو طلب للخفة في بعض الأنماط. (العيني (د.ت): 215)

وانطلق القدماء في تحليلهم لما يحدث في هذه الأفعال من نظرتهم إلى الخط، ولا سيما أن الضمة الطويلة في " يدعو yad<u " والكسرة الطويلة في " يرمي yarmi " لا تختلف في صورتها الكتابية والخطية عن صورة شبه الحركة semi-vowel ، ونعني بذلك الواو والياء.

أما الأصل الثلاثي اللفيف، فتدخل سوابق المضارعة على المفروق منه، وتؤثر في بنيته تأثيرها في المثال وفي الناقص، فاللفيف المفروق يعامل معاملة الفعل المثال في فائه؛ لأنه مثال مثله في هذا الجانب، ويعامل معاملة الناقص في لامه؛ لأنه ناقص مثله في هذا الجانب أيضاً، ففي المضارع من " وعى ووشى" تتشكل في بنية الفعل العميقة حركة مزدوجة تتخلص منها اللغة، فعند صياغة المضارع سيكون على هيئة :" يَوْعِي yaw<iyu " و " يَوْشِي "yawsiyu ويظهر بوضوح في بنيتهما تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (aw) في المقطع الصوتي الأول (yaw) بتأثير سابقة المضارعة، وفي المرحلة الأولى تتخلص اللغة من هذا المقطع عن طريق حذف شبه الحركة (w) دون أن تلجأ إلى التعويض، كما حدث في المثال، والمخطط الصوتي الآتي يوضح ذلك :

أ- في فاء الفعل :

يوعي yaw<iyu	يعي ya<iyu
يوشي yawšiyu	يشي yašiyu
المضارع (D.S)	سقوط شبه الحركة (w)

وفي المرحلة الثانية لمثل هذه الأنماط اللغوية، تتخلص اللغة من الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) التي تمثل المقطع الصوتي الأخير، فتقوم اللغة بحذف المقطع كاملاً، وتلجأ للتعويض عنه بمطل الحركة (الكسرة) كما حدث في الناقص:

- **ب- في لام الفعل**

يعي	يع ^{x}	يعي
ya<i	ya<i^{x}	ya<iya
يشي	يش ^{x}	يشي
yaši	yaši^{x}	yašiyu
التعويض بمد الحركة	سقوط الحركة المزدوجة	المضارع بعد حذف فائه

فتعرض اللفيف المفروق لمثل ما تعرض له المثال والناقص معاً، وقد تم تطور مثل هذه الأنماط اللغوية وفقاً لما يأتي :

يعي	يعـ ^{x}	يعي	يوعي
ya<i	ya<i^{x}	ya<iyu	yaw<iyu
يشي	يشـ ^{x}	يشي	يوشي
yaši	yaši^{x}	yašiyu	yawšiyu
التعويض بمد الحركة	سقوط المزدوج الصاعد	سقوط فاء الفعل	المضارع (D.S)

أما اللفيف المقرون نحو : طوى وهوى، فيصيبه ما أصاب الناقص فقط، إذ يسلم جوفه من أي تغيير؛ ذلك أن الواو (شبه الحركة) في المضارع هي حد ابتداء للمقطع الثاني؛ ولذلك لم تتعرض لأي حذف، وكذلك لمنع اللبس والخلط بين المفروق والمقرون إذا أصاب جوفه حذف أو تغيير.

وعند صياغة المضارع من : طوى وهوى، يكون في الأصل على هيئة : " يطوي yatwiyu، ويهوَي yahwayu" ، وفيهما تتشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) في المقطع الصوتي الأخير الذي اتجهت اللغة إلى إسقاطه من بنية هذا النوع من الأفعال ، ثم عوضت المحذوف بمد الحركة قبله :

يطوي	يطو ^{x}	يطوي
yatwi	yatwi^{x}	yatwiyu
يهوى	يهو ^{x}	يهوَي
yahwa	yahwa^{x}	yahwayu
التعويض بإطالة الحركة	سقوط المزدوج الصاعد	المضارع (D.S)

ونلاحظ أن عين الفعل (شبه الحركة) قد سلمت في مثل هذه الأنماط اللغوية، مع أنها تشكل مع نواة المقطع حركة مزدوجة صاعدة سبق الإشارة إلى بقائها في مثل هذا النوع من الأفعال.

وتباشر سوابق المضارعة الأصل الرباعي دون أن تترك في بنيته الصوتية والمقطعية أي أثرٍ يذكر، نحو : أُدحرج ونُبعثر وتُوسوس ويزلزلُ ... وتشكل سابقة المضارعة في كل منها مقطعاً صوتياً ثنائياً قصيراً مفتوحاً، نواته الضمة القصيرة (u) على نقيض من الأنماط اللغوية الأخرى التي تكون فيها الفتحة القصيرة نواة للمقطع، فقد خُصت الضمة القصيرة بسابقة المضارعة في الرباعي، سواء كان أصلاً " فعلل" أم مزيداً على الثلاثي " أفعل وفعل وفاعل".

وقد روى لنا القدماء أنماطاً لغوية تدل على ظاهرة لغوية قديمة بقيت بعض آثارها تدل عليها، وذلك بكسر سوابق المضارعة ، وأطلقوا عليها مصطلح التلتلة، (ابن فارس (د.ت): 28، والسيوطي (د.ت): 255/1، وانظر : الخليل 176:1993) وجعلوها في لهجة بهراء، ومن هنا سميت : تلتلة بهراء.

وتعرض سيبويه لهذه الظاهرة تحت عنوان :" هذا باب ما تكسر فيه الأفعـال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت : فَعِلَ"، (سـيبويه (د.ت): 110/4) وجعلها في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، واشترط فيهـا كسـر الثـاني فـي الماضي، أو كسرة الهمزة ليدل على كسرة الماضي نحو : يِعلم وتِعلم وإِعلم ونِعلـم ويستنصر وتِستنصر وإِستنصر ونِستنصر ، ويِنطلقُ وتِنطلق... ، (سيبويه (د.ت): 113-110/4 ، والعيني (د.ت): 84) وفي بعض اللغات لا تكسر الياء لثقل الكسرة على اليـاء، وهي لغة بني أسد، فإنهم يكسرون الزوائد في أوائل المستقبل إلا إذا كـان باليـاء، فيقولون : أنا إِعْلم وأنت تِعلم ونحن نِعلم، ولا يقولون : هو يِعلم لاسـتثقالهم علـى الياء. (الميداني 311:1982 ، و العيني (د.ت): 84)

وكسر سوابق المضارعة ظاهرة سامية قديمة توجد في العبرية والسريانية والحبشية، (الخليل 177:1993، والمطلبي (د.ت): 191) وقد اختلف المحدثون في مسألة الكسر والفتح، أيهما أسبق؟ فيرى بعضهم أن كسر سابقة المضارعة هو الأصل، والفتح حادث في العربية بدليل ما بقي منه في اللهجات العربية القديمة واستمراره

حتى الآن في اللهجات العربية الحديثة كلها إلا في لهجة نجد، إذ كانت فاء المضارع ساكنة، مثل : يَرْمي ويَلْعب ويَرْكض، ولا تكسر سابقة المضارعة في هذه اللهجة إلا إذا كان ما بعده متحركاً، مثل : يِسوق ويسابق ويهاوش وغير ذلك. (عبدالتواب 1987:125-126 ، وعبده (د.ت): 90 ، والخليل 1993:77)

ويرى آخرون أن كسر سابقة المضارعة طارئ وليس أصلا فيها، إذ انتقل كسر سابقة المضارعة في اللغات السامية كالعبرية والسريانية من وزن فَعِلَ ينقل إلى الأوزان الأخرى، فصارت كلها مكسورة، إلا في اللغة العربية في الأفعال الحلقية الفاء والجوفاء والمضعفة، فقد بقيت فيها سوابق المضارعة مفتوحة، ومن وجهة النظر هذه يظهر أن فتح حرف المضارعة أذهب في القدم من الكسر. (المطلبي (د.ت): 190-191)

ومن آثار هذه الظاهرة الصوتية في العربية قول العباس بن مرداس : (الكامل) (العباس 1991:156 ، وابن جني 1987:82)

قد كان قومك يحسبونك سيّداً وإخالُ أنّك سيد معيون

وقول زهير بن أبي سلمى : (الوافر) (زهير 1944:83).

وما أدري وسوف إِخالُ أدري أقوم آل حصنٍ أم نساء

وقول كعب بن زهير : (كعب 1950:9)

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخالُ لدينا منك تنويل

وقال حكيم بن معية : (سيبويه (د.ت): 345/2 ، وابن جني(د.ت): 370/2 ، و العيني (د.ت): 84 ، والبيت فيه منسوب لحكم الربعي)

لو قلتُ ما في قومها لم تِيثَمِ يفضلُها من حسبٍ وميسمِ

وتِيثم من أثم.

وروى ابن جني بيتاً عن أعرابي من بني عقيل كسر فيه همزة المضارعة في الفعل : أخافُ، فقال : وأنشدني عقيلي فصيح لنفسه : (الوافر) (ابن جني 1954:1/322)

فقومي همْ تميم يا قُماري وجونة ما إِخافُ لهم كِثارا

وهذا الركام اللغوي يدل على أصالة هذه الظاهـرة في العربية الفصحى ، (الخليل 1993:177) بل وجاء ذلك في القراءات القرآنية من مثل :" فِتمسكم النار" بكسر التاء في قوله تعالى : ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتَمسكم النار وما لكم من

دون الله من أولياء ثم لا تُنصرون". (سورة هود/113) ونسبها ابن جني لبني تميم، يقول :" هذه لغة تميم أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور نحو : عَلِمت تِعلم وأنا إعلم وهي تِعلم ونحن نِركب، وتقلّ الكسرة في الياء استثقالاً، وكذلك فيما أوله همزة وصل مكسورة نحو : تِنطلق ويوم تِسود وجوه وتِبيض وجوه، وكذلك : فِتمسكم النار". (ابن جني 1998:1/452-453)

ويبدو أن الأصل في المضارع كسر سوابقه، وهي لغة جميع العرب كما نص سيبويه، أما أهل الحجاز فقد مالوا إلى الفتح في أوائل المضارعة كمرحلة تالية لمرحلة سابقة كانت تكسر أوائلها، وهو ما يشيع اليوم في اللهجات العربية الحديثة.

وتدخل سوابق المضارعة على الفعل المزيد، ومن ذلك :

أفعل :

تدخل سوابق المضارعة على فعل السببية " أفعل "، فتنقل دلالة السببية فيه من الماضي إلى الحاضر والمستقبل، فنقول : يكرم وأُبعد ونُعلم وتُسهم من أكرمَ وأبعدَ وأعلمَ وأسهمَ. وقد ذكرنا أن الضمة تكون نواة للسابقة في مثل هذا النوع من الأفعال.

وقد أثرت سابقة الهمزة في مضارع هذا الوزن، إذ تدخل همزة المتكلم في المضارع على فعل السببية " أفعل "، فتلتقي همزتان " أُأَفعلُ >u>af<ilu "، ونظراً للصعوبة الصوتية التي تتمثل في تتابع همزتين في مقطعين صوتيين متتاليين، ولأن العربية تكره توالي الأمثال، لجأت اللغة إلى التخلص من هذه الصعوبة المقطعية والصوتية، فأسقطت المقطع الصوتي الثاني المكون من الهمزة ونواة المقطع القصيرة (a)، وبقيت الهمزة الأولى لتدل على صيغة المضارع :

أفعلَ	أؤفعل	أُفعلُ
>af<ala	>u>af<ilu	>uf<ilu
فعل السببية الماضي	المضارع (D.S)	المضارع (S.S)

وقد عمم هذا القانون الصوتي على جميع أبنية المضارع من " أفعل"، فقالت العرب : أُفعِلُ ونُفعِلُ وتُفعِلُ ويفعِلُ، وقد فطن القدماء لذلك، فهذا ابن جني يقول : " قولهم : أنا أكرم، حذفوا الهمزة التي كانت في " أكرمَ" لئلا يلتقي همزتان؛ لأنه كان يلزم : أنا أؤكرم، فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين، ثم قالوا : نكرم وتكرم

ويكرم، فحذفوا الهمزة، وإن كان لو جاؤوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع، فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم". (ابن جني 192/1:1954 ، وانظر : الإشبيلي 280:1996 ، والحملاوي 172:1991)

ويرى الخليل أن القياس في مضارع " أفعل" أن يكون بثبوت الهمزة : أؤفعل، ويؤفعل، ونؤفعل وتؤفعل، ولكنها حذفت واطّرد الحذف فيه، جاء ذلك في الكتاب فيقول صاحبه:" زعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في " يفعِلُ وتُفعِلُ " وأخواتهما، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطّرد الحذف فيه؛ لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك، وكثر هذا في كلامهم، فحذفوه واجتمعوا على حذفه كما اجتمعوا على حذف : كُلْ وترى، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف؛ لأنه زيادة لحقته زيادة، فاجتمع فيه الزيادة، وأنه يستثقل ". (سيبويه (د.ت): 279/4)

وأشار المحدثون إلى تأثير همزة المضارعة في وزن السببية" أفعل"، يقول رمضان عبد التواب :" الأصل في مضارع " أكرم" أن يكون : أُؤكرم، فتوالى فيه مقطعان متماثلان، والعربية تفر من توالي الأمثال، فتحذف أحد المقطعين المتماثلين، وبذلك يصبح الفعل: "أُكرم"، ثم تقاس باقي صيغ المضارعة على هذه الصيغة طرداً للباب على وتيرة واحدة، فالقياس يكمل الطريق الذي بدأه القانون الصوتي، أي أن القانون الصوتي يؤثر في بعض أمثلة الظاهرة اللغوية، ثم يطرد القياس الباب على وتيرة واحدة في الأمثلة الباقية ". (عبد التواب 70:1983). ويقول برجشتراسر :" صيغة المتكلم من مضارع الأفعال الرباعية " أُفْعِلُ" أصلها : أُؤَفعل "، فحذفت الهمزة الثانية مع حركتها، وعلى قياس هذه الصيغة، حذِف الهمز في سائر الصيغ أيضاً، فقالوا : يفْعِلُ، بدل : يؤَفْعِلُ ". (برجشتراسر 41:1982 ، وانظر : فليش 47,145:1966)

وروت لنا كتب اللغة بعضاً من الاستعمالات اللغوية التي بقي فيها الفعل المضارع من وزن السببية " أفعل" على الأصل، من ذلك قول أبي حيان الفقعسي : (الرجز المشطور) (انظر : الاستراباذي 139/1:1982 ، والأنباري (د.ت): 11/1 ، وابن هشام (د.ت): 406/4 ، والميداني 200:1982)

فإنّه أهلٌ لأن يؤَكْرَمَا

وقول خِطام بن نصر المجاشعي : (السريع) (سيبوية (د.ت): 32,408/1,279/4 ، وابن جني192/1:1954 ، والميداني 200:1982)

وصالياتٍ ككما يؤَثْفَيْنْ

وخص سيبويه هذه الأنماط اللغوية في الضرورة الشعرية، (سيبويه (د.ت): 279/4) في حين عدها ابن الحاجب شاذة، فيقول :" أصل مضارع " أَفْعَلَ": يؤَفْعِلُ"، إلا أنه رفض لما يلزم من توالي الهمزتين في المتكلم، فخُفّف في الجميع، وقوله : فإنه أهل لأن يؤكرما " شاذ". (الاسترابادي 139/1:1982)

والدليل كذلك على أن : يؤكرم أصل لـ " يكرم" فعل الأمر منها، وهو : "أكرمْ" بهمزة القطع، وكنّا في انتظار همزة الوصل بناء على أخذ الأمر من المضارع، ويبدو أن اشتقاق الأمر من المضارع هنا قد تم قبل سقوط المقطع المتماثل منه. (عبدالتواب 71:1983)

فقد أثرت سوابق المضارعة وبالأخص الهمزة في سقوط همزة وزن السببية" أفعل" ثم عمم هذا الأثر الصوتي على جميع صيغ المضارع.

بعد سقوط همزة فعل السببية، تلتقي سوابق المضارعة بأصوات الجذر الثلاثي، فتؤثر صوتياً في بنية الفعل، إذ تساعد على تشكيل مقاطع صوتية مكروهة بل ومرفوضة في العربية، من ذلك أن همزة المضارعة تؤثر في الفعل مهموز الفاء، نحو : آثر، والأصل أأثر في الماضي، وبدخول همزة المضارعة يكون الفعل في الأصل على هيئة : أُأَأْثر >u>a>tiru< ، فيسقط المقطع الصوتي الثاني (> a) كما حدث في : أكرم من أكرمَ، فيصير الفعل : أُؤْثر >u>tiru<، فتلتقي همزتان في مقطع صوتي واحد، وهو أمر يحتاج إلى جهد عضلي كبير للنطق به؛ لذلك قامت اللغة بحذف الهمزة الثانية (فاء الفعل) : أ$^{\times}$ثر >u^{x}tiru< وهي طريقة من طرق العربية التي اتبعتها في كل نمط لغوي تلتقي فيه همزتان في مقطع صوتي واحد، وبما أن هذا الحذف يشكّل إجحافاً كبيراً بصيغة الفعل، خاصة بعد حذف همزة وزن " أفعل"، فقد لجأت اللغة إلى تعويض المحذوف بإطالة نواة المقطع، فأصبح الفعل" أوثر >utiru< " والمخطط الصوتي يوضح ما جرى :

أأأثر	أأثر	أxثر	أوثر
>u>a>ṯiru	>u>ṯiru	>u^{x}ṯiru	>uṯiru
المضارع في الأصل قبل سقوط همزة " أفعلَ "	سقوط المقطع الصوتي الثاني (>a)	حذف فاء الفعـ ـ ـل (الهمزة)	التعويض عن المحذوف بإطالة الضمة

وللمحافظة على الأصل مهموز الفاء، لم يعمم قانون الحذف هذا على جميع أبنية المضارع، إذ بقيت الهمزة مع باقي سوابق المضارعة ولم تسقط، فتقول : يؤثر وتؤثر ونؤثر، ويؤمن وتؤمن ونؤمن، في حين نقول : أوثر وأومن، مع أن الأصل : أؤثر وأؤمن ما زال مستعملاً كذلك.

وقد تؤثر همزة المضارعة في وزن أفعل من مهموز العين في أنماط لغوية كَثُرَ استعمالها، مثل : أُري من رأى، والأصل في المضارع من وزن السببية أن يكون : أُرئي >ur>i، فبعد أن أثرت همزة المضارع في سقوط همزة وزن" أفعل" أأرئي >u>ar>i **<** >ur>i أرئي، عادت لتؤثر في سقوط عين الفعل (الهمزة) كذلك أرئي >ur>i **<** >uri أُري، ولكثرة استعمال هذا الفعل، عمم الحذف في جميع أبنية المضارع، فنقول : أُري ويري وتُري ونُري.

وتؤثر سوابق المضارعة في وزن السببية المثال، ففي المثال الواوي نحو : أوصل وأوقف، تدخل سوابق المضارعة كالياء مثلاً على هذا الأصل، فنقول : يوصل yuwsilu ويوقف yuwkifu ، فتشكل في بنية فعل السببية المضارع حركة مزدوجة هابطة ثقيلة (uw) في المقطع الصوتي الأول (yuw) الذي يظهر فيه التتابع الحركي الثقيل، فتجنح اللغة إلى التخلص من هذا الوضع الصوتي المستثقل في كثير من أبنية اللغة، فتقوم بحذف شبه الحركة (الواو) وهي أحد مكونات المزدوج الهابط (uw)، وتعوض الفراغ والفجوة الصوتية في بنية الفعل بمطل نواة المقطع، فيكون على هيئة : يوصل yusilu ويوقف yukifu ، والمخطط الصوتي الآتي يعرض ما أصاب الفعلين :

أوصل	يوصل	يـ x صل	يوصل
>awsala	yuwsilu	yu^{x}silu	yusilu
أوقَف	يوقف	يـ x قف	يوقف
>awkafa	yuwkifu	yu^{x}kifu	**yukifu** -
وزن السببية الماضي	المضارع في الأصل	سقوط فاء الفعل	التعويض بمد نواة المقطع

فنقول في مضارع هذا النوع من الأفعال : يوصل وتوصل ونوصل وأوصل، ويوقف وتوقف ونوقف وأوقف.

ويصيب المثال اليائي ما أصاب الواوي منه، ففي المضارع من : أيقن وأيسر، تتشكل في بنية الكلمة :" ييقن yuykinu ، وييسر yuysiru " حركة مزدوجة هابطة (uy) مكونة من الضمة (u) كنواة للمقطع، وشبه الحركة (y)، وهي من المزدوجات الهابطة التي لم تبق عليها اللغة، فهناك أربعة أنواع من المزدوجات الهابطة التي ترفضها اللغة، ولم تبق عليها البتة وهي : ***(-يِ: iy، ـُ ي: uy - ـِ و: iw، ـُ و: uw)*** والتزمت اللغة بالمخالفة بين عنصري المزدوج فيها. (الشايب 1983:424-425 ، وانظر كذلك 32:1988/1989).

ولذلك قامت اللغة بإسقاط شبه الحركة (y) من المزدوج الهابط، وعوضت المحذوف بمد نواة المقطع، وأصبح المضارع على صورة : يوقن yukinu وتوقن ونوقن وأوقن، ويوسر yusiru وتوسر ونوسر وأوسر، وقد تم ذلك وفقاً لما يأتي:

الماضي من وزن السببية	المضارع القياسي	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد الضمة
أيقن >aykana	ييقن yuykinu	يـ x قن yu^{x}kinu	يوقن yukinu
أيسر >aysara	ييسر yuysiru	يـ x سر yu^{x}siru	يوسر yusiru

وفي وزن السببية الأجوف، تدخل سوابق المضارعة، فتؤثر كسرة العين في تشكّل حركة مزدوجة صاعدة في بنية الفعل الأصلية، فتتخاص العربية من شبه الحركة في المزدوج الصاعد المرفوض في اللغة، وتعوض ذلك الحذف بمد الكسرة قبله، فنقول في مضارع أقام >akama : يقيم yukimu والأصل : يقوم yukwimu ، وفي مضارع أسال >asala : يسيل yusilu، والأصل يسيل yusyilu.

	وزن السببية الماضي	المضـارع (الأصل)	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد الكسرة
أ- الأجوف الواوي:	أقام >akama	يقوِمُ yukwimu	يقـ x ـِم yuk^{x}imu	يقيم **yukimu** -
ب- الأجوف البائي :	أسال >asala	يسيل yusyilu	يسـ x ـِل yus^{x}ilu	يسيل yusilu

أما وزن السببية الناقص، فيتشكل في البنية الأصلية للمضارع حركة مزدوجة صاعدة في المقطع الصوتي الأخير، نحو : يعطي yu<tiyu ويدنو yudniwu من وزن السببية : أعطى وأدنى، فتتخلص اللغة من المقطع الصوتي الأخير كاملاً (yu) و (wu) والذي يحتوي المزدوج الصاعد، وتعوض سقوطه بمد الحركة قبله، فيصير : يعطي yu<ṯi ويدني yudni ، ولهذا التعويض غاية تمييزية بين المضارع المجزوم والمضارع المرفوع من وزن السببية الناقص.

أ- الناقص الواوي	أدنى >adna	يدنو **<u>yudniwu</u>** -	يدنـ x yudni^{x}	يدني yudni
ب- الناقص اليائي:	أعطى >a<ta	يعطي yu<tiyu	يعطـ x yu<ti^{x}	يعطي yu<ti
	وزن السببية الماضي	المضارع (الأصل)	سقوط الحركة المزدوجة الصاعدة	التعويض بمد الكسرة

ويصيب اللفيف المفروق من وزن السببية نحو : أوفى، ما أصاب المثال والناقص معاً، فنقول في المضارع : يوفي yufi والأصل أن يكون : يوفي yuwfiyu.

أوفى >awfa	يوفي yuwfiyu	يـُ x في yu^{x}fiyu	يوفي yufiyu	يوفـ x yufi^{x}	يوفي Yufi
وزن السببية الماضي	المضارع (الأصل)	سقوط فاء الفعل	التعويض بمد نواة المقطع	سقوط المقطع الصوتي الأخير	التعويض بمد الكسرة قبله

ويعامل اللفيف المقرون معاملة الناقص فقط، فنقول في المضارع من أحيا: يحيي yuhyi والأصل فيه : يحيي yuhyiyu، فيسلم جوفه، ويتعرض آخره للحذف والتعويض.

أحيا >ahya	يحيي yuhyiyu	يحيـ x yuhyi^{x}	يحيي yuhyi
الماضي	المضارع (الأصل)	سقوط المقطع الأخير	التعويض بمد الكسرة

الأوزان التي تبدأ بسابقة التاء (ta) : تفعل ، تفاعل ، تَفعال .

تباشر سوابق المضارعة المفتوحة أوزان الانعكاسية : تفعل وتفاعل وتَفعلل، فتؤدي الى تتابع الحركات القصيرة (الفتحات) في مقاطع متتالية، فعند صياغة المضارع من : تذكّر وتدارك وتدحرج، يكون على هيئة : يَتَذَكر yatadakkaru ، وَيَتَدَارَك yatadaraku ، وَيَتَدَحْرَج yatadahragu، وفيها تتابع ثقيل للفتحات القصيرة في مقاطع قصيرة متتالية ، وهو ما يمكن أن يعد من توالي الأمثال الذي تكرهه العربية ، وللتخلص من هذا التتابع المكروه ، قامت اللغة بإسقاط نواة المقطع الثاني (الفتحة)، وأصبحت الأفعال المضارعة على هيئة يَتْذَكّر yatdakkaru ، وَيَتْدارَك yatdaraku ، وَيَتْدَحْرَج yatdahragu ، فالتقت التاء بعد سقوط الحركة بصوت قريب منها في المخرج والصفة ، وهنا تتأثر التاء بالصوت بعدها تأثراً كلياً مدبراً متصلاً ، فتقلب إلى جميع خصائصه الصوتية إن كان الصوت بعدها من أصوات الصفير أو الأسنان، كالزاي والسين والصاد والدال والذال ... ، فظهرت الأنماط اللغوية الجديدة في المضارع ، وهي: يذّكّر yaddakkaru ، ويدارك yaddaraku ، ويدحرج yaddahragu .

وحذف الحركة في الأنماط اللغوية الجديدة يشبه ما حدث في لهجاتنا المعاصرة، إذ نقول : يِتْحَمل ، ويتْغَافل ... إلخ . وقد ذكرنا بتفصيل أكثر ما حدث لمثل هذه الأنماط اللغوية في حديثنا عن أفعال الانعكاسية : تفعل وتفاعل وتَفعلل، ويمكن العودة إليه في مكانه .

أما الأثر الأهم لسوابق المضارعة في هذه الأوزان فنراه عند دخول تاء المضارعة ، إذ تلتقي تاء المضارعة بتاء الانعكاسية في نحو : تتقدم وتتقاتلُ وتتبختر ، وهذا الالتقاء للتاءين هو من توالي الأمثال الذي تجنح اللغة إلى التخلص منه في أبنيتها بطرق مختلفة ، وكان طريقها في التخلص من توالي المثلين في مثل هذه الاستعمالات اللغوية هو الحذف ، والاكتفاء بتاء واحدة ، وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة لذلك، ففيه مثلاً:" تذكّرون " بالحذف سبع عشرة مرة، في مقابل " تتذكّرون " بلا حذف ثلاث مرات. (عبدالتواب 45:1983) .

ويقول سيبويه (سيبويه (د.ت): 476/4) :" إن التقت التاءان في تتكلّمون وتترسون ، فأنت بالخيار إن شئت أثبتهما ، وإن شئت حذفت إحداهما ، وتصديق

ذلـك قوله عز وجـ ـل :" وتتنزل عليهم الملائكة " (سورة فصلت / 30)، و" تتجافى جنوبهم عن المضاجع " (سورة السجدة /16)، وإن شئت حذفت التاء الثانية وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى : " تنزل الملائكة والروح فيها " (سورة القدر /4) ، وقوله : " ولقـد كنتـ ـم تمنّون الموت ". (سورة آل عمران /143) .

ففي العربية يحذف أحد المقطعين في الأصوات الأسنانية عند التقاء حرف المضارعة (التاء) مع تاء تفعل وتفاعل وتفعلل. (بروكلمان 79:1977) .

وأطلق بعض المحدثين على هذا الحذف مصطلح البتر في سبيل التخفيف والاقتصاد اللغوي، فيقول : " في نحو : تتذكّر وتتنازعون... ونتيجة للتكرار العصي على الإدغام - إذ يتعذر تسكين التاء الأولى في مطلع المفردات ؛ لأن المضارع يرفض همزة الوصل – استغنى العربي أحياناً عن الثانية مع حركتها في أصح المذهبين ، فكان حذف لمقطع مؤلّف من صوتين ، لتسيير النطق والتخفيف: تذكّر وتنازعون ... وقريب من هذا البتر ما سمع في استخذ ونسطيع ". (قباوة -175 174:2001) .

ويبدو أن سبب سقوط إحدى التاءين ليس توالي المثلين وحسب ، بل توالي الفتحات القصيرة في المقاطع المتتالية، التي أشرنا إلى صعوبتها والجهد العضلي المبذول للنطق بها ، فسقطت التاء وحركتها، أي أن المقطع الصوتي الثاني قد سقط كاملاً ، وبهذا الحذف تلتبس صيغة الماضي بالمضارع من هذه الأوزان ، وهنا يظهر دور حركات الأواخر والحالة الإعرابية أو البنائية في التمييز بينهما ، إضافة الى أننا يمكن أن نستهدي بسابقة المضارعة (التاء) التي تحمل تحتها ما يدل على الشخص، وهو : أنت أو هي، في حين يكون ضمير الماضي أو الشخص فيه : هو ، لذلك نميل إلى أن الحرف قد أصاب التاء الثانية التي تحمل دلالة الانعكاسية وليس تاء المضارعة ، جاء في شرح المراح : " تحذف التاء الثانية في مثل : تتقلّد وتتباعد وتتبختر، لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم إمكان الإدغام ، وعينت الثانية ؛ لأن الأولى علامة ، والعلامة لا تحذف ". (العيني (د.ت): 85) وهو مذهب سيبويه الذي يقول : " كانت الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى :﴿ فأدارأتم " (سورة البقرة /72)، و " أزينت " (سورة يونس /24)، وهي التي

يفعل بها ذلك في : تذكّرون ، فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك. (سيبويه (د.ت): 476/4) .

وجاء هذا الحذف في أمثلة كثيرة في القرآن الكريم وفي النصوص العربية الفصيحة، من ذلك : تنزلُ ، وتمنّون ، وتلظّى وتميز وتلهى " إلى جانب تتنزل وتتمنّون وتتلظّى وتتميز وتتلهى وغيرها الكثير .

ويرى المستشرق برجشتراسر أن هذا الحذف هو نوع من الترخيم المبني على حذف أحد مقطعين متتاليين ، أولهما حرفان مثلان أو شبهان، نحو :" تذكّرون بدل تتذكّرون "، (برجشتراسر 70:1982) وقد أشار ابن الحاجب من قبله إلى مثل هذا الترخيم، (الاستراباذي 292/3:1982) في حين عزاه بعضهم إلى ظاهرة لهجية ، فالحذف في مثل الأمثلة الماضية يمثل لهجة غير اللهجة التي تبقي على التاءين. (عبده (د.ت): 86) .

الأوزان التي تبدأ بهمزة الوصل : افتعل ، وانفعل، واستفعل :

تدخل سوابق المضارعة على الأفعال التي تبدأ بهمزة الوصل ، فتسقط هذه الهمزة بزوال المانع الصوتي الذي دخلت لأجله، وهو منع الابتداء بالساكن ، وهذا ما دعا بعضهم إلى القول : إن الأصل في هذه الأوزان هو المضارع الذي أثّر في اشتقاق ماضٍ جديد يبدأ بساكن ، فاجتلبت همزة الوصل ، ففي وزن " افتعل " أثّرت صيغة المضارع على صيغة الماضي ، إذ اشتق من المضارع " يتْقَتِلُ " ماضٍ جديد هو " تْقَتَلَ "، ولأنه لا يجوز الابتداء بالساكن في العربية ؛ احتاجت هذه الصيغة إلى ألف الوصل ، فقيل : اتْقَتَلَ . المستعملة في العربية العامية في مصر والمغرب وتونس ، ثم تعرض هذا الوزن للقلب المكاني ، فقيل : اقْتَتَلَ ، قياساً على الأفعال التي تكون فاؤها صوتاً من أصوات الصفير أو الأسنان .

وكذلك حال وزن " استفعل " الذي اشتق عن مضارعه " يستقتل " ماض جديد بعد حذف سابقة المضارعة واجتلاب الهمزة ، فصار الماضي: استقتل ، وظهر كذلك في العربية بناء آخر مأخوذ من المضارع هو " انفعل "، مثل : انكسر، وتؤيد اللغات السامية ما ذهبوا إليه. (بروكلمان 1977:110-111 ، وعبدالتواب 1985:235-238) .

فأثرت سابقة المضارعة في ظهور الماضي الجديد ، كما أثرت قبل ذلك في ظهور ماضٍ جديد من " تفعل وتفاعل وتفعلل "، إذ جاء إلى جانب : تذكّر وتثاقل وتدحرج ، ماضٍ جديد هو : اذّكّر واثاقل وادحرج من المضارع : يذّكر ويثّاقل ويدحرج ، فدخلت همزة الوصل في الماضي لغرض صوتي هو منع الابتداء بالساكن ،فنظام العربية المقطعي يرفض الابتداء بصوت ساكن .

وفي رأي آخر ، ذهب بعضهم إلى أن سقوط همزة الوصل من أفعال الأوزان السابقة في المضارع قد حدث نتيجة لدخول سوابق المضارعة، وبالأخص همزة المتكلم التي أثّرت من قبل في سقوط همزة وزن السببية " أفعل " حين التقت همزتان في مقطع صوتي واحد؛ فحذفت الثانية للتخفيف وسهولة النطق ، وحكم همزة الوصل شبيه بذلك ، إذ تحذف من أمثال : نختبر وينطلقُ وتستفهم ، ومختلف ومنكسر ومستقبل ، وقد تم هذا الحذف بداية الأمر في المضارع المبدوء بهمزة المتكلم من مثل : أختبر وأنطلقُ وأستفهم ، لوقوعها بعد همزة أيضاً ، فالأصل فيها : أاختبر وأانطلق وأاستفهم ، فلما حذفت همزة الوصل منها ، وجبت المناظرة في سائر صيغ المضارع والمشتقات المشاركة لها ، فسقطت منها أيضاً ، ولا يحتج هنا بتعذّر ثبوت همزة الوصل، إذ كان يمكن إثباتها رسماً للإشعار بحضورها، كما هي في قولك : " والاستفهام في اللغة العربية كثير الأدوات ، واقرأ فافهم ثم اشرح ما استفدته وانتهيت إليه "، إذ وردت أكثر من عشر مرات حاضرة ومحذوفة لفظاً. (قباوة 171:2001).

ولا يكاد يختلف الأثر الصوتي لسوابق المضارعة في هذه الأوزان عما رأيناه في الماضي منها ، فنقول في مضارع وزن الافتعال مثلاً : يقتتلُ، ويمتد، ويتّخذُ، ويتّصلُ، ويتبس ... ، إلا أن بعض الناطقين بالعربية كالحجازيين ، كرهوا التشديد في مثل : يتّعد، ويتّزن، ويتّبس، ويتّسر ، وكرهوا المزدوج الهابط في الأصل منها أي : يوتعد yawta<idu ، ويوتزن yawtazinu ، وييتبس yaytabisu ، وييتسر yaytasiru ، فسلكوا طريقاً آخر في التعويض عن المحذوف ، وذلك بإطالة نواة المقطع الذي أصابه الحذف ، فقالوا في المضارع : ياتعد yata<idu ، وياتزن yatazinu ، وياتبس yatabisu ، وياتسـر yatasiru . (انظر : سيبويه (د.ت): 334/4 ،

والاستراباذي 88/3:1982 ، والإشبيلي 257-256,286:1996 ، والميداني 275-274:1982، وابن يعيش (د.ت): 63/10 ، والجرجاني 153:1988) وقالوا في الماضي : ايتعد، وايتزن، وايتبس، وايتسر ، وفي اسم الفاعل : موتعِد، وموتزِن، وموتيِس ، وموتسِر ، و في اسم المفعول : موتعَد، وموتزَن، وموتبَس، وموتسَر .

ونص ابن جني واللغويون القدامى على أن لغة غير الحجازيين هي الأكثر والأقيس والأشهر (ابن جني 228/1:1954 ، والميداني 275:1982 ، وابن يعيش (د.ت): 63/10 ، والجرجاني 153:1988) أي لغة التشديد : يتّعد، ويتّزن، ويتّبس، ويتّسر .

فأهم ما يمكن أن نقوله هنا هو ظهور بعض الأنماط اللغوية في المضارع من وزن " افتعل "، وبالأخص في المثال الواوي واليائي منه : ياتعد، وياتزن، وياتبس، وياتسر، من وعد، ووزن، ويبس، ويسر .

أما مهموز الفاء، نحو: أمر فيتأثر بهمزة المضارعة في وزن الافتعال فنقول : آتمر >atamiru ، والأصل : أأتمر >a>tamiru ، الذي تلتقي فيه همزتان في مقطع صوتي واحد، فتحذف الثانية منهما ، ويعوض عن سقوطها بمد نواة المقطع وهي الفتحة القصيرة (a) لتصبح فتحة طويلـ ـه (a) :

أأتمر >a>tamiru : >atamiru آتمر .

والمخطط الصوتي يوضح ذلك :

المضارع في الأصل	سقوط الهمزة الثانية (فاء الفعل)	التعويض بمد نواة المقطع
أأتمر	أ^{x} تمر	آتمر
>a>tamiru	>a^{x}tamiru	>atamiru

ولكن الهمزة (فاء الفعل) تعود للظهور في صيغ المضارع الأخرى ، فنقول : يأتمر، ونأتمر، وتأتمر ، وذلك لزوال العارض الصوتي باجتماع الهمزتيـ ـن (همزة المضارعة وهمزة الفعل) في مقطع صوتي واحد .

أما سوابق المضارعة في : انفعل واستفعل ، فإنها بعيدة في تأثيرها الصوتي عن أصوات الجذر الأصلي ؛ ولذلك لا نجد لها أثراً يذكر في بنية الفعل.

3.3.1 فعل الأمر :

يبنى فعل الأمر بإسقاط سابقة المضارعة ، واجتلاب همزة الوصل إن كان أوله ساكناً ، مع حذف حركة الإعراب أو تقصيرها ، فقد قرر القدماء والمحدثون قاعدة تقول : إن الأمر يؤخذ من المستقبل بعد حذف الحرف الزائد. (انظر : الميداني 196:1982 ، وشاهين 42:1980 ، والسامرائي 48:1983) .

وهمزة الوصل هي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها ، فالهمزة ما جاءت إلا لغرض صوتي، أما دلالة فعل الأمر فيحملها شكل الفعل وحركاته البنائية وما يسمى النبر والتنغيم عند النطق به .

أما حده فهو:" صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ، وحكم آخره حكم المجزوم ، فإن كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة إن كان بعده ضمة ، ومكسورة في ما سواه ، وإن كان رباعياً فمفتوحة مقطوعة ". (ابن الحاجب 267/2:1985)

فالأصل في الهمزة أن تكون مكسورة ، كما في : اضرب <idrib> ، واسمع <isma> ، إلا أنها كثيراً ما تتأثر بحركة عين الفعل إن كانت ضمة ، إذ تتأثر كسرة الهمزة بضمة العين تأثراً مدبراً كلياً منفصلاً ، فتنقلب الكسرة ضمة ، ومن ذلك : اِكتُب <iktub> : <uktub> أُكتُب ، اِقتُل <iktul> : <uktul> أُقتُل .

يقول سيبويه : " اعلم أن الألف الموصولة في الابتداء مكسورة أبداً ، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها ، وذلك قولك : أُقتُل، واستُضعِفَ، واُحتُقِرَ ... وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن ، فكرهوا كسرة بعدها ضمة ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ". (سيبويه (د.ت): 146/4) .

ويقول العيني : " اجتلبت الهمزة بعد حذف حرف المضارعة إن كان ما بعده ساكناً للافتتاح ، وكُسرت الهمزة ؛ لأن الكسرة أصل في همزات الوصل ، ولم تكسر في مثل : اكتب ، لأن بتقدير الكسرة يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ، ولا اعتبار للكاف الساكن ؛ لأن الحرف الساكن لا يكون حاجزاً حصيناً عندهم ، وقيل تضم للاتباع ، (العيني (د.ت): 96) أو لضمة العين في " يفعلُ ". (الميداني 198:1982).

ويبنى فعل الأمر من الصحيح بتسكين آخره ، وهو مكان ما عير عنه ببناء الفعل على السكون، مثل : اضرب واقرأ ، فالأصل فيهما : يضرب ويقرأ في المضارع ، وبعد حذف سابقة المضارعة تصبح : ضْرب drib و قْرأ kra> ، وهذا غير جائز في نظام المقاطع العربية الذي لا يسمح بعنقود صوتي يبدأ بصامتين ، إذ ليس فيه صوتان صامتان في أول المقطع الصوتي البتة ؛ ولذا تجتاب همزة الوصل حتى تتخلص من الابتداء بالساكن ومن توالي الصامتين ، فتصبح : اضرب >idrib و اقرأ >ikra> . (عبابنة 2000:25-26) .

وقد سقطت همزة الوصل من الفعل المضعف لزوال المانع الصوتي ، فنقول : مد من يمد ، وشُد من يشُد، أما فعل الأمر من مهموز الفاء ، فإن اللغة اختارت في بعض الأفعال حذف الهمزتين ، ونعني بذلك : همزة الوصل المجتلبة، وهمزة الفعل الأصلية ، كما في: خذ وكل ومر، من يأخذ ويأكل ويأمر ، فبعد سقوط سابقة المضارعة تجتاب همزة الوصل ، فتلتقي في صيغة الأمر من هذه الأفعال همزتان ثقيلتان في مقطع صوتي واحد . أُؤْخُذْ >u>hud ، أُؤْكُلْ >u>kul ، أُؤْمرْ >u>mur ، فقامت اللغة بحذف الثانية منهما ، وهي الهمزة الساكنة ، فزال المانع الصوتي الذي اجتلبت لأجله همزة الوصل ، فأسقطت هي كذلك ، يقول ابن جني فيها : " إن أصله : اؤخذ واؤكل واؤمر ، فلما اجتمعت همزتان ، وكثر استعمال الكلمة؛ حذفت الهمزة الأصلية ، فزال الساكن ، فاستُغني عن الهمزة الزائدة ". (ابن جني 1993:1/112 ، وانظر: الإشبيلي 1996:394) .

وبذلك سقط المقطع الصوتي الأول كاملاً، والذي يحتوي الهمزتين (>u>)، وبقي فعل الأمر على هذه الصورة : خذ وكل ومر .

ويقول ابن يعيش: (ابن يعيش (د.ت): 9/114 ، وانظر: الاستراباذي 1982:3/50) وقد حذفوا الهمزة في: كل وخذ ومر، حذفاً غير قياسي ، ثم ألزموه في اثنين دون الثالث، فلم يقولوا: اؤخذ ولا اؤكل، وقال الله تعالى:"وأؤمر أهلك بالصلاة" (سورة طه /132) في حين يقول سبحانه " يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا " (سورة الأعراف /31) .

وعد بعضهم الحذف في : كل وخذ ومر، شاذاً .(ابن جني 58:1970 ، والعيني (د.ت): 182) .

فإسقاط الهمزة من هذه الأفعال موصوف عندهم بأنه شاذ ، لا يقاس عليه ، وذلك لأن القياس عندهم في هذا الباب هو أن " تبدل الهمزة الثانية ياء خالصة إن كانت همزة الوصل مكسورة، نحو قولك : ايت وايثم، والأصل : ائتِ وائثم ، وإن كانت همزة الوصل مضمومة قلبت (الهمزة الثانية) واواً خالصة، نحو : اوس الجرح " والأصل : أؤس. (ابن يعيش (د.ت): 115/9) .

فمرت هذه الأفعال : خذ وكل ومر ، بثلاث مراحل قبل أن تصل الى هذه الصورة ، ففي المرحلة الأولى استُعملت هذه الأفعال على صورتها الأصلية : اؤخذ اؤكل واؤمر ، ثم - في المرحلة الثانية – حدثت عملية المخالفة بين الهمزتين المجتمعتين في الأمر ، وهما : همزة الوصل ، وفاء الكلمة، فهمزة الوصل إذا كانت ابتداء فهي كهمزة القطع تماماً ؛ لأن المقطع الصوتي في العربية لا يبدأ إلا بصامت ، وتتابع همزتين في كلمة واحدة سياق صوتي مرفوض ، وشريعة منسوخة عربياً ، " فليس في كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا ". (سيبويه (د.ت): 549/3) .

فالهمزة من أصعب الأصوات إخراجاً ، وهذا ما يفصح عنه وصف سيبويه لها بأنها : " نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ". (سيبويه (د.ت): 548/3) هذا بالنسبة إلى الهمزة المفردة ، فكيف إذا اجتمعت همزتان ؟ ولهذا كلّه تلجأ العربية إلى إسقاط الهمزة الثانية ، والتعويض عنها بمد حركة المقطع السابق ، وهذا مبدأ صوتي عام لا يقتصر أثره على " خذ وكل ومر "، وإنما هو في المهموز ابتداء مطلقاً ،(الشايب 50-49:1988/1989) وكلام العرب يثبت هذه الحقيقة ، وقد جاء في الحديث الشريف " ايذنوا له فبئس رجل العشيرة ". (ابن خالويه 117:1985) .

وعليه تتحول ، اؤخذ >u>hud إلى اوخذ >uhud ، واؤكل >u>kul إلى اوكل >ukul ، واؤمر >u>mur إلى اومر >umur ، كما تحولت ائذن >i>dan إلى ايذن >idan ، وائسر >i>sir إلى ايسر >isir من أسر : يأسر. (العيني (د.ت): 182) .

أما في المرحلة الثالثة ، فإن التطور يأخذ مجراه بإسقاط همزة الوصل وحركتها ؛ وذلك لأنها اجتلبت - كما ذكرنا – لغرض صوتي هو النطق بالساكن،

وبعد سقوط الساكن (الهمزة) زال السبب الذي اجتلبت من أجله ، فاستُغني عنها ، وصارت الأفعال السابقة إلى : خذ وكل ومر ، والمخطط الصوتي يوضح هذه المراحل :

يأخذ	اؤخذ	ا^{x}خذ	اوخذ	خذ
y **a>hudu**	>u>hud	>u^{X}hud	>uhud	hud
يأكل	**اؤكل**	ا^x كل	اوكل	كل
ya>kulu	>u>kul	>u^{x}kul	>ukul	kul
يأمر	اؤمر	ا^x مر	اومر	مر
ya>muru	>u>mur	>u^{x}mur	>umur	mur
المضارع	الأمر في الأصل (المرحلة الأولى)	سقوط فاء الفعل (الهمــزة)	التعويض بمد الحركة (المرحلة الثانية)	سقوط همزة الوصل المجتلبة (المرحلة الثالثة)

وهذه المراحل لتطور فعل الأمر من مهموز الفاء ليست على درجة واحدة في جميع الباب ، فبينما نجد أن القياس عمم حكم إسقاط الهمزة من " خذ وكل " في جميع السياقات ابتداء وحشواً ، نجد أن بعضها، مثل : مر من يأمر ، وتِ من يأتي ، تسقط الهمزة ابتداء على نحو مطرد ، أما حشواً فإن الهمزة لم يسمع حذفها في الأمر من " يأتي " فهي ثابتة فيه ، قال تعالى : " فأتِ بها من المغرب " (سورة البقرة /258) وقال تعالى : " وأتوا البيوت من أبوابها " (سورة البقرة / 189) وقال تعالى : " ثم ائتوا صفاً " (سورة طه / 64) وقال عز من قائل : " وأتوا بسورة من مثله ". (سورة البقرة / 23) .

أما بالنسبة لـ " مر " فلم يأت في القرآن الكريم إلا بالهمزة حشواً ، وذلك كقوله تعالى : " وأمر أهلك بالصلاة " (سورة طه / 132) وقوله تعالى : " خذ العفو وأمر بالعرف"، (سورة الأعراف / 199) أما في كلام العرب فقد جاء بالهمز وبدونه ، غير أن الأكثر مجيؤها بالهمزة. (الشايب 1989/1988:50-51) ومن هنا قال النحاة :" إن الأفصح في الحشو هو " وأمر " أي بالهمز ". (الاستراباذي 1982:50/3).

وكأن الفعل " مر " يقع وسطاً بين " خذ وكل " من جهة، و" تِ " من جهة أخرى ، ويعود السبب في هذا التفاوت بين مفردات هذا الباب إلى التفاوت النسبي في كثرة الاستعمال. (الشايب 1989/1988:52) .

وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن الحذف قد جاء في الأمر من " يفعل " ، في حين بقيت الهمزة أو أدغمت في كسرة همزة الاتكاء - على حد تعبيرهم – في الأمر من " يفعِل "، فمن الناحية الصوتية يعد النطق بضمتين في " أُؤكُل " أثقل من النطق بكسرتين في " اِئسِر " ، ولا سيما أن بينهما حرفاً حلقياً هو الهمزة ، ومن ناحية المعنى يندر أن يلتبس الأمر من مهموز الفاء مع أمر الأجوف الواوي، فلا يوجد : " كال وخاذ " واللذان يقابلهما : كل وخذ ، بينما يوجد خطر الالتباس بكثرة نسبياً في مكسور العين مع الأجوف اليائي، مثل : سار وسِر ، فالأمر من سار يسير: سر ، والأمر من أسر يأسر: ائسر ، ولو قامت اللغة بإسقاط الهمزة لأصبح : سر .

ومن ناحية أخرى ، فإن الأفعال التي تسقط همزتها محدودة العدد ، كثيرة الاستعمال ، وما كثر استعماله ينزع إلى الخفة بحكم الميل إلى المجهود الأدنى ". (البكّوش 1987:112-113)

وجاء حذف الهمزة في الأمر من مهموز العين ، نحو : سأل ، فقيل في الأمر منه : سل ، والأصل: اسـأل ، ولكثـ ـرة الاستعمال سقطـ ـت عين الفعل (الهمزة)، وبقيت نواة المقطع (الفتحة) ، ثم حذفت همزة الوصل لزوال العارض الصوتي ، كما في المخطط الصوتي الآتي :

سل	اسل	اسأل	يسأل
sal	>is^{x}al	>is>al	yas>alu
سقوط الهمزة المجتلبة	سقوط عين الفعل	الأمر	المضارع

ويقال فيه ما قيل في " مر " من " يأمر "، إذ إن حذف الهمزة لا يقع إلا إذا وقع ابتداء، كما في قوله تعالى : ﴿ سل بني اسرائيل كـ ـم آتيناهم من آيـ ـ ـة بينة ﴾ (سورة البقرة /212) أما إذا لـ ـم يقع ابتـ ـداء فالأكثر ألا تحذف الهمزة، (حلواني (د.ت): 144) كما في قوله عز وجل : ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾. (سورة الانبياء /7)

أما فعل الأمر من المعتل ، فإن قياس الأمر من المثال في بنيته العميقة يتمثل أنه في مرحلة الصحة كان يعامل معاملة الصحيح ، فإذا كنا نقول في الأمر من: ضرب يضرب : اضرب، باجتلاب همزة الوصل ، فإن هذا نظرياً هو ما يحدث عند صياغة الأمر من : وعد ووقف ووصل ، فنقول : اوعد >iw<id ، واوقف >iwkif ، واوصل >iwsil ، وباجتلاب همزة الوصل المكسورة يتشكل في بنية الفعل حركة مزدوجة هابطة (iw) ، فتلجأ اللغة إلى التخلص من شبه الحركة (w) ، ثم تسقط الهمزة وكسرتها لزوال المانع الصوتي :

عد	أˣ عد	اوعد
<id	>i^x<id	>iw<id
قف	اˣ قف	**اوقف**
kif	>i^xkif	**>iwkif**
صل	اˣ صل	**اوصل**
sil	>i^xsil	**>iwsil**
سقوط همزة الوصل المجتلبة	سقوط شبه الحركة	**الأمر (D.S)**

هذا هو القياس في هذا النوع من الأفعال ، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض البقايا المتحجرة (الركام اللغوي) التي نستهدي بها إلى أن مرحلة الصحة: اوعد واوقف واوصل - وهي التي تخلصت منها اللغة في الخطوة الأولى – ربما كانت مستعملة ، فقد أورد لنا ابن يعيش في شرح المفصل أن العرب كانوا يقولون في الأمر من وعد : ايعد ، وذلك مستثقل ، فصاروا إلى الحذف. (ابن يعيش (د.ت): 61/10) .

وكأن اللغة بعد أن أسقطت شبه الحركة (w) من بنية الفعل : اوعد >iw<id : >i^x<id اˣعد ، عوضت المحذوف بإطالة نواة المقطع (i) وهي الكسرة القصيرة، (الكناعنة 1997:37-38) ليتحول المقطع الصوتي من مقطع ثلاثي قصير مغلق (>iw) قبل الحذف إلى مقطع ثنائي طويل مفتوح (>i) بعد الحذف والتعويض.

ايعد	اˣعد	**اوعد**
>i<id	>i^x<id	**>iw<id**
تعويض المحذوف بمطل الكسرة	سقوط شبه الحركة	**فعل الأمر (D.S)**

وهذه الصورة الأخيرة " ايعد " من المثال الواوي " وعد " هي ما وصل إليها فعل الأمر من المثال اليائي ، فنقول في الأمر من : يبس ييبس: إيبس >ibas ، والأصل : ايبس >iybas ، إذ أثر دخول همزة الوصل وكسرتها في تشكل المزدوج

الهابط (iy) المكّون من الحركة القصيرة (الكسرة) وشبه الحركة (الياء) ، فتخلصت اللغة من الصعوبة المقطعية والصوتية بإسقاط شبه الحركة (y) ، وعوضت حذفها بمد نواة المقطع ، فصار فعل الأمر من المثال اليائي على هيئة : ايبس >ibas ، وهو ما سارت عليه اللغة في جميع أمثلة هذا النوع من الأفعال ، والمخطط الصوتي التالي يمثل ذلك :

التعويض بمد الحركة	سقوط شبه الحركة	فعل الأمر (D.S)
ايبس	ا^{x} بس	**ايبس**
>ibas	>i^{x}bas	**>iybas**

أما الأمر من الأجوف ، فإن بنية الفعل تتعرض لمظهر آخر من المظاهر التي تدعو إلى تحرك لغوي يتمثل في الاستغناء عن بعض جزئيات البناء ، ذلك هو تكون المقطع الثلاثي الطويل المغلق ، وهو مقطع مرفوض في العربية إلا إذا كان حد الإغلاق فيه مكرراً في المقطع الذي يليه ، مثل : دابة dabbah ، أو في حالة الوقف عليه في آخر الكلام ، وما حدث في هذا النوع من الأفعال هو أنه في حالة الأمر ، فإن الفعل سيبنى على السكون بعد سقوط سابقة المضارعة وهو ما يسبب المقطع الثلاثي الطويل المغلق على النحو التالي :

تقصير الحركة (نواة المقطع)	الأمر بعد سقوط سابقة المضارعة	المضارع
قم	قوم	**يقوم**
kum	kum	**yakumu**

فقد بني الفعل على السكون (حذف الصائت الأخير) في الخطوة الثانية "قوم kum "؛ لأنه فعل أمر، فتشكل المقطع الطويل المغلق (kum) وهو مقطع مرفوض في النظام المقطعي للغة العربية ؛ ولذا فإن اللغة تجنح إلى التخاص منه عن طريق تقصير الحركة الطويلة (نواة المقطع) ، فتتحول الكلمة من شكل المقطع الطويل المغلق (kum) إلى مقطع قصير مغلق (kum).(عبابنة 26:2000، وانظر : الكناعنة 66- 65:1997)

وقد عبر القدامـى عن هـ ـذا بأن هـ ـذه الواو حذفت لئلا ينجزم حرفان. (سيبويه (د.ت): 319/3) .

وكذلك هو الحال بالنسبة للأمر من الأجوف اليائي :

المضارع	الأمر بعد حذف سابقة المضارعة	تقصير نواة المقطع
يبيع	بيع	بع
yabi<u	bi<	bi<

والقول في وصف حركته كالقول في وصف حركة الواوي، (الكناعنة 66:1997) إذ تشكل المقطع الثلاثي الطويل المغلق (bi<) ، وتخلصت اللغة من هذا المقطع المرفوض بتقصير نواة المقطع (bi<) .

ويمكن أن نتصور تحليلاً آخر لما حدث ، فنقول : إن الأصل في فعل الأمر من الأجوف الواوي واليائي أن يعامل معاملة الصحيح ، فيكون على صورة: أُقوم >ukwum وابيع >ibyi< ، فتشكل في بنية الفعل حركة مزدوجة صاعدة ، تتابعت فيها شبه الحركة مع حركة من جنسها في مقطع صوتي ثقيل (wu) و (yi) ، فلجأت اللغة إلى التخاص من هذا المقطع الصوتي بإسقاط شبه الحركة دون أن تعوض عنه كما هو الحال في كثير من الأنماط اللغوية ، إذ إن اللغة كثيراً ما تضطر إلى الحذف دون أن نعوض المحذوف ، وهذا ما حدث في فعل الأمر من الأجوف، وبعد سقوط شبه الحركة سقطت كذلك همزة الوصل وكسرتها، إذ لا حاجة لبقائهما .

	الأمر (D.S)	سقوط شبه الحركة	سقوط همزة الوصل المجتلبة
أ- الأجوف الواوي:	اقوم >ukwum	اقـ ^{x} م >uk^{x}um	قم kum
ب- الأجوف اليائي :	ابيع >ibyi<	ابـ ^{x} ع >ib^{x}i<	بع bi<

وتدخل همزة الوصل في الأمر من الناقص لمنع الابتداء بالساكن ، وفعل الأمر هنا مأخوذ من المضارع المجزوم بإسقاط حرف المضارعة، (ابن يعيش (د.ت): 58/7) وبما أن علامة الجزم هي إسقاط حركة الآخر أو تقصيرها، فكذلك هو حالها في فعل الأمر، فالفعل الناقص الذي ينتهي بكسرة طويلة (الياء) أو ضمة طويلة(الواو) أو فتحة طويلة (الألف) تتحول هذه الحركات الطويلة في الأمر إلى حركات قصيرة ، وهو ما يظهره الرسم الكتابي والصوتي :

المضارع	الأمر (الأصل)	تقصير حركة الآخر
يرمي	ارمي	ارمِ
yarmi	>irmi	>irmi
يدعو	ادعو	ادعُ
yad<u	>ud<u	>ud<u
يسعى	اسعى	اسعَ
yas<a	>is<a	>is<a

فالعملية إذن ما هي إلا تقصير للحركات الطويلة التي عدها القدماء حروفاً معتمدين في نظرتهم إليها على الكتابة والخط ؛ ولهذا ذهبوا إلى حذف حرف العلة في الأمر والمضارع المجزوم من الناقص ، في حين أن الذي حدث هو تقصير للحركات الطويلة لتصبح حركات قصيرة من جنسها .

ويمكن أن تكون اللغة قد قامت بالتخلص من الحركة المزدوجة الهابطة بإسقاط شبه الحركة منها ، فيكون الأصل في الأمر منها : ارمي >irmiy وادعو >ud<uw واسعي >is<ay حسب المخطط التالي :

المضارع (D.S)	الأمر (D.S)	الأمر (S.S)
يرميُ	ارميْ	ارمِ
yarmiyu	>irmiy	>irmi
يدعوُ	ادعوْ	ادعُ
yad<uwu	>ud<uw	>ud<u
يسعيُ	اسعَيْ	اسعَ
yas<ayu	>is<ay	>is<a

أما اللفيف المفروق ، فتدخله همزة الوصل لتشكل مع كسرتها مقطعاً صوتياً يحتوي حركة مزدوجة هابطة (>iw) ، فالأصل في بناء فعل الأمر من " وقى " أن يكون على : اوقي >iwkiy ، ففي المقطع الصوتي الأول (>iw) حركة مزدوجة هابطة تشكلت بدخول همزة الوصل المكسورة ، وقد تخلصت اللغة من هذا الوضع الصوتي بحذف المقطع الصوتي كاملاً (>iw) ، إذ سقطت في البداية شبه الحركة (w) ، ثم استغني عن همزة الوصل لزوال المانع الصوتي الذي اجتلبت لأجله ، فصار الفعل : قيْ kiy ، ولم تلجأ اللغة للتعويض عن المحذوف كما كان في فعل الأمر من المثال ، ثم تقوم اللغة بالتخلص من الحركة المزدوجة الهابطة (iy) في : قِيْ (kiy) عن طريق حذف شبه الحركة (y) ، فصار الفعل قِ : ki .

اوقيْ	ا^{x} قيْ	قِيْ	قِ
>iwkiy	>i^{x}kiy	kiy	ki

الأمر (D.S)   سقوط شبه الحركة (w)   سقوط همزة الوصل   سقوط شبه الحركة (y)

وليس أمر التعويض إجبارياً في هذه الحالة، (الكناعنة 1997:108-109) فقد أوردت لنا كتب التراث أنه ربما لجأت اللغة إلى تعويض هذا المحذوف عن طريق إضافة ما يسمى " هاء السكت " ؛ لإغلاق المقطع المفتوح : قِ ki : kih قِه .

ومن ذلك ما رواه ابن منظور في حديثه عن الفعل " وعى " ، فيقول : " إذا أمرت من الوعي قلت : عِه ، الهاء عماد للوقوف ؛ لأنه لا يستطاع الابتداء والوقوف معاً على حرف واحد". (ابن منظور 1955:(وعى) 397/15) وهذا ناتج عن نظرة العلماء العرب إلى الحركات ، فهم لا يعدونها جزءاً من الكلمة كتابياً ، في حين كان ذلك ميلاً من العربية إلى إغلاق المقطع المفتوح . وهو ما حدث في مثل: فِه fih من وفى، وشِه sih من وشى، وكذلك في الناقص مهموز الفاء ، نحو : تِه tih من أتى ، ومهموز العين : رَه rah من رأى .

أما اللفيف المقرون فتدخله همزة الوصل دون أن تؤثر صوتياً في بنية فعل الأمر ، ويتعرض بناء الأمر منه لمثل ما تعرض له الناقص ، فنقول : اطوِ ، والأصل: اطوي ، فتم تقصير حركة آخره : اطوي >itwi : >itwi اطوِ .

وهيئة فعل الأمر المزيد وسوابقه هي ذاتها التي نجدها في الفعل الماضي المزيد والاختلاف بينهما يكمن في كسر العين في فعل الأمر ، يقول كارل بروكلمان : " تتحرك عين الأمر في الأوزان بحركة (i) فيما عدا الانعكاسية بالتاء من وزني الشدة " تفعل " والهدف " تفاعل " ، (بركلمان 1977:114) ويضاف إليهما " تفعلل " من مزيد الرباعي. فينساق الأثر الصوتي لسابقة الهمزة (همزة الوصل) في فعل الأمر المزيد على ما شاهدناه من أثرها الصوتي في الماضي المزيد ، أما كسرة العين في الأمر فيتضح تأثيرها الصوتي في الأجوف والناقص واللفيف مجرده ومزيده .

ويبقى أن نشير هنا إلى أن همزة الوصل قد قطعت في فعل الأمر من وزن السببية " أفعل "، يقول الميداني : " الأمر من أفعل نحو : أكرم يكرم : أكرمْ، بقطع الألف ، وإن كان ثاني مستقبله ساكناً ، فلأجل أن الأصل فيه : أكرم يؤكرم، على وزن دحرج يدحرج ، فلما كان المتكلم عن نفسه احتاج إلى النطق باجتماع الهمزتين

في نحو : أنا أؤكرم . وذلك مستثقل عندهم ؛ حذفوا أصلاً من جميع أمثلته ، لئلا يختلف طريق الفعل ، وفتحوا الهمـ ـزة فرقاً بين الوصل والقطع ". (الميداني 200:1982) .

فالهمزة في الأمر "أكرمْ" هي الهمزة التي كانت أصلاً في المضارع "يؤكرم"؛ ولذلك ذهب بعض المحدثين إلى أن اشتقاق الأمر من المضارع في وزن السببية قد تم قبل سقوط المقطع المتماثل منه، (عبدالتواب 71:1983) أي قبل سقوط همزة " أفعل " في المضارع : أألكرمُ، ويؤكرمُ، وتؤكرمُ، ونؤكرم .

الفصل الثاني

1.2 المصادر

المصدر: اسم يدل على الحدث مجرداً من الزمان، ويشترط فيه أن يشتمل على أحرف فعله الماضي الأصلية والزائدة، ظاهرة أو مقدرة في المصدر، (قباوة، 1994 :130) ولهذا وصف المصدر بأنه اسم الحدث. (شاهين، 1980: 109)

وتبقى مسألة اشتقاق الفعل الماضي من المصدر أو العكس، مسألة جدلية، والراجح في الدراسات اللغوية الحديثة اعتماد الجذر الثلاثي الصامتي أصلاً للاشتقاق، بمعنى أن الفعل "قَتَلَ" katala، ومصدره "قَتْلَ" katl اشتقا من أصل ثلاثي واحد هو: (ق ت ل)، وكذلك حال اسم الفاعل "قاتل" katil واسم المفعول "مقتول maktul"، وسائر مشتقات هذا الأصل الثلاثي الصامتي.

وبناءً على تعريف المصدر، نقول: إن المصدر اسم تجرد للدلالة على الحدث دون زمانه، ويشترط فيه أن يحتوي الأصوات الأصلية المكونة لجذره، وقد تكون هذه الأصوات ظاهرة في المصدر، أو مقدرة فيه لمانع ما، هو على الأغلب مانع صوتي.

وقد مالت العربية إلى توظيف التعدد الشكلي في أبنيتها، "ولنأخذ مثلاً على ذلك الفعل (دار)، فإن صغت المصدر منه على "فُعال" فقلت: "دوار"، فأنت تشير إلى المرض، وإن صغت المصدر منه على "دوران"، فأنت تشير إلى التقلب والاضطراب، كما هي الحال في: غَلَيان وجَوَلان وفَوَران، وإن صغته على وزن "فُعول" فقلت: "دوور"، فأنت تشير إلى ما تشير إليه المصادر الثلاثية الدالة على معالجة، نحو: صعود، وقد تقول: دَوْر على فَعْل، وتعني الاستدارة، غير أنه يصعب أن يعرف المرء مراحل التطور في توسع العربية في بناء المصدر حتى استوعب هذه المعاني جميعاً". (عمايرة، 1996: 264)

وللمصدر سوابق (Prefixes) تباشر الأصل الصامتي، فتؤثر في بنيته الصوتية ونظامه المقطعي، كما أنها تؤثر في دلالته في الغالب أيضاً.والمصادر في العربية كثيرة، منها مصادر لأفعال ثلاثية، وأخرى مصادر لأفعال غير ثلاثية، وسنحاول في هذا الفصل أن نتعرف سوابق المصدر، وأثرها الصوتي والدلالي في بنيته.

1.1.2 مصدر الوزن الأصلي:

مصادر الوزن الأصلي كثيرة، وهي في كتاب سيبويه ترتقي إلى اثنين وثلاثين مصدراً، وفقاً لما يقول العيني، (العيني، (د.ت): 34)، وعند غيره من علماء اللغة ترتقي إلى أكثر من ذلك.(الاسترابادي، 1982: 151/1: وصل عدد أوزان مصدر الفعل الثلاثي إلى أربعة وثلاثين وزناً، وفي آخر دراسة كان عددها سبعة وستين وزناً، انظر: الزعبي 1996 :219)

وهي مصادر لا تضبط بقياس، وهو مأخذ الخليل كما ذكر سيبويه، (سيبويه (د.ت): 15/4)؛ لذا أشغل اللغويون أنفسهم في وضع قواعد تنتظم مصادر الفعل الثلاثي، تسهيلاً على طالبها.

تخلو مصادر الفعل الثلاثي التي وردت في كتب اللغة من السوابق (Prefixes)، سوى سابقة الميم المفتوحة (ma) في مثل: مَدَخَل ومَرجِع، وهي سابقة ما أطلق عليه "المصدر الميمي"، وهو مصدر يمكن صياغته من الفعل الثلاثي بزيادة سابقة الميم (ma) في أوله، ومراعاة ما كان عليه مضارعه، ويصاغ كذلك من الفعل المزيد كصياغة اسم المفعول منه، فهو بذلك يشبه اسم المفعول من المزيد، كما يشبه اسمي الزمان والمكان من الثلاثي؛ لذا فإن سابقة الميم وأثرها الصوتي في المصدر الميمي تشبه ذلك الأثر الذي تتركه في بنية اسمي الزمان والمكان، واسم المفعول –كما سنرى لاحقاً- وتظل مسألة الدلالة والتمييز فيما بينها من خصوصية السياق.

إلا أننا نجد في كتاب سيبويه، وبعض كتب اللغة ومعاجمها إشارة إلى بعض المصادر نادرة الاستعمال، والتي أثارت بعض التعدد في تناولها ومعالجتها، وقد يكون سبب هذا التعدد وجود سابقة التاء (tu), (ti), (ta) في هذه المصادر دون أصولها الثلاثية.

وعلى الرغم من قلة عدد هذه المصادر، وندرة استعمالها، فإن لسابقة التاء أثراً كبيراً في بنيتها ودلالتها، وقد جاءت هذه المصادر من أصول ثلاثية صحيحة، وأخرى معتلة على عدة أوزان، هي-حسب ما توصلنا إليه- كالآتي:

تَفْعلَة tafalat: وهو وزن نادر جداً، وجاء فيه: تَهْلَكَة tahlakat "من الفعل الثلاثي الصحيح، "هلك"، (ابن منظور 1955: (هلك)10/503-504، والفيروز أبادي 1344هـ: (هلك)

324/3، والزمخشري 1982: (هلك) 486) وهو المصدر الوحيد الذي يمكن أن نسوقه مثالاً على هذا الوزن، إذ تظهر سابقة التاء المفتوحة (ta) في المصدر دون الجذر الثلاثي.

تَفْعُلَة taf῾ulat: وهو في ندرته كسابقه، ومن مصادره: تَهْلُكَة tahlukat، من الأصل: "هلك"، والمصدر المستعمل والشائع لهذا الأصل هو: هلاك، ولم يأتِ من هذا الوزن إلا تَهْلُكة. (تيمور 1955: 54، وانظر: عبابنة 2000: 60) ومنه قوله تعالى: "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهْلُكة". (سورة البقرة/195)

وجاء في اللسان: "التهْلُكة من نوادر المصادر ليست كما يجري على القياس". (ابن منظور 1955: (هلك) 504/10)

تَفْعِلَة taf῾ilat :ورد فيه "تَهْلِكة tahlikat" من "هلك"، (الفيروز أبادي 1344هـ: (هلك) 324/3، وابن منظور 1955: (هلك) 503/10-504، والرازي 1939 :697)، وقد تكرر هذا المصدر في الأوزان الثلاثة مع تغيير في حركة لام المصدر البنائية، وكأن هذه المصادر الثلاثة مصدر واحد، ولا يخلو الأمر من أثر اللهجات. (عبابنة 2000: 62)

وظهور سابقة التاء في هذه المصادر دون أصولها يحمل دلالة جديدة تضاف إلى دلالة المصدر على الحدث، ويكفي أن ننظر إلى المصدر الأصلي والشائع "هلاك" من "هلك" وإلى المصدر "تَهْلُكَة" في الآية الكريمة الماضية، لندرك ذلك الغرض الدلالي الذي حملته سابقة التاء (ta) وأثرها في إضفاء دلالة القوة والمبالغة على معنى الحدث، فلا يمكن أن يعطي المصدر "هلاك" ذلك المعنى الذي نلمسه في الآية الكريمة.(عبابنة 2000: 62)

ومن مصادر وزن "تَفْعِلَة": تحِلة وتَحِلّة وتَضِرة من الضرر، وتَقِرة من القرار، وتَغِرة من الغرور، وتَضِلة من الضلال، وتَعِلة من العلل، وتَجِرة من الاجترار، وتَكِمة من كمي الشهادة وهو سترها.(السيوطي (د.ت): 151/2)

ونلاحظ أن هذه المصادر جميعها من أصل ثلاثي مضعف، لذا فقد أوجدت هذه المصادر نوعاً من الاضطراب في تناولها لدى علماء اللغة، فوزن هذه المصادر "تَفْعِلَة" هو أحد وزني مصدر وزن الشدة "فعل"، وهذا ما تكرر في كتب الصرف، فقد وردت بعض المصادر السابقة على أنها مصادر لوزن الشدة "فعل"، فجاء ما نصه: "فعل" إذا كان صحيح اللام غير مهموزها، فمصدره على "تفعيل" نحو: "تعليم

وتوليد"، وقد تحذف منه الياء الزائدة ويعوض منها تاء في آخره، فيكون على "تَفْعِلَة" نحو: "تجرِبَة وتذكِرَة وتكرِمَة وتحِلّة وتجِلّة وتعِلّة...(قباوة 1994: 136-137) وفي آخر: "تحِلّة، مصدر حَلّل".(فليش 1966 :111)

هذا التعدد والاضطراب في تناول هذه المصادر وأصولها يضعنا أمام عدة احتمالات، أولها: أن يكون وزن "تَفْعِلَة" هو مصدر الفعل المزيد "فعل": وعليه تكون أفعال المصادر السابقة: تَحِلّة وتغِرة وتضِلّة وتقِرة..هي: حلّل وغرر وضلّل وقرر.. فيكون المصدر "تَفْعِلَة" مصدراً قياسياً. ثانيها: القياس الخاطئ القائم على توهم وزن الشدة "فعل" في الأصول الثلاثية ومصادرها، فيتوهم بعضهم أن المصدر "تحِلّة" مثلاً، أُخِذَ من الفعل: حلّل بالتضعيف أو من الفعل حلّى بإطالة نواة المقطع الأخير خاصة مع ندرة هذه المصادر وقلة استعمالها، فجاء المصدر على "تَحِلّة" نتيجة توهم وزن "فعل" في فعله. والثالث: أن تكون هذه المصادر من المتحجرات اللغوية التي تدلنا على ظاهرة لغوية كانت مستعملة، وعندما تموت، لا تنتهي نهائياً من الاستعمال اللغوي، بل تبقى بعض أمثلتها التي تدل عليها، فيكون وزن "تَفْعِلَة" مصدراً للأصل أو الفعل الثلاثي المضعف، وبقيت هذه المصادر دليلاً على ذلك، ثم أصبح وزن "تَفعِلة" في مرحلة تالية مصدراً لوزن "فعل"، "فالمتتبع للاستعمال اللغوي لوزن "فعل" يجد أن وزن "فِعال" هو الوزن الأصلي، وأن وزني "تفعيل" و"تفعِلة" إنما هما وزنان حادثان فيها". (عبابنة 2000 :58)

وقد توصل الباحث إلى هذه النتيجة اعتماداً على المتحجرات اللغوية لصيغة "فِعال" كمصدر لوزن الشدة "فعل"، وخلو وزن "فِعال" من السوابق (Prefixes) واللواحق (Suffixes) بخلاف الوزنين الآخرين "تفعيل" و"تفعِلة"، وهو بذلك أقرب إلى الحس اللغوي البدائي.

وأشار ابن عصفور إلى المصدر "تفعِلة" من الفعل الثلاثي المضعف في حديثه عن إبدال الياء من الدال، إذ يقول: "أبدلت في "تصدية"، والتصدية: التصفيق والصوت، وأصله: "تصدِدة" من صددت"، (الإشبيلي (د.ت): 529) وعليه قوله تعالى: "إذا قومك منه يصدون"، (سورة الزخرف/57) أي يضجون.

وسواء كانت صيغة "تفعِلة" مصدراً للفعل الثلاثي المضعف "فَعَلَ" أم للمزيد "فعل" فإن سابقة التاء (ta) في أي منهما، أثّرت في دلالة المصدر، فأعطته مزيداً من القوة تتضح في الأمثلة الماضية.

وقد شكلت سابقة التاء مع فاء المصدر في الأوزان الثلاثة الماضية "تفعَلة "taf<alat" و"تفعلة "taf<ulat" و "تفعِلة "taf<ilat" مقطعاً صوتياً ثلاثياً قصيراً مغلقاً، في حين جاءت لاحقة التاء (at) لغاية تمييزية، إذ قد تتشابه بنية المصدر ببنية الفعل المضارع.

تُفعُول "tuf<ul" وهو أحد الأوزان النادرة جداً، وجاء منه: تُهلُوك tuhluk مصدراً لـ "هلك" وذلك ضمن المصادر التالية: الهلك والهَلاك والهلُوك والمَهْلكة والمَهْلَكة والمَهْلُكة والتهلِكة والتهلُكة والهَلْك والمَهْلَك والمَهْلُك والمَهْلِك والتُهْلُوك على وزن "تُفْعول". (الفيروز أبادي 1344هـ: (هلك) 324/3، وابن منظور 1955 (هلك): 503/10-504، والرازي 1939: 697)

وورد هذا المصدر "تُهْلُوك" في رجز لأبي نخيلة أنشده لشبيب بن شبه يقول فيه: (ابن منظور 1955: (هلك)504/10)

شبيب عادى الله من يجفوكا

وسبب الله له تُهلُوكا

ورد كذلك وزن آخر، هو "تَفْعول" taf<ul ويبدو أنه تنوع من الوزن السابق "تُفْعول" tuf<ul ومن أمثلته: "تأثُور" ta>tur و"تَأمور" ta>mur"، وهي أمثلة نادرة في الاستعمال، وقيل إن لهجة عمان اتخذت من وزن "تَفعول" مصدراً مستعملاً لوزن الانعكاسية من وزن الشدة "تفعل tafa<<ala"، ومن ذلك: تَعلُوم من تَعَلم"، (فليش 1966: 112) فظهرت سابقة التاء (ta) في المصدر "تَفْعول" وفي الفعل المزيد "تفعل"، أما في الأمثلة الأخرى السابقة، فتظهر التاء سابقة (Prefix) في المصدر دون فعله الثلاثي؛ لتحمل التاء دلالة القوة والمبالغة في الحدث، كما هو الحال في المصدر "تُهْلُوك" الوارد في رجز أبي نخيلة، والذي شكلت فيه التاء مع فاء المصدر مقطعاً ثلاثياً قصيراً مغلقاً (tuh) في: "تُهْلُوك tuhluk".

تِفْعال tifˤal: وهو أكثر وروداً من المصادر السابقة إذا ما قيس بها، ومن أمثلته: تِمْشاء من المشي، (ابن منظور 1955 : (مشى) 15/281-282) وتِبْكاء من البكاء، (ابن منظور 1955: (بكا) 14/83) وتِلقاء من اللقاء، يقول فيه كراع: هو مصدر نادر، ولا نظير له إلا التبيان، وقال الجوهري: والتلقاء مصدر مثل اللقاء" (ابن منظور 1955: (لقا)15/253-254)

وورد المصدر "تِلقاء" في قول الراعي النميري: (البسيط) (النميري 1980: 198، وانظر: سيبويه (د.ت): 84/4)

أملْتُ خيرَك هل تأتي مواعِده فاليومَ قَصرَ عن تِلقائك الأملُ

ومنها كذلك: تِبيان، يقول سيبويه: "وأما التبيان، فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بني هذا البناء، فلحقته الزيادة كما لحقت الرئمان، وهو من الثلاثة". (سيبويه (د.ت): 84/4)

وتظهر في بنية المصادر السابقة التاء المكسورة (ti) كسابقة (Prefix)، وهذا الوزن "تِفعال" كما نص سيبويه هو مصدر للفعل الثلاثي المجرد، وسابقة التاء في بناء أمثلته جاءت للتكثير من الناحية الدلالية، فأطلق عليه سيبويه: "باب ما تُكثّر فيه المصدر من فَعَلت". (سيبويه (د.ت): 83/4)

ومعنى التكثير والمبالغة وارد عند سيبويه وغيره من علماء اللغة، فقد نص عليه ابن عصفور في المقرب في نحو :الترداد. (الإشبيلي (د.ت): 489)

ويرى قوم منهم أبو جعفر النحاس أن هذا الوزن "تِفعال" ليس من أوزان المصدر. (النحاس 1986: 48)

تَفعال tafˤal: يختلف هذا الوزن عن سابقه في نواة المقطع الصوتي الأول، أي حركة التاء، فهي في المصدر السابق "تِفعال" مكسورة في حين نجدها مفتوحة في "تَفعال"، وأمثلة هذا الوزن أكثر من سابقه، وذكر سيبويه وغيره من علماء اللغة لهذا الوزن عدة أمثلة تحت باب "ما تُكثّر فيه المصدر من فَعَلت" (سيبويه (د.ت): 83/4) وهو الباب ذاته الذي ناقش فيه أمثلة المصدر السابق "تِفعال"، ومنها: "التهذار من الهذر، والتسيار من السير، والتلعاب من اللعب، والتصفاق من الصفق، والتجوال من الجولان، وإن هذه المصادر عند سيبويه لا يمكن أن تكون مشتقة من المزيد، وإنما

من الثلاثي" (سيبويه (د.ت): 83/4-84، وانظر: ابن السراج 1985: 136/3) ومن الأمثلة الحية على هذا الوزن، قول الشاعر: (متقارب) (ابن منظور 1955: (بكا) 83/14)

وأقرح عيني تَبكاؤُه وأحدث في السمع مني صمم

ومنها أيضاً قول الشاعر: (البسيط) (النحاس 1986: 48)

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تَنْقَاد الصياريف

يقول أبو جعفر النحاس، "تنقاد، مصدر مفتوح الأول، ولا يجوز كسر التاء، وهذا كقولك: التقتال والتذكار والتصفاق، فهذا مفتوح الأول كلّه، لأنه مصدر، ولا نكسر شيئاً من هذا، فأما التبيان والتمثال فمكسوران؛ لأن هذا وما أشبهه اسم". (النحاس 1986: 48)

ومن الأمثلة عليه أيضاً قول الشماخ: (الطويل) (الشّماخ 1977: 246)

أضر به التعداء حتى كأنه منيح قِدَاح في اليدين مَشيقُ

وذكر بعض المحدثين أن هذا الوزن "تَفعال" من أوزان المصدر النادرة، وأن ما جاء منه مكسور الأول قليل جداً، (تيمور 1955 :49، وانظر الزعبي 1996: 120) وقد عد ابن مكي الصّقلي كسر التاء في هذا الوزن مما يطّرد فيه غلط العامة، إذ ذكر أن العامة تنشد قول كثير عزة: (الطويل) (كثير عزة 1971: 103، وانظر الصقلّي (د.ت):158)

وإني وتَهْيامي بعزة بعدما تخليت مما بيننا وتخلّتِ

بكسر التاء في "تِهيامي" كما يقولون: التسيار والترحال بكسر التاء، والصواب: الفتح في جميع هذا النوع من المصادر، كالتعداد والتطلاب والتسيار، وأما ما جاء على "تِفعال" وليس بغلط فهو اسم وليس مصدراً، نحو: رجل تِكلام، كثير الكلام، وتِلقام، كثير الأكل، وتِلعاب، كثير اللعب، وتلحقه الهاء عند بعض العامة في زمن ابن مكي الصقلي (ت501هـ) فيقولون: تِكلامة وتِلقامة، وتِلعابة". (الصقلي (د.ت): 158-159)

ومع التعدد في استعمال المصدرين: "تِفعال" و"تَفعال" وتعامل اللغة وكتب الصرف بأكثر من صيغة، إذ يرد المصدران للأصل ذاته، يرى بعضهم أن اللغة قد

استقرت على الوزن الأخير "تَفعال" مصدراً لبعض الأفعال الثلاثية، وأن صيغة "تِفعال" اقتصرت على بعض الأمثلة القليلة نحو: تِبيان، مع أن للمصدر "تَبيان" رواته أيضاً، (فليش 1966 :111) كما نجد المصدر "تِلقاء" في قوله تعالى: "قل ما يكون لي أن أبدله من تِلقاء نفسي" (سورة يونس/15) قرئ المصدر "تِلقاء" بفتح التاء "تَلقاء"، وذكر أبو حيان أن الفتح مصدر من مصادر المبالغة كالتطواف والتجوال والترداد. (الأندلسي 1983: 132/5)

أما سابقة التاء المفتوحة في المصدر "تَفعال" فهي كالتاء في المصادر السابقة جميعها، فقد جاءت للتكثير والمبالغة، وكلام أبي حيان يشير إلى هذه الدلالة التي تناولها كثير من علماء اللغة قبل أبي حيان وبعده، فهذا سيبويه في حديثه عن أمثلة وزن "تَفعال" يقول: "وليس شيء من هذا مصدر "فَعلت"، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا "تَفعال" كما بنيت فَعّلت على "فَعلت"، (سيبويه (د.ت): 84/4) وفي شرح المراح: "يجيء للمبالغة نحو: التهذار والتلعاب". (العيني (د.ت):36)

وقد نص ابن يعيش صراحة على دلالة التكثير والمبالغة في المصدر "تَفعال"، فيقول: "أما التقتال، والتضراب، وما أشبههما، من نحو: التلعاب، والترداد، والتسيار، فمصدر بمعنى: السير، والقتل، والضرب، واللعب، والرد، بني لتكثير الفعل والمبالغة فيه". (ابن يعيش (د.ت):194)

وفي شرح الشافية: "الترداد والتجوال للتكثير" (الاسترابادي 1982 :167/1) وفي آخر: "من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن "تَفعال" مصدراً لصيغة "فعل" يحتوي لوناً من المبالغة مثل تَكساب وتَلعاب"، (فليش 1966 :111)

ونستشف أيضاً من رأي الفراء وغيره من الكوفيين دلالة التكثير والمبالغة، فهم يجعلون المصدر "تَفعال" بمنزلة مصدر "التفعيل"، وألف التكرار بمنزلة ياء التكرير"، (العيني (د.ت):37) فكما أن المصدر "تَفعيل" يحوي دلالة التكثير والمبالغة، فكذلك حال المصدر "تَفعال"، وهذه الدلالة حملتها سابقة التاء في كلا المصدرين.

وقد يحمل رأي الفراء معنى آخر يشير فيه إلى أن بناء "تَفعال" هو مصدر لوزن الشدة "فعل" كالتفعيل تماماً، فقد جاء فيه: "تَحراق من حرق"، (فليش 1966 :111)،

وهو ما أشار إليه الجرجاني صراحة، فيقول: "يصرف التفعيل إلى التفعال، فتمده، كقولك: التقضاء والترماء والتمشاء".(الجرجاني 1988 :68)

فظهور سابقة التاء المفتوحة جاءت لغرض دلالي هو المبالغة والتكثير، وهذا أمر متفق عليه حتى إن أبا بكر بن السراج أفرد له باباً خاصاً، قال: هذا باب ما يكثر فيه المصدر من "فَعَلْتُ" وتلحقه الزوائد، وتبنيه بناء آخر على غير ما يجب للفعل، تقول في الهذر: التهذار، وفي اللعب: التّلعاب، والصفق: التصفاق والترداد والتجوال والتقتال والتسيار". (ابن السراج 1985: 136/3)

أي أن السابقة (ta) هي التي أوجدت قيمة دلالية جديدة في المصدر، وهي التكثير والمبالغة.(الزعبي 1996 :121)

ونرى ثمة علاقة جمعت بين وزني: تِفعال وتَفعال، فقد يرد المصدران للفعل الثلاثي ذاته، نحو: تِبيان وتَبيان، وتِلقاء وتَلقاء، ويبدو أنهما مصدر واحد، الأصل فيهما: "تِفعال" بكسر التاء، إذ تدخّل في مرحلة تالية من مراحل تطور اللغة ما يعرف في الدراسات اللغوية الحديثة بقانون المماثلة أو التأثر، فكان سبباً لظهور المصدر الآخر "تَفعال" بفتح التاء، ليصبح أكثر استعمالاً من سابقه: تِفعال tifˤal ← تَفعال tafˤal.

فقد تأثرت نواة المقطع الصوتي الأول، وهي الكسرة القصيرة (i) في وزن "تِفعال" بالفتحة الطويلة (a) بعدها، وهي الألف، تأثراً مدبراً كلياً منفصلاً، فتحولت الكسرة إلى جميع خصائص الفتحة الصوتية مع اختلاف طول الصوت، فظهر المصدر "تَفعال"، واقتصر المصدر "تِفعال" بكسر التاء على قليل من الأمثلة التي نجد لها رواية أخرى بالفتح. (فليش 1966 :111)

وفي حديث ابن منظور عن المصدرين: "تِمشاء" و "تِبكاء" بكسر التاء، يقول: "كان حكم هذا أن يكون "تَمشاء" و"تَبكاء" (بالفتح) لأنهما من المصادر المبنية للتكثير كالتهذار في الهذر، والتلعاب في اللعب". (ابن منظور 1955: (بكا) 83/14)

وقد يكون للهجات أثر في ظهور الوزنين، ومع اختلاف بناء المصدرين بين كسر التاء وفتحها، فإن دلالتهما بوجود سابقة التاء لم تختلف في كليهما، فظهرت سابقة التاء في بنية المصدر لغرض دلالي، أما أثرها الصوتي فإننا لا نجد هذا الأثر

الصوتي مع أنها شكلت مع فاء المصدر مقطعاً ثلاثياً قصيراً مغلقاً" تِفعال tifˤal وتَفعال tafˤal.

ففي الأوزان الستة الماضية، ظهرت سابقة التاء في مصادر الفعل الثلاثي دون جذره الثلاثي الصامتي، لغرض دلالي هو التكثير والمبالغة، في حين سنرى هذه السابقة (Prefix) في أوزان تالية تؤثر صوتياً في بنية المصدر دون دلالته.

تُعال tuˤal: وهو وزن نادر جداً، ولا نعثر عليه في كتب اللغة القديمة، إلا أن بعض الدراسات اللغوية الحديثة، (انظر: عبابنة 2000: 47، الزعبي 1996: 128-129) أثبتت وجود هذا الوزن القائم على مبدأ التعويض في وزن الانعكاسية من الوزن الأصلي "افتعل".

ومشكلة هذا الوزن تكمن في ظهور سابقة التاء (ta) في المصدر دون أصله الثلاثي، أي أن التاء ليست من الأصوات الأصلية الصامتة المكونة لجذر الأصل، ومن أمثلة هذا الوزن: تُراث من ورث، فقد جاء في لسان العرب من مصادر "ورث": ورثه عنه ورثاً وورثَة وإراثَة، وورد فيه: الوراث والإراث والورث والإرث وتُراث، وأصل التاء في تُراث –كما ذكر ابن منظور- هو الواو". (ابن منظور 1955: (ورث) 2/199-200)

وتظهر سابقة التاء في "تراث turat" دون غيره من مصادر الفعل الثلاثي "ورث"، وقد حدثت هذه السابقة (Prefix) عن طريق حذف الواو الساكنة (شبه الحركة (w)) في وزن الافتعال، والتعويض عنها بتشديد الصامت بعدها، أي تاء الافتعال، التي أصبحت فيما بعد وكأنها جزء من أصوات الوزن الأساسية، و المخطط الصوتي يوضح ذلك:

الوزن الأصلي	صيغة افتعل القياسية	سقوط شبه الحركة	التعويض بتشديد التاء	المصدر	الفعل الجديد	المصدر الجديد
ورث	اوترث	ا×ترث	اتّرث	اتّراث	تَرثَ	تُراث
warita	ʔiwtarata	ʔi*tarata	ʔittarata	ʔittirat	tarata	turat

عند بناء وزن الانعكاسية "افتعل" من الفعل الثلاثي "ورث"، يكون على هيئة: "اوترث ʔiwtarata وفي هذا البناء يتشكل ما يعرف في الدراسات اللغوية الحديثة باسم

"الصوت المركب" أو "الحركة المزدوجة"، ففي المقطع الصوتي الأول تشكلت حركة مزدوجة هابطة (iw)، وتتكون من الكسرة القصيرة (i) وهي نواة المقطع الصوتي (>iw)، ثم شبه الحركة (w) أي الواو الساكنة، وهي حد إغلاق المقطع، والنظام المقطعي العربي لا يقبل هذا التتابع الحركي الثقيل (iw)، وهو ما لاحظه السلف، يقول ابن جني: "لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة (iw) أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة (uy) لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح. (ابن جني 1993: 18/1-19)

فنتيجة للصعوبة الصوتية والمقطعية، لجأت اللغة إلى التخلص من هذا الوضع الثقيل، فحذفت شبه الحركة (w) "اٍ×ترث >iˣtarata " وخلق هذا الحذف فراغاً وإجحافاً في البناء بسقوط فاء الفعل، فقامت اللغة بالتعويض عن النقص الذي أصاب بنية الفعل عن طريق تشديد التاء، فأصبح فعل الانعكاسية "افتعل" من "ورث" على هيئة: "اتّرث >ittarata" بعد الحذف والتعويض، والمصدر منه: اتّراث >ittirat".

وعندما أرادت اللغة اشتقاق الماضي الثلاثي من: اترث اتّراثاً، توهم بعض العرب أصالة التاء في البناء، ونتيجة لهذا التوهم، ظهر الفعل الجديد: ترث tarata، بفعل القياس الخاطئ على أمثلة فاؤها تاء في الأصل، مثل: اتّبع اتباعاً، من تَبع، واشتق كذلك مصدر جديد هو "تُراث turat" الذي تظهر فيه كذلك سابقة التاء المتوهمة، وبفعل القياس الخاطئ، فأصبحت التاء وكأنها صوت من الأصوات المكونة لجذر الأصل: ترث: تُراثاً من "ورث"، وهو ما جعل بعضهم يقول:" إن "تُراث" بزنة: فُعال". (برجشتراسر 1982: 68)

ويرى برجشتراسر أن الأصل في "تُراث" هو: توراث tawrat على وزن "تَفْـعَال" ثم تعرضت هذه الصيغة إلى تقصير الحركة المركبة، فأصبحت: "تُراث turat"، (برجشتراسر 1982 :68) والواقع اللغوي والصوتي يرفض هذا التفسير، والأغلب أن هذا قد حدث في وزن الانعكاسية "افتعل" من الوزن الأصلي، والذي كثيراً ما يتعرض للتغيير والتعديل بالحذف والتعويض، فعند صياغة هذا الوزن من "ورث" فإنه سيكون نظرياً على شكل "اوترث >iwtarata"، فحذفت شبه الحركة (w) أي الواو، وعوض عنها بالتشديد في صوت التاء، وعندما رد إلى الماضي الثلاثي حدث توهم،

فقد قاسوا هذا على "تبع" وأشباهها في وزن الافتعال، فوجد فعل جديد هو "ترث" فاشتق منه هذا المصدر "تُراث". (الزعبي 1996 :129)

وفي تصور آخر لظهور المصدر "تُراث" من "ورث" نقول: إن بناء المصدر من "ورث" على "فُعال" يؤدي إلى تتابع حركي ثقيل، إذ إنه سيكون على هيئة وراث wuraṯ الذي يحتوي حركة مزدوجة صاعدة (wu) لا يخفى ما فيها من صعوبة صوتية ومقطعية، يقول فوزي الشايب: "تتابع الكسرة والياء، والضمة والواو هو من قبيل تتابع الأمثال، ومن ثم خوالف بينهما؛ لأن تتابع الأمثال مكروه في العربية؛ ولهذا التزمت العربية بالمخالفة بينهما، ولم تبق عليهما البتة". (الشايب 1983: 425-426)

فأمام حرج الابتداء بشبه الحركة (w) المتبوعة بالضمة القصيرة (u)، لم تجد اللغة سبيلاً للتخلص من هذا الوضع المستثقل صوتياً إلا بإسقاط شبه الحركة (w) وهي فاء المصدر، واجتلاب التاء التي كثيراً ما حلت بدلاً من الواو في أنماط لغوية أخرى عديدة، فدخلت التاء في بنية المصدر بعد توهم أصالتها في وزن الانعكاسية "افتعل" من "ورث" وهو "اترث"، فأصبحت التاء وكأنها جزء من مكونات الأصل الثلاثي الصامتي الجديد وهو "ترث"، وبالقياس الخاطئ نتج كذلك المصدر الجديد "تُراث".

فسابقة التاء في هذا الوزن الصرفي، "تُعال tuˁal" جاءت لغرض صوتي، وأثّرت في ظهور بعض الأنماط اللغوية التي تخلو أصولها الصامتة من هذه السابقة (Prefix)، وليس للإبدال الصوتي دور في هذه الأبنية، لما بين الواو والتاء من بعد في الصفة والمخرج، إلا أن لنظام العربية المقطعي، وما يعرف بالحركات المزدوجة (Diphthongs) أثراً كبيراً في ظهور سابقة التاء في بعض الأنماط اللغوية، إضافة لما أسماه برجشتراسر "بناء الأبنية"، (برجشتراسر 1982 :51) وهي طريق ظهور سابقة التاء في بعض الأبنية الصرفية دون أصولها، بفعل التوهم والقياس الخاطئ كذلك، ومن ذلك: "تُجاه من الوجه، وتقية وتقوى وتُقاة من وقيتُ، وتوراة من وري الزند، وتولج من الولوج، وتُخمة من الوخامة، وتكأة من توكّأت، وتكلان من توكّلت، وتيقور من الوقار، والتليد والتلاد من ولد...."، (سـيبويه (د.ت) : 332/4، 239 ، وابـن جني

1993: 1/145-146، والإشبيلي 1996: 254-255) وهي جميعاً أنماط لغوية جديدة ظهرت بفعل التوهم والقياس الخاطئ.

تُعل tu˂al: وهو في قلته كالأوزان السابقة، ومن مصادر هذا الوزن: تُضَع من وضع، فقد ورد لهذا الفعل الثلاثي مصادر عدة، نحو: الوَضَاعة والضِّعة والضعة والوَضْع والوَضِيعة والوضوع"، (ابن منظور 1955: (وضع) 8/397-400) أما "تُضَع tuda˂ فهو أغربها.

جاءت سابقة التاء المضمومة (tu) في هذا المصدر "تُضَع tuda˂" عن طريق الحذف والتعويض في صيغة الافتعال منه، وهي طريق ظهورها في وزن "تُعال" السابق، فالتاء لم تأتِ عن طريق الإبدال الصوتي، وإنما هي عوض عن فاء الأصل التي سقطت نتيجة تشكل حركة مزدوجة هابطة (Falling Diphthong) في وزن الانعكاسية "افتعل" من الوزن الأصلي "وضع" كما في المخطط الصوتي:

وضع	اوتضع	ا×تضع	اتّضع	اتّضاع	تَضَعَ	تُضَعَ
wada˂a	˃iwtada˂a	˃ixtada˂a	˃ittada˂a	˃ittida˂	tada˂a	tuda˂
الوزن الأصلي	وزن الانعكاسية (افتعل)القياسي (شبه الحركة w)	سقوط فاء الفعل	التعويض بتشديد تاء الافتعال	المصدر	الفعل الماضي الجديد	المصدر الجديد

فقد تشكل في فعل الانعكاسية القياسي "اوتضع ˃iwtada˂a" حركة مزدوجة هابطة (iw) في المقطع الصوتي الأول، نتيجة لثقله وصعوبة نطقه؛ تخلصت اللغة من شبه الحركة (w)، وعوضت عنها بتشديد التاء بعدها "اتّضع ˃ittada˂a" وكذلك المصدر منه: "اتّضاع ˃ittida˂".

وعندما أرادت اللغة العودة إلى الأصل الثلاثي الماضي من فعل الانعكاسية "اتّضع" ومصدره "اتّضاع" توهمت أصالة التاء في بنية الفعل، وبفعل القياس الخاطئ على مثل "تَبع" ظهر الفعل الماضي الجديد "تَضَعَ tada˂a" وكذلك المصدر الجديد "تُضَع tuda˂"، فأصبحت التاء بفعل التوهم تبدو صوتاً أصيلاً في بنية الفعل "تَضَعَ" فالمصدر "تُضَع".

وبذلك أنتج التوهم فعلاً جديداً ثانياً، وهو "تَضَعَ" الذي اشتق منه المصدر الجديد "تُضَع" الذي يبدأ بسابقة التاء.

ولنا أن نقول في رأي آخر: إن بناء المصدر على "فُعَل" من "وَضَعَ" يكون على هيئة "وضَع wuda<" ولو نظرياً، وفيه تظهر الحركة المزدوجة الصاعدة (Rising Diphthong) في المقطع الصوتي الأول (wu)، فقامت اللغة بإسقاط شبه الحركة (w)، وعوضت عنها باجتلاب التاء المتوهمة أصالتها في فعل الانعكاسية "اتّضع" من الماضي القديم "وضع"، فظهر بالقياس الخاطئ على "تبع" وأمثاله الفعل الماضي الجديد "تَضَعَ" والمصدر الجديد "تُضَع".

فسابقة التاء (tu) في بناء المصدر من الوزنين الماضيين "تُعال" و "تُعَل" جاءت من الأصل الثلاثي المثال الواوي، وذلك بإسقاط الواو أي شبه الحركة (w)، والتعويض عنها بالتاء بعد توهم أصالتها في وزن الانعكاسية "افتعل"، وهو تماماً ما حدث في وزنين آخرين من أوزان المصدر، جاءا من أصل ثلاثي مهموز الفاء، وهما وزنا: "تَعَل ta<al" و "تَعْل ta<l".

تَعل ta<al: ورد فيه قول العرب: "تَخِذَ الشيء تَخَذاً"، (ابن منظور 1955 :(تخذ) 478/3) وتوهم أصالة التاء واضح في الفعل والمصدر أيضاً، فالأصل الثلاثي فيهما هو أخذ، وقد باشرت سابقة التاء (ta) الأصل الثلاثي في الفعل والمصدر: تَخِذَ تَخَذاً، لغرض صوتي، وقد نتج هذا الوزن "تَعَل" بسبب قانون القياس الخاطئ، والأصل فيه "فَعَل" وليس للحركات المزدوجة أثر في ظهوره، بل هو ناتج عن تتابع الهمزات، فعند صياغة وزن الانعكاسية "افتعل" من الفعل الثلاثي "أخذ >ahada"، فإن صورته ستكون على: "إإتخذ >i>tahada"، ولا تخفى الصعوبة الصوتية في بنية الفعل؛ وذلك لتتابع الهمزات، فالهمزة الواحدة صعبة، فما بالك بهمزتين، فهذا التتابع الثقيل حري بالتغيير، فتقوم اللغة بالتخاص من الهمزة الثانية، أي فاء الفعل: "ا×تخذ >i×tahada" مما يحدث فراغاً يخلّ ببنية الفعل، ويؤدي هذا الفراغ إلى التعويض عن طريق تشديد تاء الافتعال: "اتّخذ >ittahada"، ومصدره: "اتّخاذ >ittihad"، وعند إعادة فعل الانعكاسية "اتّخذ" ومصدره "اتخاذ" إلى أصله الثلاثي، ينبغي أن تعود الهمزة، فيكون على "أخذ >ahada"، ولكن عملية القياس الخاطئ قد تودي بالهمزة عندما يقاس على الفعل التائي الفاء:

أ. المقيس عليه:

تبع	اتّبع	اتّباع	تبع
tabi<a	>ittaba<a	>ittiba<	tabi<a
الوزن الأصلي	فعل الانعكاسية	المصدر	العودة إلى الوزن الأصلي

ب. المقيس:

القياس الصحيح:

أخذ	اتّخذ	اتّخاذ	أخذ
>ahada	>ittahada	>ittihad	>ahada

القياس الخاطئ:

أخذ	اتّخذ	اتّخاذ	تخذ	تَخَذ
>ahada	>ittahada	>ittihad	tahida	tahad
الوزن الأصلي	فعل الانعكاسية بعد الحذف والتعويض	المصدر	العودة إلى الوزن الأصلي الجديد	المصدر الجديد

فنتج بعد عملية القياس الخاطئ فعلٌ جديد هو "تخِذ tahida" الذي اشتق منه مصدر جديد أيضاً هو "تَخَذ tahad" نتيجة لتوهم أصالة التاء في فعل الانعكاسية "اتّخذ" والوزن الأصلي منه "تَخِذَ" بفعل القياس الخاطئ على مثل "تَبِع" وأشباهها مما فاؤه تاء أصلية غير متوهمة.

وذكر رمضان عبد التواب أن قدماء اللغويين العرب عرفوا ظاهرة القياس الخاطئ، وسموها التوهم أو الحمل أو القياس الخاطئ أيضاً". (عبد التواب 1983: 77)

والقياس الخاطئ مصطلح يراد به "الميل العارض الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه في كلمة أو صيغة إلى الخروج عن مدارها الطبيعي في التطور، والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى؛ لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما". (ماريوباي 1987 :141، وانظر: عبد التواب 1983: 68)

والقياس الخاطئ يتوقف إلى حد ما على قانون الاقتصاد في المجهود، (فندريس 1950 :206) وهو ما رأيناه في فعل الانعكاسية "اتّخذ" والأصل فيه: إإتخذ، ومن ثم في الفعل "تَخِذَ" والمصدر "تَخَذَ".

تَعل ta<l: ومن أمثلته كذلك ما يروى من قول العرب: "تَخِذَ تَخْذاً"، (ابن منظور 1955: (تخذ) 478/3) ويختلف هذا الوزن "تَعْل" عن الوزن السابق "تَعَل" في حركة عينه، فالخاء ساكنة في المصدر "تَخْذ" في حين كانت مفتوحة في المصدر السابق "تَخَذ"، وقد أدى هذا الاختلاف في حركة العين إلى اختلاف التشكيل الصوتي لكل منهما، فالتكوين الصوتي للوزن "تَعَل( )ta<al" يتكون من ثلاثة مقاطع صوتية، أما "تَعْل( )ta<l" فيتكون من مقطعين صوتيين.

وقد جاء المصدران "تَخَذ" و "تَخْذ" من أصل ثلاثي واحد هو "أخذ" المهموز الفاء، ونعلم ما في نطق صوت الهمزة من صعوبة، وما يحتاجه من جهد عضلي، وطلباً للسهولة والتيسير، واقتصاداً في المجهود؛ تعرض هذا الصوت إلى الحذف والتبديل والتغيير في كثير من الأنماط اللغوية.

وظهرت سابقة التاء (ta) في المصدر "تَخْذ taẖḏ" للغرض الصوتي ذاته التي ظهرت لأجله في المصدر الآخر "تَخَذ taẖaḏ"، فقد توهم بعض العرب أصالة صوت التاء في وزن الانعكاسية "افتعل" من الفعل الثلاثي "أخذ" وهو "اتّخذ".

أخذ	إإتخذ	ا×تخذ	اتّخذ	اتّخاذ	تخذ	(تَخْذ) و(تَخَذ)
>aẖaḏa	>i>taẖaḏa	>ixtaẖaḏa	>ittaẖaḏa	>ittiẖaḏ	taẖiḏa	(taẖḏ) (taẖaḏ)
الوزن الأصلي	فعل الانعكاسية القياسي	سقوط فاء الفعل	التعويض بتشديد تاء الافتعال	المصدر	الوزن الأصلي الجديد	المصدران الجديد

ففي فعل الانعكاسية "إإتخذ" من "أخذ"، تتوالى همزتان في مقطع صوتي واحد، وهو أمر تكرهه اللغة، وتحاول التخلص من صعوبته وثقله، يقول ابن جني: "الهمزة حرف سفل في الحلق، وبَعد عن الحروف، وحصل طرفاً؛ فكان النطق به تكلفاً، فإذا كُرهت الهمزة الواحدة، فُهم باستكراه الثنتين ورفضهما، لا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين". (ابن جني 1993 :71/1)

لذا قامت اللغة بحذف فاء الفعل أي الهمزة "ا×تخذ >ixtaẖaḏa"، فخلّف هذا الحذف فجوة صوتية في بنية فعل الانعكاسية، ولكي يعود للفعل توازنه الصوتي والمقطعي؛ لجأت اللغة إلى تعويض المحذوف بتشديد تاء الافتعال: "اتّخذ >ittaẖaḏa" والمصدر "اتّخاذ >ittiẖaḏ"، وعندما أرادت اللغة العودة إلى الأصل الثلاثي من "اتّخذ"، توهمت أصالة التاء في بنية فعل الانعكاسية، قياساً على مثل: "اتّبع واتجر، من تبع

وتجر" فظهر نتيجة للقياس الخاطئ نمط لغوي جديد، هو "تَخِذَ" الذي اشتُق منه مصدران جديدان أيضاً، هما: "تَخْذ taẖd" و "تَخَذ taẖad"، وجميعها تبدأ بسابقة التاء المفتوحة (ta) التي باشرتها لغرض صوتي ظهر أول ما ظهر في بنية فعل الانعكاسية، دون أن تترك سابقة التاء أثراً دلالياً في بنية الأنماط اللغوية الجديدة الماضية.

إعل i<l<: ومن أمثلته التي وصلنا إليها: إرْث من ورث، (ابن منظور 1955: (ورث) 199/2-200) فقد دخلت سابقة الهمزة المكسورة (ʾi) في بنية المصدر "إرْث ʾirt" وهي في الحقيقة ليست من مكونات جذره الثلاثي الصامتي "ورث"، والأصل في المصدر أن يكون على "وِرث wirt"، فالهمزة غير أصلية في بنية المصدر "إرث"، وإنما أقحمها العرب في بنية هذا النمط اللغوي كما أقحموا غيرها من الهمزات، خاصة في تلك الأنماط اللغوية التي تعود في أصولها الثلاثية إلى أصل معتل، جاء في الممتع الكبير في التصريف ما نصه: "إن كانت الواو مكسورة أو مضمومة جاز أن تبدل منها همزة، فتقول في وعِدَ: أُعِدَ، وفي وقّتت: أُقّتت، وفي وِسادة: إِسادة، وفي وِعاء: إِعاء، وقد قرئ: "ثم استخرجها من إِعاء أخيه" في قوله تعالى: "فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وِعاء أخيه"، (سورة يوسف/76) وكذلك تفعل بكل واو تقع أولاً مكسورة أو مضمومة، وإنما فعلت ذلك لثقل الضمة والكسرة في الواو؛ وذلك أن الضمة بمنزلة الواو، والكسرة بمنزلة الياء، فإذا كانت الواو مضمومة، فكأنه قد اجتمع لك واوان، وإذا كانت مكسورة، فكأنه قد اجتمع لك ياء وواو، فكما أن اجتماع الواوين، والياء والواو مستثقل، فكذلك اجتماع الواو والضمة، والواو والكسرة". (الإشبيلي 1996: 221-222)

وهذا ما تذكره الدراسات اللغوية الحديثة كذلك، "فالعربية تخالف الواو قبل الضمة أو الكسرة إلى همزة، مثل: وشاح ← إشاح" (بروكلمان 1977 :77)

وبناء على ما سبق، يمكن أن نقول: إن إقحام الهمزة في مثل الأنماط اللغوية السابقة ما جاء إلا لغرض صوتي، فثقل الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) المكونة من شبه الحركة (w) وهي الواو، ثم الكسرة القصيرة (i) في المصدر الأصلي "وِرْث wirt" جعل بعض الناطقين بالعربية ينزعون إلى التخلص من هذه الصعوبة الصوتية

والمقطعية، فقاموا بإسقاط الحركة المزدوجة الصاعدة كاملة من بنية المصدر، وإقحام الهمزة لمنع الابتداء بالساكن، كما في المخطط الصوتي الآتي:

وَرِثَ	وِرْث	×رث	إِرْث
warita	wirt	ˣrt	>irt
الوزن الأصلي	المصدر الأصلي	سقوط الحركة المزدوجة الصاعدة كاملة (مرحلة نظرية)	إقحام الهمزة للتخلص من حرج الابتداء بالساكن

وبهذا تكون سابقة الهمزة (>i) في المصدر الجديد "إِرْث >irt" قد ظهرت لغرض صوتي دون أن تضيف دلالة جديدة في بنية المصدر.

أما التصور الآخر لإقحام الهمزة سابقة (Prefix) في المصدر "إِرْث" فيمكن أن يفسر بفعل التوهم ونتيجة لقانون المبالغة في التفصح، فقد أنتج هذا القانون كثيراً من الصيغ والأنماط اللغوية التي دخلت الاستعمال الفصيح، سواء أكانت في المصدر أم في غيره، فقد توهم بعض الناطقين بالعربية أن الأصل في واو المصدر الأصلي "ورث" هو الهمزة، وأن هذه الهمزة قد سقطت في نطق بعض القبائل الحجازية التي رأت في نطق الهمزة صعوبة وثقلاً، فأسقطتها طلباً للسهولة والتيسير، وعند دخول لهجات القبائل الحجازية إلى الفصحى، أعادوا لمفردات اللغة تلك الهمزات التي سقطت منها، فهمزوا بعضها توهماً، وهي في الحقيقة غير مهموزة، وهذا ما حدث في المصدر الجديد "إِرْث" من "وِرْث" كما هو الحال في أنماط لغوية كثيرة أخرى.

وعلى هذا يكون ظهور سابقة الهمزة في بنية المصدر "إرث" ناتجاً عن قانون المبالغة في التفصح بعد توهم أصالتها، دون أن تترك هذه الهمزة أثراً دلالياً في بنية المصدر. وأصبحت الهمزة وكأنها جزء من مكّونات الجذر الأصلي، إذ عادت لتظهر في بنية مصدرين آخرين للجذر ذاته، أي "ورث" وهذان المصدران، هما: إراث وإراثة.

"إعال >i<al " و"إعالة >i<alat": من المصادر التي يمكن أن نسوقها على دخول سابقة الهمزة (>i) في بنية هذين الوزنين، قول العرب: "إراث >irat" و "إراثة >iratat" من الأصل الثلاثي "ورث"، (ابن منظور 1955: (ورث) 2/199-200) وما قيل في المصدر

الماضي "إرْث" يمكن أن يقال هنا، فقد يكون إقحام الهمزة ناتجاً عن غرض صوتي، فالبنية الأصلية للمصدرين: إراث وإراثة، هي: وِراث ووِراثة، (ابن منظور 1955: (ورث) 2/199-200) وفي بنية المصدرين الأصليين "وِرَاث "wirat" و "وِراثة "wiratat" تشكل في المقطع الصوتي الأول (wi) حركة مزدوجة صاعدة مكونة من شبه الحركة (w) والكسرة القصيرة (i)، فحاولت اللغة التخلص من هذه الصعوبة الصوتية والمقطعية، فقامت بإسقاط الحركة المزدوجة الصاعدة كاملة، ثم إقحام الهمزة المكسورة (ʾi) التي تظهر في بنية المصدرين الجديدين كما ظهرت في بنية كثير من الأنماط اللغوية، ومنها الأصل الثلاثي لهذه المادة، ونعني بذلك المصدر: إرْث، والفعل الثلاثي: أَرِثَ من وَرِثَ.(ابن منظور 1955: (ورث) 2/199-200) وكأن الهمزة صوت أصيل من أصوات هذه المادة التي اشتقت منها هذه الأنماط اللغوية، وباشرتها جميعاً سابقة الهمزة.

وقد يكون دخول الهمزة في بنية المصدرين: إراث وإراثة، قائماً على ظاهرة التوهم، فقد دفع هذا الأمر بعض القبائل العربية الحجازية التي لا تهمز إلى توهم الهمز في كلمات مشابهة لتلك التي أسقطت منها همزاتها طلباً للخفة، فأعادوا همزها، وهمزوا ما لا يستحق الهمز، فدخل في اللغة كثير من الصيغ والأبنية المهموزة، كتلك التي تكلمنا عليها سابقاً، وهي في حقيقة الأمر ليست كما توهموا، وقد أطلق رمضان عبد التواب على هذه الظاهرة مصطلح "الحذلقة والمبالغة في التفصح"، إذ يقول: "في عصور العربية المختلفة أمثلة كثيرة لظاهرة الحذلقة في اللغة، فبعد أن صار الهمز شعار العربية الفصحى، تسابق العرب في النطق به؛ فشاع في العربية الفصحى همز ما ليس أصله الهمز بسبب عقدة الحجازيين في صوت الهمزة، وسقوطه من نطقهم؛ ولذلك يزيدون همزات غير أصلية عن طريق الحذلقة والمبالغة في التفصح". (عبد التواب 1983: 79-82)

ويسمي فندريس هذه الظاهرة: "الإسراف في المدنية" و "المبالغة في المدنية" و "الغلو في مراعاة الصحة"، (فندريس 1950: 80) وأطلق عليها ماريوباي مصطلح: "المبالغة في التصويب أو التصحيح". (ماريوباي 1987 :159) ،

وقد أثرت سابقة الهمزة المقحمة في بنية الأنماط اللغوية الجديدة الماضية، وذلك بإسقاط أحد مكوّنات الجذر الأصلي، ونعني بذلك شبه الحركة (w) أي الواو، من المصدرين الأصليين: وراث wirat و "وِراثة wiratat" فأصبحا مع إقحام الهمزة: "إراث ˀirat" و "إراثة ˀiratat"، وهذا التأثير هو ما رأيناه سابقاً في المصدر "إرث ˀirt" من "وِرْث wirt" والفعل "أرث ˀarita" من "وَرِثَ warita"، فدخلت الهمزة في بنية هذه الأنماط اللغوية، وأصبحت وكأنها جزء من الأصوات الأصلية المكونة للجذر، ودخلت الاستعمال الفصيح إلى جانب الصيغ الأصلية. في حين لم تؤثر سابقة الهمزة دلالياً في بنية تلك الصيغ.

إعلان ˀiˁlan: البناء الأصلي لهذا الوزن هو "فِعلان fiˁlan" إذ تظهر في البناء الجديد "إعلان" سابقة الهمزة المكسورة (ˀi)، ومن أمثلة هذا البناء، المصدر: "إجدان ˀigdan" والمصدر الأصلي له هو: "وِجدان wigdan" من الأصل الثلاثي "وَجَدَ" والمصدر "إجدان" مصدر غريب، جاء في لسان العرب: "وَجَدَ وجوداً ووَجْداً وجِدَةً ووجْداً ووجْداناً وإجداناً، والمصدر الأخير "إجْدَاناً" لا يختلف عن السابق "وِجْدَان" ولكنه غريب، رواه ابن الأعرابي، وأنشد عليه قول الشاعر: (الطويل)

وآخر ملتاث يَجر كِسَاءَه   نفى عنه إجدان الرِّقين الملاويا

وهذه الهمزة بدل من الواو كما في إلْدَة المتحولة عن وِلْدَة". (ابن منظور 1955: (وجد) 445/3، والشاهد لم أهتد إلى قائله)

وتفسير دخول الهمزة في هذا النمط اللغوي لا علاقة له بالإبدال أو القلب، إذ لا يمكن أن يبدل أو ينقلب صوت إلى صوت آخر إلا إذا كانا متقاربين في المخرج، (الزعبي 1996 :98) وهذا ما لا نجده بين صوت الهمزة في "إجْدَان" وشبه الحركة (الواو) في "وِجْدَان"، فالهمزة صوت حنجري، والواو صوت هوائي، وأقرب ما يقال عنه إنه شفوي، ولذا فهما متباعدان في مخرجيهما، لكن المسؤول عن ظهور سابقة الهمزة –فيما أرى- أحد أمرين:

أولهما: صعوبة التتابع الحركي في المصدر الأصلي "وِجدان wigdan"، الذي يحوي مقطعه الصوتي الأول حركة مزدوجة صاعدة، قيل ما مثلها: "إذا كانت الواو مكسورة جاز أن تبدل منها همزة، فتقول في وِسادة: إسادة، وفي وِعاء: إعاء،

وكذلك تفعل بكل واو تقع أولاً مكسورة...، وإنما فعلت ذلك لثقل الكسرة في الواو... فالكسرة بمنزلة الياء... فإذا كانت الواو مكسورة، فكأنه قد اجتمع لك ياء وواو، فكما أن اجتماع الياء والواو مستثقل، فكذلك اجتماع الواو والكسرة".(الإشبيلي 1996: 221-222، وانظر الأندلسي 1983: 332/5، وابن جني 1954: 230/1) فاستثقل أصحاب اللغة المقطع الصوتي الأول الذي يحتوي الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) فسقطت من نطقهم، وأقحموا الهمزة لتدخل في بنية المصدر الجديد "إجدان"، وهو تماماً ما رأيناه في حديثنا عن بعض المصادر الماضية، مثل: إرْث وإراث وإراثة.

أما التفسير الثاني لإقحام الهمزة، فسببه ما عرفناه من قبل من ميل بعض الناطقين بالعربية إلى الحذلقة والمبالغة في التفصح القائم على توهم أصالة صوت الهمزة ممن لا يجيدون العربية تماماً، فدخلت هذه الأنماط اللغوية في العرف اللغوي، واستعملت فصيحة جنباً إلى جنب مع الصيغة الأصلية.(انظر: (الزعبي 1996: 98)

2.1.2 مصدر الوزن الأصلي المزيد

على نقيض من مصادر الفعل الثلاثي المجرد التي لا يضبطها قياس، فإن مصدر الفعل المزيد يطرد في أبنية قياسية، (الاستراباذي 1982: 163/1) لا تكاد تختلف إلا فيما ندر، ويرى برجشتراسر أن أوزان مصادر الوزن الأصلي المزيد في العربية تنحصر في ثلاثة أنواع، "الأول: بالفتحة الممدودة بين عين الفعل ولامه، نحو: فِعال، وإفعال، وانفعال، وافتعال، وافعلال، واستفعال، ولا يوجد في سائر اللغات السامية مثلها.

والنوع الثاني: بالضمة بين الحرفين، منه: تفعل، وتفاعل، ومثله كثير في الأكادية وفي الحبشية.

والنوع الثالث: هو تفعيل، وهو أحد الأوزان المزيد فيها التاء، وخُصص لـ "فعل" على أنه ليس له بها علاقة أصلية. (برجشتراسر 1982: 103-104)

وتظهر مجموعة من السوابق (Prefixes) في مصدر الوزن الأصلي المزيد، لتؤثر مع مجموعة من القوانين الصوتية، ونظام العربية المقطعي في بنية المصدر

ودلالته، ومع هذه السوابق تتعرض هذه المصادر للعديد من الأوضاع الصوتية التي تؤثر في بنيتها بالحذف والتعويض، وهذه المصادر وسوابقها هي:

مصدر وزن السببية:

أجمعت الدراسات اللغوية القديمة، وبعض الدراسات اللغوية الحديثة المتأثرة بها، على أن المصدر القياسي لوزن السببية "أفعل >af<ala" هو: "إفعال >if<al"، (انظر: سيبويه (د.ت): 78/4، والإشبيلي (د.ت):490، والعيني (د.ت):37، وقباوة 1994 :136) الذي يتحول إلى: "إفالة >ifalat" من الأجوف.

إلا أن نظرة بعض المحدثين، وقوانين التطور اللغوي، أظهرت عدة صور لفعل السببية "أفعل" ومصدره، تظهر في جميعها سابقة الهمزة، ونحن هنا لا نتعامل مع صوت واحد، بل مع صوتين، هما: الهمزة، والنواة الصائتة القصيرة، وكلاهما له تأثيره الواضح صوتياً ودلالياً.

وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن الأصل في مصدر وزن السببية أن يكون على "أفعال >af<al"، وتحت تأثير قانون المخالفة، ظهر الوزن الجديد "إفعال >if<al"، "ففي العربية القديمة تخالف الفتحة القصيرة إلى كسرة قصيرة قبل الفتحة الطويلة أو بعدها، مثل مصدر فعل السببية ">iktal < >aktal"، وهو ما حدث في نهاية التثنية (ani) في مقابل نهـاية الجمع (una) , (ina)، وكذلك حالة النصب في جمع المؤنث السالم (ati< ata)". (بروكلمان 1977 :77-78)

وحقيقة الأمر، إن بناء "إفْعَال" لا يكون مصدراً إلا لوزن السببية "أفعل" من الفعل الصحيح السالم أو المضعف، إذ لا نجد أي تأثير صوتي لسابقة الهمزة في بناء المصدر، فنقول: أكرم إكراماً، وأسهم إسهاماً وأعد إعداداً وأمد إمداداً.

ويبنى المصدر "إفعال >if<al" من وزن السببية "أفعل >af<ala" بإحداث تغييرات كمية وكيفية في الحركات المشكلة له، فتتحول فتحة الهمزة (>a) في وزن السببية "أفعل" إلى كسرة (>i) في المصدر "إفعال"، وتمد فتحة العين لتصبح فتحة طويلة (a)

أي الألف، ويتم كذلك تغيير حركة اللزوم البنائية في "أفعل" إلى حركة إعرابية في المصدر "إفعال" لدخوله في باب الإسمية: أفعل ˀafˁala ← إفعالاً ˀifˁal(an).

"فما يميز الفعل من المصدر هو المخالفة في حركة الهمزة، وزيادة كمية حركة عين الكلمة، فتصبح نحو أبلغ ˀablaġa: إبلاغاً ˀiblaġ(an)". (عمايرة 1996 :255)

وعند صياغة مصدر السببية "إفعال" من "أفعل" الصحيح المضعف، فلا بد من فك التضعيف وإعادة الفعل إلى بنيته الأصلية قبل الإدغام، ففي مثل الفعل "أعد" فإن البنية العميقة له هي "أعْدَدَ" وعند صياغة المصدر، نقول: إعداد، فبناء المصدر يخبرنا عن بنية الفعل العميقة "أعدد"، وسبب فك التضعيف في المصدر هو مد حركة العين التي نجدها ساكنة في بنية الفعل السطحية "أعد ˀaˁadda"، ولهذا يقول عبد الصبور شاهين: "إذا فصلت بين المثلين في المصدر حركة وجب الفك". (شاهين 1980 :79)

أعدد	أعد	إعداداً
ˀaˁdada	ˀaˁadda	ˀiˁdad(an)
البنية العميقة	البنية السطحية	المصدر
لوزن السببية	لوزن السببية	

فكأن بناء المصدر "إعداد" جاءت في وقت سابق لظهور البنية السطحية للفعل وهي "أعد".

ويتجلى الأثر الصوتي لسابقة الهمزة واضحاً في بنية مصدر السببية "إفعال" من "أفعل" المهموز الفاء، ففيه تلتقي همزتان في مقطع صوتي واحد تكرهه العربية لثقله وصعوبة نطقه، فتجنح اللغة إلى التخلص من الهمزة الثانية، وهي فاء الفعل والمصدر، وتعوض عنها بمد الصائت القصير قبلها، أي نواة المقطع الصوتي الأول، والمخطط الصوتي الآتي يمثل ما جرى في فعل السببية "آمن" أولاً:

أمن	أأمن	أ×من	آمن
ˀamina	ˀaˀmana	ˀaˣmana	ˀamana
الوزن الأصلي	وزن السببية "أفعل" القياسي	حذف الهمزة (فاء الفعل)	التعويض بمد النواة الصائتة

وتفسير ما حدث في فعل السببية "آمن" المهموز الفاء هو كالآتي:

1. "أمن >amina": الوزن الأصلي "فَعِلَ" مهموز الفاء.
2. "أأمن >a>mana": دخول سابقة الهمزة المفتوحة (>a)، ليتشكل بذلك وزن السببية "أفعل" القياسي، وفيه تتوالى همزتان في مقطع صوتي واحد (>a>)، يفصل بينهما صوت الفتحة القصيرة، وهي نواة المقطع، ونعلم أن اللغة تكره توالي المثلين وتميل إلى المخالفة بينهما.
3. "أ×من >axmana": سقوط الهمزة الثانية (فاء الفعل) للتخلص من ثقل المقطع الصوتي، وحدوث فجوة صوتية في فعل السببية.
4. "آمن >amana": إعادة التوازن الصوتي والمقطعي لبنية الفعل؛ وذلك بتعويض المحذوف عن طريق إطالة نواة المقطع وهي الفتحة القصيرة، لتصبح فتحة طويلة (a)، وليتحول بذلك المقطع الصوتي الأول إلى مقطع ثنائي طويل مفتوح (>a) بعد الحذف والتعويض، بعد أن كان مقطعاً ثلاثياً قصيراً مغلقاً (>a>) في بناء الفعل القياسي "أأمن >a>mana"، وعليه يكون وزن فعل السببية "آمن >amana" هو "آعل >a<ala" وليس "أفعل".

أما المصدر "إفعال" من مهموز الفاء، فقد مر تماماً بهذه المراحل مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف نواة المقاطع الصوتية بين الفعل والمصدر:

أأمن	إإمان	إ×مان	إيمان
>a>mana	>i>man	>ixman	>iman
الفعل في الأصل (D.S)	المصدر الأصلي (D.S)	حذف الهمزة للتخلص من توالي المثلين	التعويض بمطل النواة الصائتة (الكسرة)

1. "أأمن >a>mana": وزن السببية القياسي الذي تعرض للحذف والتعويض، فأصبح "آمن >amana" كما سبق.
2. "إإمان >i>man": المصدر القياسي لوزن السببية، وفي بنيته تتابع ثقيل لهمزتين متتاليتين في مقطع صوتي واحد (>i>)، وهو أمر لا تحبذه العربية لما يحتاجه من جهد عضلي للتمكّن من نطقه؛ ذلك أن الهمزة صوت حنجري انفجاري

صعب، فما بالك بهمزتين في مقطع صوتي واحد، لذلك تحاول اللغة التخلص من هذه الصعوبة الصوتية المتمثلة باجتماع الهمزتين في مقطع واحد.

3. "إ×مان >iˣman": التخلص من ثقل المقطع وصعوبته الصوتية، وذلك بحذف الهمزة الثانية (فاء المصدر)، مما أدى إلى ظهور فجوة صوتية وفراغ ملموس في بنية المصدر نتيجة لهذا الحذف.
4. "إيمان >iman": قامت اللغة بسد الفراغ الصوتي الذي خلّفه سقوط الهمزة، فعوضت المحذوف بمد نواة المقطع، وهي الكسرة القصيرة، لتصبح كسرة طويلة (i)، إضافة إلى التغيير الذي أصاب شكل المقطع الصوتي الذي تحول من مقطع ثلاثي قصير مغلق (>i>) قبل الحذف إلى مقطع ثنائي طويل مفتوح (>i) بعد الحذف والتعويض، وبذلك عاد التوازن الصوتي والمقطعي لبنية المصدر "إيمان" بزنة "إيعال".

وهكذا نرى أن مصدر السببية "إفعال" من الأصل المهموز الفاء، قد رافق بناءه تغييرات عدة بتأثير سابقة الهمزة والنواة الصائتة القصيرة المرافقة لها، سواء كان ذلك في وزن السببية "أفعل" أم في مصدره "إفعال"، اللذان أصبحا –بناء على ما سبق- بزنة: آعل >a<ala، وإيعال >i<al.

ويتحول كذلك مصدر السببية "إفعال" إلى "إيعال" من وزن السببية "أفعل" المثال الواوي واليائي، دون تغيير يذكر في فعل السببية "أفعل"، فعند صياغة المصدر من: أوجد وأيقظ، تتشكل في بنية المصدر القياسية حركة مزدوجة هابطة بتأثير كسرة الهمزة، في مقطع صوتي ترفضه اللغة ولا تبقي عليه البتة، لما فيه من تتابع حركي ثقيل، فتقوم بالتخلص من شبه الحركة (فاء المصدر) وتعويض عنها بإطالة نواة المقطع، وهي الكسرة القصيرة.

أوجد	إوجاد	إ×جاد	إيجاد
>awgada	>iwgad	>iˣgad	>igad
وزن السببية	المصدر في الأصل (D.S)	التخلص من شبه الحركة (w)	التعويض بمد نواة المقطع

1. "أوجد >awgada": وزن السببية "أفعل" من المثال الواوي، ولم تتعرض هذه الصيغة لأي تغيير على الرغم من تشكّل حركة مزدوجة هابطة (aw)، إذ أبقت اللغة على شكلين من أشكال المزدوجات الهابطة، هما: (ay),(aw)، (الشايب 1983 :424) لوجود صوت الفتحة في كليهما، كما أن أي تغيير في وزن السببية "أفعل" المثال، قد يؤدي إلى الخلط بين الأبنية الصرفية وصعوبة التفريق بينها؛ لذا لم يطرأ أي تغيير على هذه البنية، وأبقت اللغة عليها.
2. "إوجاد >iwgad": مصدر السببية "إفعال" القياسي، وبناؤه على هذه الصورة "إوجاد >iwgad" كبنائه من الأصل الصحيح السالم "إكرام" وهو الأصل والقياس في بناء المصدر، إلا أن هذا البناء يحتوي في مقطعه الصوتي الأول (ʾiw) حركة مزدوجة هابطة (iw) مكونة من الكسرة القصيرة (i) والواو الساكنة أي شبه الحركة (w)، وهي عرْضة للحذف في مثل هذه الأنماط اللغوية؛ لما فيها من تتابع حركي يصعب نطقه (انظر: ابن جني 1993 :18/1-19) وقد تسببت الهمزة وكسرتها في ظهوره.
3. "إ×جاد >i^{x}gad": تخلصت اللغة من صعوبة التتابع الحركي وثقله المتمثل بتوالي صوتي الكسرة والواو، فقامت اللغة بإسقاط فاء المصدر، وهي شبه الحركة (w) أي الواو الساكنة، وأدى هذا الحذف إلى إيجاد خلل وفراغ صوتي في بنية المصدر.
4. "إيجاد >igad": استغلت اللغة إحدى وسائلها في التعويض عن المحذوف، وذلك بمد الكسرة القصيرة، وهو ما أعاد لبنية المصدر توازنها الصوتي والمقطعي بسد الفجوة التي ظهرت نتيجة لحذف شبه الحركة (w)، فسابقة الهمزة المكسورة (ʾi) في المصدر القياسي "إفعال" هي السبب في تشكل الحركة المزدوجة الهابطة، وهي كذلك السبب في سقوط شبه الحركة منها، ثم التعويض بمد أحد جزئي السابقة (Prefix) ونعني بذلك الكسرة.

وقد أصاب المثال اليائي في مصدر الإفعال ما أصاب الواوي منه، إذ تتشكل في بنية المصدر حركة مزدوجة هابطة (iy) مكونة من كسرة الهمزة وشبه الحركة (y)

أي الياء الساكنة، فتسقط شبه الحركة (y)، ويتم التعويض عنها بإطالة نواة المقطع أي الكسرة القصيرة لتصبح كسرة طويلة (i).

وزن السببية	المصدر في الأصل	حذف شبه الحركة	التعويض بمطل الكسرة القصيرة
أيقظ	إيْقاظ	إ×قاظ	إيقاظ
>aykaza	>iykaz	>i^{x}kaz	>ikaz
	(D.S)	(y)	

وتتابع الكسرة والياء في الحركة المزدوجة الهابطة (iy) هو من قبيل تتابع الأمثال، وهو أمر مكروه في العربية، ولذلك التزمت اللغة بإسقاط شبه الحركة (y)، ولم تبق عليها البتة". (الشايب 1983 :425-426)

ومع ظهور وتشكل الحركة المزدوجة الهابطة (ay) في وزن السببية "أفعل" من المثال اليائي، فإن العربية أبقت عليها؛ لأنها تقبل مثل هذه المزدوجات الهابطة، (الشايب 1983 : 424) وقد قرر القدماء أن الياء تسلم في وزن "أفعل" كما أن الواو تسلم فيه أيضاً". (سيبويه (د.ت): 339/4)

أما وزن السببية ومصدره من الأصل الأجوف، فليس لسابقة الهمزة أثر في بنيتهما؛ ذلك أن فاء الفعل والمصدر تفصل بين الهمزة وتشكل الحركة المزدوجة الصاعدة، فينحصر بذلك تأثير سابقة الهمزة في توزيع مقاطع فعل السببية ومصدره، وإعادة ترتيبها، إذ نجدها في بناء "أفعل" والمصدر "إفعال" من الأصل الصحيح السالم، تشكل مع فائهما مقطعاً ثلاثياً قصيراً مغلقاً، كما في: "أكرم >ak/rama" و "إكرام >ik/ram"، أما في الأجوف منه، فتشكل الهمزة وصائتها القصير مقطعاً ثنائياً قصيراً مفتوحاً، منفصلاً تماماً عن أجزاء البناء الأخرى، إذ يأتي فعل السببية من الأجوف على "أفال" والمصدر على "إفالة".

وفي مصدر الإفعال من الأجوف، تلجأ اللغة إلى وسيلة أخرى من وسائل التعويض عن المحذوف غير مد الحركة، وذلك بإضافة تاء التأنيث إلى الكلمة، (الإشبيلي (د.ت): 546) فبعد سقوط شبه الحركة (عين الكلمة) في المصدر، تقوم اللغة

بالتعويض عنها بإضافة لاحقة التاء (at)، وقد حدث سقوط شبه الحركة في أغلب اشتقاقات الأصل الأجوف، ففي الوزن الأصلي الأجوف "قام kama" وأصله في بنيته العميقة –كما يرى التحويليون- "قوم kawama"، فقد سقطت شبه الحركة (w)، وهي عين الفعل، فالتقت الحركة مع الحركة (ka^xama) دون وجود فاصل بينهما، فشكلتا معاً فتحة طويلة (a) هي الألف: "قام kama" وهو تماماً ما يحدث في فعل السببية، مثل: "أقال >akala"، والأصل فيه: "أقول >akwala" في بنيته العميقة:

وزن السببية	سقوط شبه الحركة (w)	التعويض بمد الفتحة
أقول	أقـ×ل	أقال
>akwala	>ak^{x}ala	>akala

فبعد سقوط شبه الحركة (w) وهي عين الفعل، حدث فراغ في البناء، عوضت عنه اللغة بمد الفتحة القصيرة لتصبح فتحة طويلة (الألف)، فصار: "أقال >akala"، فعاد للفعل توازنه الصوتي والمقطعي مع فارق بسيط في توزيع وترتيب المقاطع، كما في الشكل التالي:

>a	/	ka	/	la	<	>ak	/	wa	/	la
مقطع ثنائي		مقطع ثنائي		مقطع ثنائي		مقطع ثلاثي		مقطع ثنائي		مقطع ثنائي
قصير مفتوح		طويل مفتوح		قصير مفتوح		قصير مغلق		قصير مفتوح		قصير مفتوح

فحدث لمقاطع الفعل ترتيب آخر يراعي البناء الجديد "أقال >akala" بزنة "أفال >afala" بعد سقوط عينه.

ويجري في مصدر السببية "إفعال" من الأجوف، ما جرى في "أفعل" من حذف وتعويض وإعادة لترتيب المقاطع، والمخطط الصوتي يبين ذلك:

المصدر في الأصل (D.S)	سقوط شبه الحركة وهي عين المصدر	المصدر بعد سقوط شبه الحركة	التعويض عن المحذوف بإضافة لاحقة التاء
إقوال	إقـ×ال	إقال	إقالة
>ikwal	>ik^{x}al	>ikal	>ikalat

إذ تتشكل في بنية المصدر القياسية "إقوال >ikwal" حركة مزدوجة صاعدة ذات نواة طويلة (wa)، فتحركت اللغة للتخلص منها، فقامت بحذف شبه الحركة (w)، فصار المصدر "إقال >ikal" بزنة "إفال"، ورأت اللغة أن بنية المصدر بهذه الصورة قاصرة

في تعبيرها عن المصدر "إفعال" بسبب النقص الحادث فيها، فلجأت اللغة إلى إحدى وسائلها في التعويض عن المحذوف، وذلك بإضافة لاحقة التاء (at)، فصار المصدر "إقالة >ikalat" على وزن "إفالة >ifalat"، "فإذا كانت عين الفعل معتلة في وزن "أفعل" كان المصدر على وزن "إفالة". (حلواني (د.ت):222)

وتخلو أحياناً بنية المصدر من لاحقة التاء (at)، وقد اختار ابن مالك حذف التاء عند إضافة المصدر، (ابن هشام (د.ت): 238/3، وانظر: الحملاوي 1991 :82) كما في قوله تعالى: "وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة"، (سورة الأنبياء/ 73، وسورة النور/37) وهي أمثلة قليلة إذا ما قيست بتلك التي اقترنت بالتاء. (الإشبيلي (د.ت): 546-547، 554)

وقد لاحظ القدماء أن الأصل في مصدر "أقال" ونحوها أن يأتي على "إقوال"، يقول الصيمري: "أقمت إقامة، وأصبت إصابة، وألنت إلانة، وكان الأصل: إقواماً، وإصواباً، وإليانا، كما قلت: أحسن إحساناً". (الصيمري 1982: 774/2)

أما عن تفسيرهم لما حدث في بنائه، فقد تصوروا قلب عينه ألفاً بعد نقل حركتها إلى الفاء قبلها، فالتقت ألفان ساكنتان، حذفت الثانية منهما، وعوض عنها بالتاء، فأصبح بزنة "إفعلة"، (انظر: الإشبيلي (د.ت):554، وابن هشام (د.ت): 238/3) وفي كلامهم هذا كثير من الخلط الذي ترفضه الدراسات اللغوية الحديثة، مع أن بعضهم توصل إلى أن الوزن الحقيقي لمصدر الإفعال الأجوف، هو "إفالة" كالأخفش.

وقد يأتي فعل السببية ومصدره من الأجوف على الأصل، كما في قول العرب: "أغيلت المرأة"،(الإشبيلي (د.ت):553) والمصدر: "إغيال"، و"أغيمت السماء إغياماً"، (ابن هشام (د.ت): 239/3) ولو أصابها التطور الذي أصاب أبنية الأجوف الأخرى لصارت إلى: أغال إغالة، وأغام إغامة.

وتستوي عملية الحذف والتعويض والترتيب الجديد للمقاطع في الأجوف الواوي واليائي من وزن السببية ومصدره، نحو: أبان إبانة، إذ تتشكل في بنية فعل السببية العميقة "أبين >abyana" حركة مزدوجة صاعدة (ya) مكونة من شبه الحركة (y) أي الياء الساكنة، والفتحة القصيرة (a)، فتسقط شبه الحركة (y) ويعوض عنها بإطالة صوت الفتحة.

أبان	أبـ×ن	أبين
>abana	>ab^{x}ana	>abyana
التعويض بمد الفتحة	سقوط عين الفعل	فعل السببية (D.S)

أما المصدر "إبانة" فتتشكل في بنيته الأصلية القياسية "إبيان >ibyan" حركة مزدوجة صاعدة (ya) مكونة من تتابع شبه الحركة (y)، والفتحة الطويلة (a)، وبعد سقوط شبه الحركة من هذا المزدوج الصاعد، تجنح اللغة إلى تعويض المحذوف بإضافة لاحقة التاء المربوطة (at):

إبانة	إبـ×ان	إبيان
>ibanat	>ib^{x}an	>ibyan
التعويض بإضافة لاحقة التاء	سقوط شبه الحركة	المصدر في الأصل(D.S)

ونلحظ الترتيب والتوزيع الجديدين لمقاطع فعل السببية "أبان" ومصدره "إبانة" والفارق الواضح بينهما، في بنيتهما العميقة "أبين إبياناً" وبين ما آلت إليه بنيتهما بعد الحذف والتعويض، وذلك كالآتي:

فعل السببية: أبين أبان

>a	ba	na	<	>ab	ya	na
مقطع ثنائي	مقطع ثنائي	مقطع ثنائي		مقطع ثلاثي	مقطع ثنائي	مقطع ثنائي
قصير مفتوح	طويل مفتوح	قصير مفتوح		قصير مغلق	قصير مفتوح	قصير مفتوح

مصدر السببية: إبيان إبانة

>i	ba	na	tu	<	>ib	ya	nu
مقطع ثنائي	مقطع ثنائي	مقطع ثنائي	مقطع ثنائي		مقطع ثلاثي	مقطع ثنائي	مقطع ثنائي
قصير مفتوح	طويل مفتوح	قصير مفتوح	قصير مفتوح		قصير مغلق	طويل مفتوح	قصير مفتوح

فشكلت سابقة الهمزة في البنية السطحية لفعل السببية ومصدره مقطعاً صوتياً منفصلاً عن أجزاء الصيغة.

وفي مصدر "أفعل" الناقص، فإننا لا نجد أثراً صوتياً لسابقة الهمزة، فالصورة الأصلية للفعل "أعطى >a<ta" في بنيته العميقة، هي "أعطي >a<taya" الذي يحتوي في مقطعه الصوتي الأخير حركة مزدوجة صاعدة (ya)، مالت اللغة إلى التخلص منها، فاتجهت إلى حذف شبه الحركة (y) وهي الياء، فالتقت حركتان قصيرتان متشابهتان، فشكلتا معاً حركة طويلة (a) هي الألف، فصار الفعل: "أعطى >a<ta" بزنة "أفعى >af<a" وقياس المصدر منه أن يأتي على هيئة: "إعطاي >i<tay(u)" وبظهور الحركة المزدوجة

في المقطع الصوتي الأخير، تحركت اللغة باتجاه تغيير هذه البنية، فتخلصت من شبه الحركة (y)؛ ولتعويض النقص الحادث فيها، اجتلبت الهمزة عوضاً عما ذهب، فعاد التوازن الصوتي لبنية المصدر الذي أصبح: "إعطاء >i<ta>" بزنة: "إفعاء >if<a>".

ويتعرض مصدر وزن السببية من اللفيف المفروق لمثل ما تعرض له المثال والناقص معاً من تحرك وتغيير، فنقول: "أوفى إيفاء" فيتحرك وزن السببية "أفعل" إلى "أفعى" كالناقص، ويتحرك المصدر "إفعال" إلى "إيعاء" كما جرى في المثال والناقص معاً.

أما اللفيف المقرون، فيعامل مصدر الإفعال منه معاملة الناقص منه فقط، إذ إن عينه تصح ولا تُعل، فنقول: "أروى إرواءً".

فوزن السببية منه "أفعل" يصبح: أفعى، والمصدر منه "إفعال" يصبح "إفعاء" كالناقص تماماً.

وفي ما يخص الأثر الدلالي لسابقة الهمزة في مصدر وزن السببية "أفعل"، فإن دلالة السببية التي تحدثنا عنها في وزن "أفعل" تنتقل بشكل عام إلى سائر مشتقات هذا الوزن، وبالتالي فإن دلالة السببية هي الدلالة الغالبة على بناء المصدر من "أفعل"، فالمصدر "إكرام" يحمل دلالة السببية في الحدث، وكذلك الحال في أمثلة الوزن جميعها.

فظهور سابقة الهمزة في وزن السببية "أفعل" علة كافية لظهورها في المصدر "إفعال"، ومن هنا فقد حملت الدلالة ذاتها التي سبق الإشارة إليها، ونعني بالطبع دلالة السببية.

مصدر وزن الشدة والتكرار:

ينتج وزن "فعل" بتكرير عين الفعل، فيصبح دالاً على الشدة والتكرار في الحدث، (الزمخشري (د.ت): 281، وبروكلمان 1977 :109، وعبد التواب 1985 :232) ولوزن الشدة والتكرار "فعل" مصدران قياسيان، هما: "تفعيل taf<il" و "تفعلة taf<ilat"، وتظهر في كليهما سابقة التاء المفتوحة (ta).

وقد ورد لوزن الشدة "فعل" مصادر أخرى تخلو من السوابق، من ذلك: المصدر "فِعال fi<<al"، الذي يرى فيه بعض المحدثين أنه المصدر الأصلي لوزن

الشدة "فعل"، وأن وزني "تفعيل" و "تفعلة"، وزنان حادثان، (عبابنة 2000 :55-60) وذهب برجشتراسر إلى أن المصدر "تفعيل" هو أحد الأوزان المزيد فيها التاء، وخصص لـ "فعل" على أنه ليس له بها علاقة أصلية". (برجشتراسر 1982 :104)

ومما يدعم هذا الرأي أن اللغات السامية على الرغم من اشتراكها مع العربية في وزن الشدة "فعل" غير أنها تختلف معها في صياغة المصدر منه، إذ إنه ليس بين هذه اللغات لغة واحدة تزيد التاء في أول هذا المصدر ما عدا العربية، وهذا من الأدلة التي تدفع إلى القول بأن الأصل في مصدر وزن الشدة "فعل" في العربية هو وزن "فِعال"، (عبابنة 2000: 57-58) ففي الحبشية يقابل وزن الشدة في العربية وزن (kattala) بمعنى (قتّل) ومصدره (kattelo) أو (kattelot)، وفي العبرية يقابل وزن "فعل" وزن (kattel)، ومصدره المطلق فيها (kattol)، وأما مصدره المضاف فيها فهو (kattel)، وفي الآرامية، نجد الفعل (kattel) ومصدره (kattala). (بروكلمان 1977: 126، وعبد التواب 1985 :232، وعبابنة 2000 :58)

وعلى هذا فقد ظل التضعيف موجوداً في جميع أوزان المصدر في اللغات السامية، ما عدا وزني "تفعيل" و"تفعلة" في اللغة العربية التي أسقطت التضعيف فيهما.

ويرى اسماعيل عمايرة أن الأصل في مصدر وزن الشدة (فعل) هو "فَعال fa<<al" بفتح الفاء، أما المصدر "تفعيل" فقد دخلت التاء في تركيب المصدر دون الفعل المزيد بتضعيف العين، نحو: كبر تكبيراً، وكان من المنتظر أن نجد وزن "قتّال" مصدراً لـ"قتّل" على نحو ما نجد الصيغتين معاً في العربية الجنوبية التي نجد فيها الصيغة العتيقة kattal والصيغة المتطورة المبدوءة بالتاء taktil، غير أن العربية خصصت وزن "فَعال" لنوع من المبالغة، وعلى هذا فصيغة المبالغة "فعال" هي في الأصل نوع من المصادر، ويتفق اختصاصها بالمبالغة مع الغاية المتوخاة أصلاً من تشديد عين الفعل، وقد احتفظت العربية ببقية مما يشبه "فَعال" في العربية الجنوبية هي "فِعال" وكسر فاء المصدر لزيادة التمييز بين الفعل والمصدر". (عمايرة 1996 :259)

ومن أمثلة المصدر "فِعال" قول بعض العرب: كلّمته كِلاّماً وحملته حِمالاً، (سيبويه (د.ت): 79/4) وفي قوله تعالى: "وكذبوا بآياتنا كِذّاباً"، (سورة النبأ/28) قرأ الجمهور "كِذّاباً" بالتشديد وفي لغة يمانية، (الأندلسي 1983 :404/8) وذكر الزمخشري أن صيغة "فِعال" صيغة فاشية قياسية في لغة العرب، وذكر أيضاً أنه سمع ذلك من فصحاء

العرب، فقال: "وسمعني بعضهم أفسر آية، فقال: لقد فسرتها فِساراً ما سمِعَ بمثله"، (الزمخشري (د.ت): 209/4) ونجد مثل هذا الأمر عند من سبق الزمخشري، فقد روى الفراء عن أحد اليمانيين الأعراب: ألحاق أحب إليك أم القِصار؟ (الفراء 1980 :229/3، وانظر: ابن منظور 1955: (قصر) 96/5) وللفارسي شيء من هذا الرأي أيضاً. (الفارسي 1983: 247/1)

وقال الشاعر الكلابي مستعملاً هذا النمط: (الطويل) (الشاهد في: الفراء 1980 :229/3، والأندلسي 1983 :14/8، برواية "حاجة" مكان "حوج"، وانظر: الرازي (د.ت):17/31، برواية "ريثتني" مكان "ثبطتني"، والآلوسي (د.ت): 16/29، برواية البحر المحيط أيضاً)

لقد طال ما ثبطتني عن صحابتي   وعن حوج قِضاؤها من شفائيا

ويعلل سيبويه ظهور المصدر "فِعال"، فيقول: "أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال، فكسروا أوله، وألحقوا الألف قبل آخر حرف منه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفاً مكان حرف، ولم يحذفوا، كما أن مصدر أفعلت واستفعلت جاء فيه جميع ما جاء في استفعل وأفعل من الحروف، ولم يحذف ولم يبدل فيه شيء". سيبويه (د.ت):79/4)

ويرى آخرون في المصدر "تفعيل" نحو: تسليم، أن القياس يقتضي أن يكون المصدر على "سِلاّم"، مثل: كِذّاب". (قباوة 1994 :131)

فهذه الأمثلة زيادة على الحس اللغوي، تقودنا إلى أن هذا الوزن "فِعال" هو الوزن الأصلي لمصدر "فعل" المضعف العين، كما أن نظرة إلى البناء الصوتي لوزن الشدة "فعل" تجعلنا نقيس وزن مصدره على وزن "فِعال"، إذ لا بد من تضعيف العين في المصدر؛ لأنها جزء من تركيبه الصوتي، ولكن مصدره القياسي في الاستعمال اللغوي جاء على وزن "تفعيل"، فلا بد في هذه الحالة من تعليل وجود سابقة التاء في المصدر "تفعيل" لخلو الفعل منها. (عبابنة 2000 :55-56)

وقد لجأ سيبويه والقدماء في تعليل وجود هذه السابقة (ta) إلى علة التعويض، فقد جعلت العرب التاء في أول المصدرين "تفعيل" و "تفعلة" عوضاً من العين الزائدة في "فعل" التي تحذف في "تفعيل" و "تفعلة"، وجعلوا الياء في وزن "تفعيل" بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أول الوزن كما غيروا آخره"، (سيبويه (د.ت): 79/4) وهو ما ذهب إليه المبرد أيضاً. (المبرد (د.ت): 98-99)

ونحن نميل إلى صحة ما ذهب إليه علماؤنا القدامى، وبناء عليه نقول: إن سابقة التاء (ta) في المصدرين القياسيين "تفعيل" و "تفعلة" جاءت بدلاً من العين الزائدة، أي التضعيف في وزن الشدة "فعل" والمصدر الأصلي "فِعال"، وبما أن التضعيف فيهما يحمل دلالة الشدة والتكرار في الحدث، فإن هذه الدلالة انتقلت إلى المصدرين الجديدين "تفعيل" و"تفعلة"، ذلك أن التاء فيهما عوض من التضعيف في وزن الشدة "فعل" والمصدر الأصلي "فِعال"، وكأن اللغة كرهت التضعيف في المصدر "فِعال" فانصرفت عنه إلى "تفعيل" و "تفعلة" اللذان يحملان دلالة الشدة والتكرار في الحدث بفضل سابقة التاء فيهما.

وبذلك تكون سابقة التاء قد دخلت في بنية المصدرين القياسيين، "تفعيل" و"تفعلة" لغرضين، الأول: دلالي يكمن في منح هذين المصدرين دلالة الشدة والتكرار في الحدث؛ ذلك أنها عوض من التشديد في وزن الشدة "فعل" والمصدر الأصلي "فِعال".

والآخر صوتي "يعود إلى كره العربية لقضية التشديد، فهي تميل في كثير من الأحيان إلى التخلص منه عن طريق فكّه لتخفيفه وتسهيل عملية النطق، ثم تبدل من أحد المضعفين صوتاً آخر عن طريق استعمال قانون المخالفة، تماماً كما في "سنبلة" والأصل فيها أن تكون "سبلة" بدون نون، و"قيراط" والأصل فيه "قراط"، وقول العامة: "فترك الشيء بمعنى فركه، ولا بد أن شيئاً من هذا قد حدث في مصدر وزن الشدة "فعل"، إذ فك التضعيف بسبب كراهة اللغة لظاهرة التشديد، ثم أبدل أحد المضعفين تاء، وبعدها قد تكون اللغة اتجهت نحو تعميم أثر قانون الأصوات الصفيرية مطبقة إياه على هذا الوزن "تفعيل"، وأما الياء في هذا الوزن، فالأرجح أنها قد جاءت لتميزه عن أوزان مصدر الثلاثي "تَفعال" و "تِفعال" وما قيل في المصدر "تَفْعيل" يقال في "تَفْعِلَة"". (عبابنة 2000: 59-60)

ونعود إلى سابقة التاء (ta) في المصدرين القياسيين "تفعيل" و "تفعلة"، فنحن لا نجد لهذه السابقة أثراً صوتياً في بنائهما، إذ يجيء المصدر "تفعيل taf<il" من وزن الشدة "فعل" الصحيح والمعتل غير الناقص، من ذلك: قطّع تقطيعاً، وكرَم تكريماً، وأمن تأميناً، ووصل توصيلاً، وصور تصويراً، وزين تزييناً.

أما وزن الشدة "فعل" الناقص، فغالب أمثلته على "تفعلة taf῾ialt"، نحو: وصى توصيةً، وعزى تعزيةً، وزكّى تزكيةً، وذكر بعضهم أنه لا يرد في الناقص من وزن الشدة "فعل" غير المصدر "تفعلة" إلا على وجه الشذوذ، (ابن هشام (د.ت): 240/3، وانظر: السيوطي 1980 :50/6) فجاء على "تفعيل" من الناقص في الضرورة قول الشاعر: (الرجز) (لم اهتدِ إلى قائله، انظر: القزاز 1982 :267، وابن يعيش (د.ت): 58/6، وابن منظور (1955): (شهل) 373/11، و(نزا) 342/15، وابن خالويه 1985: 55 و99)

باتت تُنَزّي دلوها تَنْزيا

كما تُنَزي شهلةٌ صبيا

فجاء المصدر "تَنْزياً" مخالفاً للقياس، إذ جاء على "تفعيل"، فأجراه الشاعر مجرى الصحيح السالم، وهو عند علماء اللغة من باب الضرورة، والقياس أن يقول: "تنزية" بزنة "تفعلة". (القزاز 1982: 267)

ومع هذا التقرير الذي قرره علماؤنا القدامى، إلا أن بعضهم قرر أن كل ما جاء من مثال "سوى" و "حلّى" يجوز في مصدره وجه ثانٍ، وذلك نحو: حلّى تَحْلِياً وتحلية، وسوى تسوياً وتسويةً،(ابن خالويه 1985: 55و99، وانظر: ابن الحاجب (د.ت): 632/1)

"وأحسب أن الدافع وراء بناء مصدر وزن الشدة "فعل" الناقص على "تفعلة" بدلاً من "تفعيل" هي تلك الصعوبة الصوتية والنطقية المترتبة على بناء الأفعال الناقصة مشددة العين معتلة اللام "فعل" على "تفعيل"، فلو استعملنا المصدر "تفعيل" لقلنا في مصدر: ربى تَربيي tarbiy، وبالإدغام يقصر الصائت الطويل (i) وتشدد الياء: تربِي tarbiyy؛ وذلك تخلصاً من المقطع الطويل المغلق (biy) بتحويله إلى مقطع قصير مغلق (biyy)، ولكن المقطع القصير المغلق ينطوي على صعوبة أخرى في النطق؛ نتيجة التشديد، ولذا ستعيض بالتاء المربوطة (at) عن (iy) بدون تشديد أو (iyy) المشددة". عمايرة 1996: 259-260)

فلو قلنا في مصدر "ربى": تربيي tarbiy، لأدى بناؤه على التفعيل إلى صعوبة صوتية واضحة، تتمثل بتتابع الكسرة الطويلة (i) والياء (y)، عداك عن تشكّل مقطع صوتي ثلاثي طويل مغلق (biy) ترفضها اللغة لعدم تحقّق شروط جوازه، لذلك عمدت اللغة أولاً إلى التخلص من هذه الصعوبة الصوتية والمقطعية، فقامت

بالتخفيف من طول المقطع الصوتي المرفوض وثقله عن طريق تقصير الحركة، أي نواة المقطع، ليصبح مقطعاً ثلاثياً قصيراً مغلقاً مقبولاً في اللغة (biy)، وفي المرحلة الثانية قامت اللغة بالتعويض عن تقصير نواة المقطع بإضافة لاحقة التاء (at)، فأصبح المصدر: "تربية tarbiyat":

ربى	تربيي	تربي	تربية
rabba	tarbiy	tarbiy	tarbiyat
وزن الشدة "فعل"	المصدر على "تفعيل"	تقصير نواة المقطع الثاني	التعويض عن تقصير الحركة بإضافة لاحقة التاء المربوطة

وقد تتبع اللغة طريقة أخرى للتخلص من المقطع المرفوض (biy)، وذلك بتشديد آخره، وهذا بالطبع يستوجب تقصير نواة المقطع (biyy) ومع ذلك فإننا لو قلنا في مصدر "ربى": "تَرْبِي tarbiyy" بالتشديد، لأدى هذا لبناء كذلك إلى صعوبة صوتية أخرى، فهذا البناء "تربي tarbiyy" ينطوي على مقطع صوتي ثقيل (biy) يحوي حركة مزدوجة هابطة (iy) مكونة من تتابع الكسرة القصيرة (i) والياء أي شبه الحركة (y)، وهذا المزدوج الهابط من المزدوجات التي ترفضها اللغة ولا تبقي عليها؛ لذلك قامت اللغة بالتخلص من هذا الوضع الصوتي الحرج بإسقاط شبه الحركة (y)، وبما أن هذا الحذف قد أخلّ ببنية المصدر، وشكّل إجحافاً بحق الصيغة، فقد عمدت اللغة إلى التعويض عن هذا المحذوف بإضافة لاحقة التاء المربوطة (at)، فظهر بذلك المصدر "تربية tarbiyat".

ربى	تربي	تربـ ×ي	تربية
rabba	tarbiyy	tarbi^{x}y	tarbiyat
وزن الشدة "فعل"	المصدر	سقوط شبه الحركة (y)	التعويض بإضافة لاحقة التاء

وقد دخلت لاحقة التاء (at) في بنية المصدر "تفعلة" لإغلاق المقطع الصوتي الأخير في حالة الوقف، وهي بذلك أيضاً ذات وظيفة مقطعية. (فليش 1966 :119)

وذكرت كتب اللغة قديمها وحديثها أن لاحقة التاء في "تفعلة" عوض عن حذف ياء التفعيل الزائدة، (ابن جني (د.ت): 302/2، وانظر: الحملاوي 1991 :81، وقباوة 1994 :137)، ويبدو واضحاً تأثر علماء اللغة بخط الكتابة العربي، وإغفالهم لدور الصوائت

(الحركات)، وأثرها في بنية الكلمة العربية ودلالتها، فهي كالصوامت، وبدونها يصعب التمييز بين "قَتَلَ" و "قُتِلَ" مثلاً.

وحقيقة الأمر أن لاحقة التاء عوض عن تقصير الحركة، وليس الياء في المصدر "تفعيل"؛ لأن بعض الياء أي الكسرة الطويلة ما زال موجوداً في المصدر "تفعلة":

تفعيل taf῾īl ← تفعلة taf῾ilat

وقد أشار علماء اللغة إلى عدم جواز حذف لاحقة التاء من بنية المصدر "تفعلة" من الناقص، وأسموها "الهاء"، (سيبويه (د.ت): 83/4، وابن جني (د.ت) :302/2، والإشبيلي (د.ت):409)، وفي ذلك تنبيه وإشارة إلى حالة الوقف وإغلاق المقطع الصوتي الأخير.

وعلى الرغم من تنبيه علماء اللغة وإشاراتهم إلى بناء وزن "تفعلة" من وزن الشدة "فعل" الناقص، إلا أن بعضهم الآخر يذكر لنا نقيض هذا، إذ أُجري السالم مجرى المعتل، وذلك نحو: كرم تكرمة، وهنّأ تهنئة، وجزأ تجزئة، وعبأ تعبئة، (ابن جني 1954 :195/2، والقزاز 1982 :267، وابن يعيش (د.ت):58/6، والأندلسي 1985 :216، والسيوطي 1980 :50/6) وكل هذا وارد عن العرب، وقد وصفها ابن جني بأنها قليلة، (ابن جني 1954 :195/2) وتابعه على هذا أبو حيان الأندلسي، (الأندلسي 1985 :216) وأما إذا كان يائي العين، فقد أجاز فيه أبو حيان الأندلسي الإدغام والإظهار، نحو: حيى تحيية وتحية، وذكر أن الإدغام أحسن وأكثر. (الأندلسي 1985 :216)

ويرى بعض المحدثين أن الأفعال الصحيحة من وزن الشدة "فعل" التي جاءت مصادرها على "تفعلة"، مثل: كمل تكملة إلى جانب تكميل، وجرب تجربة إلى جانب تجريب، قد جاءت على هذا الوزن نتيجة للقياس المتوهم على وزن الشدة "فعل" الناقص.

"وإما الأفعال مهموزة اللام من "فعل" نحو: هنأ تهنئة، فإنها ليست من قبيل "كمل وجرب"، وإنما هي بحسب نطق العرب لها، فالذين يحققون الهمزة، فالمنتظر أن قولوا: هنأ تهنيئاً، قياساً على الأفعال الصحيحة، والذين يسهلون الهمزة، فالمنتظر

أن يقولوا: تهنية، جرياً على قاعدة الأفعال المعتلة اللام، من نحو: ربى تربية، والذين همزوا، فقالوا: تهنئة، يكون من باب التوهم. (عمايرة 1996: 261)

وقد جاء مصدر وزن الشدة "فعل" على "مفَعل"، ومنه قوله تعالى: "ومزقناهم كل ممَزق"، (سورة سبأ/19) بمعنى "تمزيق" (العيني (د.ت):37)

ومنه كذلك قول امرئ القيس: (امرؤ القيس 1969: 9)

وإن شِفائي عَبْرةٌ مهراقةٌ　　　　فهل عند رسم دارس من معَول

وقد أشار ابن جني إلى هذا البيت، وتحدث عن المصدر "معَول" فيه، فيقول: "في قوله "معَول" مذهبان، أحدهما: أنه مصدر عولت بمعنى أعولت، أي بكيت"، فهل عند رسم دارس من إعوال وبكاء؟ والآخر: أنه مصدر عولت على كذا، أي: اعتمدت عليه، كقولهم: إنما عليك معولي أي: إتكالي". (ابن جني 1993: 257/1، وابن جني (د.ت): 302/2)

والمصدر "معَول" بزنة "مفَعل" يحوي سابقة الميم المضمومة (mu)، وهي إحدى طرق العربية في بناء ما يسمى "المصدر الميمي" من الفعل المزيد، وهو ما سنأتي عليه لاحقاً.

مصدر وزن الهدف:

اختلف علماء اللغة المحدثون في مسألة اشتقاق وزن الهدف "فاعل"، فيرى أكثرهم أنه ينتج بمد حركة فاء الوزن الأصلي "فَعَلَ". (بروكلمان 1977: 109، وعبد التواب 1985: 232)

في حين يرى بعضهم أنه مشتق من وزن الشدة والتكرار "فعل" بتعويض مد الحركة بعد الفاء عن مد الحرف بعدها أي تشديده. (برجشتراسر 1982: 92)

ولا نعثر على وزن الهدف "فاعل" إلا في السامية الجنوبية، كالعربية والحبشية، أما السامية الشمالية فليس فيها هذا الوزن. (بروكلمان 1977: 109، وعبدالتواب 1985: 232)

وقد عينت العربية لوزن الهدف "فاعل" معنى الاشتراك في الحدث بين فاعلين، (برجشتراسر 1982: 93) وتنتقل هذه الدلالة بشكل تلقائي إلى مصدر هذا الوزن.

يأتي مصدر وزن الهدف على أشكال عدة، منها: فيعال fi<al، وفِعَال fi<al ومفَاعَلة mufa<alat، وتظهر في المصدر الأخير "مفاعلة" سابقة الميم المضمومة (mu) التي يخلو منها وزن الهدف "فاعل"، فجاءت هذه السابقة من خارج المادة الأصلية.

أما المصدران الآخران "فيعال" و"فِعال" فهما في الحقيقة مصدر واحد، والأصل فيهما هو: فيعال، وهذا ما اتفق عليه القدماء والمحدثون، فهذا سيبويه يعد "فيعال" الأصل في مصدر "فاعل"، (سيبويه (د.ت):80/4) وتبعه في ذلك المبرد، (المبرد (د.ت): 100/2) ويرى علماء اللغة المحدثون ما رآه القدماء من أن "فيعال" هو المصدر الأصلي، وأن المصدر "فِعال" بناء متحول عنه، يقول برجشتراسر: "إن تتابع المقطعين الممدودين ليس بمقبول للسمع في بعض الأوقات، فاجتنبوه، ومن ذلك أنهم قـالوا: "قتال" في مصدر "قاتل"، وكان الأولى أن يكون: "قيتالاً"؛ لامتداد الحركة الأولى في "قاتل"، فقصروها لكيلا يتتابع الممدودان". (برجشتراسر 1982 :67، وانظر: بروكلمان 1977 :78، وعبد التواب 1983 :89)

فانتقل بناء مصدر وزن الهدف "فاعل" من "فيعال" إلى "فِعال"، وذلك بتقصير نواة المقطع الأول، ليتحول هذا المقطع من مقطع ثنائي طويل مفتوح (fi) إلى مقطع ثنائي قصير مفتوح (fi)

فيعال fi<al ← فِعال fi<al

ومما جاء فيهما: قيتال وقِتال، يقول سيبويه: "كأنهم حذفوا الياء التي في "قيتال"، (سيبويه (د.ت): 81/4) وهو في الحقيقة تقصير لحركة الكسرة -كما ذكرنا- إلا أن الرسم الكتابي في العربية هو السبب وراء توهم حذف الياء من بنية المصدر "قيتال" الذي أصبح "قِتال".

وقد أشار بعضهم إلى أن "قيتال" هو لغة لأهل اليمن. (العيني (د.ت): 37)

أما المصدر الثالث "مفاعلة" الذي تظهر فيه سابقة الميم المضمومة (mu)، فهو المصدر الذي استقرت عليه اللغة مصدراً لوزن الهدف "فاعل"، "فهو يلزم ولا ينكسر". (سيبويه (د.ت): 81/4)

ويرى اسماعيل عمايرة أن العربية طورت وزن "مفاعلة" إلى جانب الوزن التاريخي "فِعال" الذي يقابله في العربية الجنوبية "فَعَال"، وعلى هذا يكون هذا الوزن

قد مر بالخط التصوري الآتي: قَعال ← فِعَال ← مفاعلة، ولم تحفظ لنا العربية وزن "قَعال"، كما لم تحفظ وزن "فِعال" في كثير من المواد، فلا يقال: جالسته جِلاساً، وقد اطّرد وزن "مفاعلة". (عمايرة 1996: 257)

ولا تؤثر سابقة الميم (mu) صوتياً في بنية مصدر الهدف "مفاعلة"، فهي وصائتها القصير (الضمة) يشكلان معاً مقطعاً صوتياً منفصلاً تماماً عن أجزاء البناء الأخرى، ومن هنا فقدنا تأثيرهما الصوتي، ومن أمثلته: قاتل مقاتلةً، وواصل مواصلةً، وياسر مياسرةً، وقاوم مقاومةً، وبايع مبايعةً، وقاضى مقاضاةً.

وعن ظهور سابقة الميم في المصدر "مفاعلة" دون فعله "قَاعَل"، يرى سيبويه أنها عوض من الألف التي بعد أول حرف منه، (سيبويه (د.ت):80/4) وفي هذا الكلام نقول: إن الألف (الفتحة الطويلة) لم تحذف حتى يعوض عنها، إذ إننا نجدها في بناء المصدر "مفاعلة" والفعل "قَاعَل".

أما الهاء في "مفاعلة" فيراها عوضاً من الألف التي قبل آخر حرف في "قيتال". (سيبويه (د.ت):80/4)

أما الأثر الدلالي لسابقة الميم (mu)، فكما أضافت الألف (الفتحة الطويلة) في وزن الهدف "فاعل" دلالة الاشتراك في الحدث، وهو ما نجده بالطبع في المصدر "مفاعلة"، فإن سابقة الميم لا بد أنها أضافت كذلك دلالة جديدة للمصدر، ونحن نميل هنا إلى أن سابقة الميم (mu) في مصدر وزن الهدف، هي ذاتها سابقة الميم في المصدر الميمي التي سنراها -في حديثنا عنه- تضيف إلى المصدر دلالة القوة في الحدث والمبالغة فيه، وهذا ما يتضح في أمثلته، فنقول: مسابقة، ومقاتلة، ومساهمة، وجميعها تحمل إضافة إلى دلالة الاشتراك في الحدث بين فاعلين دلالة أخرى هي القوة والمبالغة في هذه المشاركة، وقد لاحظ سيبويه التقارب الدلالي بين المصدر "مفاعلة" والمصدر الميمي بفضل سابقة الميم في كليهما، فيقول في "مفاعلة": "جاءت مخالفة الأصل، وجاءت كما يجيء المَفْعَل مصدراً والمفعلة". (سيبويه (د.ت):80/4)

ونعلم أن علماء اللغة اشترطوا في المصدر الميمي ألا يبنى من وزن الهدف "فاعل"، وهذا مما يؤيد أن المصدر "مفاعلة" هو في الحقيقة مصدر ميمي، ولا يخفى

ما فيهما من تشابه في البناء من الفعل المزيد، ونعني بالطبع بناءهما من وزن الهدف "فاعل".

وأشار سيبويه كذلك إلى التشابه بين مصدر وزن الهدف "مفاعلة" واسم المفعول في البناء الصوتي، فيقول في "مفاعلة": "جاء كالمفعول؛ لأن المصدر مفعول". (سيبويه (د.ت):80/4)

وقد يكون في كلامه تنبيه على اشتراكهما في الدلالة، ووقوع الحدث على من شارك فيه، أما من حيث البناء، فكلاهما يبدأ بسابقة الميم المضمومة (mu)، إضافة إلى اشتراكهما في حركة الفتحة، أي نواة المقطع الثالث فيهما، واستعملت اللغة لاحقة التاء (at) في المصدر "مفاعلة"، لتكون ذات وظيفة مقطعية، وأخرى تمييزية، تميز بين المصدر واسم المفعول وسائر المشتقات الأخرى التي تشترك معها في البناء، ولا ننسى دور السياق في التمييز بينها وتحديد البناء.

وقد حاول بعض العرب إظهار دلالة القوة والمبالغة التي أشرنا إليها في المصدر "مفاعلة"، فبنوا المصدر من وزن الهدف "فاعل" على "فِعال fi<<al"، إذ تذكر لنا بعض كتب اللغة مجيء مصدر "فاعل" على "فِعال" نحو: قِتّال ومِراء، وهو ما عده ابن الحاجب شاذاً. (الاسترابادي 1982 :163/1، وانظر: الإشبيلي (د.ت): 490)

أما التفسير الصوتي لهذا المصدر "فِعال"، فالذي حدث هو أن بعض البيئات الاستعمالية كرهت الحركة القصيرة في المقطع الثنائي المفتوح في "فِعال fi<al" أي المقطع (fi)، فقامت بإغلاق المقطع الصوتي عن طريق تشديد الصامت بعدها: "فِعال fi<<al"، فيتحول المقطع الصوتي الثنائي المفتوح إلى مقطع ثلاثي قصير مغلق (fi<):

فِعَال fi<al ← فِعال fi<<al.

وهذا ما نجده أيضاً في بعض اللغات السامية، كالعبرية والسريانية التي ترفض الحركة القصيرة في المقطع الثنائي المفتوح، فتخلصت من هذا النوع من المقاطع بطرق مختلفة. (انظر: عبابنة 2000 :17)

وقد أورد لنا أحمد بن يحيى ثعلب في مجالسه من رجز أورد فيه الشاعر رغبة إحدى اللهجات في إغلاق المقطع الثنائي القصير، وهو قول الراجز: (ثعلب 1980 : 383/2)

لا خير في الشيخ إذا ما اجلخّا

وسال غرب عينه ولخّا

تحت رواق البيت يغشى الدخّا

فقد ورد في البيت الأخير قوله" الدخّا" والأصل "الدخَان"، فتحولت إلى الدخّان بتشديد الخاء؛ وذلك رغبة في إغلاق المقطع، أي: دخَان du h̠an ← دخان duh̠ h̠an. (عبابنة 2000 :17)

وقد عد بعض العلماء هذه الظاهرة مما تلحن به العامة، وأورد لنا ابن مكي الصقلي في كتاب "تثقيف اللسان"، أمثلة كثيرة على هذا، مثل: لِثَة ولِثّة، وشَفَة وشفّة، وقوَارة وقوّارة. (الصقلّي (د.ت):191)

وقبل أن نختم الحديث عن مصدر وزن الهدف "فاعل"، لا بد من الإشارة إلى أن المصدرين "مفاعلة" و "فِعال" يشتركان في مجيئهما مصدراً لبناء واحد، نحو: قاتل مقاتلة وقتالاً، وحاور محاورةً وحواراً، وسابق مسابقة وسباقاً. إلا أن كتب اللغة منعت مجيء المصدر "فِعال" من المثال اليائي، وعدت مجيئه شذوذاً، نحو: ياومه يواماً. (ابن هشام (د.ت):240/3، وانظر: الحملاوي 1991 :83)

فالمصدر من يامن: ميامنة، ومن ياسر: مياسرة، ولم يأتِ فيها المصدر "فِعال"؛ وسبب ذلك فيما نرى، هو تشكل حركة مزدوجة ثقيلة (yi) مكونة من شبه الحركة "الياء" والكسرة الطويلة (i) في المصدر "فيعال" أولاً، وهو المصدر الأصلي لوزن الهدف "فاعل" كما ذكر سيبويه، (سيبويه (د.ت):80/4) ونتيجة للصعوبة الصوتية والمقطعية في مثل هذا التتابع الحركي الثقيل (yi) حتى بعد تقصير الحركة (yi) في المصدر "فِعال"، والذي يحتوي في صورته المقطعية على ما أسماه القدماء "توالي الأمثال"، إذ "إن تتابع الكسرة والياء، والضمة والواو، هو من قبيل تتابع الأمثال". (الشايب 1983 :425)

نقول: نتيجة لما سبق، لم يأت المصدران "فيعال" و "فِعال" من المثال اليائي، ويكفي أن ننظر في الصعوبة الصوتية التي نواجهها في نطق المصدر من "يامن" مثلاً على "فيعال": ييمان yiman أو على "فِعال": يمان yiman؛ لذلك نجد الاستعمال اللغوي قد خلا أو كاد يخلو من بناء المصدر "فِعال" مما فاؤه ياء في وزن الهدف

"فاعل"، وصار المصدر "مفاعلة" أكثر في الاستعمال اللغوي الفصيح، حتى إننا نجد كثيراً من أمثلة وزن الهدف "فاعل" من غير المثال اليائي، لم يُبْنَ منها المصدر على "فِعال"، وتكتفي بمصدر واحد هو "مفاعلة"، كما هو الحال في: مجالسة ومقاعدة، ومؤازرة ومبايعة ومقاومة ومساهمة ومناوأة ومجاوبة. (سيبويه (د.ت):80/4) (حلواني (د.ت):222)

فلم تحفظ لنا اللغة كثيراً من المواد التي جاءت على "فِعال" من وزن الهدف "فاعل" بينما نجد بناء المصدر على "مفاعلة" مطرداً فيه.

مصادر الأوزان المبدوءة بسابقة التاء:

يكثر مجيء التاء سابقة (Prefix) في أفعال العربية ومصادرها، فظهورها في الفعل علة كافية لظهورها في المصدر، من ذلك: تعلم تعلماً، وتيمم تَيمماً، وتقارب تقارباً، وتواصل تواصلاً، وتدحرج تدحرجاً، وتجلبب تجلبباً، وتشيطن تشيطُناً، وتمسكن تمسكُناً، وتمنطق تمنطُقاً.

وقد أجمع علماء اللغة على أن مصدر الفعل المبدوء بتاء زائدة يكون بضم رابعه، وهذا يعني أن نواة المقطع الصوتي الثالث في الفعل تتحول من الفتحة إلى الضمة في المصدر، ونراها تصير كسرة في المصدر من الناقص، كما في قولنا: تولّى تولياً، وتوانى توانِياً، وتناسى تناسِياً، وعلى هذا فإن بناء مصدر الأوزان المبدوءة بسابقة التاء يكون بإجراء تغيير في صوت الحركة البنائية من الفتحة إلى الضمة أو الكسرة، وتغيير حركة اللزوم البنائية، واستبدال الحركة المتغيرة بها، ونعني بالطبع الحركة الإعرابية.

وظهور سابقة التاء في هذه الأوزان ومصادرها سبب في زيادة طولها، إذ تضيف إليها مقطعاً صوتياً جديداً منفصلاً عن المقاطع الأخرى، وتساهم كذلك في منحها دلالة جديدة، هي في الغالب دلالة المطاوعة، أو ما أسماه بعض المحدثين "الانعكاسية". (بروكلمان 1977: 110، وفليش 1966 :145)

وقد نص ابن يعيش صراحة على دلالة المطاوعة في الأوزان السابقة بظهور سابقة التاء، فيقول: "تُزاد التاء في تفعل وتفاعل وتفوعل وتفيعل للمطاوعة، وأصله الرباعي نحو: دحرجته فتدحرج، وسائر ما ذكر محمول عليه؛ لأنه بزنته، فـ "تفعل"

مطاوع "فعل" نحو: كسرته فتكسر، وقطّعته فتقطّع، و"تفاعل" مطاوع "فاعل" نحو: ناولته فتناول، وباعدته فتباعد، و"تفوعل" مطاوع "فوعل"، و"تفيعل" مطاوع "فيعل"، نحو: بيطرته فتبيطر" (ابن يعيش (د.ت): 192-193)

ونحن في هذا لا ننكر المعاني والدلالات التي ذكرها علماء اللغة، إلا أننا نعالج هذه الأبنية الصرفية بمعزل عن السياق الذي ترد فيه، فدلالة المطاوعة أو الانعكاسية دلالة لازمة لهذه الأبنية التي ترد فيها سابقة التاء (ta)، ولهذا نذهب هنا إلى أن بعض الزيادات التي تأتي من خارج المادة الأصلية للجذر سواء كانت من السوابق أو من اللواحق أو تلك الزوائد الوسطية (Infixes)، هي زيادة كلمات وليست زيادة حروف.

وعن سابقة التاء (ta) ودورها الصوتي والبنائي، فإن أهم مصدرين يظهر فيهما هذا الأثر، هما: مصدر وزن الانعكاسية من وزن الشدة "تفعل"، ومصدر وزن الانعكاسية من وزن الهدف "تفاعل".

أ. مصدر وزن الانعكاسية من وزن الشدة:

يبنى وزن "تفعل" بإضافة سابقة التاء المفتوحة (ta) في أول وزن الشدة "فعل" مضعف العين، وتكون هذه السابقة مقطعاً جديداً في بنية الوزن، فبين وزن الشدة "فعل" ووزن الانعكاسية منه "تفعل" زيادة التاء، وهو الذي يسمى وزن المطاوعة بالتاء، (بروكلمان 1977 :110، وعبد التواب 1985 :234) ولا يظهر هذا الوزن في مجموعة اللغات السامية إلا في العربية والحبشـية. (بروكلمان 1977 :110، وعبد التواب 1985 :236)

ويأتي مصدر وزن الانعكاسية من وزن الشدة "تفعل tafa<<ala" على تفعل "tafa<<ul"، (سيبويه (د.ت): 79/4، وانظر: المبرد (د.ت): 101/2، والزجاجي 1984 :385) ويكون ذلك بإحداث تغيرات كيفية في صوائته القصيرة، إذ تتغير حركة العين البنائية من الفتحة إلى الضمة أو الكسرة في حالة الناقص، وتتغير كذلك حركة اللام الإعرابية وفقاً للسياق، يقول سيبويه: "مصدر تفعل: التفعل، جاؤوا فيه بجميع ما جاء في "تفعل"، وضموا العين؛ لأنه ليس في الكلام اسم على "تفعل".(سيبويه (د.ت):79/4)

ويتغير بناء المصدر "تفعل" إلى "اتفعل >itfa<<ul"، نتيجة للتحرك اللغوي التاريخي الذي أصاب بناء وزن الفعل "تفعل"، وسبق أن أشرنا إلى ذلك، فقد دخلت

أنماط لغوية جديدة في الاستعمال الفصيح جنباً إلى جنب مع الصيغة القديمة "تفعل"، وقد اشترط بعض اللغويين المحدثين أن تكون فاء الفعل صوتاً من أصوات الصفير أو الأسنان، (عبد التواب 1983 :29) ويبدو أن صياغة الفعل المضارع من "تَفعل" هي سبب ظهور هذه الأنماط اللغوية، فدخول سابقة المضارعة على وزن الانعكاسية من وزن الشدة "تفعل" يؤدي إلى توالي الحركات القصيرة، وبالأخص صوت الفتحة في ثلاثة مقاطع متتالية، فنقول في: "تزين tazayyana ← يَتَزَين yatazayyanu"، وهذا التوالي للحركات القصيرة أمر تكرهه اللغة لما فيه من تكرار النطق وزيادة في الجهد العضلي، وللتخاص من هذا التكرار الثقيل، قامت اللغة بإعادة ترتيب المقاطع الصوتية، ووجدت حذف الفتحة من المقطع الصوتي الثاني طريقاً لها، ذلك أن حذف الفتحة من المقطع الصوتي الأول يؤدي إلى الابتداء بالساكن، ونظام العربية الصوتي والمقطعي لا يسمح بذلك، كما أن حذف فتحة المقطع الثالث يؤدي إلى التقاء ساكنين، وهو ما يرفضه كذلك نظام العربية المقطعي، فتخلصت اللغة من نواة المقطع الصوتي الثاني (الفتحة) فتغير بناء المضارع الذي أصبح: "يَتْزَين yatzayyanu"، فتغير بذلك توزيع المقاطع وعددها، وهنا ينتهي دور سابقة المضارعة في مثل هذه الأنماط اللغوية التي لم تقف عند هذه الصورة، ليأتي أثر سابقة التاء (ta) التي التقت بأحد أصوات الصفير، وهو الزاي، ونتيجة لتقاربهما الصوتي في المخرج، تأثّرت التاء المهموسة بالزاي المجهورة تأثراً مدبراً كلياً متصلاً، بمعنى أن التاء ستتأثّر بالزاي بعدها تأثراً كاملاً دون وجود فاصل بينهما، فتنقلب التاء إلى جميع خصائص الزاي الصوتية: "يزين yazzayyanu"، وبظهور المضارع الجديد، اشتقت اللغة ماضياً جديداً هو "ازين >izzayyana"، (لتفسير ما حدث في مثل هذه الأنماط اللغوية انظر: عبابنة 2000 :44-45) ونحن نعلم أن اشتقاق الماضي من المضارع يكون بإسقاط سابقة المضارعة، مما يؤدي في مثل هذه الأنماط اللغوية إلى مانع صوتي يتمثل في الابتداء بالساكن، وهو ما لا ترضاه العربية، ولا تسمح به، لذلك اجتلبت همزة الوصل، وهذا تماماً ما أصاب أبنية كثيرة تعرضت لمثل هذا الحراك اللغوي، ثم اشتقت اللغة من الفعل الجديد "ازين >izzayyana" مصدراً جديداً هو: "ازين >izzayyun"، والمخطط الصوتي يوضح اشتقاق الفعل الجديد ومصدره:

تزين	يَتَزَين	يَتْزَين	يزين	ازين	ازين
tazayyana	yatazayyanu	yatzayyanu	yazzayyanu	ˀizzayyana	ˀizzayyun
الماضي	المضارع	سقوط نواة المقطع الثاني	التأثر المدبر الكلي المتصل	الماضي الجديد	المصدر الجديد

فاشتق من الماضي الجديد "ازين" مصدر جديد هو: "ازين" على وزن "اتفعل".

إن حركة مصدر وزن الانعكاسية من وزن الشدة "تفعل" الذي ظهر بصورة جديدة، حركة تاريخية قديمة، وسبيل من سبل تطور اللغة، وقد ساقت لنا كتب اللغة بعضاً من أمثلة هذا الاشتقاق الجديد لهذا الوزن، فجاء فيه: "اتّبع اتبعاً، وازين ازيناً، واطّهر اطّهراً". (سيبويه (د.ت):475/4، والميداني 1982 :199،والإشبيلي (د.ت):507)

وجاء مصدر "تفعل" على أشكال مختلفة، وغير قياسية، من ذلك "تِفِعال tifiʿʿal"، وذكر فيه سيبويه: "تحمل تِحِمالاً"،(سيبويه (د.ت):79/4 و 80) وقال فيه ابن يعيش: "من قال: فعلته فِعالاً، قال: "تفعله تِفِعالاً"؛ لأنه مطاوعة، نحو: "تحمله تِحِمالاً"، (ابن يعيش (د.ت):194) ومنه كذلك: تِمِلاّق من تَمَلق في قول الشاعر: (لم ينسب أحد هذا الشاهد إلى قائل معين: وقال ابن يعيش (د.ت):48/6: "أنشده ثعلب في أماليه عن ابن الأعرابي، والشاهد فيه: تـِمِلاّق، جاء بـه على "تملّق" مطاوع "ملّق"، وانـظر: ابن منظور 1955: (ملق) 347/10، والاسترابادي (1982):163/1، والعيني (د.ت):37-38)

ثلاثة أحبابٍ، فحب علاقةٌ ... وحب تِمِلاّقٌ، وحب هو القتلُ

وهذا المصدر "تِفِعال" مصدر نادر، وخارج عن القياس، (العيني (د.ت):37) وقد ذكر سيبويه قلّته، في حين عده ابن هشام شاذاً. (ابن هشام (د.ت): 240/3-241)

ومن المصادر النادرة لوزن الانعكاسية من وزن الشدة "تفعل" ما جاء منه على: "تَفْعَال tafʿal"، وذكر فيه ابن عصفور المصدر: تَجْمَال. (الإشبيلي (د.ت):491)

أما عن الأثر الدلالي لسابقة التاء في "تفعل"، فقد تقدم قولنا أن هذه السابقة جاءت في بنية الفعل والمصدر لتفيد دلالة جديدة هي دلالة الانعكاسية أو المطاوعة لوزن الشدة "فعل"، وهو ما أشارت إليه كتب اللغة القديمة، (انظر: الاسترابادي 1982 :104/1، وابن يعيش (د.ت): 158/7، والإشبيلي 1996: 181) من ذلك قول بعضهم: "أما "تفعل" فهو مطاوع "فعل"، نحو: "كسرته فتكسر، وقطّعته فتقطّع"، وهو نظير: فعلته فانفعل،

نحو: قطعته فانقطع، وكسرته فانكسر، إلا أن هذا يكون متعدياً وغير متعدٍ و"انفعل" لا يكون إلا غير متعد أبداً". (ابن يعيش (د.ت):74-75)

ودلالة المطاوعة أو الانعكاسية في وزن "تفعل" هي سبب استخدام مصدر المطاوعة "انفعال" مصدراً له في قول رؤبة: (رؤبة بن العجاج 1903 :16، وانظر: سيبويه (د.ت):82/4، وابن السراج 1985: 134/3، وابن يعيش (د.ت):112/1، والإشبيلي (د.ت):491، والسيوطي 1980: 99/3)

وقد تطويت انطواء الحِضْبِ

بين قتاد ردهة وشَقْبِ

فقياس مصدر "تطوى" أن يأتي على "تطوّي"، إلا أنه جاء على "انطواء"، وهذا ما عبر عنه القدماء بقولهم: "إذا كان الفعلان متقاربين في المعنى جاز أن يستعمل مصدر كل واحد منهما للآخر". (الإشبيلي (د.ت):491، وانظر: المبرد (د.ت):211/1، والزجاجي 1984 :387، والزمخشري (د.ت):32، والسيوطي 1980 :98/3)

وجاء مصدر "تفعل" على "افتعال"، كما في قول العرب: "تتبع اتّباعاً"، (سيبويه (د.ت): 82/4، والإشبيلي (د.ت):491) ولا تخفى دلالة الانعكاسية في الوزنين، يقول سيبويه: "تتبعت واتّبعت في المعنى واحد". (سيبويه (د.ت):82/4)

وهكذا فإن ظهور سابقة التاء في وزن الانعكاسية من وزن الشدة "تفعل"، علة كافية لظهورها في المصدر "تفعل" لذلك كان أثرها البنائي والدلالي متساوياً في كليهما.

ب. مصدر وزن الانعكاسية من وزن الهدف:

يصاغ وزن الانعكاسية من وزن الهدف "تفاعل" بإضافة سابقة التاء المفتوحة (ta) على أول وزن الهدف "فاعل" دون تغيير في حركاته البنائية، وتزيد هذه السابقة بدخولها عدد المقاطع مقطعاً صوتياً منفصلاً، وهذا الوزن "تفاعل" يشبه الوزن الماضي "تفعل" الذي دخلته سابقة التاء (ta) في أمور عدة.

أما مصدر وزن الانعكاسية من وزن الهدف "تفاعل" فقد عادت اللغة للاعتماد ثانية على الحركة، فالمخالفة بين الصائتين: الفتح والضم، هي الأساس في الفرق بين المصدر والفعل، فكما قلنا في مصدر تفعل: تفعل، فإننا كذلك نقول في مصدر تفاعل: تفاعل، فبناء مصدري وزن الانعكاسية من وزن الشدة "تفعل" ووزن

الهدف "تفاعل" جاءا على قاعدة الرباعي المزيد "تَفَعْلَلَ تَفَعْلُلاً"، وهي أوزان قديمة مبنية على أساس الاعتماد على الصوت الصائت في الميز بين الفعل والمصدر. (انظر: عمايرة 1996 :263)

وقد لاحظ سيبويه التشابه بين وزني "تفعل" و "تفاعل" وبناء مصدريهما، فيقول:"تفاعلت من فاعلت بمنزلة تفعل من فعل، والمصدر تفاعل من تفاعَل، كما أن تفعل مصدر تفعل، وضموا العين؛ لئلا يشبه الجمع، ولم يفتحوا؛ لأنه ليس في الكلام تفاعَل في الأسماء". (سيبويه (د.ت):81/4)

وأوجه الشبه بين الوزنين أكثر من ذلك، فقد دخلتهما سابقة التاء المفتوحة (ta) لتمنحهما دلالة الانعكاسية أو المطاوعة، التي أشار إليها كثير من علماء اللغة القدامى والمحدثين صراحة، (انظر: سيبويه (د.ت): 282/4، والاستراباذي 1982 :1/99-104، وابـن يعيش (د.ت):158/7-159، وابن يعيش (د.ت):77 و 192، والحملاوي 1991 :54-55، والسامرائي 1983 :98) فبناء "تفعل" انعكاس لوزن الشدة "فعل"، و"تفاعل" انعكاس لوزن الهدف "فاعل"، وتنتقل هذه الدلالة لزوماً إلى مصدريهما "تفعل" و "تفاعل"، وذلك لوجود سابقة التاء في الفعل والمصدر.

فالمصدر القياسي لوزن الانعكاسية من وزن الهدف "تفاعَل" هو "تفاعل"، (انظر: سيبويه (د.ت):81/4، والمبرد (د.ت):101/2، وابن يعيش (د.ت):194، والحملاوي 1991: 46-47، وقباوة (1994):123، وبروكلمان 1977 :132) بتغيير الحركات البنائية، وهي حركة العين من الفتحة إلى الضمة، وتغيير حركة الإعراب؛ لانتقاله من حالة البناء إلى الإعراب وفقاً للسياق، كما أن حركة العين تتغير إلى الكسرة في حالة بناء المصدر من الناقص، ومن أمثلة مصدر "تفاعل": تقارب تقارباً، وتواصل تواصلاً، وتوانى توانياً، وترامى ترامياً.

ولا يوجد وزن الانعكاسية من وزن الهدف "تفاعل"، إلا في العربية والحبشية، وهو في هذا كالبناء السابق "تفعل"، (بروكلمان 1977 :110، وعبد التواب 1985 :237)

ويتشابه الوزنان "تفعل" و "تفاعل" في حراكهما اللغوي التاريخي، فقد ظهرت أنماط لغوية جديدة لوزن الانعكاسية من وزن الهدف "تفاعل" ومصدره، ومرت هذه الأنماط اللغوية في تطورها بتلك المراحل التي مر بها وزن "تفعل" ومصدره في تطورهما، ففي المضارع من تثاقل taṯakala مثلاً، تتوالى الحركات القصيرة،

وبالأخص حركة الفتحة في مقاطع متتالية: "يتثاقل yatatakalu"، فمالت اللغة في تطورها إلى التخلص من الفتحة القصيرة في المقطع الثاني، فأصبح المضارع: "يتْثاقلُ yattakalu"، وفيه التقت التاء بالثاء بعدها دون فاصل بينهما؛ ولتقاربهما في الصفة والمخرج، تأثرت التاء بالثاء بعدها تأثراً مدبراً كلياً متصلاً، وانقلبت إلى جميع خصائصها الصوتية، فأصبح المضارع الجديد على صورة: يثّاقلُ yattakalu".

وعند اشتقاق الماضي من المضارع الجديد، تجتاب الهمزة لغرض صوتي هو منع الابتداء بالساكن، فظهر بذلك الماضي الجديد: اثّاقل ˀittakala" الذي اشتق منه مصدر جديد هو: "اثّاقُل ˀittakul " على وزن: اتفاعل، وهذا تماماً ما حدث في أنماط لغوية أخرى، منها: ادارك، واطّاير، وادارأ، التي دخلت الاستعمال الفصيح مع الصيغ القديمة: تثاقل، وتدارك، وتطاير، وتدارأ.

والمخطط الصوتي الآتي يوضح ما جرى في بنية الفعل الجديد: اثّاقل، ومصدره: اثّاقُل:

تثاقل	يتثاقل	يتْثاقل	يثّاقل	اثّاقل	اثّاقُل
tatakala	yatatakalu	yattakalu	yattakalu	ˀittakala	ˀittakul
الماضي القديم	المضارع	سقوط نواة المقطع الثاني	التأثر المدبر الكلي المتصل	الماضي الجديد	المصدر الجديد

فمصدر الوزن الجديد: اتفاعَل، يكون على: اتفاعل، ومما جاء فيه: ادارأ ادارأ. (سيبويه (د.ت):475/4)

وقد وردت مثل هذه الأنماط اللغوية الجديدة جنباً إلى جنب مع الأبنية القديمة في لغة التنزيل، من ذلك قوله تعالى: "اثّاقلتم في الأرض"، (سورة التوبة/38) وقوله: "وإذ قتلتم نفساً فادارأتم فيها"، (سورة البقرة/72) وقوله عز من قائل: "بل ادارك علمهم"، (سورة النمل/66) في مقابل قوله سبحانه: "لولا أن تداركه نعمة من ربه". (سورة القلم/49)

وقد حلت الصيغتان الجديدتان "اتفعل" و "اتفاعل" –كما سبق- محل البنائين الأصليين: تفعل وتفاعل، في بعض اللهجات العربية الحديثة، حتى لو لم تكن فاء البناء في الأصل صوتاً من أصوات الصفير أو الأصوات الأسنانية. (عبد التواب (30:1983

وقد جاء مصدر وزن الانعكاسية من وزن الهدف "تفاعل"، في بعض الأمثلة على وزن مصدر الانعكاسية بالتاء "افتعل"، فقالت العرب: "تجاوروا اجتواراً"، (سيبويه (د.ت):81/4، والإشبيلي (د.ت):491) والسبب في هذا بين واضح، ونعني بالطبع اشتراكهما في الدلالة ذاتها، أي دلالة الانعكاسية أو المطاوعة، فإذا اشترك البناءان في الدلالة جاز استعمال مصدر أحدهما للآخر.

مصادر الأوزان المبدوءة بهمزة وصل:

"من مراوحات العربية بين الحركات في الميز بين الفعل والمصدر، ذلك النوع من الأفعال التي تبدأ بهمزة الوصل، فمصادرها على لفظ أفعالها، إلا أنك تكسر ثالث المصدر، وكان في الفعل مفتوحاً، وتزيد قبل آخره ألفاً، وذلك قولك: انطلق انطلاقاً، واقتدر اقتداراً، واحمر احمراراً، واشهاب اشهيباباً، واجلوذ اجلواذاً، واخشوشن اخشيشاناً، واقعنسس اقعنساساً، واقشعر اقشعراراً، واستخرج استخراجاً".(الصيمري 1982 :774/2، وانظر: عمايرة 1996 :255-256)

وعلى هذا، فإن بناء المصدر من الأوزان المبدوءة بهمزة وصل، يكون بكسر نواة المقطع الثاني وإطالة نواة المقطع الثالث وهي الفتحة، ثم استبدال حركة الإعراب بحركة البناء اللازمة.

أما ما يخص سوابق هذه الأوزان، وأثرها الصوتي والدلالي في بنية الفعل والمصدر، فإن أهمها يتجلى في الأوزان التالية:

أ. مصدر وزن الانعكاسية بالنون:

تظهر في وزن الانعكاسية بالنون "انفعل" سابقة النون الساكنة المسبوقة بهمزة وصل (ʾin)، التي جاءت لغرض صوتي، هو منع الابتداء بالساكن، والمصدر القياسي لهذا الوزن، هو: "انفعال ʾinfiʿāl" ويكون ذلك بتغيير حركة الفاء البنائية من فتحة إلى كسرة، وإطالة فتحة العين لتصبح فتحة طويلة (الألف)، ثم تغيير حركة اللزوم البنائية أي حركة اللام إلى حركة إعرابية، وفقاً للسياق، ومن أمثلته: انكسر انكساراً، وانهزم انهزاماً، وانصاع انصياعاً.

وليس لسابقة النون أثر صوتي ملموس في مشتقات وزن الانعكاسية بالنون "انفعل"، فيما عدا تلك الأنماط اللغوية التي نجدها في كتب اللغة هنا وهناك، والتي

يتوالى فيها صوتا النون والميم أو النون والباء، كما في: انمحى وانبرى، (انظر: سيبويه (د.ت) 455/4، الإشبيلي 1996 :453) ففي مثل: انمحى >inmaha، تتأثر سابقة النون الساكنة بصوت الميم بعدها تأثراً مدبراً كلياً متصلاً، فتنقلب إلى جميع خصائصها الصوتية، فتصبح: امحى >immaha والمصدر منه: امحاء >immih.a> والأصل: انمحاء >inmiha>.

أما: انبرى >inbara، فتتأثر النون فيه بصوت الباء بعدها تأثراً مدبراً جزئياً متصلاً، فتنقلب النون إلى صوت يشابه صوت الباء في المخرج، وقريب من صوت النون في خصائصه الصوتية، وهو صوت الميم، فالتأثر فيه جزئي، إذ يصبح الفعل: امبرى >imbara، والمصدر: امبراء >imbira>، والأصل: انبراء >inbira>.

وعلى قلة ما ورد من أمثلة وزن الانعكاسية بالنون: "انفعل" من المثال الواوي واليائي، فقد ذكر سيبويه تأثر سابقة النون بالواو والياء بعدها، يقول: "سمعت الخليل يقول في "انفعل" من "وجلت": اوجل، كما قالوا: امحى، وكذلك انفعل من "يئس" على هذا القياس"، (سيبويه (د.ت):455/4) ففي انوجل من وجل، وانيأس من يئس، تتأثر سابقة النون بالواو والياء بعدها تأثراً مدبراً كلياً متصلاً، فتنقلب إلى جميع خصائصهما الصوتية، فالتأثير كلي، ولأن سابقة النون ساكنة، فإنه تأثر متصل، فيتحول الفعل: انوجل >inwagala إلى اوجل >iwwagala والمصدر اوجال >iwwigal ويتحول كذلك الفعل: انيأس >inya>asa إلى ايأس >iyya>asa، والمصدر ايآس >iyyi>as

وبنية الفعل والمصدر في صورتهما الجديدة: اوجل اوّجالاً، وايأس إياساً، أكثر صعوبة وثقلاً على اللسان، مما كانا عليه في الأصل: انوجل انوجالاً، وانيأس انيآساً، وهذه الصعوبة الصوتية نتجت عن التتابع الحركي الثقيل وتشكل الحركات المزدوجة الهابطة والصاعدة التي نراها في بنية الفعل والمصدر، وعلى هذا تطورت بنية هذه الأنماط اللغوية إلى أوضاع أكثر صعوبة مما كانت عليه.

هذه بعض الأنماط اللغوية التي يظهر فيها الأثر الصوتي لسابقة النون في وزن الانعكاسية بالنون "انفعل" ومصدره.

أما الأثر الدلالي لهذه السابقة في وزن الانعكاسية بالنون "انفعل" فقد أجمع علماء اللغة على دلالة واحدة لهذا الوزن ومصدره، وهي دلالة المطاوعة أو الانعكاسية، وقد أفرد سيبويه باباً من أبواب كتابه لهذه الدلالة، (سيبويه (د.ت): 65/4-66)

وخص بعضهم هذا الوزن ومصدره بما أسموه العلاجيات، وهو الحدث المحسوس، لذلك امتنع قولنا: انعدم وانعلم وانفهم. (انظر: الاستراباذي 1982 :108/1، والحملاوي 1991 :52)

وقد حلّ وزن الانعكاسية بالنون "انفعل" بدلاً من صيغة المبني للمجهول "فُعِل" من الثلاثي في معظم اللهجات العربية المعاصرة، نتيجة لاشتراكهما في الدلالة.

فقد جاءت دلالة المطاوعة في عدد غير قليل من الأوزان في العربية، والمطاوعة هي أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير؛ لذلك يرى الصرفيون أن "انفعل" هي الأصل في باب المطاوعة، وهي تؤدي في العربية معنى الفعل المبني للمجهول أحياناً، (السيد 1998 :154) وذهب بعض اللغويين إلى أن النون أقعد في المطاوعة في وزن "انفعل" من التاء في الأوزان الأخرى، وإنما التاء محمولة عليها؛ لأنها أختها في الزيادة، وقريبة منها في المخرج، ولشدتها طاوعت في بنات الأربعة، ولسهولة النون طاوعت في بنات الثلاثة. (ابن يعيش (د.ت):193)

ب. مصدر وزن الانعكاسية بالتاء من الوزن الأصلي:

يحوي وزن الانعكاسية بالتاء من الوزن الأصلي "افتعل" زيادتان، هما: سابقة الهمزة المكسورة التي جاءت لغرض صوتي، ولها أثرها الصوتي في بنية الفعل ومصدره، والزائدة الوسيطة (Infix) ، وهي التاء.

والمصدر القياسي لهذا الوزن، هو: "افتعال"، وبناؤه كبناء مصادر الأوزان التي تبدأ بهمزة وصل كانفعل واستفعل وافعوعل...، ومن أمثلته: اختصم اختصاماً، واعتدل اعتدالاً، وانتزع انتزاعاً.

وسبق أن فصلنا في أمر القلب المكاني الذي أصاب وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" في العربية وأخواتها الساميات، ويكفي هنا أن ننظر في رأي داود عبده الذي يؤكد تعرض هذا الوزن للقلب المكاني في مرحلة من مراحل تطوره، والأصل فيه: "اتفعل"، يقول: "من أمثلة القلب المكاني بين صوتين صحيحين متجاورين، وزن "افتعل"، ومشتقاته، وأصله: "اتفعل".(عبده (د.ت):136)

ويسوق أدلته التي تثبت ما ذهب إليه، إذ تظهر كلمات كثيرة في اللغات السلمية، كالآرامية والعبرية وغيرهما بزنة: اتفعل، ولا يظهر فيها وزن: افتعل، كما أن الزيادات التي تدخل أوزان العربية ومشتقاتها جميعها تسبق الفاء، نحو "أفعل، وانفعل، وتفاعل، واستفعل، وشذ وزن: افتعل.

ويرى كذلك أن قانون المماثلة في العربية، هي بشكل عام مماثلة خلفية بين الأصوات الصحيحة، أي أن الصوت الخلفي يؤثر في سابقه، في حين تصبح المماثلة تقدمية في وزن "افتعل"، وفي هذا دليل على حدوث القلب المكاني فيه". (عبده (د.ت): 136-140)

ونحن بدورنا نقول: إن هذا الوزن تعرض للقلب المكاني تحت تأثير قانون صوتي، هو قانون الأصوات الصفيرية، الذي ينص على أنه إذا تبع التاء صوت من أصوات الصفير، كالسين والشين والصاد والزاي، يحدث في هذه الحالة قلب مكاني إجباري، ثم عمم هذا القانون على جميع أمثلة وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل". (انظر: عبد التواب 1985 :215-219، وعبابنة 2000 :67)

وتأثير هذا القانون الصوتي في القلب المكاني، ليس حكراً على العربية، بل هو مبدأ صوتي عام، ينص على أن الصوت الشديد إذا تلاه صوت رخو، فإنهما ينزعان إلى قلب مواقعهما، (فليش 1966 :146) وعليه، فإن وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" كان في صورته الأصلية على: اتفعل، وفيه تكون التاء سابقة (Prefix).

ولا يكاد الأثر الصوتي والبنائي لسابقتي الهمزة والتاء يختلف في مصدر وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" عما رأيناه في فعله "افتعل"، إذ تتعرض التاء في الفعل والمصدر إلى أوضاع صوتية مختلفة تتجاذبها مجموعة من القوانين الصوتية التي تؤثر فيها، وبالأخص قوانين التأثر.

أولاً: التأثر بفاء الوزن: تتأثر تاء الافتعال بالفاء قبلها إن كانت صوتاً مشابهاً أو قريباً منها في المخرج تأثراً مقبلاً جزئياً متصلاً، فنقول: اصطبر اصطباراً، واضطجع اضطجاعاً، وازدهر ازدهاراً، واذدكر اذدكاراً، والأصل فيها أن نقول: اصتبر اصتباراً، واضتجع اضتجاعاً، وازتهر ازتهاراً، واذتكر اذتكاراً، فتأثرت فيها

التاء بالصوت السابق لها تأثراً مقبلاً جزئياً متصلاً، ولقربها في المخرج مع هذه الأصوات، انقلبت إلى صوت مشابه أو قريب منها في المخرج والصفات الصوتية.

وقد يكون التأثر فيها تأثراً مقبلاً كلياً متصلاً، كما في"اطّلب اطّلاباً، واتّبع اتّباعا، وادعى ادعاءً، والأصل فيها: اطتلب اطتلاباً، واتتبع اتتباعاً، وادتعى ادتعاءً، فتأثرت فيها التاء الافتعال بالصوت قبلها تأثراً مقبلاً كلياً متصلاً، وللتقارب الصوتي بين هذه الأصوات وصوت التاء، انقلبت التاء إلى جميع الخصائص الصوتية للصوت قبلها.

وقد تتجاذب قوانين التأثر الصيغة ذاتها، فتظهرها على أكثر من صورة، كما هو الحال في: اذدكر اذدكاراً، واذّكر اذّكاراً، وادكر ادكاراً،و الأصل فيها جميعاً، هو: اذتكر اذتكاراً.

ففي الأصل منها: اذتكر >idtakara اذتكاراً >idtikar(an)، تتأثر التاء المهموسة بالذال المجهورة قبلها تأثراً مقبلاً جزئياً متصلاً، ولقربهما في المخرج، تنقلب التاء إلى صوت قريب من صوت الذال في صفة الجهر، وفي المخرج، هو صوت الدال، فنقول: اذدكر >iddakara اذدكاراً >iddikar(an).

واتجهت اللغة في تطورها إلى استغلال قانون التأثر هذا، فأنتجت أنماطاً لغوية أخرى لوزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" ومشتقاته، وظهرت بفعل هذا القانون صيغتا: اذّكر >iddakara اذّكاراً >iddikar(an)، وادكر >iddakara ادكاراً >iddikar(an)، وفيهما تبادل صوتا الذال والدال تأثيرهما وتأثرهما، والفرق بين الصيغتين يكمن في أن التأثر في الأولى: اذّكر اذّكاراً، هو تأثر مقبل كلي متصل، أثر فيه الصوت الأول (الذال) في الثاني (الدال) دون فاصل بينهما، فانقلب صوت الدال إلى جميع خصائص الذال الصوتية.

أما في الأخرى: ادكر ادكاراً، فالتأثر فيها تأثر مدبر كلي متصل، أثر فيه الصوت الثاني (الدال) في الأول (الذال)، وقلبه إلى جميع خصائصه الصوتية دون وجود فاصل صوتي بينهما، والمخطط الصوتي الآتي يظهر ما حدث من بداية الأمر:

تأثر مقبل كلي متصل:

وزن الانعكاسية بالتاء في الأصل	الفعل	المصدر	الفعل	المصدر	
اذتكر >idtakara	اذدكر >iddakara	اذدكاراً >iddikar(an)	اذّكر >iddakara	اذّكاراً >iddikar(an)	(مقبل)
			ادكر >iddakara	ادكاراً >iddikar(an)	(مدبر)
		(تأثر مقبل جزئي متصل)			

وقد حدث مثل هذا التأثر في أنماط لغوية أخرى كثيرة، يمكن الرجوع إليها في كتب اللغة.

وتؤثر التاء وتتأثر بفاء وزن الانعكاسية "افتعل"، ومصدره إن كان صوتاً قريباً منها في المخرج، ومشابهاً لها في صفة الهمس، كالثاء في نحو: اثتأر >itta>ara، والمصدر: اثتآر >itti>ar، من ثأر، إذ تتأثر التاء بصوت الثاء قبلها تأثراً مقبلاً كلياً متصلاً، فتصير: اثّأر >itta>ara اثّآراً >itti>ar(an)، والمضارع منه للمتكلم:اثّئر >atta>iru، كما في قول لبيد: (لبيد 1993 :84)

والنيب إن تَعْر منّي رمةً خلقاً   بعد الممات، فإنّي كنت أثِئر.

وقد يحدث العكس، فتؤثر التاء في الثاء قبلها تأثراً مدبراً كلياً متصلاً؛ فتنقلب الثاء إلى جميع خصائص التاء الصوتية: فتصبح: اتّأر >itta>ara، اتّآراً >itti>ar(an). (انظر: ابن جنى 1993 :172/1،والعيني (د.ت):151، الاسترابادي 1982 :283/3)

ثانياً: التأثر بعين الوزن: للتاء أثرها الصوتي في عين وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" ومصدره، وذلك نحو: استتر استتاراً، واقتتل اقتتالاً، واختصم اختصاماً، إذ أثرت التاء في ظهور أنماط لغوية جديدة، هي: ستّر وقتّل وخصم، ومصادرها: سِتّاراً، وقِتّالاً، وخِصاماً. (انظر: الاسترابادي 1982 :283/3، والإشبيلي 1996 :407 و 452، والعيني (د.ت):158، والحملاوي 1991 :175)

فبعد تأثر تاء الافتعال بعين الوزن بعدها، وتشديد الصوت، فإن همزة الوصل تسقط من بنية الفعل والمصدر؛ لزوال مانع الابتداء بالساكن، إذ تحركت فاء الافتعال لمنع التقاء الساكنين.

إلا أن هذه الأنماط اللغوية في صورتها الجديدة: ستّر سِتّاراً، وقتّل قِتّالاً، وخصم خِصاماً، تشبه في بنيتها وزن الشدة "فعل" الذي سبق أن ذكرنا مجيء

مصدره على "فِعال"، وقد أحس بعض اللغويين بهذا الاضطراب والتعدد في تناول هذين الوزنين؛ ولهذا ذهب بعضهم إلى ضرورة الإبقاء على الهمزة في الأبنية الماضية ومصادرها، وذهب آخرون إلى منع التشديد في الماضي حتى لا يلتبس بماضي وزن الشدة "فعل"، ورأى غيرهم كسر فاء الفعل، أي: سِتّر وقِتّل وخِصم.(العيني (د.ت):158)

وتؤثر كسرة تاء الافتعال في المصدر معتل العين، وبالأخص من الأجوف الواوي، فنقول في مصدر اقتاد: اقتياداً، والأصل فيه أن يكون على:اقتواد >iktiwad، الذي تتشكل في بنيته حركة مزدوجة صاعدة (wa) ، وهي حركة مزدوجة مستثقلة، ولا سيما أنها وقعت بعد كسرة، ونعني بالطبع كسرة تاء الافتعال في المصدر؛ ولهذا الوضع الصوتي المستثقل، عمدت اللغة إلى إسقاط شبه الحركة (w) ، وهي الواو؛ فالتقت الكسرة القصيرة (i) مع الفتحة الطويلة (a) ، وهذا وضع صوتي ومقطعي مرفوض في العربية (Hiatus) ؛ فانزلقت شبه حركة تناسب الكسرة، وهي الياء (y)، فصار المصدر: اقتياد >iktiyad، (انظر: الكناعنة 1997 :155) ويمكن أن نمثل ما جرى بالمخطط الصوتي الآتي:

اقتواد	اقتـ×اد	اقتياد
>iktiwad	>ikti^{x}ad	>iktiyad
المصدر في الأصل (D.S)	سقوط شبه الحركة والتقاء الحركة بالحركة (Hiatus)	انزلاق شبه الحركة

وهذا ما يصيب أمثلة مصدر وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" من الأجوف الواوي؛ بتأثير كسرة التاء في المصدر، أما الأجوف اليائي، فلا يطرأ عليه أي تغيير، فنقول:اكتال اكتيالاً.

ويعمم هذا الأثر الصوتي للكسرة وهي نواة المقطع الثاني في المصدر على جميع أمثلة الأوزان المبدوءة بسابقة الهمزة من الأصل الأجوف الواوي فيما عدا "استفعل".

ونلحظ فيما سبق أن تأثير التاء الصوتي في وزن الافتعال، قد جاء في صحيح الفاء غير مهموزها، وفي صحيح العين ومعتلها، أما وزن الانعكاسية بالتاء

"افتعل" من الوزن الأصلي ومصدره من مهموز الفاء ومعتلها، فإن ما يصيب أمثلتها من تغيير وتبديل وحذف وتعويض، يرجع أولاً وآخراً لتأثير سابقة الهمزة المكسورة (>i)، ولا يتجاوز أثر التاء فيها دور التعويض بالتشديد عن المحذوف، وهي إحدى وسائل اللغة في التعويض عن المحذوف.

ولكي يكون الأمر أكثر وضوحاً، لا بد من بيان الأثر الصوتي لسابقة الهمزة المكسورة في بنية وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" من الوزن الأصلي ومصدره من مهموز الفاء ومعتلها.

نعلم أن الهمزة قد جاءت في مثل هذه الأوزان لغرض صوتي، ولكن عند بناء وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" ومصدره "افتعال" من مهموز الفاء، نحو: أكل، فإن القياس يقتضي أن تكون صورتهما على: اإتكل >i>takala اإتكالاً >i>tikal(an)، وفيهما تتتابع همزتان في مقطع صوتي واحد (>i>) تكون فيه همزة الوصل حد ابتداء، وهمزة الأصل حد إغلاق للمقطع، وهو كما نعلم مقطع صوتي ثقيل يصعب نطقه؛ وهذا بالطبع نتيجة لاحتوائه على همزتين متتاليتين تفصل بينهما الكسرة القصيرة وهي نواة المقطع، لذلك اتجهت اللغة إلى التخلص من هذه الصعوبة الصوتية والمقطعية، فقامت بحذف الهمزة الثانية أي فاء الأصل، وخلّف هذا الحذف فجوة صوتية واضحة في بنية الفعل والمصدر، فلجأت اللغة إلى سد هذه الفجوة الصوتية، وعمدت إلى التعويض عن المحذوف بإطالة صوت الكسرة، أي نواة المقطع الصوتي، لتستقر اللغة في استعمالها الفصيح على الفعل :إيتكل، والمصدر: إيتكال، (انظر: ابن يعيش (د.ت):63/10،و العيني (د.ت):156) وتم الأمر على الشكل التالي:

وزن الانعكاسية بالتاء في الأصل	سقوط الهمزة الثانية (فاء الفعل)	التعويض بمد نواة المقطع	المصدر
اإتكل	ا×تكل	إيتكل	إيتكال
>i>takala	>ixtakala	>itakala	>itikal

وحدث هذا في أمثلة أخرى، نحو: إيتمر إيتماراً من أمر، وإيتزر إيتزاراً من أزر، وإيتخذ إيتخاذاً من أخذ، (انظر: ابن يعيش (د.ت):63/10، والعيني (د.ت):156) وكلها على وزن: إيتعل إيتعالاً، بعد سقوط فاء الافتعال والتعويض عنها بمد الكسرة.

وقد لجأت اللغة إلى طريقة أخرى من طرق التعويض عن المحذوف، وذلك بتشديد تاء الافتعال، ومن ذلك: اتّخذ اتّخاذاً، والقياس أن يكون: إإتخذ إإتخاذاً، فسقطت الهمزة الثانية، وعوض عنها بتشديد التاء كما في المخطط الصوتي:

إإتخذ	ا×تخذ	اتّخذ	اتّخاذ
>i>tahada	>iˣtahada	>ittahada	>ittihad
وزن الانعكاسية بالتاء في الأصل	سقوط الهمزة الثانية (فاء الأصل)	التعويض عن المحذوف بتشديد التاء	المصدر

وعد بعض اللغويين نحو: اتّخذ اتّخاذاً من الأخذ، واتّزر اتّزاراً من الإزار، واتّكل اتّكالاً من الأكل، شاذاً. (ابن يعيش (د.ت):63/10، والعيني (د.ت):156، والحملاوي 1991 :167، وبرجشتراسر 1982 :32)

ويرى عبد الصبور شاهين أن بعض الأفعال تُوهم بتعرضها للتعويض، مثل: اتّخذ، والواقع أن وزنها: افتعل، على الأصل، ولا إبدال فيها؛ لأن أصل الفعل: تخذ، وكذلك: اتبع من تبع. (شاهين 1980 :211)

وقد لجأت اللغة إلى تعويض الهمزة المحذوفة في وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" من الأصل الثلاثي: أخذ، بالذات، بصوت السين، فقالوا: استخذ >istahada، والأصل: إإتخذ >i>tahada، وهو أحد مذهبين عند سيبويه من قول العرب: استخذ فلان أرضاً". (سيبويه (د.ت): 483/4-484، وانظر: الإشبيلي 1996 :151-152)

وفي معتل الفاء، أي المثال في وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" ومصدره، تؤثر الكسرة القصيرة (i) التي تشكل جزءاً من سابقة الهمزة (>i) في ظهور حركة مزدوجة هابطة (iw) و(iy)، تقوم اللغة بالتخلص منها بحذف شبه الحركة (w) و(y)، والتعويض عنهما بأكثر من طريقة.

ففي المثال الواوي، نحو: وصل، فإن قياس وزن الانعكاسية بالتاء ومصدره منه هو: اوتصل >iwtasala اوتصالاً >iwtisal(an) ، وفيهما تتشكل حركة مزدوجة هابطة (iw) في المقطع الصوتي الأول (>iw) بتأثير كسرة الهمزة، وهي نواة المقطع، فتتخلص اللغة من هذا الوضع الصوتي المرفوض، وتقوم بإسقاط شبه الحركة (w)، وحتى لا يكون هناك إجحاف بالبنية الصوتية والمقطعية لوزن الافتعال؛ عوضت

اللغة هذا الحذف بتشديد تاء الافتعال، فأصبح على صورة: اتّصل ˀittasala اتّصالاً ˀittisal(an):

اوتصل	ا×تصل	اتّصل	اتّصال
ˀiwtasala	ˀi^{x}tasala	ˀittasala	ˀittisal
وزن الانعكاسية في الأصل	سقوط شبه الحركة (فاء الفعل)	التعويض بتشديد تاء الافتعال	المصدر

فقامت اللغة بإغلاق المقطع الصوتي الأول بعد سقوط شبه الحركة، وذلك بتشديد تاء الافتعال، التي أصبحت حد إغلاق للمقطع الأول، وحد ابتداء للمقطع الثاني، ويتحول المقطع الصوتي إلى مقطع ثلاثي قصير مغلق (ˀit).

وربما تلجأ اللغة إلى وسيلة أخرى من وسائلها في التعويض عن المحذوف، وذلك بمد نواة المقطع الصوتي، وهي الكسرة القصيرة (i) لتصبح كسرة طويلة (i) كما حدث في مهموز الفاء، فيتحول بذلك المقطع الصوتي إلى مقطع ثنائي طويل مفتوح (ˀi)، فنقول في: اوتصل اوتصالاً: إيتصل إيتصالاً، وفقاً للشكل:

اوتصل	ا×تصل	إيتصل	إيتصال
ˀiwtasala	ˀi^{x}tasala	ˀitasala	ˀitisal
وزن الانعكاسية في الأصل	سقوط شبه الحركة	التعويض بإطالة نواة المقطع	المصدر

وجاء فيه قول الشاعر: (لم أهتدِ إلى قائله، والشاهد في: ابن جني 1993 :763/2-764، والإشبيلي 1996 :250، والإشبيلي (د.ت):530)

قام بها ينشد كلّ منشد ... فايتصلت بمثل ضوء الفرقد

وجرى المثال اليائي مجرى الواوي في وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" ومصدره، فنقول: اتّبس اتّباساً من اليبس، واتّسر اتّساراً من اليسر، (انظر سيبويه (د.ت):338/4-339، وابن يعيش (د.ت):62/10، والإشبيلي 1996 :256) والأصل فيهما أن يكونا على صورة: ايتبس ˀiytabasa ايتباساً ˀiytibas(an)، وايتسر ˀiytasara، ايتساراً ˀiytisar(an)، وفي ظل وجود كسرة الهمزة والياء الساكنة، تتشكل في بنية الفعل ومصدره حركة مزدوجة هابطة (iy) ترفضها العربية، وتحاول التخلص منها، فتقوم بإسقاط شبه الحركة (y)، أي الياء الساكنة؛ وتعوض هذا الحذف بتشديد التاء:

ايتبس	ا×تبس	اتّبس	اتّباس
>iytabasa	>i^{x}tabasa	>ittabasa	>ittibas
الفعل في الأصل	سقوط شبه الحركة	التعويض بتشديد التاء	المصدر

وقد تميل اللغة إلى تعويض المحذوف بإطالة نواة المقطع الصوتي، فيتحول بناء الفعل والمصدر إلى: إيتبس إيتباساً، وإيتسر إيتساراً:

ايتبس	ا×تبس	إيتبس	إيتباس
>iytabasa	>i^{x}tabasa	>itabasa	>itibas
الفعل في الأصل	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد بنواة المقطع	المصدر

وبالكتابة الصوتية يبدو الفرق واضحاً بين: ايتبس ايتباساً قبل الحذف والتعويض، وإيتبس إيتباساً بعد الحذف والتعويض.

وتعتمد اللغة في استعمالها الفصيح طريقة التعويض بتشديد التاء في وزن الانعكاسية "افتعل" من المثال الواوي واليائي، في حين تفضل التعويض بمد الكسرة القصيرة في وزن الانعكاسية "افتعل" من مهموز الفاء؛ للميز بين أصلهما.

وفي بعض الأنماط اللغوية الماضية التي تعوض فيها اللغة عن المحذوف بمطل نواة المقطع، نحو: إيتكل إيتكالاً من أكل، وإيتصل إيتصالاً من وصل، وإيتسر إيتساراً من يسـ ـر، يلفت انتباهنا التقاء حركتين (Hiatus) في حالة الوصل، فنقول: فايتكل fa itakala، وايتصل wa itasala، فايتسر fa itasara، فالتقت في أبنيتها الفتحة القصيرة (a) بالكسرة الطويلة (i)، وهذا هو حالها في المصدر: فايتكال fa itikal، وايتصال wa itisal، فايتسار fa itisar، والتقاء الحركة بالحركة أمر مرفوض في العربية، ولا تسمح به في أية بيئة صوتية كانت؛ لذلك تلجأ اللغة إلى التخلص من هذا الوضع الصوتي الحرج والمرفوض بقطع همزة الوصل، فتصبح كما يلي: فإيتكل fa>itakala، وإيتصـل wa>itasala، فإيتسر fa>itasara، ومصادرها: فإيتكال fa>itikal، وإيتصال wa>itisal، فإيتسار fa>itisar.

وقد تلجأ اللغة إلى التخلص من التقاء الحركة بالحركة بعد سقوط همزة الوصل في حالة الوصل بطريقة أخرى، وذلك بانزلاق شبه حركة تناسب الكسرة الطويلة (i)، ونعني بالطبع الياء (y)، والتي تنزلق بين الحركتين (ai) فتعود بنية الفعل والمصدر إلى وضعها الطبيعي بعد حذف الكسرة الطويلة (i)، فنقول: فايتكل

faytakala، وايتصل waytasala، وكذلك في بقية الأمثلة، ورغم تشكل حركة مزدوجة هابطة (ay) في هذه الأبنية الجديدة، إلا أنها من المزدوجات الهابطة المقبولة في العربية؛ لوجود صوت الفتحة القصيرة فيها (a).

ولمنع مثل هذه التحركات اللغوية، نجد اللغة تفضل طريقة التشديد في تعويض المحذوف من وزن الانعكاسية "افتعل" ومصدره، في حين نجد طريقة التعويض بمد الكسرة قليلة في الاستعمال، فقد جاءت أغلب أمثلة وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" ومصدره من المثال بتشديد التاء بعد سقوط شبه الحركة، ومن ذلك: اتّعد اتّعاداً، واتّزن اتّزاناً، واتّلج اتّلاجاً، واتّهم اتّهاماً، واتّبس اتّباساً، واتّسر اتّساراً. (انظر: سيبويه (د.ت): 338/4-339، وابن يعيش (د.ت):62/10، والإشبيلي 1996 : 255-256)

وتشديد التاء في وزن الانعكاسية "افتعل" هو طريق ظهور أبنية ثلاثية الأصول، حلّت فيها التاء بدلاً من الواو، نتيجة للتوهم والقياس الخاطئ، نحو: تضع من وضع، وتهم من وهم، وتقى من وقى وغيرها، يقول برجشتراسر: "أبدلت الواو تاء بواسطة "بناء الأبنية"، وذلك أن الافتعال من "وهم" هو: اتّهم، بقلب الواو تاء بالتشابه، ثم إدغامها في تاء الافتعال، و "اتّهم" كاتّبع في مظهرها، فظنوا أنها من "تهم" كتبع، فاشتقوا منها كلمات عديدة فاؤها التاء، منها: التهمة". (برجشتراسر1982 :52)

إن ما ذهب إليه بعض علماء اللغة من أن أصوات الواو والياء والهمزة التي تقع فاء في وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" قد أبدلت تاء، يخالف ما قرره بعض القدامى وأيده علم الأصوات الحديث، فالإبدال الصوتي لا يتم إلا بين صوتين متقاربين في المخرج والصفة، (انظر: ابن جني 1993 :180/1، وعبد التواب 1983 :31) وهذا ما ينتفي عن الأصوات السابقة وصوت التاء؛ لبعد مخارجها عن مخرج التاء، وإنما تشديد التاء في وزن الافتعال ما هو إلا طريق من طرق اللغة في التعويض عن الفراغ الذي يخلّفه سقوط فاء الافتعال، وكذلك هي حال التعويض بمد الكسرة، أي نواة المقطع.

وقد جاء مصدر وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل" في بعض الاستعمالات اللغوية على وزن مصدر الانعكاسية من وزن الهدف "تفاعل" وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. (سيبويه (د.ت):81/4)

ج. مصدر وزن الانعكاسية من وزن السببية:

يظهر وزن الانعكاسية من وزن السببية "استفعل" في مجموعة اللغات السامية، فيما عدا العبرية، (بروكلمان 1977 :110، وعبد التواب 1985 :237) ومصدره القياسي "استفعال >istif<al"، (سيبويه (د.ت):79/4) ويبنى مصدره كما تُبنى مصادر الأوزان التي تبدأ بهمزة وصل، ومن أمثلته: استغفر استغفاراً، واستبعد استبعاداً، واستعد استعداداً.

وقد تعرض وزن الانعكاسية من وزن السببية "استفعل" ومصدره للقلب المكاني الذي تعرض له من قبل وزن الانعكاسية بالتاء "افتعل"، فقد ذهب بعض المحدثين إلى أن الأصل في بناء الماضي من هذا الوزن هو: "تسفعل" والمضارع منه "يتسفعل"، وتحت تأثير قانون الأصوات الصفيرية حدث قلب مكاني لصوتي السين والتاء، فصار المضارع منه: "يستفعل" الذي اشتق منه ماضٍ جديد بعد حذف سابقة المضارعة، واجتلاب همزة الوصل، فظهر الماضي: استفعل. (بروكلمان 1977 :110، وعبد التواب 1985 :237-238)

وليس لسابقتي السين والتاء أثر صوتي في بنية وزن الانعكاسية من وزن السببية "استفعل" وأمثلته، كما أن همزة الوصل فيه ما جاءت إلا لغرض صوتي، فالهمزة والسين في هذا البناء بعيدتان في تأثيرهما الصوتي عن الأصل الثلاثي لهذا الوزن "فعل"؛ ذلك أن التاء وصائتها القصير (ta) في "استفعل" تفصل بينهما وبين تحقيق أي تأثير صوتي، غير أن لتغيير الحركات البنائية، وتحول فتحة التاء إلى الكسرة في المصدر "استِفعال" أثراً صوتياً واضحاً في بنية المصدر من الأصل المثال، أي معتل الفاء.

فالمصدر القياسي للفعل: استورد >istawrada، المثال، ينبغي أن يكون على صورة: استوراد >istiwrad، إلا أن هذا المصدر بهذه الصورة يحوي في بنيته حركة مزدوجة هابطة (iw) ، تشكلت بتأثير كسرة التاء في مقطع ثلاثي قصير مغلق(tiw)، وهذه الحركة المزدوجة الهابطة في بنية المصدر عرضة للحذف والتغيير نتيجة للصعوبة الصوتية الناجمة عن تتابع الكسرة القصيرة (i) والواو (w)؛ لهذا قامت اللغة بحذف شبه الحركة (w) من بنية المصدر "استـ×راد >isti×rad"، ولا يخفى الإجحاف

الذي لحق هذا البناء بعد الحذف، فتميل إلى إجراء عملية تعويض تسد بها النقص الحادث في البناء، فتقوم بإطالة نواة المقطع الذي أصابه الحذف، أي الكسرة القصيرة (i) لتصبح كسرة طويلة (ī) ، فأصبح بناء المصدر على صورة: استيراد ˀistirad وهو النمط اللغوي المستعمل مصدراً للفعل: استورد.

فما حدث في بناء المصدر هي عملية حذف وتعويض؛ وذلك لإعادة التوازن والانسجام الصوتي والمقطعي في بنية المصدر، والمخطط الآتي يمثل ذلك:

استورد	استوراد	استـ×راد	استيراد
ˀistawrada	ˀistiwrad	ˀisti×rad	ˀistirad
الفعل	المصدر في الأصل	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد الكسرة

وقد جرت عملية الحذف والتعويض في جميع أمثلة المصدر: "استفعال" من المثال الواوي، نحو: استوعب استيعاباً، واستودع استيداعاً، وهو كذلك حال المصدر من المثال اليائي، فنقول في مصدر: استيقظ ˀistaykaza، استيقاظ ˀistikaz، والقياس يقتضي أن يكون: استيقاظ ˀistiykaz، ولكن بسبب تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (iy) المكونة من الكسرة القصيرة (i) والياء (y)، قامت اللغة بالتخلص من شبه الحركة (y) ، ثم التعويض عنها بإطالة الكسرة، كما حدث في المصدر من المثال الواوي:

استيقظ	استيقاظ	استـ×قاظ	استيقاظ
ˀistaykaza	ˀistiykaz	ˀisti×kaz	ˀistikaz
الفعل	المصدر في الأصل	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد نواة المقطع

د. مصادر بعض الأوزان قليلة الاستعمال:

في العربية بعض الأبنية التي جاءت على أوزان مختلفة، تجمعها ظهور سابقة الهمزة المكسورة (ˀi) فيها، وهي:

1. افعلّ، ومصدره القياسي، افعلال، نحو: احمر احمراراً، وابيض ابيضاضاً.
2. افعالّ، ومصدره القياسي، افعيلال، نحو: احمار احميراراً، واشهاب اشهيباباً.
3. افعوعل، ومصدره القياسي، افعيعال، نحو: اعشوشب اعشيشاباً، واخشوشن اخشيشاناً.
4. افعول، ومصدره القياسي، افعوال، نحو: اعلوط اعلواطاً، واجلوذ اجلواذاً.
5. افعنلى، ومصدره القياسي، افعنلاء، نحو: اسلنقى اسلنقاءً.

6. افعنلل، ومصدره القياسي، افعنلال، نحو: احرنجم احرنجاماً، واقعنسس اقعنساساً.

7. افعلّ، ومصدره القياسي، افعلاّل، نحو: اطمأن اطمئناناً، واقشعر اقشعراراً.

(انظر: سيبويه (د.ت):79/4، 144-145، وقباوة 1994 :138-141)

وتشترك هذه الأبنية ومصادرها في أمور عدة، فهي إضافة إلى قلة استعمالها مقارنة بأبنية الأوزان الأخرى ومصادرها، فإنها تتشابه في ظهور سابقة همزة الوصل المكسورة (>i)، إذ قامت اللغة باجتلابها لمنع الابتداء بالساكن، أي لغرض صوتي، ويبدو أن بداية ظهورها كان في صيغة المضارع، كما أن بناء مصادر هذه الأبنية لا يختلف عما شاهدناه في جميع الأوزان المبدوءة بهمزة الوصل، وذلك بتغيير الحركات البنائية وحركة الإعراب؛ لذا نجد لهذه الحركات البنائية أثرها الصوتي الواضح في بنية مصادر هذه الأوزان، فمثلاً، تسقط شبه الحركة (w) في: اعشوشب >i<sawsaba،وفي جميع أمثلة وزن "افعوعل"عند بناء المصدر منها، إذ تتشكل في بنيته الأصلية: اعشوشاب >i<siwsab حركة مزدوجة هابطة (iw)، تميل اللغة إلى التخاص منها، فتقوم بإسقاط شبه الحركة (w)، ثم التعويض عنها بمد نواة المقطع (i):

اعشيشاب	اعشـ×شاب	اعشوشاب	اعشوشب
>i<sisab	>i<si^{x}sab	>i<siwsab	>i<sawsaba
المصدر بعد التعويض	سقوط شبه الحركة	المصدر في الأصل	الفعل

وحدثت عملية الحذف والتعويض في مصدر: افعول، فقالوا في مصدر اجلوذ: اجليواذ، وفي مصدر اخروط: اخريواط، (حلواني (د.ت):113) والأصل أن يكونا على: اجلواذ واخرواط.

اجليواذ	اجلـ×واذ	اجلواذ	اجلوذ
>igliwad	>igli^{x}wad	>igliwwad	>iglawwada
المصدر بعد الحذف والتعويض	سقوط شبه الحركة	المصدر في الأصل	الفعل

أما عن سابقة الهمزة المكسورة (ʾi)، وأثرها الصوتي في بناء مصادر هذه الأوزان، فلا يكاد يختلف أثرها الصوتي عما تحدثنا عنه في أثر هذه السابقة في بنى الأفعال، وهو ما يمكن الرجوع إليه في موضعه، والاستفادة منه.

ومن أوجه التشابه في الأبنية السابقة اشتراكها في منح مشتقاتها دلالة معينة، وهي أقرب ما تكون دلالة المبالغة والتكثير، كما في: اعشوشب واسود واسواد واجلوذ واقشعر، وهذا بالطبع بسبب التشديد أو التضعيف فيها، في حين نجد بعضها الآخر يحمل دلالة المطاوعة كتلك الأبنية التي تحوي النون كزائدة وسطية (Infix)، نحو: احرنجم واسلنقى.

وبسبب اشتراك هذه الأوزان وأمثلتها في كثير من الأمور التي سقناها، فإننا نميل إلى أن بعضها قد اشتق من الآخر، وهو ما يمكن أن نراه في مثل: ابيض وابياض وابيضض.

3.1.2 المصدر الميمي

المصدر الميمي: اسم يدل على الحدث، وأوله ميم زائدة، ولكنه لا يمكن أن يكون على وزن "مفاعلة"؛ (انظر: السيد 1998 :195، وقباوة 1994 :145) لأن وزن "مفاعلة" مصدر لوزن الهدف "فاعل"، ولا يختلف المصدر الميمي عن المصدر الصريح في الدلالة على الحدث، إلا أنه يختلف عنه بشكله، ويخضع لنظام عام في تشكله اللفظي بالقياس إلى مصدر الثلاثي الذي لا نظام ولا قياس له مع أن المصادر الميمية تنحرف في بعض الأحيان عن قياسها العام، فتكون غير مطردة. (حلواني (د.ت):224-225)

يصاغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي على وزن "مَفعَل" بإبدال حرف المضارعة ميماً مفتوحة، وفتح عينه، إلا من الفعل المثال الواوي المحذوف العين في المضارع، إذ يصاغ منه على وزن "مَفعِل" بكسر العين: مثل: وعد يعد موعِداً، ووضع يضع موضِعاً". (النايلة 1988 :139)

وقد تزاد في آخر هذا النوع من المصادر تاء في آخره، نحو: هلك مهلَكة، (ابن منظور 1955: (هلك) 504/10، والفيروز أبادي 1344هـ: (هلك) 324/3، الزمخشري 1982: (هلك) 486) وغفر مغفرة، (ابن منظور 1955: (غفر)25/5) وقد يأتي على زنة اسم المفعول، كما

يأتي على وزن "فاعلة"، جاء في شرح الشافية: "يجيء المصدر من الثلاثي المجرد على "مَفْعَل" قياساً مطرداً كمَقْتَل ومَضْرَب، وأما مَكْرم ومَعْون، ولا غيرهما فنادران، حتى جعلهما الفراء جمعاً لمكرمة ومعونة، ومن غيره على زنة المفعول كمخرَج ومستَخرَج ، وكذا الباقي، وأما ما جاء على "مفعول" كالميسور والمعسور والمجلود والمفتون، فقليل، وفاعِلة، كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة أقل".(الاستراباذي 1982: 168/1)

وما نريد أن نثبته –قبل أن نخوض في سابقة الميم، وآراء القدماء والمحدثين في المصدر الميمي- هو أن هذا المصدر، مصدر صريح، وسمي ميمياً بسبب دخول سابقة الميم في أوله، وعلى هذا تكون جميع المصادر التي تبدأ بسابقة الميم هي مصادر ميمية، فإضافة إلى المصدرين القياسيين: مَفعَل، ومَفْعِل، جاءت بعض المصادر التي تبدأ بسابقة الميم، وقد أشار اللغويون إلى قلتها وندرتها، من ذلك: مَفاعِلة كمسائية، (ابن منظور 1955: (سوأ) 95/1-96) ومفعلة ومَفْعل، كمشنُؤة، (ابن منظور 1955: (شنأ) 101/1-102)، ومهلُك، (ابن منظور 1955: (هلك) 504/10)، وقد أهمل اللغويون المصدر الأخير، إذ قرروا أنه ليس في الكلام "مَفْعُل"، (سيبويه (د.ت):90/4) وذكر الجاربردي من مصادر هذا الوزن: مَكرم ومَعون، وذكر أنه لا يوجد غيرهما في كلام العرب، لا من المصدر ولا من غير المصدر. (الجاربردي 1984 :45/2)

وقد رد ابن جماعة هذا، وقال: "لم يجيء شيء من ذلك بضم العين، وأما "مكرم ومعون"، ولا غيرهما ثابتاً في الفصيح لا مصدراً ولا غيره؛ لأنه لم يأتِ مفعل في كلامهم. (ابن جماعة 1984 :45/2)

وأضاف الجاربردي أنه يجيء من هذه الصيغة، المهلُك والميسر والمألُك بضم العين فيها، (الجاربردي 1984 :45/2) ووصف ابن جماعة هذه المصادر بأنها غير فصيحة. (ابن جماعة 1984 :45/2)

ومن المصادر التي تبدأ بسابقة الميم: مفعولة، نحو: موعودة، (ابن منظور 1955: (وعد) 461/3) ومفعول كموقوع، (ابن منظور (1955): (وقع) 402/8-403) وذكر سيبويه أنه يأتي بمعنى مفعول قليلاً، (سيبويه (د.ت): 43/1) ووصفـه المحدثون بأنه نادر، (تيمور 1955 :67) ومما قاله السيوطي في هذا المصدر: "لم يأتِ مصدر على "مفعول" إلا

قولهم: "فلان لا معقول ولا مجلود، أي لا عقل له ولا جلد"، (السيوطي (د.ت): 84/2)
وقال الشيخ محسن آل الشيخ في شرح قول الراعي النميري: (الكامل) (النميري 1980 :236)

حتى إذا لم يتركوا لعظامه   لحماً، ولا لفؤاده معقولاً

المعقول: العقل، وهو الحِجْر والنهي والقلب والتشبث في الأمور، وهو أحد المصادر التي جاءت على مفعول، كالميسور والمعسور خلافاً لسيبويه، فقد أنكر مجيء المصدر على وزن مفعول. (آل الشيخ 1966 : 92/4)

ومن المصادر الميمية: مَفْعَال كمَيْرَاث، ومِفْعَال كمِيرَاث، إذ ذكر ابن منظور أن أبا زيد الأنصاري روى الوزنين الأخيرين عن العرب، وذكر أن ابن سيده رفض هذا، وقال: "وهذا خطأ؛ لأن مِفْعال ليس من أبنية المصادر".(ابن منظور 1955: (ورث) 199/2-200)

ونقول هنا: إن سابقة الميم في المصادر الميمية السابقة، جاءت لغرض دلالي، فقد أشار بعض المحدثين إلى أن دلالة المصدر الميمي على الحدث أقوى من دلالة المصدر الصريح، (الزعبي 1996 :154) وهذا بالطبع بسبب دخول سابقة الميم، ويمكن أن نلمح هذا بمقارنة المصدر "مَفر" في قوله تعـالى :"أين المفر" (سورة القيامة/10) مع المصدر الصريح "فرار"، إذ تظهر دلالة المبالغة والشدة في الحدث في المصدر الميمي "مفر"، وكذلك في معظم المصادر الميمية سابقة الذكر.

أما البنية الصوتية والمقطعية للمصادر الميمية، ومع أن البناء الصوتي والمقطعي لهذه الأبنية يختلف باختلاف أوزانها المتعددة، إلا أنها لا تكاد تتأثر صوتياً بدخول سابقة الميم، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الميم فيها جميعاً –باستثناء مِيراث- هي ميم مفتوحة، والفتحة هي أخف الحركات، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب كما يرى إبراهيم مصطفى؛ (مصطفى 1959 :78) ولذلك فإن فتحة الميم (ma) منعت أي تأثير صوتي في بنية المصدر الميمي، فسلم الأصل الصحيح والمعتل على حد سواء.

أما المصدر "ميراث "miraṯ" الذي ذكر علماء اللغة قلته وندرته، بل ورفضه ابن سيده، وعده خطأ، لأن "مفعال" ليس من أبنية المصادر، (ابن منظور 1955: (ورث)

(200-199/2) في هذا المصدر "ميراث" نجد أن نواة المقطع الأول فيه هي الكسرة، على عكس الأوزان السابقة، وقد أثرت كسرة الميم في بنية هذا المصدر، فالأصل فيه أن يكون: "مِوراث miwrat" من ورث، إلا أن دخول سابقة الميم المكسورة أدى إلى تشكل حركة مزدوجة هابطة (iw) في المقطع الصوتي الأول (miw)، تشكل فيه الكسرة نواة للمقطع، وشبه الحركة (w) حد إغلاق له، وقد فرت اللغة من هذه المزدوجات الهابطة، ولم تبق عليها في كثير من ألفاظها، إذ يشكل تتابع الكسرة والواو (شبه الحركة) صعوبة مقطعية وصوتية كبيرة، جعلت اللغة تتخلص منها بوسائل عدة، فقامت اللغة بإسقاط أحد مكونات المزدوج الهابط، ونعني بذلك شبه الحركة (w) فأصبح البناء: "م_×راث mi^{x}rat"، وقد سبب هذا الحذف فجوة صوتية واضحة في بنية المصدر، فمالت اللغة لتعويض المحذوف عن طريق مد الكسرة: ميراث "mirat" فعاد لبنية المصدر توازنه الصوتي والمقطعي، إذ تحول المقطع الثلاثي القصير المغلق (miw) قبل الحذف، إلى مقطع ثنائي طويل مفتوح (mi) بعد الحذف والتعويض:

موراث	م_×راث	ميراث
miwrat	mi^{x}rat	mirat
المصدر (D.S)	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد الكسرة

ونقول في المصدرين: ميعاد من وعد، وميقات من وقت، بزنة "ميعال" ما قلناه في "ميراث"، فالأصل فيهما: موعاد miw<ad، وموقات miwkat، فسقطت منهما شبه الحركة (w)، وعوّض عنها بمد نواة المقطع (الكسرة)، فأصبحت بنية المصدر: ميعاد mi<ad، وميقات mikat.

ومن المصادر الغريبة التي ذكرها اللغويون: مَيراث mayrat، وهو واحد من مصادر كثيرة للفعل "ورث"، وقد جاء في لسان العرب: ورث مِيراثاً ومَيراثاً. (ابن منظور 1955: (ورث) 2/199-200)

وعلى الرغم من تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (ay) في بنيته، إلا أنها من المزدوجات الهابطة المقبولة في العربية، والسبب في ذلك وجود الفتحة الخفيفة المستحبة، يقول بعض المحدثين :"كان في السامية حركتان مزدوجتان، وكان أول

عنصر من عنصريهما قصيراً، وهما: "ـَي "ay و "ـَو "aw وقد بقيت هاتان الحركتان المزدوجتان في العربية القديمة". (كانتينو 1966 :167)

وربما كان هذا المصدر "ميراث "mayrat ناتجاً بتأثير قانون الحذلقة والمبالغة في التفصح، إذ ربما توهم المتكلم أن هناك حركة مركبة (ay) مكان الكسرة الطويلة (i) في المصدر "مِيراث "mirat، فقد ذكر رمضان عبد التواب أن الذي لا يجيد الفصحى يحاول أن يرد العامية التي يتحدث بها إلى نمط اللغة الأدبية، وهو في محاولته هذه لا يفرق بين الظواهر الجديدة والقديمة في العامية، فإذا رد كلمة جديدة إلى أصلها القديم أصاب، وأما إذا فعل مثل ذلك مع الكلمات التي احتفظت بالأصل القديم، وتشابهت مع ذلك الجديد، فإنه يكون حينذاك متقعراً ومتحذلقاً، وذلك كمن يعرف أن الصوت المركب (aw) مثلاً في العربية الفصحى يقابله في العامية حركة الضم الممالة (o)، وذلك مثل: صوم som في صَوم sawm، ويوم yom في يَوم yawm، ونوم nom في نَوم nawm، فهو إذا رد هذه الكلمات إلى أصلها كان مصيباً في كلامه، غير أن هناك كلمات لها مثل هذه الصورة في الأصل في اللغة الأدبية نفسها، مثل: ثُوم tum وحوت hut وروح ruh، وغير ذلك، وهنا يحاول هذا المتفصح أن يقلب هذه الضمات الأصلية إلى الصوت المركب الذي تتميز به اللغة الفصحى، فيقول: ثَوم tawm وحَوت hawt ورَوح rawh، قياساً على ما فعله في تلك الكلمات السابقة، وعندئذٍ يأتي بشيء لا هو في العامية، ولا هو في اللغة الأدبية، وليس ما فعله إلا نوعاً من القياس الخاطئ. (عبد التواب 1983: 79، وانظر: الزعبي 1996 :127)

أما ما يخص آراء علماء اللغة في المصدر الميمي، فقد أدرجه سيبويه مع المصادر الصريحة، يقول: "وإن كان المفعَل مصدراً، أجري مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير، وسائر المصادر التي ذكرنا، وذلك قولك: إن في ألف درهم لمضربا، أي: إن فيها لضربا، ومثل ذلك: سرح به مسرحاً، أي: تسريحاً، فالمسرح والتسريح بمنزلة الضرب والمضرب، قال جرير: (الوافر) (جرير (د.ت):62، وسيبويه (د.ت):233/1، برواية (ألم تعلم) بدلاً من (ألم تخبر) وانظر: المبرد (د.ت):212/1، والأندلسي 1987-1989: 178/3)

ألم تخبر مسَرحي القوافي فلا عيا بهن ولا اجتلابا

أي تسريحي القوافي". (سيبويه (د.ت): 233/1، وانظر: 87/4و89، السيرافي 1979: 159/1و335)

وقد ربطه سيبويه بوزن: فَعَلَ يفعِلُ، ومثّل به بقوله تعالى: "أين المفر"، (سورة القيامة/10) أي: أين الفرار، وقال عز وجل: "وجعلنا النهار معاشاً"، (سورة النبأ/11) أي جعلناه عيشاً، وهذا هو القياس عند سيبويه، وأما المفعِل –بكسر العين-، فعده خارجاً عن القياس، وقرر أنه قياس اسم المكان، ومن ذلك قوله تعالى: "إلى الله مرجِعكم"، (سورة المائدة/105) أي: رجوعكم، وقوله عز من قائل: "ويسئلونك عن المحيض"، (سورة البقرة/222) أي: الحيض.

وذهب كذلك إلى أن اختلاف أبنية المصدر الميمي بين: مفعَل ومفعِل، جاء نتيجة للتغاير بين اللهجات، فالكسر لغة تميم، والفتح لغة الحجاز، (سيبويه (د.ت): 87/4-90) فالمصدر الميمي الذي يجيء على وزن "مفعَل" من كل فعل ثلاثي صحيح يأتي بكسر العين عنـــد التميميين، فقالوا: مطِلع، بكسر اللام على وزن "مفعِل"، (عبد الباقي 1985 :453) مما يعني كسر القاعدة القياسية التي نص عليها القدماء، وربما كانت صيغة التميميين أقدم من صيغة الحجازيين،(الزعبي 1996 :204، وكذلك 155-159) بدليل قول الكسائي: "إن هذه اللغة ماتت في كثير من لغات العرب، يعني ذهب من يقول من العرب: مطِلع، بكسر اللام، وبقي مطِلع بكسرها في اسم المكان والزمان على ذلك القياس"، (الأندلسي 1983 :161/6) أي القياس القديم الذي ماتت لغته.

وجاءت آراء المبرد مطابقة لما ذهب إليه سيبويه، وقد حمل الميم في المصادر الميمية على المفعول؛ وذلك لأن المصدر مفعول أحدثه الفاعل. (المبرد (د.ت):212/1)

ومن اللغويين القدامى من قرر أن ورود سابقة الميم في أوائل المصادر إنما هو ورود شاذ، يقول السيوطي: "ولهذه الأفعال مصادر دخلت الميم زائدة في أولها، تدرك بالقياس على ما أصلته فيه العلماء مما قالت العرب على أصله وأشذته، ومنها أسماء مبنية بالزيادة تشبه المصادر في وزنها، وتخالفها في بعض حركاتها للفصل بين الاسم والمصدر". (السيوطي (د.ت):96/2، وانظر: السيوطي 1980 :54/6)

ولم يخرج المحدثون عما جاء به القدماء، وقد أدرج المستشرق (رايت) جميع المصادر المبدوءة بالمقطع (ma) ضمن المصدر الميمي، وقرر أن المصدر الميمي من الفعل اليائي الأجوف يستحق كسرة دائماً، وذكر أن المصدر الميمي يتخذ شكلين من الحركات على مقطعه الثاني -وهو رأي القدماء- فمثلاً إذا كان المصدر الميمي مفتوح المقطع الثاني، مثل: مضرَب، ومحبَس ومفَر، فهو مصدر، في حين إذا كان مكسوراً، مثل: مجلِس، ومحبِس، ومفِر، فهي أسماء مكان، وقد تكون مصادر. (الزعبي 1996 : 156-157)

وذهب بعض المحدثين إلى أن بعض أوزان المصدر الميمي استعمل في العربية على نطاق واسع، واستعمل بعضها الآخر استعمالاً قليلاً، وذلك راجع إلى ازدواج دلالتها واختلاطها بالقضايا والأبنية الصرفية الأخرى، فالمصدر الميمي مرحلة متقدمة من مراحل المصدر في العربية، فقد ثبت وجودها في العربية، لأن القرآن الكريم استعمل كثيراً منها، (الزعبي 1996: 157) ففي قوله تعالى: "ونُدخلكم مدخلاً كريماً"، (سورة النساء/31) قرأ نافع وأبو بكر برواية عنه "مَدخلاً" وهو مصدر، تقديره: "ويدخلكم فتدخلون دخولاً كريماً"، (الأندلسي 1983 :235/3) وقال مكّي بن أبي طالب: "حجة من فتح الميم أنه جعله مصدراً لفعل ثلاثي مضمر دلّ عليه الرباعي الظاهر، وهو قوله: ندخلكم، أي: ندخلكم فتدخلون مَدخلاً، أي: دخولاً". (القيسي 1981 :286/1، وانظر: أبو طاهر 1985 :84، وابن الجزري (د.ت):249/2 (النشر))

وفي قوله تعالى: "ولم يجدوا عنها مصرفاً"، (سورة الكهف/53) قرأ زيد بن علي: مصرَفاً بفتح الراء، وهو مصدر. (الأندلسي 1983 :138/6، وانظر:ابن خالويه (د.ت):80)

أما في اللغات السامية، فإن وزن "مفعَل" هو الوزن القياسي للمصدر في اللغة الآرامية، إذ يصاغ المصدر فيها من الفعل الثلاثي المبني للمعلوم، سواء أكان متعدياً أم لازماً على وزن "mefʿal" وذلك نحو: mektal قَتْل، وتدخل سابقة الميم على المصدر في اللغة العبرية في أقوال مخصوصة. (عبد التواب 1988 :224، وانظر (بروكلمان 1977 :121، وبرجشتراسر 1982 :103، وعمايرة 1996 :258، والزعبي 1996 :159)

أما من غير الثلاثي، فيصاغ المصدر الميمي منه كما يصاغ اسم المفعول، فتظهر فيه سابقة الميم المضمومة (mu) ومن أمثلته ما جاء في التنزيل كقوله تعالى: "ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدجَر"، (سورة القمر/4)، وقوله: "إلى ربك يومئذٍ

المستقر"، (سورة القيامة/12) وقوله عز من قائل: "سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون"، (سورة الشعراء/227) ففيها: مزدجَر بمعنى ازدجار، ومستقر بمعنى استقرار، ومنقلب بمعنى انقلاب.

والأثر الصوتي لسابقة الميم المضمومة في المصدر الميمي كأثرها في اسم المفعول واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي، وهذا ما يغنينا عن الإعادة، ويعول على السياق في التفريق بين الصيغ فالأبنية المتشابهة، "من ذلك: أدخله مدخلاً حسناً" إن "مدخلاً" بمعنى إدخال، فهو مصدر ميمي، وفي قولنا: دخل في رحمة الله فهو مدخَل، فمدخل: اسم مفعول.

وفي: هذا مدخَل صدق ومخرَج صدق: اسم مكان.

وفي: غداً مدخَلنا في العمل الجديد: اسم زمان بمعنى وقت دخولنا. (عمايرة 1996: 268)

"إن اعتماد الميم في العربية وبعض اللغات السامية لبناء المصدر أو نوع من المصادر كالمصدر الميمي في العربية لا ييسر الأمر، فهذه الميم استُخدمت في صيغ وأبنية صرفية كثيرة كاسم المفعول واسمي الزمان والمكان من الثلاثي وما فوق الثلاثي، بل إن بعض الأوزان المبدوءة بميم جاءت مشتركة بين غرضين أو أكثر، وتُرك الأمر للسياق وحده للتمييز بينها، فالميم التي عولت عليها الآرامية في بناء المصدر، لم تعول عليها العربية إلا في بناء نوع من المصادر، وهو المصدر الميمي، فالمصدر الميمي نوع من التطوير في بناء المصادر في اللغات السامية". (عمايرة 1996: 258-259)

الفصل الثالث

1.3 المشتقات

1.1.3 اسم الفاعل

يبنى اسم الفاعل من الوزن الأصلي "فعل" في كل اللغات السامية على وزن "فاعل fa'il"، نحو: "قاتل katil، ويصير في الحبشية katel، وفي العبرية kotel، وفي الآرامية katel، غير أنه لا توجد هذه الصيغة في الحبشية إلا في بعض الأسماء، مثل: وارث wares، (بروكلمان 120:1977) مع ملاحظة أن الوزن في العبرية في الأصل هو katel ولكنه تعرض للإمالة في مقطعه الأول (ko < ka) وهو سلوك ليس مستغرباً في لغات المجموعة السامية الشمالية الغربية (العبرية والآرامية الحديثة والسريانية الغربية)، كما أطيلت نواة المقطع الثاني تمشياً مع النظام الصوتي ونظام الغناء الذي كان سائداً عند العبرانيين في غنائهم نصوص التوراة". (عبد التواب 20:1988، و عبابنة 17:2000)

وقد استقرت اللغة العربية على هذه الصيغة "فاعِل" التي تكاد تطرد في جميع أفعالها الثلاثية للتعبير عن الحدث وعمن أحدثه، ومن ذلك: علم فهو عالِم، وضرب فهو ضارب.

"أما الأوزان الباقية، فيبنى منها اسم الفاعل بزيادة ميم في أوله، وتحرك بالضمة (u) في العربية والآشورية دائماً، وفي الحبشية تشكل الميم دائماً بالفتحة، أما العين، فإنها تتحرك في كل اللغات السامية بحركة الكسرة (i) التي تتحول في الحبشية والعبرية والآرامية إلى (e) و (e)". (بروكلمان 120:1977)

وتؤدي سابقة الميم المضمومة (mu) في المشتقات بشكل عام وظائف دلالية مختلفة بحسب الصيغة، ونحن نعلم أن اسم الفاعل هو وصف يدل على من قام به الفعل أو تعلق به، فمن وقع منه الفعل حدوثاً لا ثبوتاً يكون اسم فاعل، وذلك تمييزاً له عن الصفة المشبهة في المعنى، وبسبب دلالة اسم الفاعل على الاستمرار وارتباطه بالحال والاستقبال، قيل إنه مشتق من المضارع المبني للمعلوم". (انظر: العيني (د.ت):115، والإشبيلي (د.ت):498، وابن الحاجب 198/2:1985-199، وابن هشام (د.ت): 216/3، والحملاوي 84:1991-85)

وقد اختارت اللغة سابقة الميم المضمومة مع كسر العين لفظاً أو تقديراً في اسم الفاعل من غير الثلاثي لتأدية هذه الوظيفة الدلالية، من ذلك قولنا: أكرم فهو مكرِم، ودرب فهو مدرِّب، واختار فهو مختار، وانصب فهو منصب.

وتضاف دلالة اسم الفاعل إلى دلالة الفعل الذي اشتق منه، كدلالة السببية في "مكرِم"، والشدة في "مدرِّب"، والانعكاسية في "مختار" و "منصب"، فاسم الفاعل يحمل دلالة مزدوجة، ففيه دلالة الحدث، ودلالة الفاعل الذي يحدث هذا الحدث بنفسه أو يكون شيئاً يقوم فيه الحدث، وذلك مثل: منكسِر، الذي يحمل دلالة المطاوعة في الحدث،و هو الانكسار، ودلالة من قام فيه الحدث، فليس هو الذي أوقع حدث الانكسار، بل هو الشيء الذي قام فيه الانكسار، وقد يكتسب اسم الفاعل في السياق دلالة أخرى، هي الزمان، كقوله تعالى: "وإذ قتلتم نفساً فادارأتم فيها، والله مخرج ما كنتم تكتمون"، (سورة البقرة/72) فاسم الفاعل "مخرج" يحمل دلالة السببية في الحدث "الإخراج"، ويدل على فاعله "الله"، وعلى زمان الحدث، "وهو المستقبل" فإذا عزل اسم الفاعل عن التركيب بقيت له دلالته المزدوجة التي لا تنفك عنه". (انظر: حلواني (د.ت): 246-247)

أما من الناحية الصوتية، فتؤثر سابقة الميم المضمومة (mu) في اسم الفاعل المثال من وزن السببية "أفعل"، ووزن الانعكاسية من الوزن الأصلي "افتعل".

والحقيقة أن التأثير الصوتي ليس للميم، وإنما لضمتها، فبعد أن تسقط همزة وزن السببية "أفعل" في المضارع ثم في سائر مشتقات هذا الوزن –باستثناء فعل الأمر- تلتقي الميم المضمومة في اسم الفاعل بفاء الأصل التقاء مباشراً، فإذا كانت هذه الفاء واواً أو ياءً، تشكلت في بنية اسم الفاعل حركة مزدوجة هابطة بتأثير ضمة الميم.

ففي المثال الواوي، نحو: أوصل ˀawsala، يكون بناء اسم الفاعل منه في صورته الأصلية على هيئة: موْصِل muwsil، وللصعوبة الصوتية الناتجة عن تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (uw)، قامت اللغة بحذف شبه الحركة (w) والتعويض عنها بإطالة نواة المقطع الصوتي الذي أصابه الحذف، فأصبح اسم الفاعل على صورة موصِل mu̅sil:

التعويض بإطالة الضمة	حذف شبه الحركة	اسم الفاعل في الأصل	وزن السببية
موصل	مـُـ×صِل	مُوْصِل	أوصل
musil	mu^{x}sil	muwsil	ˀawsala

وفي المثال اليائي، نحو: أيقن ˀaykana، تتشكل في بنية اسم الفاعل الأصلية: مُيْقِن muykin حركة مزدوجة هابطة (uy)، تجنح اللغة إلى التخلص منها، فتقوم بإسقاط شبه الحركة (y) والتعويض عنها بالطريقة ذاتها، أي بإطالة نواة المقطع الصوتي، فيصير اسم الفاعل من "أيقن" موقن mukin:

التعويض بمد نواة المقطع	سقوط شبه الحركة	اسم الفاعل في الأصل	وزن السببية
موقن	مـُـ×قن	ميقِن	أيقن
mukin	mu^{x}kin	muykin	ˀaykana

وقد أدى هذا الحذف والتعويض في اسم الفاعل من وزن السببية "أفعل" المثال إلى تغيير في شكل المقطع الصوتي الأول الذي تحول إلى مقطع ثنائي طويل مفتوح (mu) بعد أن كان مقطعاً ثلاثياً قصيراً مغلقاً في الأصل(muw) و (muy).

أما اسم الفاعل من وزن الانعكاسية من الوزن الأصلي "افتعل" المثال، فتلتقي فيه كذلك الميم المضمومة بفاء الأصل بعد سقوط همزة الوصل، وقد علمنا سابقاً أن اللغة اتبعت وسيلتين في التعويض عن المحذوف في أمثلة هذا الوزن من المثال الواوي واليائي، إحداهما كانت بتشديد تاء الافتعال، والأخرى بإطالة نواة المقطع الصوتي الأول الذي أصابه الحذف، فجاء في الأولى: اتّعد يتّعد فهو متّعِد، واتّسر يتّسِر فهو متّسِر، وجاء في الثانية من المثالين عينهما: ايتعد ياتعد فهو موتعِد، وايتسر ياتسر فهو موتسِر، من "وعد" و"يسر"،(انظر: سيبويه (د.ت) 334/4، والاستراباذي 1982 :88/3) والمخطط الصوتي التالي يوضح ذلك:

أ. تشديد التاء:

التعويض بتشديد تاء الافتعال	سقوط شبه الحركة	اسم الفاعل في الأصل	وزن الانعكاسية "افتعل" في الأصل
متّعِد	مـ ـ×تعِد	موتعِد	اوتعد
mutta$^{<}$id	mu^{x}ta$^{<}$id	muwta$^{<}$id	ˀiwta$^{<}$ada
متّسِر	مـ ـ×تسِر	مْيتَسِر	ايتسر
muttasir	mu^{x}tasir	muytasir	ˀiytasara

ب. طريقة مد نواة المقطع الصوتي:

اوتعد	موتعِد	مـ×تعِد	موتعِد
>iwta<ada	muwta<id	mu^{x}ta<id	muta<id
ايتسر	مْيتَسِر	مـ×تسِر	موتسِر
>iytasara	muytasir	mu^{x}tasir	mutasir
وزن الانعكاسية "افتعل" في الأصل	اسم الفاعل في الأصل	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد الضمة

أما اسم الفاعل من أوزان الانعكاسية بالتاء "تفعل" و "تفاعل" و"تفعلل"، نحو: مدثر ومزمل ومثّاقِل ومدارك ومدحرج، فقد تحدثنا من قبل عن التطور التاريخي الذي أصاب هذه الأبنية الصرفية في المضارع والماضي والمصدر، وهذا هو حالها في سائر مشتقاتها.

2.1.3 اسم المفعول:

هو اسم مشتق من الفعل المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه الفعل حدوثاً لا ثبوتاً، (انظر: العيني (د.ت):129 ، وابن الحاجب 1985: 203/2، والحملاوي 1991: 86، وقباوة 155:1994) "وفي العربية يبنى اسم المفعول من الوزن الأصلي على مفعول، نحو:"مقتول maktul"، أما في العبرية، فهو katul، ويتحول في الحبشية بمماثلة الحركة إلى ketul، وقد انتقلت هذه الصيغة في الحبشية إلى الأوزان الباقية كذلك، أما الآرامية، فيستعمل فيها صيغة ketil التي تؤدي مماثلتها katil أحياناً هذا المعنى في اللغات السامية الأخرى". (بروكلمان 120:1977)

وقد عرفت العربية في استعمالها الفصيح صيغاً مختلفة للدلالة على اسم المفعول، وهي جميعاً تخلو من السوابق، وهذه الصيغ هي:

أ. فاعل: لعل من أشهر شواهدها قول الحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر: (البسيط)، (الحطيئة (د.ت):108، وانظر: المبرد (د.ت):3 /163)

دع المكارم لا ترحلْ لبغيتها   واقعدْ فإنّك أنت الطاعم الكاسي

ب. فَعَل: وذلك نحو: وَلَد بمعنى مولود، وسلب بمعنى مسلوب، وحلب بمعنى محلوب. (الأندلسي 376/7:1983، وابن منظور 1955 : (سلب)471/1، و:(حلب)329/1)

ج. فُعْل: ولم تستعمل إلا على نطاق ضيق، إذ ينسب إلى شيبان النحوي التميمي أنه قرأ كلمة "شَوباً" في قوله تعالى: "ثم إن لهم عليها لشَوْباً من حميم"، (سورة الصافات/67) بضم الشين "شُوْباً" على وزن "فُعْل"، (الأندلسي 363/7:1983) وروي أنها قراءة عاصم، (انظر: ابن الجزري (د.ت): 329/1 (غاية) وقد نص العلماء على أن هذه القراءة ما هي إلى "فُعْل" بمعنى "مفعول" أي: مشوب، كالنقص بمعنى المنقوص. (الأندلسي 1983: 363/7)

د. فِعْل: وقد استعملتها العربية على قلة، ومن أمثلتها: النسْي بمعنى المنسي، (ابن منظور 1955: (نسا)323/15) والذبْح والسقْط والقِسْم والمِسْخ والنقْض. (عبابنة 74:2000)

هـ. فَعول: وهي أكثر استعمالاً من سابقاتها، ومن أمثلتها: الغَرور بمعنى المغرور وهو المخدوع، (الأندلسي 1983: 134/3، وانظر: ابن منظور :1955 (غرر) 12/5) والركُوب بمعنى المركوب، والحَلُوب والرَسول، والحَصور، وهو الذي لا يأتي النساء، والنزور، وهو المقلّ. (الأندلسي 1983: 347/7، وانظر: ابن منظور :1955 (حصر) 194/4، و(نزر): 204/5) ويرى برجشتراسر أن وزن "فَعول" هو الأصل في صيغة "مفعول"، يقول في ذلك: "مفعول أصلها: فَعول، زيدت فيها الميم الكثيرة الاستعمال في هذه الأسماء، وفَعول نفسها توجد في العربية في معنى المجهول فاعله، نحو: رَسول، أي: المرسَل، وهي اسم المفعول في العبرية، وينوب عنها في الآرامية "فَعِيل" وذلك من تبادل الضمة والكسرة الممدودتين".(برجشتراسر 104:1982)

و. فَعْلَة: ومن أمثلتها القليلة: مَضْغَة بمعنى ممضوغ. (قباوة 159:1994)

ي. فَعِيل: وأمثلتها كثيرة، منها: بَعيث بمعنى مبعوث، وحَليب، وأَخيذ، وضَرير، ودَفين، وذَبيح، وجَريح، وكَحيل، وغير ذلك. (انظر: ابن الأثير (د.ت): 138/1، 84/4، وابن منظور 1955: (بعث):116/2، و(حلب): 329/1، و(أخذ):473/3، و(ضرر):483/4، و (دفن): 155/13، و(ذبح):436/2، و (جرح):422/2، و (كحل):584/11)

ويبدو أن صيغة "فعيل" هي الصيغة الأصلية والقياسية الأولى التي اختارتها العربية للتعبير عن اسم المفعول، أما صيغة "مَفْعول" التي تحوي سابقة الميم (ma)، وهي التي استقرت عليها اللغة كصيغة قياسية لاسم المفعول، فهي صيغة جديدة طارئة على اللغة، إذ تخلو اللغات السامية في مجملها من وجود سابقة الميم (ma) في صيغها التي تعاملت فيها مع اسم المفعول، وتخلو اللهجات العربية البائدة كالعربية

الجنوبية من هذه الميم أيضاً، بالإضافة إلى الأمثلة الكثيرة التي جاء فيها اسم المفعول على "فعيل" والتي تدعم هذا الرأي. (عبابنة 2000: 75 وما بعدها، وانظر: عمايرة 1996: 268-269)

ويرى بعضهم أن الأوزان المذكورة جميعها ما هي إلا أمثلة للمبالغة في اسم المفعول، (حلواني (د.ت): 262 وما بعدها) وقد استقرت اللغة في مراحل تطورها على صيغة قياسية للتعبير عن اسم المفعول، ونعني بالطبع صيغة "مفعول maf<ul" التي دخلتها سابقة الميم المفتوحة (ma)؛ لتساهم مع الواو (الضمة الطويلة u) في حمل دلالة الحدث، ومن يتصف به على سبيل المفعولية، أي في وقوع الحدث عليه، كما هو واضح في أمثلته: مقتول، ومطرود، ومضروب....

أما عن التأثير الصوتي لسابقة الميم، فإننا لا نجد لها أي أثر صوتي؛ وذلك بكل تأكيد لوجود الفتحة القصيرة التي تمنع أي صعوبة صوتية في بنية اسم المفعول من الوزن الأصلي، أما الضمة الطويلة (u)، فيظهر تأثيرها الصوتي بوضوح في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف، فنقول فيه من "قال وباع": "مقول makul ومبيع mabi<، والأصل أن يكونا على صورة: مقوول makwul، ومبيوع mabyu<، وفيهما تكونت حركة مزدوجة صاعدة (wu) و (yu) في مقطع صوتي ثقيل، تشكل فيه الضمة الطويلة (u) نواة للمقطع؛ ولهذا قامت اللغة بإسقاط شبه الحركة (w) من الأجوف الواوي "مقوول makwul" دون تعويض، فأصبحت بذلك على صورة: مقول makul.

أما الأجوف اليائي "مبيوع mabyu<"، فقد مر بمرحلتين حتى وصل إلى "مبيع mabi<"، ففي المرحلة الأولى، تأثرت الضمة الطويلة (u) بشبه الحركة (y) قبلها تأثراً مدبراً كلياً متصلاً، فانقلبت الضمة الطويلة كسرة طويلة (i)، فأصبحت: مبييع mabyi<.

وفي المرحلة الثانية، تخلصت اللغة من شبه الحركة (y)، فأصبحت: مبيع mabi<.

اسم المفعول في الأصل	مرحلة التأثر المدبر الكلي المتصل	سقوط شبه الحركة
مبيوع	مبييع	مبيع
mabyu<	mabyi<	mabi<

"فالعربية تميل في تطورها إلى الأسهل والأيسر الذي يتطلب جهداً أقل في النطق، كما هو الشأن في صيغة اسم المفعول التي تطورت من "مفعول" إلى "مفول" في الواوي، وإلى "مفيل" في اليائي". (الخليل 1997:195)

وقد حفظت لنا كتب التراث العربي بعض الأمثلة التي تدل على مرحلة الصحة في اسم المفعول من الأجوف، ومن ذلك "مغيوم" في قول علقمة بن عبدة: (البسيط) (ابن جني 1987:82، وانظر: الضبي 1964:399)

حتى تذكّرَ بيضاتٍ وهَيجَه   يوم رذاذٍ عليه الدجن مغيوم

ومنه أيضاً :معيون" في قول العباس بن مرداس : (الكامل) (العباس بن مرداس 1991:156، وانظر: ابن جني 1987:82)

قد كان قومك يحسبونك سيداً   وإخالُ أنّك سيد معيون

وأكثر الشواهد شذوذاً قول الراجز: (ابن جني 1987:82)

والمسك في عنبرهِ مدووف

وسبب الشذوذ في "مدووف" هو أن تمام العين في لهجة تميم إنّما يخص المعتل اليائي. (انظر: عبابنة 2000:83 -84)

أما من الأوزان الباقية، فإن بناء اسم المفعول كبناء اسم الفاعل منها، ولكن بفتح عينه لفظاً أو تقديراً، من ذلك: مكرَم، ومستقبَل، ومعتد، "فيبني اسم المفعول من هذه الأوزان بزيادة سابقة الميم المضمومة في أوله، أما عينه، فإنها تتحرك بالفتحة، واستعمال صيغة اسم المفعول في الحبشية أكثر ندرة من استعمال صيغة اسم الفاعل، أما الآشورية، فليس فيها صيغة لاسم المفعول مطلقاً"، (بروكلمان 1977: 120) ويرى برجشتراسر أن الميم في اسم الفاعل واسم المفعول سامية الأصل في كل اللغات السامية. (برجشتراسر 1982:104)

وتساهم سابقة الميم المضمومة مع فتحة العين في اسم المفعول من غير الثلاثي في منح هذه الصيغة دلالة وقوع الحدث على من يتصف به، إضافة إلى دلالة الحدث، وهي الدلالة ذاتها التي حملتها الميم المفتوحة والضمة الطويلة في صيغة "مفعول" من الوزن الأصلي.

إلا أن بناء اسم المفعول من الأوزان المزيدة مجال واسع للخلط بينه وبين أبنية صرفية أخرى، كما هو الحال في اسمي الزمان والمكان، والمصدر الميمي من غير الثلاثي، والسياق وحده هو الفيصل والقادر على التمييز بينها، ولهذا ذهب بعض المحدثين إلى أن هذه الأبنية الصرفية هي في الحقيقة نوع من المصادر التي خرجت عن مجرد الدلالة على الحدث لتدل على الحدث ومعنى جديد، كما أن صيغة "مفعول" من الثلاثي هي نوع من المصادر أيضاً". (عمايرة 1996: 267-268)

ولا يختلف الأثر الصوتي لسابقة الميم المضمومة في اسم المفعول من غير الثلاثي عما رأيناه في اسم الفاعل منها، فنقول في اسم المفعول من أوصل: موصَل musal، والأصل موْصَل muwsal، ومن أيقظ: موقَظ mukaz، والأصل: ميْقظ muykaz، فسقطت شبه الحركة (w) و (y)، وعوض عنها بإطالة الضمة القصيرة.

ونقول في اسم المفعول من اوتزن: متّزَن muttazan، أو موتَزَن mutazan، والأصل فيهما: موْتَزَن muwtazan، ومن ايتبس: متبَس muttabas، أو موتَبَس mutabas، والأصل فيهما: ميْتَبَس muytabas ، فقامت اللغة بحذف شبه الحركة (y),(w)، و التعويض عنهما بطريقتين: إما بتشديد تاء الافتعال: متّزَن ومتبَس، أو بإطالة نواة المقطع الصوتي أي الضمة: موتَزَن وموتَبَس، وقد ذكرنا من قبل أن اللغة تعاملت مع هذه الأنماط اللغوية بهاتين الطريقتين.

3.1.3 صيغ المبالغة:

عد اللغويون أبنية المبالغة محولة عن اسم الفاعل كثيراً، وعن غيره قليلاً لغرض دلالي هو المبالغة والتكثير في الحدث، (انظر: ابن هشام (د.ت): 219/3)، والميداني 191:1982، والعيني (د.ت):124) فهي صور لفظية خاصة تضيف معنى صرفياً زائداً على معنى اسم الفاعل، هو الكثرة والمبالغة في الوصف. (حلواني (د.ت): 253)

وذكر اللغويون خمسة أوزان مشهورة لصيغ المبالغة، هي: (انظر: ابن هشام (د.ت): 219/3، والميداني 191:1982-193، والحملاوي1991 :85 ، وشاهين 115:1980)

أ. فَعال: وأمثلتها كثيرة، منها: عَلاّم، ورحال، وتلحقها التاء لتزيدها مبالغة، فنقول: علاّمة، ورحالة، وسر دلالتها على المبالغة أنها تدل على التكرار، فالقتّال هو الذي قتل مرة بعد مرة، ويرى بعض اللغويين أن صيغة المبالغة "فَعال" هي

في الأصل نوع من المصادر، ويتفق اختصاصها بالمبالغة مع الغاية المتوخاة أصلاً من تشديد عين الفعل". (عمايرة 1996:259)

ب. فَعول: وهي كثيرة الاستخدام، ويستوي فيها المذكر والمؤنث، ومن أمثلتها: ضروب، وصبور.

ج. مِفعال: وتصاغ من الوزن الأصلي ومن غيره لازماً ومتعدياً، ومن ذلك: مِعطاء، ومِنحار، ويستوي فيها المذكر والمؤنث كذلك إذا علم الموصوف.

د. فعيل: وهي أقل استخداماً من سابقاتها، ومن ذلك: عليم، وسميع، وتلتبس هذه الصيغة بالصفة المشبهة، والفرق بينهما أن صيغة المبالغة تأتي من فعل ثلاثي متعد، وترتبط بصيغة "فاعل" في الدلالة على حدث طارئ غير ثابت، في حين تأتي الصفة المشبهة من فعل ثلاثي لازم، وتدل على صفة ذاتية تبلغ أن تكون طبيعة في صاحبها. (حلواني (د.ت): 257-258)

هـ. فَعِل: ومنها: حَذِر، وتشبه الصفة المشبهة كذلك، نحو: فَرِح.

وأوزان صيغ المبالغة أكثر من ذلك، وتتفاوت فيما بينها في كثرة الاستعمال وقلته، فقد سمعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، من ذلك: (الميداني 1982: 192-193، والعيني (د.ت):124، والحملاوي 1991 :85، وقباوة 1994 :153-155)

1- مِفْعَل: نحو: مِسعر، ومِطعن، وإذا علم الموصوف استوى فيه المذكر والمؤنث.

2- فِعيل: ولها مثيل في الآرامية،وهي عريقة في العربية، ومن أمثلتها: صِديق، وشِريب، ولا تدل على التكرار والمبالغة فحسب، بل تضيف إليه الولوع بالشيء، وقال القدماء بأنها سماعية وأجاز مجمع اللغة العربية قياسها. (حلواني (د.ت): 258-259)

3- مِفعيل: ومنها: مِسكين، ومِنطيق وقالوا: "هذا البناء لا يؤنث، وإنما قالوا: امرأة مسكينة تشبيهاً لها بفقيرة، وهذا شاذاً". (الميداني)1982:193، وقباوة1994: 155)

4- فُعَلَة: ومنها: هُمَزَة، ولُمَزَة.

وهناك صيغ أخرى قليلة في الاستعمال، نحو: فاعول (فاروق، وجاسوس)، وفُعول (قُدوس) وفَيْعول (قَيو) وفُعّال (كُبّار، وطُوّال) وفُعال (كُبار، وطُوال).

وقد ذهب بعض علماء اللغة إلى أن دلالة المبالغة في هذه الصيغ هي دلالة غير أصيلة فيها، وأنها نُقلت عن طريق المجاز إلى معنى المبالغة، ثم نُسي الأصل، وتحول المجاز إلى حقيقة، من ذلك ما نراه في وجود صيغة "فَعال" للدلالة على الحرفة والصناعة مرة، وعلى المبالغة مرة أخرى، وصيغتي "مِفعل ومِفعال" للدلالة على آلة الحدث في موضع، وعلى المبالغة في موضع آخر". (حلواني (د.ت):253، وفليش 115:1966)

وما يعنينا هنا هو ظهور سابقة الميم المكسورة (mi) في ثلاث صيغ من أوزان المبالغة، هي: مِفعال ومِفعل ومِفعيل، وهذه الصيغ متشابهة في البنية، ولعلها في الأصل صيغة واحدة، انقسمت بفعل التطور هذا الانقسام، كما ذهب إلى ذلك بعض اللغويين، فهذا الفارسي يرى أن "مِفعَل" أصلها "مِفعال"، (انظر: ابن سيده (د.ت): 14 /199) بعد تقصير الفتحة الطويلة، وذهب آخرون إلى أن "مِفعيل" أصلها "مِفعال"، (انظر: حلواني (د.ت):256) وذلك بفعل قانون التأثر بين الحركات.

وقد جاءت صيغ المبالغة كثيرة في "مِفعال ومِفعل"، وأقلّ منها في "مِفعيل"، وقد ربط بعض القدماء بين "مِفعال" و "مِفعل" حين يكونان للمبالغة، وبينهما حين تكونان اسمي آلة، وقد جاء في همع الهوامع: "فَعول: لمن كثر منه الفعل، وفَعال: لمن صار له كالصناعة، ومِفْعَال: لمن صار له كالآلة". (السيوطي 97/2:1980)

فكأن معنى المبالغة طارئ على هذه الصيغ، ففي قولهم: مِسعر حرب أو مِسعار حرب، يفيد أن الموصوف كالآلة التي تُسعَر بها الحرب، وحين يقولون: امرأة مِئناث أو مِذكار، يقصدون أنها كالآلة التي تنتج الإناث أو الذكور"، (حلواني (د.ت):257) وكذلك الحال في "مِفعَل"، نحو: رجل مِحرَب، فهذا البناء للآلة، نحو: المِثقَب، والمِعوَل، والمِنحَت، وقد تزاد الألف، فَيقال: المِنحات، والمِنقار، والمِزمار، وأشباهها". (الميداني 1982: 192، وانظر: قباوة 95:2001)

وقد حملت سابقة الميم المكسورة في هذه الصيغ أكثر من دلالة، فنجد فيها دلالة المبالغة والتكثير في الحدث كما هو الحال في صيغة المبالغة، ودلالة الحدث وآلته في اسم الآلة، والسياق هو المعني بمسألة التفريق بينهما.

ولسابقة الميم المكسورة في: مِفعال ومِفعل ومِفعيل، أثرها الصوتي الواضح في صيغة المبالغة من المثال الواوي واليائي، ويكفي هنا أن ننظر في إحدى هذه الصيغ، وهي "مِفعال" لنكشف عن الأثر الصوتي لسابقة الميم المكسورة في بنية بعض أمثلتها، فهذه الصيغة "مِفعال" أكثر وروداً من أختيها، كما أنها وردت ضمن الخمسة أوزان المشهورة التي ذكرها الصرفيون لصيغ المبالغة.

ففي المثال الواوي، نقول لكثير الوعد: ميعاد $mi^{<}ad$، والأصل فيه: مِوعاد $miw^{<}ad$، فأثرت كسرة الميم في تكون حركة مزدوجة هابطة (iw) في المقطع الصوتي الأول (miw)، فقامت اللغة بالتخاص من صعوبتها الصوتية، وأسقطت شبه الحركة (w)، وعوضت هذا الحذف بإطالة نواة المقطع القصيرة:

صيغة المبالغة في الأصل	سقوط شبه الحركة	التعويض بمد الكسرة
موعاد	مـ×عاد	ميعاد
$miw^{<}ad$	$mi^{x<}ad$	$mi^{<}ad$

وجاء في "مِفعال" من المثال اليائي قولهم: ميقان mikan، والأصل فيه: مِيقان miykan، فتشكلت حركة مزدوجة هابطة (iy)، وجنحت اللغة إلى إسقاط شبه الحركة (y)، والتعويض عنها بمد الكسرة كذلك:

صيغة المبالغة في الأصل	حذف شبه الحركة	التعويض بمد نواة المقطع
مِيقان	مِـ×قان	ميقان
miykan	$mi^{x}kan$	mikan

وهذا تماماً ما يمكن أن يقع في الوزنين الآخرين: مِفعَل ومِفعيل، من المثال الواوي واليائي.

4.1.3 اسم الآلة:

يصاغ اسم الآلة من الوزن الأصلي للدلالة على ما وقع الفعل بوساطته، فهو آلة حدوث الفعل، وقد بحثه سيبويه تحت ما أسماه "باب ما عالجت به". (سيبويه (د.ت): 94/4)

ولاسم الآلة ثلاثة أوزان قياسية، ذكرها الصرفيون، هي:

أ. مِفعال، نحو: مِفتاح ومِنشار.

ب. مِفعل، نحو: مِبرد، ومِقص.

ج. مِفعَلة، كقولنا: مِكنسَة ومِلعقَة. (انظر: سيبويه (د.ت): 4/94-95، والاستراباذي1982: 1/186، وابن يعيش (د.ت): 6/111، والإشبيلي (د.ت):494، والعيني (د.ت):135)

وربما كان وزن "مِفعال" أصلاً للوزنين الآخرين بعد تقصير الفتحة الطويلة فيهما.

وقد أضاف مجمع اللغة العربية أربع صيغ أخرى استجابة لدواعٍ عصرية وحضارية، وهذه الصيغ هي:

1- فِعَال، نحو: زِناد وغِلاف، ويرى بعض اللغويين أن هذه الصيغة ربما كانت أقدم صيغ اسم الآلة، بل ربما كانت أصلاً لصيغة "مِفعال" القياسية، يقول برجشتراسر: "وزن مِفعال"، في مِفتاح، أصله "فِعَال" ألحقت به الميم، و"فِعال" أقدم وزن لأسماء الآلة، منه: سِنان ووِعاء، ويظهر أن منه: اللِسان،، وهي في الحبشية: lesan، وفي الأكادية lisanu، وهي في الآرامية lessana بالتشديد،وفي العبرية lason بالفتح بدل الكسر". (برجشتراسر 1982:100)

2- فَعالة، نحو: دَبابة، وغَسالة، وفيها دلالة التكثير والتكرار بسبب تشديد العين.

3- فَاعول، مثل: ساطور، وماعون.

4- فاعِلَة، كقولنا: رافِعَة، وساقِيَة، ومعظمه منقول من اسم الفاعل. (انظر: حلواني (د.ت):312-313، وشاهين 1980:121، وعمايرة1996: 268)

وجاء اسم الآلة على أوزان أخرى كثيرة، وغير قياسية، كما هو في: فَأْس، وقَلَم، ورمْح، ومِشْط، وسِكين، وشَوْكة، ومنها كذلك ما جاء على وزن "مفْعُل ومفْعُلَة"، نحو: مدهن، ومدقّ، ومنخُل، ومكْحلَة، وذهب كثير من اللغويين إلى أنها أسماء خاصة، وليست أسماء آلة. (ابن يعيش (د.ت): 6/111، والاستراباذي 1982: 1/186، والعيني (د.ت):135، والحملاوي 1991:96، وحلواني (د.ت):313)

أما الأوزان القياسية المشهورة: مِفعال ومِفعل ومِفعلَة، فتظهر في جميعها سابقة الميم المكسورة، ولا تخفى دلالة الحدث وآلته في أمثلتها، ويبنى اسم الآلة على هذه الأوزان، فيؤخذ من فعل ثلاثي متعد ليدل على آلة علاجية يصل أثرها إلى مفعول خاص، كالمنشار والمفتاح، فالمنشار أداة لنشر الخشب أو ما كان قابلاً للنشر، والمفتاح آلة أو أداة لفتح باب ونحوه، وقد يشتق اسم الآلة من فعل ثلاثي لازم ليدل على آلة لا يصل أثر فعلها إلى مفعول خاص، بل تتصف بالقدرة الذاتية

على عمل ما، ومن ذلك: المِصعد، والمِزمار، والمِصباح، وقد يشتق اسم الآلة من اسم جامد، ليدل على آلة تختص به، مثل: مِخدة من الخد، ومختصة به، ومِقلَمَة من القلم، ومِزود من الزاد". (حلواني (د.ت):310-311)

وقد سبقت الإشارة إلى أن الوزنين الأولين: "مِفعال ومِفعل" يشتركان في بناء اسم الآلة، وصيغ المبالغة، بخلاف الوزن الثالث "مِفعلة" الذي قيل فيه: إنه فرع لوزن "مِفعل". (انظر: الإشبيلي (د.ت):494، والعيني (د.ت):135، والحملاوي 1991 :96)

وذكر بعض اللغويين تحول كسرة الميم في "مِفعل ومِفعلة" إلى فتحة في بعض اللهجات العربية، ففيها يسود التأثر المدبر الكلي في حالة الانفصال، إذ تتأثر حركة الميم بحركة العين، فنقول: مَشرط، ومَنجل، ومَصيدة، ومَروحة. (عبد التواب1983: 33)

وقد جاءت بعض أسماء الآلة على أكثر من صيغة، وهذا طبيعي؛ لأنها صيغ قياسية، من ذلك: مِلقط ومِلقاط، ومِلحف ولِحاف، ومِئزر ومِئزرة وإزار، ومِشرط ومِشراط. (حلواني (د.ت):314)

أما عن الأثر الصوتي لسابقة الميم وكسرتها، فإنه لا يكاد يختلف عما رأيناه في حديثنا عن صيغ المبالغة من المثال الواوي واليائي، فنقول في اسم الآلة من "وزن": ميزان mizan، والأصل: مِوزان miwzan، فأثر دخول سابقة الميم وكسرتها في تشكل حركة مزدوجة هابطة (iw) في المقطع الصوتي الأول (miw)، الذي تشكل فيه الكسرة نواة المقطع الصوتي، والواو الساكنة (w) حد إغلاق له، وللصعوبة الصوتية الناجمة عن هذا التتابع الحركي للكسرة وشبه الحركة، قامت اللغة بالتخلص من شبه الحركة (w)، ولجأت إلى إطالة نواة المقطع الصوتي (الكسرة)، لتعويض النقص الذي أصاب بنية اسم الآلة:

مِوْزان	مِـ×زان	ميزان
miwzan	mi^{x}zan	mizan
اسم الآلة في الأصل	حذف شبه الحركة	التعويض بمد الكسرة

أما اسم الآلة من المثال اليائي، نحو: يبس، فإنه سيكون نظرياً على: ميباس mibas والأصل فيه: مِيباس miybas، فقامت اللغة بإسقاط شبه الحركة (y) من المزدوج الهابط (iy) في المقطع الصوتي الأول (miy)، وعوضت هذا الحذف بمد نواة المقطع.

ميباس	ﻫِـ×باس	ميباس
mibas	mi^x^bas	miybas
التعويض بإطالة الكسرة	حذف شبه الحركة	اسم الآلة في الأصل

ويعمم هذا الأثر الصوتي لسابقة الميم المكسورة (mi) على جميع أمثلة اسم الآلة القياسية: مِفعال ومِفعل ومِفعلة، من المثال الواوي واليائي، فهو متساوٍ فيها جميعاً.

5.1.3 اسما الزمان والمكان:

يصاغ اسما الزمان والمكان من الوزن الأصلي، على وزنين قياسيين، هما:

أ. مَفعَل maf<al، إذا كان مضارعه مفتوح العين أو مضمومها، أو كان المضارع ناقصاً، نحو: مَنصَر ومَسمَع ومَسعَى، وكثيراً ما تلحقه التاء، نحو: مَدرَسَة، ومَقبَرَة، ومَطبَعَة.

ب. مَفعِل maf<il، إذا كان مضارعه مكسور العين أو مثالاً، نحو: مَجلِس ومَوعِد، وتلحقه التاء أيضاً، مثل: مشرِقة وموقِعة.

وذكر اللغويون القدامى شذوذ بعض الألفاظ عن هذه القواعد الصرفية التي قرروها، من ذلك: المنسِك والمجزر والمنبِت والمطلِع والمشرِق والمغرِب والمفرِق والمسقِط والمسكِن والمرفِق والمسجِد، وقد يشتق اسم المكان خاصة من اسم ثلاثي جامد على وزن "مَفْعَلَة"، نحو: مَسْبَعَة ومذأبة، ومأسَدة. (انظر: سيبويه (د.ت): 4/87-93، والاستراباذي 1982: 1/181، والإشبيلي (د.ت): 492-493، وابن يعيش (د.ت): 6/107-108، والعيني (د.ت): 131)

ويبدو أن للهجات أثرها في كسر العين وفتحها في اسمي الزمان والمكان، فقد قُرئ قوله تعالى :"حتى مَطلع الفجر" (سورة القدر/5) بكسر اللام، أي: مَطلِع، والكسر لغة بني تميم، والفتح لأهل الحجاز. (سيبويه (د.ت): 4/90، وانظر الإشبيلي (د.ت):492)

إن أسماء الزمان والمكان من الوزن الأصلي ما هي إلاّ صيغ لفظية مشتقة، تناط بها دلالة خاصة، قد تكون زمان وقوع الحدث أو مكان وقوعه.

وتدل نصوص اللغة على أن استعمال هذه الصيغة الصرفية للدلالة على مكان الحدث أضعاف استعمالها للدلالة على زمانه. (حلواني (د.ت):301)

وسابقة الميم (ma) في اسمي الزمان والمكان من الوزن الأصلي ذات أصل سامي، "إذ جاء في العربية "مسكن" ويقابله في الأكادية maskanu، وفي العبرية miskan، وفي الآرامية maskana، فحركة الميم في بعض اللغات السامية كسرة، وفي بعضها فتحة". (برجشتراسر 1982:100)

وتعد سابقة الميم من أهم السوابق، فهي تلزم –كما رأينا سابقاً- أسماء الآلة والمصادر وصيغ المبالغة، واسم الفاعل، واسم المفعول، إضافة إلى اسمي الزمان والمكان؛ ولهذا ينبغي أن تلقي مزيداً من الدراسة، فهي من أقدم الأدوات في صرف السامية، بل إنها ترجع بأصلها إلى ما هو أبعد من ذلك، إلى الحامية السامية. (فليش 1966: 112-113)

وقد ذهب بعض المحدثين إلى تفسير ظهور سابقة الميم في كثير من الصيغ، فأشار بعضهم إلى مبدأ عام لتفسير ذلك، هو أن الأسماء ذات السابقة (م.m) تأتي جملة قديمة مركبة من: الاسم الموصول (ما) + صلة فعلية أو اسمية، فهي جملة متجمدة، التصق فيها الموصول بالصلة، فمثلاً عبارة: ما رحب، بمعنى ما كان واسعاً فسيحاً، أصبحت: مَرْحَب، بمعنى مكان واسع فسيح، وهي اسم مكان، ويمكن أن تكون صيغة المبالغة "مِكثير" قد جاءت من: ما + كثير ← مَكثير ← مِكثير بتأثير المماثلة في المصوتات. (فليش 1966: 112-116)

ونعود ثانية إلى سابقة الميم في اسمي الزمان والمكان، فبناؤهما من الوزن الأصلي مجال واسع للبس، والخلط بينهما وبين أبنية صرفية أخرى تبدأ بهذه السابقة كالمصدر الميمي في مثل: مَدخل ومجرى، وبينها وبين اسم المفعول من الوزن الأصلي الأجوف اليائي، كما هو الحال في: مبيع ومبيت، فقد حملت سابقة الميم في كل منها دلالة مختلفة يقف السياق وحده لإيضاحها وبيانها.

ولا نعثر على أي تأثير صوتي لسابقة الميم المفتوحة (ma) في بنية اسمي الزمان والمكان من الوزن الأصلي.

أما الأوزان الباقية، فيصاغ اسما الزمان والمكان منها كما يصاغ المصدر الميمي واسم المفعول منها، فنقول: مستشفى ومصلّى ومنطلق، والسياق هو المسؤول كذلك في التفريق بينها في الدلالة.

وتؤثر سابقة الميم المضمومة صوتياً في المثال الواوي واليائي من وزن السببية، "أفعل" والانعكاسية "افتعل"، وهو التأثير نفسه لضمة الميم في اسم الفاعل واسم المفعول من هذين الوزنين، ويمكن العودة إليه في مكانه لتبين ذلك.

ويرى علماء اللغة المحدثون إمكانية اشتقاق اسم المكان من الاسم الجامد سواء كان رباعياً أم خماسياً للدلالة على المكان الذي يكثر فيه صاحب الاسم، من ذلك: مثعلَبة ومعَقربة ومضَفدَعة ومسفرَجة، فيأتي على وزن اسم المفعول من لفظه.(انظر: قباوة 1994:172، وحلواني (د.ت): 305)

أما القدماء، فكانوا يستغنون عن هذا، فيقولون: كثيرة الثعالب وكثيرة العقارب ونحو ذلك، وجعلوا ذلك في بنات الثلاثة لخفتها. (انظر: سيبويه (د.ت) 94/4، وابن يعيش (د.ت): 109/6-110، والإشبيلي (د.ت): 494)

6.1.3 المشتقات الأخرى:

عرفت العربية في بعض أداءاتها اللغوية تعدداً وظيفياً للصيغة الواحدة، وهذا ما يظهر بوضوح في وزن "أفعل" الذي يحوي سابقة الهمزة (ʔa)، فقد استغلت اللغة في تراكيبها هذه الصيغة اللغوية للتعبير عن دلالات مختلفة، فنراه يتكرر في الصفة المشبهة باسم الفاعل، وفي اسم التفضيل، وفي صيغتي التعجب القياسيتين: ما أفْعَل، وأفْعِل به، وقد عرفناه من قبل في وزن السببية ومضارعه والأمر منه، ولا يظهر دلالة هذا الوزن إلا السياق، فقد تحمل الصيغة الواحدة دلالات صرفية كثيرة.

ففي الصفة المشبهة، اختص وزن "أفعل" ومؤنثه "فعلاء" في الألوان والعيوب والجمال للدلالة على صفة ثابتة نسبياً في صاحبها، نحو: أحمر حمراء، وأعمى عمياء، وأهيف هيفاء؛ ولهذا ذهب بعض اللغويين إلى أن هذا الوزن هو أصل لصيغة الفعل "افعلّ"، مثل: أخضر واخضر، وأعوج واعوج، (برجشتراسر 1982: 105) وذهب آخرون إلى أن دلالة الثبوت النسبي في الصفة المشبهة لم تأتِ من الصيغة، بل من الفعل الذي اشتقت منه، (حلواني (د.ت): 269) إذ يشتق وزن "أفعل" ومؤنثه "فعلاء" من الوزن الأصلي "فَعِلَ" اللازم للدلالة على الألوان والعيوب أو الخصائص الجسمية، (انظر الاسترابادي 1982: 143/1، والعيني (د.ت): 118، والحملاوي 1991:87، وفليش 1966: 109) والوزن الأصلي "فَعِلَ" يدل غالباً على الأدواء الباطنية والعيوب الظاهرة

والجمال المرئي، (حلواني (د.ت): 271) وقد تشتق الصفة المشبهة "أفعل" من "فَعَلَ" اللازم، نحو: أشيب شيباء. (قباوة 1994: 162)

أما اسم التفضيل "أفعل"، فيبنى في العربية لغاية دلالية كذلك هي الزيادة في الوصف، والمفاضلة بين اثنين أو أكثر في صفة مشتركة، والمهم في ذلك السياق، فنقول مثلاً: النمر أشرس من الأسد. (انظر: شاهين 1980: 118، وحلواني (د.ت):283)

والغريب أن وزن "أفعل" في معنييه السابقين، وهما: اللون والعيب في الصفة المشبهة، والتفضيل في اسم التفضيل، لا يوجد في أية لغة من اللغات السامية؛ (برجشتراسر 1982: 104) لذلك يرى برجشتراسر أنه وزن مرتجل في العربية، جديد، ومما يدل على حداثته، أن حروف العلة تبقى سالمة فيه، نحو: أبيض، وما أحوجه إلى ذلك، فلو أن الوزن عتيق، لكان الأحرى أن تعتل بعض الاعتلال، وتكون: أحاج ʾahaga مثلاً بدل: أحوج ʾahwaga، واختراع العربية لـ"أفعل" التفضيل مثلاً هو من علامات ميلها إلى التخصيص والتعيين، مما يسهل تركيب الجملة، والتعبير عن الأفكار المشكلة بالتركيبات المشتبكة، مثال ذلك: "هذا أكثر من أن يحصى" و "أنتم أحوج إلى هذا منكم إلى ذلك"، ولا يوجد مثلهما في سائر اللغات السامية، و "أفعل" في كل واحد من معنييه يقارب صيغة من صيغ الفعل، فأفعل للون أو العيب في الصفة المشبهة هو أصل: افعلّ، و"أفعل" للتفضيل هو عين فعل التعجب، نحو: أكرم من، وما أكرمَ زيداً، فأصل الجملة جملة اسمية، و "زيد" الاسم فيها، ثم شبهت "أكرم" بعد ذلك بالفعل الرباعي، فنصبوا "زيداً" كأنه مفعول الفعل، وأما "أكرِمْ بزيدٍ" فأصلها غير معروف. (برجشتراسر 1982:105)

ونتيجة لما بين أفعل التفضيل وصيغتي التعجب القياسيتين من وحدة في المعنى واللفظ، فقد اشتركا في شروط صياغتهما، (شاهين 1980:118) وهذا ما نجده منثوراً في كتب الصرف عند القدماء والمحدثين. (انظر: ابن الحاجب 1985: 212/2، والعيني (د.ت):119، والحملاوي 1991:89-91، وقباوة 1994: 166-169)

وفي ما يخص التأثير الصوتي لسابقة الهمزة (ʾa) في وزن "أفعل"، فقد عرفنا سابقاً تأثيرها في مهموز الفاء، نحو: أكل وأخذ، وقد جاء في كتاب المنصف في "أفعل" مما فاؤه همزة ما نصه: "تقول فيما فاؤه همزة إذا ألحقتها همزة قبلها، نحو:

أكل، لو قلنا: هذا أفعل من ذا، قلت: هذا آكل من ذا، تبدل الهمزة التي هي فاء ألفاً ساكنة كألف "خالد"." (ابن جني 313/2:1954)

وفي التحليل الصوتي لهذا المثال "آكل"، نقول: الأصل فيه: أأكل >a>kalu، فالتقت همزتان في مقطع صوتي واحد (>a>) ونتيجة للصعوبة الصوتية الناجمة عن التتابع الثقيل لهمزتين في مقطع صوتي مرفوض في العربية، قامت اللغة بإسقاط الهمزة الثانية، والتعويض عنها بمد نواة المقطع الصوتي (الفتحة):

أأكل	أ×كل	آكل
>a>kalu	>a^{x}kalu	>akalu
وزن أفعل في الأصل	سقوط الهمزة	التعويض بمد نواة المقطع

وهذا ما يحدث في جميع أمثلة وزن "أفعل" من مهموز الفاء مهما كانت دلالته، "فالهمزة نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فثقل عليهم ذلك، وليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحقّقا". (سيبويه (د.ت): 548/3-549)

الفصل الرابع

1.4 الجموع

تتبنى العربية نوعين من الجمع، لكل منهما نظام يختلف فيه عن الآخر، وغايتهما التعبير العام عن العدد، فيعتمد أولهما نظام اللصق، ويعتمد الآخر نظام التحول الداخلي أو الصيغة.

ففي النظام الأول يوكل أداء هذا المعنى الصرفي إلى جملة من اللواحق للدلالة على الجمع، فيسلم بناء مفرده إلا من تغيرات صوتية طفيفة، (حلواني (د.ت): 379) وهو ما نجده في جمعي التصحيح، جمع المذكر، وجمع المؤنث السالمين.

"والتعبير عن العدد في جمعي التصحيح قياسي مطّرد، وذلك بإضافة اللواحق على بنية المفرد، ففي المذكر تضاف الضمة الطويلة (u) في حالة الرفع، والكسرة الطويلة (i) في حالتي النصب والجر، كما هي الحال في الأكادية العتيقة، نحو: nisu و nisi، أي: الناس". (برجشتراسر 111:1982) وقد تلحقه النون المفتوحة (na) إذا لم يكن مضافاً، فنقول: دارسون ودارسين.

"وتتعدد الدلالة الصرفية لهاتين اللاحقتين (un) و (in) في جمع المذكر السالم، فهما تدلان على الجمع، وعلى التذكير، وعلى العدد القليل". (حلواني (د.ت): 381)

وفي جمع المؤنث السالم، تظهر لاحقة الفتحة الطويلة والتاء (at)، وهي سامية الأصل، (برجشتراسر 111:1982) "إذ يعد جمع المؤنث السالم وسيلة تعبيرية عريقة في اللغة العربية، وقد ورثتها عن أمها اللغة السامية، لتدل بها على جمع الإناث العاقلات، أو جمع ما لا يعقل من الأشياء، والدلالة الصرفية لهذه اللاحقة تتمثل في أنها تدل على جمع، وإناث، وعلى العدد القليل "، (حلواني (د.ت):388) فنقول: طالبات، وموضوعات.

أما السوابق التي يمكن أن تظهر في جمعي التصحيح أو ما أسماه بعضهم "الجمع الخارجي"، (فليش 66:1966) فهي ذاتها التي درسناها في مفردهما، كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول...، فالمفرد يسلم في بنائهما.

أما النظام الثاني الذي يوكل إليه أداء التعبير عن العدد، فهو نظام التحول الداخلي أو الصيغة، والذي يظهر في جمع التكسير، وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد، وبناؤه يكون لمن يعقل، ولما لا يعقل". (ابن جني 27:1988)

ويبدو واضحاً أثر التحول الداخلي في بناء جمع التكسير، ويكفي أن ننظر في بعض أوزانه من مثل: فُعْل، وفُعَل، وفُعل، وفُعول، وفِعَل، وفِعَال، ومن أمثلتها: حمْر، وقُرَب، وأُتُن، وكُبود، وحِجَج، وصِعَاب، ونرى أنها جميعاً "تقتصر على الصوامت الأصلية للمادة مع تغيير في الحركات داخلها، وبهذه الحركات تتحقق الصيغة المرادة". (شاهين 1980: 134)

وجمع التكسير في تعبيره عن العدد غير قياسي،و لا اطراد فيه. (حلواني (د.ت): 361)

وقسم اللغويون جمع التكسير إلى قسمين، هما: جمع القلة، وجمع الكثرة، أما جمع القلة "فهو جمع يدل على عدد مبهم غير محدد، لا يقل عن ثلاثة، ولا يزيد عن عشرة، إلا إذا وردت في الجملة قرينة تدل على الكثرة، لا على القلة". (سقّال 84:1996)

ولجمع القلة أربعة أوزان، هي: أفعل، وأفعال، وأفعِلة، وفِعْلَة، ومن أمثلتها: أنفُس وأذرع، وأصوات وأبيات، وأطعمة وأعمدة، وصِبية وغِلمة". ووضع اللغويون لجموع القلة قواعد معينة تخص بناءها، وتخللتها بعض الشواذ. (انظر: ابن هشام (د.ت): 307/4-312، والحملاوي 1991: 111-113، وسقّال1996: 84-85)

وتظهر في الأوزان الثلاثة الأولى لجموع القلة سابقة الهمزة (ʔa)، مما يعني أن العربية لم تعتمد نظام التحول الداخلي في جمع التكسير وحسب، بل اعتمدت على نظام اللصق كذلك بإدخال السوابق في جموع القلة، وأدخلت اللواحق كذلك في بعض جموع الكثرة، فاستخدمت بذلك أكثر من وسيلة صياغية في البناء نفسه لصياغة جمع التكسير.

أما الجمع الرابع من جموع القلة، وهو "فِعْلَة"، فقد قيل إنه جاء في ألفاظ مسموعة عن العرب، ولعدم اطراده، ذهب بعضهم إلى أنه ليس جمعاً، بل اسم جمع. (ابن هشام (د.ت): 312/4، وانظر: الحملاوي1991: 113، وحلواني (د.ت):404)

وقد اختارت العربية الأوزان السابقة في جمع التكسير للدلالة عل القلة، يقول برجشتراسر: "من خصائص العربية حصر بعض صيغ جمع التكسير، وهي: فِعلَة، وأفعل، وأفعِلَة، وأفعال، في القلة، أي في عدد دون العشرة".(برجشتراسر 1982:111)

ومما يثبت دلالة هذه الجموع على القلة، أنها تصغّر على لفظها دون ردها إلى المفرد، نقول: أُنَيْفِس، وأعَيْمِد، وغُلَيْمَة... بخلاف جمع الكثرة الذي يصغَر

مفرده، والدليل الآخر هو: كثرة استعمال هذه الأوزان في تمييز الثلاثة إلى العشرة، وإن كان للاسم جموع أخرى، فنقول: ثلاثة أوجه، وأربعة فتية، وخمسة أجسام، وسبعة أعمدة". (قباوة1994:212)

ويبدو أن سابقة الهمزة في جموع القلة: أفعل، وأفعال، وأفعلة، هي التي حملت دلالة القلة في هذه الجموع، وهو ما لاحظه بعض الدارسين المحدثين، إذ يرى هنري فليش أن سابقة الهمزة في الأوزان السابقة دخلت على جمع تكسير للكثرة؛ لتنقل دلالته إلى القلة، يقول في ذلك: "إن الصيغ الثلاثة الأولى، وهي الأكثر استعمالاً، ربما أمكن تفسيرها بوساطة السابقة (>a)، أو الهمزة ملصقة بجمع مكسر، ف: أفعل هي: ء+فُعل، وأفعال هي: ء+فِعَال، وأفعلة هي: ء+ فِعِل: أفعِل+at: أفعِلة، وبذلك تكون السابقة (ء: >a) طريقة للدلالة على تصغير في العدد، أي على قلة العدد". (فليش1966: 66-67، وانظر: شاهين1980: 133، 138-139)

فكأن الهمزة في هذه الجموع اختصت بالدلالة على القلة في العدد، أما "فِعلة" فسبق أن أشرنا إلى نظرة علماء اللغة إليه.

وقد طالعتنا سابقة الهمزة (>a) في صيغ وأنماط لغوية عِدة، ووجدناها تؤثر صوتياً إذا التقت بهمزة أخرى، وهذا هو حالها في جموع القلة: أفعل وأفعال وأفعِلة، إذ تؤثر سابقة الهمزة في مهموز الفاء، أو مهموز العين، وهذا يعني أنها تؤثر صوتياً في بنية جموع القلة إذا التقت بهمزة ثانية في مقطع صوتي واحد، أو في مقطعين متتاليين، تمثل كل واحدة منهما حد ابتداء للمقطع.

ففي مهموز الفاء، نحو:ألم، فإن جمع القلة منه، هو: آلام >alam، والأصل فيه: أألام >a>lam على وزن "أفعال"، فالتقت سابقة الهمزة بهمزة أخرى أصلية في مقطع صوتي واحد لا تجيزه العربية في أية بيئة صوتية؛ ولهذا قامت اللغة بإسقاط الهمزة الثانية (فاء الأصل)، وعوضت عنها بإطالة نواة المقطع الصوتي، وهي الفتحة، فأصبح الجمع على: آلام.

ألم	أألام	أ×لام	آلام
>alam	>a>lam	>a^x^lam	>alam

المفرد	جمع القلة في الأصل	سقوط الهمزة الثانية	التعويض بمد الفتحة

وهذا ما نجده في: آمال جمع أمل، وآنية جمع إناء.

"فالقانون الصوتي لهذا الحذف، هو أنه إذا توالى همزتان، أولهما في أول المقطع، والثانية في آخره، حذفت الثانية، ومدت الحركة قبلها". (الخليل1993: 145)

وقد تلتقي سابقة الهمزة في جمع التكسير بفاء الأصل في مقطعين متتاليين، من ذلك: أيمة ˀayimmat، وصورته الأصلية هي: أئمة ˀaˀimmat، يقول ابن عصفور: إذا التقت همزتان، وكانت الثانية متحركة بالكسر، قلبت الثانية ياء على اللزوم، نحو قولهم: أيمة، في جمع "إمام"، أصله: أَأْمِمَة، ثم أدغمت، فقلت: أَئِمة، ثم أبدلت من الهمزة المكسورة ياء". (الإشبيلي1996: 251، وانظر: الإشبيلي (د.ت):531)

ويرى برجشتراسر أنه "إذا وقع همزتان في أول مقطعين متتاليين، خففت الثانية، وهذا النوع قسمان: منه ما يكون مقطعه الأول من الهمزة المتحركة فقط، ومنه ما تركب مقطعه الأول من الهمزة المتحركة وحرف ساكن، مثال الأول كلمة: أيمة، أصلها: أئمة، ومقطعها الأول هو الهمزة المتحركة، فخففت الهمزة الثانية، وأبدلت ياء، ومنهم من يقول: أئمة، بتحقيق الهمزة، والنحويون يستنكرون ذلك، ومن القسم الثاني، جمع التكسير على صيغة "أفعل" و "أفعال" للكلمات التي عينها همزة، نحو: آرس، جمع رأس، وآبار، جمع بئر". (برجشتراسر 1982: 40-41)

والتحليل الصوتي لما جرى هو أن جمع القلة : "أيمة" الأصل فيه: أئمة ˀaˀimmat، فكرهت اللغة تتابع همزتين في مقطعين متتاليين، فقامت بإسقاط الهمزة الثانية، فأصبحت على: أ×مة ˀaˣimmat وفيه التقت حركتان، هما الفتحة والكسرة القصيرتان (Hiatus)، وهذا أمر لا تسمح به العربية؛ لذلك انزلقت بينهما شبه حركة تناسب الكسرة بعدها، وهي الياء (y)، فأصبحت صيغة جمع القلة من "إمام" على: أيمة ˀayimmat.

إمام	أئمة	أ×مة	أيمة

المفرد	جمع القلة في الأصل	سقوط الهمزة (فاء الأصل)	انزلاق شبه الحركة (y) بين الحركتين القصيرتين
>imam	>a>immat	>a^ximmat	>ayimmat

ويرى ابن الحاجب جواز التسهيل والتحقيق في نحو: أيمة.(الاستراباذي1982: 53/3)

وتؤثر سابقة الهمزة صوتياً في مهموز العين أيضاً، إذ تشكل كل همزة منهما حد ابتداء لمقطع صوتي، من ذلك: بئر، فإن جمع القلة منه هو: آبار، والأصل فيه: أبآر >ab>ar، على "أفعال"، وللتخلص من الصعوبة الصوتية الناجمة عن تكرار الابتداء بصوت صعب، هو صوت الهمزة في مقطعين متتاليين، قامت اللغة بإسقاط الهمزة الثانية (عين الصيغة) والتعويض عنها بمد نواة المقطع الأول، ليغير هذا الحذف والتعويض في ترتيب وتشكيل مقاطع الصيغة، فبعد سقوط الهمزة الثانية، أصبح الجمع على: أبار >ab^xar فانضمت الباء للمقطع الثاني لتصبح حد ابتداء له، وقد كانت حد إغلاق للمقطع الأول، وعوض عن سقوط الهمزة بإطالة نواة المقطع الصوتي الأول.

المفرد	جمع القلة في الأصل	سقوط الهمزة	التعويض بمد نواة المقطع الأول
بئر	ابآر	أبـ×ـار	آبار
bi>r	>ab>ar	>ab^xar	>abar

وفي هذا يقول بروكلمان: "يحتمل أنه قد حدث في السامية الأولى أن حذفت الهمزة من المقطع الثاني في الكلمة التي يَبْدأ فيها مقطعان متتاليان بالهمز، ومدت الحركة للتعويض، وفي العربية القديمة نفذ هذا القانون في جميع الأمثلة المشابهة، مثل "أبآر >ab>ar > آبار >abar". (بروكلمان 1977: 75)

أما برجشتراسر، فيرى أن "حذف الهمزة في مثل: آرس، وآبار، مع مد الحركة قبلها خاص باللغة العربية، لا يرتقي إلى زمن أقدم من زمان افتراق العرب عن الأقوام الشمالية". (برجشتراسر1982: 42)

وقد يكون حذف الهمزة الثانية في: آبار وآرس، ونحوها، قد تم بعد نقلها لتكون حد إغلاق للمقطع الصوتي الأول (أأبار >a>bar)، فسقطت، وعوض عنها

بإطالة نواة المقطع: آبار >abar، وهو ما درسه بعض اللغويين تحت باب "القلب المكاني"،وقد جاء فيه: "الجمع للبئر على "أفعال" يتوضع على: أبآر، وفيه همزتان متقاربتان، بينهما حرف ساكن، ولما كان في لفظ الهمزة الثانية بعد سكون شيء من الثقل، وهو مضاعف بوروده بعد همزة أيضاً، نُقلت تلك المستثقلة من مركزها المعرقل، لتأخذ موقع الفاء الساكنة من الصيغة "أأبار"،وهذا يعني أنها ستبدل ألفاً وجوباً، لأنها بعد همزة مفتوحة، وبذلك تصير على لفظ: آبار، أهون مما كانت عليه قبل، وكذلك قول العرب: آرام من رئم، وآراء من رأي، وآثار من ثأر، وآرس من رأس، وآفدة من فؤاد، والأصل فيها: أرآم، وأرآء، وأثآر، وأرؤس وأفئدة، وقد استعمل العرب هذه الجموع من غير قلب أيضاً". (قباوة2001: 215-216، وانظر: الحموز 1986: 78-80)

والمخطط الصوتي التالي يوضح هذا القلب المكاني:

بئر	أبآر	أأبار	أ×بار	آبار
	bi>r	>ab>ar	>a>bar	>a^{x}bar	>abar
المفرد	جمع القلة	نقل الهمزة لتصبح	سقوط الهمزة	التعويض بمد
	في الأصل	**حد إغلاق للمقطع الأول**		**نواة المقطع الأول**

أما القسم الآخر من جمع التكسير، فهو جمع الكثرة، وأوزانه عديدة، وهي في أوضح المسالك ثلاثة وعشرون وزناً للعدد الكثير، وهو ما تجاوز العشرة، (ابن هشام (د.ت): 307/4) وهذه الأوزان هي: فُعْل (حمْر)، وفُعل (سرر)، وفُعَل (غُرَف)، وفِعَل (كِسَر)، وفُعَلَة (غُزَاة)، وفَعَلَة (سَحَرَة)، وفَعْلى (جَرْحَى)، وفِعَلَة (قِرَدَة)، وفُعل (عزل)، وفُعال (قُراء)، وفِعَال (ذِئاب)، وفُعول (نُمور)، وفِعْلان (غِلْمَان)، وفُعْلان (قُضْبان)، وفُعَلاء (كُرَماء)، وأفعِلاء (أشداء)، وفَوَاعِل (زَوابع)، وفَعَائِل (صَحَائِف)، وفَعَالِي (صَحَاري)، وفَعَالى (صَحَارى)، وفَعَالِي (كَرَاسِي)، وفَعَالِل (سَفَارج)، وشبه فَعَالِل (أفاضِل). (انظر: ابن هشام (د.ت): 312/4-325، والحملاوي1991: 113-122، وحلواني (د.ت): 404-426، وقباوة 1994: 212-222)

والوزن الوحيد من جموع الكثرة الذي ظهرت فيه إحدى السوابق هو "أفْعِلاء"، نحو: أشداء، وأعزاء، وأطباء، إذ تظهر فيه سابقة الهمزة (>a)، وليس لهذه السابقة أي تأثير دلالي، خاصة إذا علمنا أن هذا الوزن فرع ونائب ومتمم لوزن

آخر، هو: فُعلاء، يقول ابن هشام فيهما: "فُعَلاء –بضم أوله وفتح ثانيه- يطرد في "فعيل" بمعنى "فاعل"، غير مضاعف، ولا معتل اللام، كظريف، وكريم، وبخيل، وكثر في "فاعل" دالاًّ على معنى كالغريزة: كعاقل، وصالح، وشاعر، وشذّ "فُعَلاء" في نحو: جبان، وخليفة، وسمح، وودود، أما "أفعِلاء" –بكسر ثالثه- فهو نائب عن "فُعَلاء" في المضعف: كشديد وعزيز، وفي المعتل، كولي وغني، وشذّ في نحو: نصيب، وصديق، وهين". (ابن هشام (د.ت): 320/4، وانظر: قباوة 1994: 216، وسقّال 1996:90، وحلواني (د.ت):418)

ويبدو أن دلالة هذين الوزنين على الكثرة قد جاءت بدخول لاحقة الفتحة الطويلة والهمزة (a͞ˀ) أو ما يسمى "الألف الممدودة"،و التي منعت أي تأثير دلالي لسابقة الهمزة في "أفعلاء".

أما التأثير الصوتي لسابقة الهمزة في "أفعلاء" فلا يختلف عن تأثيرها في جموع القلة: أفعل، وأفعال، وأفعِلة، وفي الرجوع إليها ما يجنّبنا الإعادة.

وقد قسم اللغويون جموع الكثرة إلى قسمين، القسم الأول وأوزانه ستة عشر وزناً، ولها نظير في المفرد، والقسم الآخر ما ليس له نظير في المفرد، وهي آخر سبعة أبنية من الأوزان المذكورة آنفاً، وهي ما تسمى بمنتهى الجموع، وهذه الأوزان وملحقاتها تزيد عن ثلاثين وزناً. (قباوة 1994:217)

وتظهر مجموعة من السوابق في صيغ منتهى الجموع، ويقصد من هذه الجموع: "كل جمع تكسير يأتي بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن". (انظر: شاهين 1980: 141، وقباوة 1994: 217، وحلواني (د.ت):419)

ومن السوابق التي تظهر في هذه الجموع: سابقة الميم (ma) في: مفاعِل (مساجِد) ومفاعيل (مصابيح)، وسابقة التاء (ta) في: تفاعِل (تجارب) وتفاعيل (تماثيل)، وسابقة الياء (ya) في: يفاعِل (يحامِد) ويفاعيل (ينابيع)، وسابقة الهمزة (ˀa) في أفاعِل (أكارم)، وأفاعيل (أعاصير).

وليس لهذه السوابق أي أثر دلالي أو صوتي في أبنية جموع التكسير، وذلك لسببين، أولهما: إن هذه السوابق موجودة أصلاً في المفرد، فتأثيرها الدلالي في الجمع مفقود، أما السبب الآخر، فهو وجود الفتحة القصيرة كنواة لهذه السوابق، وهذا

أمر يمنع أي تأثير صوتي أو صعوبة صوتية في نطقها، ونستثني من ذلك سابقة الهمزة (>a) في: أفاعِل وأفاعيل، فقد عرفنا سابقاً تأثيرها في مهموز الفاء، وكيف أنها تؤثر في سقوط الهمزة الثانية، والتعويض عنها بمد نواة المقطع، إلاّ أن في هذه الأبنية ما يمنع ذلك، وهو وجود الفتحة الطويلة (ألف التكسير)، فلو حذفت الهمزة، وعوض عنها بمد نواة المقطع؛ لأدى ذلك إلى التقاء حركتين، وهذا أمر لا ترضاه اللغة؛ لذلك تلجأ اللغة إلى وسيلة أخرى من وسائلها في التعويض عن المحذوف، إذ تنزلق شبه الحركة (w) للتعويض عن سقوط الهمزة، وهذا ما نراه في مثل: "أواخِر" وأوادِم"، والأصل فيهما: أآخِر، وأآدِم".(ابن جني :1993 579/2)

أآخِر	أ×اخر	أواخِر
>a>aḫir	>a^{x}aḫir	>awaḫir
أآدم	أ×ادم	أوادِم
>a>adim	>a^{x}adim	>awadim
جمع التكسير في الأصل	سقوط الهمزة	انزلاق شبه الحركة

وقد عرف القدماء هذا، ولكنهم عبروا عنه بطريقة مختلفة، يقول ابن عصفور: "إن انضم إلى الهمزة همزة أخرى، وكانت الثانية متحركة، فإنها تبدل واواً، إن كانت الحركة ضمة أو فتحة، نحو: أوادِم، والأصل: أآدم". (الإشبيلي (د.ت): 526، وانظر: الإشبيلي 1996 :241)

وقبل أن نغادر جموع الكثرة، تجدر الإشارة إلى ظهور سابقة الهمزة في بعض أبنيته لغرض صوتي، وهذا يعني أن هذه الهمزة ليست في الحقيقة من مكونات الجذر الأصلية، وهذه بعض النماذج للتمثيل:

أ. أُفعول >u<ul :ومنه: أجوه >uguh، والأصل فيه: وجوه wuguh على "فُعول"، فدخلت سابقة الهمزة في بنية الجمع "أجوه"، وهي ليست من الفونيمات الأصلية المكونة لأصله "وجه"، ويعلّل دخولها بالصعوبة الصوتية التي تواجهها اللغة في نطق الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) المكونة من شبه الحركة (w) وحركة من جنسها (u)؛ ولهذا قامت اللغة بإسقاط شبه الحركة (w)، ولجأت إلى إقحام الهمزة لمنع الابتداء بالحركة.

وجوه	×ُجوه	أُجوه
wuguh	^{x}uguh	>uguh

جمع التكسير في الأصل   حذف شبه الحركة   إقحام الهمزة

يقول سيبويه: "اعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة، فأنت بالخيار، إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في "وِلِدَ: أُلِدَ"، وفي "وجوه: أُجوه"، وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمة، كما يكرهون الواوين، فيهمزون، نحو: قؤول ومؤونة، كما يقولون: قوول، فلا يهمزون، هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفاً أجلد منها، ولمّا كانوا يبدلونها وهي مفتوحة في مثل: وَجم، أجم، كانوا في هذا أجدر أن يبدلوا حيث دخله ما يستثقلون، فصار الإبدال فيه مطرداً حيث كان البدل يدخل فيما هو أخف منه". (سيبويه (د.ت): 331/4، وانظر: الاستراباذي 1982: 76/3، والعيني (د.ت): 238)

ويقول ابن جني في مثله: "لما انضمت الواو ضماً لازماً، همزت على قوله تعالى: "وإذا الرسل أُقّتت". (سورة المرسلات/11)، وقالوا في وجوه: أُجوه، ومثله: أُعِدَ فهو موعود، وأُرثَ فهو موروث، ولا يجوز: مأعود ومأروث؛ لزوال الضمة عن الواو". (ابن جني1998: 391/2)

ويقول بروكلمان: "في اللغة العربية، تخالف الواو قبل الضمة أو الكسرة إلى همزة أحياناً". (بروكلمان 1977: 77)

والواقع الصوتي يقول: إن إقحام الهمزة ما جاء إلا لغرض صوتي، إذ إن بعض العرب كرهت الابتداء بمقطع صوتي ثقيل يحوي حركة مزدوجة صاعدة، فقامت بإقحام الهمزة لتصحيح المقطع.

وقد يكون لقانون الحذلقة والمبالغة في التفصح أثر في ظهور الهمزة.

ب. أَوَاعِل >awa<il: والأصل فيه: فواعل fawa<il، ومن أمثلته، أواصل جمع واصلة، وأواقٍ جمع واقية، والأصل في جمعهما: وَوَاصل wawasil، ووواقٍ wawakin، يقول ابن الحاجب: "تقلب الواو لزوماً في نحو: أَوَاصِل، وأُوَيْصِل، والأول، إذا تحركت الثانية". (الاستراباذي 1982: 76/3)

ويفسر العيني إقحام الهمزة تفسيراً صوتياً، فيقول: "تبدل الهمزة من الواو وجوباً مطرداً في نحو: أواصل؛ فراراً من اجتماع الواوات". (العيني (د.ت):238)

أما تفسير المحدثين لإقحام سابقة الهمزة في مثل هذه الأنماط اللغوية، فنجد فيه قول رمضان عبد التواب الذي يراها أثراً من آثار المخالفة الصوتية، فيقول: "من قواعد الصرفيين في العربية، أن الواو تقلب همزة، إذا تصدرت قبل واو متحركة مطلقاً، أو ساكنة متأصلة الواوية، نحو: أواصل، وأواق، فإن الأصل فيها: وواصل، وكذلك: وواقٍ؛ لأنهما جمعان لكلمتي: واصلة، وواقية، ففاء كل منهما واو، ويجري مثل ذلك في أنثى: الأول وجمعها، فالأصل فيهما أن يكونا: "ووْلى و ووَل"، ولكنهما في العربية: أُولى وأُوَل، وليس ذلك كله إلا أثراً من آثار قانون المخالفة، والسبب في المخالفة من الناحية الصوتية، هو أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي؛ يقلب أحد الصوتين صوتاً آخر". (عبد التواب 1983 :41)

ويقول بروكلمان: "إذا توالى في العربية مقطعان يبدآن بالواو، فإن الأولى تخالف إلى همزة، مثل: وواقٍ ← أواقٍ". (بروكلمان 77:1977)

أما برجشتراسر، فيرى في المخالفة علة نفسية محضة، نظيرة الخطأ في النطق، يقول: "إننا نرى الناس كثيراً ما يخطئون في النطق، ويلفظون بشيء غير الذي أرادوه، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض؛ لأن النفس يوجد فيها –قبل النطق بالكلمة- تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها، ويصعب عليها إعادة تصور بعينه بعد حصوله بمدة قصيرة، ومن هنا ينشأ الخطأ إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات تتكرر فيها، وتتتابع حروف متشابهة". (برجشتراسر 1982: 34)

ونذهب في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه عبد الصبور شاهين، إذ يقول: "تعرضت هذه الكلمات وأشباهها لصعوبة البدء بحركة مزدوجة، وهو ما تتجنبه العربية، فجيء بالهمزة في موقعها تصحيحاً لبداية المقطع، حتى يصير عربياً سليماً". (شاهين 1980: 178)

والواقع أن هذه الجموع في أصلها: وَوَاصِل wawasil، و وواقٍ wawakin وكذلك ووَل wuwal، لا تحوي حركة مزدوجة واحدة وحسب، بل توالت فيها حركتان مزدوجتان صاعدتان؛ مما زاد من صعوبة النطق، ونتيجة لهذا التتابع الحركي

الثقيل؛ قامت اللغة بالتخاص من شبه الحركة (w) في المقطع الصوتي الأول، ولجأت إلى إقحام الهمزة، فأصبحت على: أواصل ˀawasil وأواقٍ ˀawakin، وأُوَل ˀuwal، وكذلك حالها في أوائل ˀawaˀil والأصل: ووائل wawaˀil.

فهذه بعض الأمثلة التي يمكن أن توضح ظهور سابقة الهمزة في بعض جموع التكسير، وقد أدت فيها سابقة الهمزة وظيفة صوتية محضة.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة –التي أتمنى أن تنال الرضا والقبول- فإنني أستطيع أن أقول إن نتائجها لم تكن قليلة، بل إنها كثيرة متنوعة، وليس من العسير على من يقرأ هذه الدراسة أن يعثر عليها في ثناياها، وكثير من هذه النتائج يمكن عده في باب النتائج الكبيرة، وبعضها نتائج فرعية، وهي في مجملها موجودة في أبواب هذه الدراسة وموزعة فيها، لا يكاد يخلو منها فصل حتى لو كان هذا الفصل صغيراً، وندرج فيما يلي قائمة منها:

1. فيما يخص الأثر الصوتي والدلالي للسوابق في بنية الكلمة العربية، فقد وجدنا أن هنالك مجموعة من السوابق التي تظهر في الأفعال الثلاثية لغرض صوتي دون أن تضيف هذه السوابق أية دلالة جديدة لها، والعكس صحيح، فقد تضيف هذه السوابق دلالة جديدة للكلمة دون أن تؤثر في بنيتها الصوتية، وقد تشترك هذه السوابق في تأدية وظيفتين، إحداهما صوتية والأخرى دلالية.
2. تؤثر مجموعة من القوانين الصوتية في ظهور بعض السوابق كالتي رأيناها في الأفعال والمصادر من الوزن الأصلي، وبعض جموع التكسير، ومن هذه القوانين: قانون التوهم والقياس الخاطئ، وقانون الحذلقة والمبالغة في التفصح، وقانون السهولة والتيسير، إضافة إلى قوانين التأثر.
3. أشار علماء اللغة القدامى إلى الأثر الدلالي للسوابق، إلا أن هذه الإشارات كانت في مجملها تعتمد التركيب الذي ترد فيه الكلمة؛ لذلك ذكروا للبناء الواحد عدة دلالات، وقد قمنا في هذه الدراسة بالتنبيه على دلالة البناء بمعزل عن السياق الذي ترد فيه، فوجدنا للبناء الواحد دلالة واحدة تضاف إلى دلالته قبل دخول السابقة.

4. عثرنا في هذه الدراسة على بعض السوابق التي ظهرت في بنية الأفعال الثلاثية ومصادرها، وهي في الحقيقة ليست من مكونات الجذر الأصلي، وهو تماماً ما وجدناه في أبنية أخرى كجموع التكسير.
5. تتعرض الكلمة العربية لأوضاع صوتية مختلفة فتتجاذبها قوانين التطور اللغوي، فتحدث فيها بعض التغييرات الصوتية نتيجة لدخول السوابق، فيختلف بناء هذه الكلمة، وذلك تبعاً لجذرها الأصلي.
6. يختلف بناء الكلمة العربية ووزنها الصرفي، فقد يظهر الوزن على عدة أشكال مختلفة، وللسوابق والجذر الصحيح أو المعتل الأثر الواضح في هذا التعدد.
7. في مواضع كثيرة من هذه الدراسة كان من الضروري الربط بين اللغة العربية واللغات السامية الأخرى، إذ تشابهت معها في صياغة كثير من أوزانها وظهور سوابقها، وطريقة تعاملها مع بعض الظواهر اللغوية، فالفصل بينها قد يفقدنا كثير من النتائج العلمية الهامة.
8. فيما يخص الأفعال الماضية فقد باشرت أصلها الثلاثي سابقتا التاء والهمزة لأغراض صوتية، بفعل تدخل بعض قوانين التطور اللغوي، وكذلك الحال في مصادرها.
9. لسوابق المضارعة (الهمزة والنون والتاء والياء) أثرها الصوتي والدلالي في بنية الفعل المضارع، فكأن هذه السوابق بقية ضمائر تدل على المتكلم أو المخاطب أو الغائب.
10. إن أي تغيير في صوائت هذه السوابق قد يؤدي إلى اختلاف بنية الكلمة العربية، هذا إضافة إلى التغيير الذي يصيب دلالتها، فظهرت بذلك أهمية هذه الصوائت ودورها البنائي والدلالي.
11. فيما يخص المشتقات، فقد وجدنا سابقة الميم تتكرر في أغلبها مع اختلاف نواة هذه السابقة بين الضم والفتح والكسر، ولهذه النواة أثرها الصوتي والدلالي.
12. في حديثنا عن جمع التكسير تبين أن سابقة الهمزة في جموع القلة قد أفادت تلك الدلالة، أي دلالة القلة، في حين ظهرت السابقة عينها في بعض جموع

الكثرة دون أن تضيف دلالة جديدة، إذ إنها باشرت جموع الكثرة لغرض صوتي محض.

13. يمكن اعتبار جميع المصادر التي تبدأ بسابقة الميم مصادر ميمية، وقد أضافت هذه السابقة دلالة القوة في الحدث.

وهناك كثير من النتائج الأخرى في جزئيات هذه الدراسة، وقد ذكرناها في مكانها، وإنما أثبتنا في هذه الخاتمة القصيرة بعض النتائج التي نراها أساسية.

وختاماً فإني أضرع إلى الله العلي القدير أن يكون قد وفقني في هذا العمل، وأرجو أن أكون قد وفقت في تقديم هذه الدراسة وفي عرض نتائجها، وتفسير الظواهر اللغوية فيها، ولا أدعي أنني قد أحطت، فالكمال لله وحده، ولكنني حاولت تقديم أفضل ما أستطيع، ولله الحمد، والله الموفق.

المراجع

آل الشيخ، محسـ ـن، (1966):**الفرائد الغـ ـ ـوالي على شواهد الأمـالي للمرتضي،** الطبعة الأولى، مطبعة الآداب، النجف.

أبركرومبي، ديفيد،(1988):**مبـادئ علم الأصوات،** تعـريب محمـ ـد فتيح، الطبعة الأولى، مطبعة المدينة، القاهرة.

ابن الأثير، أبو العباس محمـد الدين، (د.ت):، **النهاية فـي غـريب الحـديث والأثـر** تحقيـق:طاهر الزاوي ومحمـ ـ ـود محمد الطناجي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، (د.ت): **النشر في القراءات العشر،** نشره علي الضباع، دار الفكر، بيروت.

ابن الجزري، شمـ ـ ـس الدين أبو الخير محمـ ـد بن محمد، (د.ت)، **غاية النهاية في طبقات القراء،** نشره المستشرق برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

ابن الحاجب، الإمام جمال الدين، أبو عمـ ـرو عثمان بن عمـر، (1985): **الكافية في النحو،** شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسـ ـن الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الحاجب، الإمام جمال الدين،أبو عمرو عثمان بن عمر،(د.ت)،**الإيضاح في شـ ـرح المفصل،** تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل،(1985): **الأصول في النحو،** حـقـقه عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن جماعة، (1984): **حاشـية الجاربردي ضمن مجموعة الشافية مـن علمي الصرف والخط،** الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت.

ابن جني، الإمام أبو الفتح عثمان، (1954)، **المنصف لكتاب التصريف،** تحقيـق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى.

ابن جني، الإمام أبو الفتح عثمان،(1970):**التصريف الملوكي،** تحقيق محمد سعيد النعسان الطبعة الثانية، دار المعارف للطباعة، دمشق.

ابن جني،الإمام أبو الفتح عثمان،(1987):**المقتضب مـن كلام العرب**، تحقيـق: جابـر محمد البراجة، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، مصر.

ابن جني،الإمام أبو الفتح عثمان،(1988):**اللمع فـي العربية**، تحقيق: سميح أبو مغلـي، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

ابن جني،الإمام أبو الفتح عثمان،(1993):**سر صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق: حسـن هنداوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق.

ابن جني،الإمام أبو الفتح عثمان،(1998):**المحتسب فـي تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق:محمـد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن جني، الإمام أبو الفتـح عثمان، (د.ت):**الخصائص**،تحقيق محمد علـي النجار، الطبعة الثانية، دار الهـدى، بيروت،مصور عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة.

ابن خالويه،أبو عبد الله الحسـين بن أحمد،(1985):**إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، دار ومكتبة الهلال،بيروت.

ابن خالويه،أبـو عبد الله الحسين بن أحمـد،(د.ت)**:مختصر في شواذ القرآن**، نشره المستشرق برجشتراسر، دار الهجرة، بيروت.

ابن سيده، أبو الحسن إسماعيل اللغوي الأندلسي،(د.ت)**:المخصص**،تحقيـق لجنة إحيـاء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكـريا، (د.ت)، **الصاحبي في فقه اللـغة**، تحقيق أحمد صقر، طبع بمطبعة عيسى بابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكـرم الإفريقي،(1955)،**لسان العرب**، دار صـادر، بيروت.

ابن هشام، الإمام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشـام الأنصاري المصـري،(د.ت)، **أوضـح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب عـدة المسالك إلى تحقيق أوضـح المسالك لمحمد محيي الدين عبـد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ابن يعيش، مـوفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحـوي، (د.ت)، **شرح المفصل،** عالم الكتب، بيروت.

ابن يعيش،موفق الدين يعـيش بن علي بن يعيش النحوي ، (د.ت) ، **شرح الملوكي في التصريف،** تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب.

أبو طاهر الأندلسي، (1985):**العنوان في القراءات السبع ،** تحقيـق زهير غازي زاهد، و خليل العطية، بيروت.

الآلوسي،محمود شكري، (د.ت**)، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني،** نشره محمود شكري الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الاستراباذي، الشيخ رضـي الدين محمد بن الحسـن النحوي،(1982): **شرح شافية ابن الحاجب،** مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي ، حققها وضبط غريبها: محمـد نور الحسـن، ومحمـد الزفزاف ، ومحمـد محيـي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

الإسكافي، الخطيب،(1985):**مبادئ اللغة،** الطبعة الأولى، دار الكتـب العلمية، بيروت.

الإشبيلي،ابن عصفور علي بن مؤمـن،(1996)،**الممتع الكبير في التصـريف،** تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت.

الإشبيلي،ابن عصفور علي بن مؤمن،(د.ت)،**المقرب**،تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

الأصفهاني،أبو بكر بن مهران،(1969): **المبسوط في القراءات العشر،** تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة.

الأنباري،كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن،(د.ت)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،**_تحقيق محمـد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

الأندلسي،أبو حيان أثير الدين محمد النحوي،(1983):**البحـر المحيط** ، منشورات مطابع النصر الحديثة، الرياض، مصور عن طبعة دار السعادة، 1328هـ.

الأندلسي، أبو حيان أثير الدين محمـ ـد النحوي،(1985):**النكت الحسان في شرح غاية_الإحسان،** تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الأندلسي، أبو حيان أثيـ ـر الدين محمد النحوي،(1987-1989)**: ارتشاف الضرب من_لسان العرب**،تحقيق مصطفى النماس، مكتبة الخانجي، القاهرة.

البكوش،الدكتور الطيب،(1987): **التصريف العـ ـربي من خلال علم الأصوات الحديث ،** تقديم صالح القرمادي، الطبعة الثانية.

التونجي، محمد، والأسمر، راجي،(1993):**المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)،**_مراجعة إميل يعقـ ـوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

الجاربردي،فخر الدين أحمد بن الحسـ ـن،(1984):**متن الشافية وشرحها ضمن مجموعة_الشافية من علمي الصرف والخط،**الطبعة الثالثة،عالم الكتب، بيروت.

الجرجاني،أبو بكر عبد القاهـ ـر بن عبد الرحمن،(1988): **العمد كتـ ـاب في التصريف،** حققه وقدم له وعلـ ـّق عليه البدراوي زهران،الطبعة الثانية،دار المعارف.

الجوهري،إسماعيل بن حمـ ـاد،(1956)،(1979) : **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،**_دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، القاهرة، الطبعة الثانية، بيروت.

الحطيئة،جرول بن أوس،(د.ت)، **ديوان الحطيئة،** مـ ـن رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر.

الحملاوي،الشيخ أحمد،(1991)، **شذا العـ ـرف في فن الصرف ،** الطبعة الأولى ، مؤسسة البلاغ، بيروت.

الحموز، عبد الفتاح، (1986)**: ظاهـ ـرة القـ ـلب المكاني في العربيـ ـة، عللها وأدلتـ ـه وتفسيراتها وأنواعها،** الطبعة الأولى، مـ ـؤسسة الرسالة، بيروت، ودار عمار، عمان.

الخليل، عبـ ـد القادر مرعي،(1993)**:المصطلح الصـ ـوتي عند علماء العربية القدماء_في ضوء علم اللغة المعاصر،** الطبعة الأولى، منشورات جامعة مؤتة.

الخليل، عبـــد القادر مرعي،(1997): **ظاهرة التخاص من التقاء الساكنين في العربية_الفصحى**،المجلد 15، العدد الأول، **مجلة أبحاث اليـــرموك**، سلسـلة الآداب_واللغويات. ص ص173-201

الخولي، محمد علي،(1982): **معجم علـم اللغة النظري**، الطبـعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت.

الدمياطي،البناء شهاب الدين أحمـــد بن محمد بن عبد الغني، (1987): **اتحاف فضلاء_البشر في القراءات الأربع عشـــر**، نشره شعبان محمد اسماعيل ، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ومكتبة الكليات الأزهرية.

الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (1939): **مختار الصحاح**، مصر.

الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر،(د.ت)، **التفسير الكبير**، دار إحياء الثرات العربي، بيروت.

الزجاج،أبو اسحاق ابراهيم بن السري بن سهيل،(1972): **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل شلبي، بيروت.

الزجاجي،أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق،(1984): **الجمل في النحو**، تحقيـق علـي توفيق الحمد،الطبعة الأولى،مؤسسة الرسالة،بيروت،ودار الأمل،إربد.

الزعبي،آمنة صالح،(1996):**مصادر الأفعال الثلاثية فـي اللغة العربية، دراسة وصفية_تاريخية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، مؤتة.

الزمخشري،جار الله أبـو القاسم محمـود بن عمر،(1982): **أساس البلاغة**،تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.

الزمخشري،جار الله أبو القاسم محمـود بن عمـــر،(د.ت):**الكشاف عن حقائق التنزيل_وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة، بيروت.

الزمخشري،جار الله أبو القاسم محمود بن عمر،(د.ت)**، المفصل في علم العربية**، تحقيق محمد بدر الدين النعساني الحلبي، بيروت.

السامرائي، ابراهيم، (1983): **الفعل زمانه وأبنيته**، الطبعة الثالثة ، مؤسسـة الرسالة، بيروت.

السيد ، عبد الحميد مصطفى،(1998):**المغني في علم الصرف،** الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان.

السيرافي،أبو سعيد الحسن بن عبد الله،(1979):**شرح أبيات سيبويه،** حققه محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق.

السيوطي،جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن،(1980): **همع الهوامع في شرح جمع_الجوامع،** تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

السيوطي،جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن،(د.ت): **المزهر في علوم اللغة وأنواعها،** تحقيق: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي ، دار الفكر، بيروت.

الشايب، فوزي حسن،(1983)**: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ،** رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.

الشايب، فوزي حسن ، (1989/1988): **تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي،** حوليات كلية الآداب،الحولية العاشرة،الرسالة الثانية والستون، جامعة الكويت. ص ص 24- 51 .

الشماخ بن ضرار الذبياني،(1977): **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني،** حققه وشرحه صلاح الدين الهادي،دار المعارف، القاهرة.

الصقلّي، ابن مكي،(د.ت**)**: **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ،** تحقيق عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة.

الصيمري،عبد الله بن علي بن إسحاق،(1982): **التبصرة والتذكرة ،** تحقيق فتحي أحمد مصطفى، مكة المكرمة.

الضبي،المفضل،(1964**): المفضليات،** تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة.

العباس بن مرداس السلمي،(1991): **ديوان العباس بن مرداس السلمي،** جمعه وحققه يحيى الجبوري، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد،(د.ت)، **شرح المراح في التصريف ،** حققه وعلّق عليه عبد الستار جواد.

الفارابي،أبو نصر،(د.ت)،**الموسيقى الكبير،** تحقيق غطاس عبد الملك خشبة ، دار الكتاب العربي، القاهرة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمـد بن عبد الغفار،(1983):**الحجة في علل القراءات السبع،** تحقيق علـي النجدي وعبد الفتاح شلبي وناصف عبد الحليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله،(1980):**معاني القرآن،** الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت.

الفيروز أبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب،(1344هـ):**القاموس المحيط** ، مصر.

القزاز القيرواني،أبو عبد الله محمد بن جعفر، (1982):**ما يجوز للشاعر في الضرورة،** تحقيق رمضان عبـد التواب و صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت.

القيسي،مكي بن أبي طالب،(1981): **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،** حققه محيي الدين رمضان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الكناعنة، عبد الله محمد،(1997):**أثر الحـركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، دراسة لغوية،**الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، عمان.

المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت)، **المقتضب ،** تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،القاهرة.

المطلبي، غالب فاضل،(د.ت):**في الأصـوات اللغوية،دراسة في أصوات المد العربية،** منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.

الميداني،أحمد بن محمد،(1982):**نزهة الطرف في علم الصرف،**تحقيـق وتعليق السـيد محمد عبد المقصود درويش، الطبعة الأولى، دار الطباعة الحديثة.

النايلة،عبد الجبار علـوان،(1988)**:الصـرف الواضح،** مطبـوعات جامعة الموصل، الجمهورية العراقية.

النحاس،أبو جعفر،(1986):**شرح أبيات سيبـــويه**، تحقيق زهير غازي زاهد ، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت.

النميري،الراعي،(1980)**ديوان الراعي النميري**،جمعه وحققه راينهرت فايبرت، بيروت.

امرؤ القيس،(1969)**:ديوان امرئ القيس**،تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم،دار المعارف، القاهرة.

أنيس، ابراهيم،(1979):**الأصـــوات اللغوية**،الطبعـــة الخامسة،مكتبـــة الأنجلو المصرية، القاهرة.

أيوب، عبد الرحمن،(1966): **محاضرات في اللغة** ، مطبعة المعارف ، بغداد.

أيوب، عبد الرحمن،(1968)**: أصوات اللغة**، الطبعة الثانية ، مكتبة الكيلاني.

برجشتراسر.ج،(1982): **التطـــور النحـــوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلّق عليه رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي،القاهرة،ودار الرفاعي،الرياض.

بروكلمان،كارل،(1977)**: فقه اللغات السامية**، ترجمه عن الألمانية رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية.

بشر، كمال محمد ،(1986):**دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، القاهرة.

بشر، كمال محمد،(1987): **علم اللغة العام،الأصوات اللغوية**،مكتبة الشباب، القاهرة.

ترزي،فـــؤاد،(1968):**الاشتقاق**، منشـــورات كلية العلوم والآداب،الجامعة الأمريكية، بيروت.

تيمور،أحمد باشا،(1955):**السماع والقياس**،القاهرة.

ثعلب،أبو العباس أحمد بن يحيى،(1980):**مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.

جرير،(د.ت)،**ديوان جرير**،نشره محمد اسماعيل الصاوي،القاهرة.

حسان، تمام،(1979):**اللغة العربية معناها ومبناها**،الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسنين، صلاح الدين،(1981):**المدخل إلى علم الأصوات،دراسة مقارنة،** الطبعة الأولى، دار الاتحاد العربي للطباعة.

حلواني، محمد خير،(د.ت)**، المغني الجديد في علم الصرف،**دار الشرق العربي، بيروت.

رؤبة بن العجاج،(1903):**ديوان رؤبة بن العجاج ،** مجموع أشعار العرب، تصحيح وليم إلفرت، ليبزغ.

زعير،محمد يسـ ـري،(د.ت):**أبنية الفعل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين،** الطبعة الأولى.

زهير بن أبي سلمى،(1944):**ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب،**القاهرة.

سقّال، ديزيره،(1996): **الصرف وعلم الأصوات،** الطبعة الأولى، دار الصداقة العربية، بيروت.

سيبويه، أبو بشر عمـ ـ ـرو بن عثمان بن قنبر ،(د.ت)،**الكتاب،**تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

شاهين، عبـ ـد الصـ ـبور،(1980):**المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي،** مؤسسة الرسالة، بيروت.

شاهين، عبد الصبور،(1984):**في علم اللغة العام،** مؤسسة الرسالة، بيروت.

عبابنة، يحيى القاسم،(2000)**: دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ،** الطبـ ـعة الأولى، دار الشروق، عمان.

عبد الباقي، ضاحي،(1985):**لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية،** القاهرة.

عبد التواب، رمضان،(1967)**: لحن العامـ ـة والتطور اللغـ ـوي،** الطبـ ـعة الأولـ ـى، القاهرة.

عبد التواب، رمضان،(1983): **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه،** الطبـ ـعـ ـة الأولى، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ودار الرفاعي ، الرياض.

عبد التواب، رمضان،(1985):**المـ ـدخل إلى علم اللـ ـغة ومنـ ـاهج البحـ ـث اللغوي،** الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد التواب، رمضان،(1987): **فصـول في فقه العربية،** الطبـعة الثـالثة، مطبـعة الخانجي،القاهرة.

عبد التواب، رمضان،(1988): **في قواعد الساميات،** مطبعة الخانجي، القاهرة.

عبده، داود،(د.ت)،**أبحاث في اللغة العربية،** مكتبة لبنان، بيروت.

عمايرة، اسماعيل أحمـ ـد،(1993): **معـالم دارسـة في الصـرف، الأقيسة الفعلية_المهجورة، دراسة لغوية تأصيلية،** الطبعة الثانية،دار حنين، عمان.

عمايرة، اسماعيل أحمد،(1996)**: بحـوث في الاستشراق واللـغة،** الطبـعـة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار البشير،عمان.

عياد، علية عزت، (1983): **معجـ ـم المصطلحات اللغوية والأدبية،** دار المريخ، الرياض.

فليش،هنري اليسوعي،(1966): **العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد،** تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

فندريس،(1950): **اللغة ،** ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، القاهرة.

قباوة، فخر الدين،(1994)**:تصـ ـريف الأسمـاء والأفعـال ،** الطبـعة الثانية المجددة، مكتبة المعارف، بيروت.

قباوة، فخر الدين،(2001): **الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ،** الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، والشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر.

كانتينو،جان،(1966):**دروس في علم أصوات العربية،**نقله إلى العربية صالح القرمادي، نشـريات مركـ ـز الدراسات والبحـوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية.

كثير عزة،(1971):**ديوان كثير عزة،** جمعه وحققه إحسان عباس، بيروت.

كعب بن زهيـر،(1950)**:ديوان كعب بن زهير،** شرح ديوان كعب بن زهير للسكري، القاهرة.

لبيد بن ربيعة،(1993)**: ديوان لبيد بن ربيعة،** شـرح الطوسي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حنا نصر الحتي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت.

ماريوباي،(1987):**أسس علـم اللغة،** ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، القاهرة.

مالمبرج، برتيل،(د.ت):**علم الأصـوات،** تعريـب ودراسة عبـد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة.

مبارك، مبارك،(1995):**معجم المصطلحات الألسنية،** الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، بيروت.

محمود، عبد الله ربيع،وعلاّم، عبد العزيز أحمد،(1988):**علم الصوتيات،** الطبعة الثانية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة.

مصطفى، ابراهيم،(1959)**:إحياء النحو،** لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

مصلوح، سعد،(1980): **دراسة السمع والكلام،** عالم الكتب، القاهرة.